

محمد على علوية

ذكريات اجتماعية وسياسية

تحقيق

احمد نجيب احمد حمدى جمال الدين امين مهنا

ناهد مصطفى مرزوق

اشراف وتقديم

دكتور عاصم الدسوقي



الهيئة المصرية العامة للكتاب

الاخراج الفنى

سهير معطى

تصدير

عندما وضع مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر خطته لعام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ م تضمنت فيما تضمنت تحقيق ونشر مذكرات الزعماء السياسيين الذين لعبوا دورا على مسرح الحياة السياسية المصرية منذ مطلع القرن العشرين ، اعتمادا على المذكرات والأوراق الخاصة بهم والمودعة بدار الوثائق القومية بالقلعة . وكانت الخطة تقتضى نشر مذكرات وأوراق كل من : مصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وسعد زغلول ، وعبد الرحمن فهمي ، ومحمد علي علوية .

وقد استطاع المركز منذ ذلك التاريخ نشر الجزء الأول من أوراق محمد فريد عام ١٩٧٨ بعنوان « مذكراتي بعد الهجرة ١٩٠٤ - ١٩١٩ » ، والجزء الثاني منها بعنوان « المراسلات » عام ١٩٨٦ ، ومراسلات مصطفى كامل عام ١٩٨٢ وخطبه عام ١٩٧٤ ، ثم الجزء الأول من مذكرات سعد زغلول عام ١٩٨٧ عن الفترة من عام ١٩٠٢ الى ١٩٠٨ .

ورغم ان مذكرات محمد علي علوية قد أعدت للنشر بعد التحقيق والدراسة في أواخر عام ١٩٨٠ الا انه لم يقدر لها النشر آنذاك لأسباب خارجة عن ارادة الباحثين بالمركز . فقد تعاقب على المركز ثلاث ادارات مختلفة لكل منها فلسفة خاصة ورؤية للعمل الأكاديمي نتج عنها اعادة ترتيب الأوراق وترتيب الأولويات ، فتقدمت مشروعات بحثية ، وتراجعت أخرى فتأخر صدور هذا العمل قرابة ست سنوات . ولو أن أحدا من شيعه محمد علي علوية موجود على ساحة العمل السياسي في مصر الآن ، لآتهم المركز بأنه يعادى الراحل الكريم ، ولقال ان حريا شرسة تشن ضده رغم مرور اكثر من ثلاثين عاما على وفاته واكثر من خمسين عاما على خروجه من اطار العمل الحزبي في مصر . والحق ان تأخير نشر المذكرات حتى هذا الوقت يؤكد مقولة عامة عند علماء السياسة والادارة مؤداها ان الادارة البيروقراطية تستطيع خلق الاهداف العليا اذا لم تكن على مستوى هذه الاهداف .

على أن تأخير نشر مذكرات علوية طوال هذه الفترة (منذ عام ١٩٨٠) خدم بطريق غير مباشر وجهة نظر استاذنا المرحوم الدكتور محمد أحمد أنيس الذى قال لى يوما ما خلال العمل بالمذكرات ، انه لا يصح نشر مذكرات علوية دون نشر مذكرات سعد زغلول نظرا لأن علوية اقام مذكراته على النيل من وطنية ونزاهة سعد زغلول والأفضل أن تنشر مذكراتها معا حتى لا ينظر القارئ لسعد زغلول بعيون علوية .

وهذا يقودنا الى القول بان نشر مذكرات أى سياسى من السياسيين برمتها كما تركها ودون تحقيق ودراسة لا يقيد البحث عن الحقيقة ، اذ من السهل على القارئ العادى أن يقع فى أسر الشخصية المبهرة التى يقرأ أعمالها ، ويتصور أن كل أقوالها سديدة ، وأنها لم تنطق سوى الحكمة ، ولم تتصرف سوى العدل ، ولم تسلك الا سلوك العقلاء . وهذا غير صحيح لأن بعض الشخصيات تجعل من مذكراتها وقائع تبريرية لتصرفاتها ، الأمر الذى يفرض على الباحث الا ينزلها منزل القداسة من نفسه أو يتركها تسيطر على تفكيره وتوجه قيادته . والأفضل فى هذه الحالة أن تعامل المذكرات كأحد المصادر ، أى تخضع للمناقشة والتحليل والمقارنة وخاصة فى النقاط الخلافية .

وإذا كان هذا هو حال المذكرات الخاصة للزعماء السياسيين فان قراءتها بحثا عن الحقائق وتحقيق وقائعها لا تحتاج الى باحث متعاطف كما يرى البعض . ذلك أن هذا التعاطف سوف يحول صاحب المذكرات الى بطل معبود . وانما يحتاج الأمر الى باحث عقلانى يطرح وراء ظهره أى ميل عاطفى ، حبا أو كراهية ، للشخصية أو للفترة التاريخية منعا لتحكيم المعايير الأخلاقية فى التقييم ، ذلك ان وسم اتجاه ما بأنه خطأ أو وسم آخر بأنه صواب طبقا لمعايير الأخلاق سوف يجعل التقييم نسبيا فى النهاية وهذا ضد المعرفة العلمية . ولكن اذا نظرنا الى سياسة الزعيم فى ضوء الظروف الموضوعية السائدة ، وفى ضوء ابعاد عملية التحول التى تحدث داخل المجتمع ، وقارناه بالاتجاهات والسياسات المعاصرة له يصبح فى الامكان وضع سياسته فى الموضع الصحيح . ومن ناحية أخرى فان تقدير صاحب الاتجاه أيضا يكون فى تقدير البيئة التى نبت منها وعاش فيها ولها وبهذا تتكامل النظرة الى حد ما .

على كل حال . . فان مذكرات محمد على علوية أصبحت الآن أمام القارئ محققة تسبقها مقدمة دراسية عن شخصية علوية من خلال حياته السياسية وأعماله الفكرية للاستعانة بها على فهم المذكرات وصاحبها .

ويقتضى الواجب بالتنويه بالجهد الذى قام به المحققون فى جمع مادة التحقيق وصياغتها وهم الباحثون : أحمد نجيب أحمد حمدى ، وجمال مهنا ، وناهد مرزوق • كما يقتضى الواجب أيضا التنويه الى الجهد الذى قام به الباحثون : أحمد نجيب أحمد حمدى ومحمود زهدى ، وكمال أحمد محمود فى مطابقة صورة المذكرات على النسخة الأصلية المودعة بدار الوثائق حيث تحملوا مشقة الصعود الى القلعة أياما مختلفة لضبط حروف الكلمات المتأكلة • كما لا يفوتنى تقديم الشكر الى السيدة / ملكة محمد حامد التى نقلت المذكرات على الآلة الكاتبة قبل العمل فى تحقيقها •

والله من وراء القصد ••

القاهرة فى مارس ١٩٨٧

د • عاصم الدسوقي



محمد علي عاوية

تقديم المذكرات :

ليس من المعروف على وجه الدقة متى أملى محمد على علوية ذكرياته على كاتبها محمد عبد الهادي ؟ ، الموظف بجمعية التقريب بين المذاهب . ولكن هناك إشارة بهذه الذكريات تفيد أنها أمليت خلال عامي ١٩٥٤ / ١٩٥٥ . فعندما يشير علوية الى زواجه يقول أنه « زواجا موفقا مضى عليه الآن أكثر من خمسين سنة اذ عقد العقد في ١٠ مارس ١٩٠٤ (١) . وعندما يشير الى التعليم في مصر يقول أن نسبة المتعلمين بلغت ٢٠٪ في عام ١٩٥٥ (٢) ولما كان محمد على علوية قد توفى في عام ١٩٥٦ (٢٥ مارس) فهذا يعنى أنه أملى هذه الذكريات قبيل وفاته بوقت قليل . ولاشك أن املاء الذكريات في مرحلة متأخرة من العمر يفرض أسلوبا معيناً في التعامل معها .

لقد اطلق علوية على ما أملاه من صحف « ذكريات اجتماعية وسياسية » ، فهي بهذا « ذكريات » وليست مذكرات (٣) ، وهي اجتماعية لأنها تتناول جانبا من الحياة الاجتماعية في مصر في فترة حياة صاحبها ، وسياسية لأن السياسة المصرية موضوعها الرئيسي منذ تكون الوفد المصرى في عام ١٩١٨ . « وذكريات » هي أنسب تسمية لما أملاه علوية فقد تم تسجيلها بعد وقوع الأحداث المعنية بفترة طويلة ، وخاصة تلك المتعلقة بتشكيل الوفد المصرى ، والخلاف بين سعد زغلول وعدلى يكن .

(١) المذكرات ، ص ٤٥ .

(٢) المذكرات ، ص ٧٩ .

(٣) انظر مقدمتنا التحليلية للمذكرات محمد فريد التى نشرها مركز وثائق وتاريخ

مصر المعاصر ١٩٧٨ .

وعندما يكتب السياسى ذكرياته بعد فترة طويلة من الزمن فالكتابة هنا تصبح نوعا من التأليف التاريخى الذى يقوم على التحليل ويخضع للمناقشة واختلاف وجهات النظر . ولو ان كل سياسى عنى بتسجيل يومياته عن الحدث عقب وقوعه مباشرة لكان هذا أفضل وأكثر فائدة للمعالجة التاريخية . اما الكتابة بعد ابتعاد العهد وهدوء الأطراف المتصارعة ، تعتمد على اجهاد الذاكرة لاستخراج ما قد يكون قد استقر فيها من معلومات وتفصيلات ومن ثم فمن المتوقع وجود بعض الثغرات واهمال بعض النقاط عن عمد أو سهو .

وذكريات علوية من ذلك الطراز فيماعد الفترة من ٢٥ يوليه ١٩٢٠ الى ١٩ يناير ١٩٢١ التى كتبها على شكل يوميات ، وهى فترة مفاوضات الوفد مع اللورد ملنر بانجلترا . وقد أوضح أنه ينقل من « مذكراته » ما يخص موضوع المفاوضات . ومن السهل التشكيك فى أن هذه اليوميات قد كتبت بالشكل المتعارف عليه لليومية ، أى يوما بيوم مع الحدث نفسه حيث نلاحظ ما يلى :

– أنه فى يومياته عن ٥ سبتمبر ١٩٢٠ يظهر استياءه من سعد زغلول من حيث علاقته بعدلى ، وفكرة المفاوضات قائلا أن سعدا طعن عدلى فى « وطنيته وكرامته » ، ويعقب قائلا « سياتى تفصيل ذلك » (٤) . وليس من المعقول أن الحدث اليومى يسجل بهذه الطريقة .

– فى نفس تلك اليومية (٥ سبتمبر ١٩٢٠) يقول أن سعدا أرسل خطابا سرىا الى أعضاء الوفد فى مصر وهم مصطفى النحاس وحافظ عفيفى وويصا واصف ويخبرهم أنه (يخالف ماجاء بنداثة العلنى للشعب) ، وهو النداء المرسل من فيشى ، وأنه يعتبر المشروع المعروض حماية (٥) . ثم يقول أن هذا الخطاب السرى (لم يكن له من تأثير فان الأعضاء الثلاثة – وكانوا من أشد أنصاره – عرضوا مشروع ملنر الأخير باخلاص كما سمعنا) (٦) ويلاحظ هذا من اختلاف صيغة الخطاب المرسل منهم الى سعد بتاريخ ٢ يناير ١٩٢١ والمكتوب فى صفحة ٢٤٥ من المذكرات . والغريب فى هذا الأمر أن الملاحظة السابقة كتبت قبل أن يصل الوفد الرباعى (محمد محمود ، عبد اللطيف المكباتى ، لطفى السيد ، على ماهر) الى مصر لينضم الى الأعضاء الثلاثة المشار اليهم لعرض مشروع ملنر .

(٤) المذكرات ، ص ٢١٨ .

(٥) المذكرات ، ص ٢١٦ .

(٦) نفسه ، ص ٢١٨ .

لأنه يذكر في يومية ٧ سبتمبر ١٩٢٠ « وصل مندوبو الوفد الأربعة الى الاسكندرية فقبلوا أحسن استقبال » .

– في يومية ٧ سبتمبر تلك يقول أن مندوبى الوفد الأربعة قبلوا أحسن استقبال وتكونت لجنة للحفاوة بهم برئاسة « المرحوم » أحمد يحيى باشا . فكيف يتحقق ذلك .

– تحت يوميات ١٣ نوفمبر ١٩٢٠ يقول أن هذا « اليوم عيد تكوين الوفد وقد مضى على تأليفه سنتان فاحتفلت به الأمة المصرية في القاهرة وغيرها ، وكان من المحتفلين بهذا العيد في القاهرة حسين رشدى والقى خطابا في ذلك اليوم قال فيه – ٠٠٠ » . وهذا – في رأينا – استباق للحوادث لأنه لا يمكن أن يسجل ماحدث بالقاهرة في ذات اليوم وينقل نص الخطبة في ضوء ظروف اتصالات ومواصلات الفترة .

– تحت يوميات ٨ يناير ١٩٢١ يشير الى أن جريدة الأخبار نشرت في عددها الصادر اليوم (أى ٨ يناير ١٩٢١) حديثا بين مندوبها في باريس وبين سعد زغلول ٠٠ ثم يقول أن مندوب الأخبار هذا كتب « بعد ذلك بأشهر ، أى في ٢١ يولييه ١٩٢١ أنه لم يأخذ حديثا في ٨ يناير ١٩٢١ من سعد ٠٠ ، هذا فضلا عن أن يومياته تلك تنتهى في ١٩ يناير ١٩٢١ وليس عند شهر يوليو ١٩٢١ .

– تحت يوميات ٢١ أكتوبر ١٩٢٠ يشير الى تقرير كتبه عبد العزيز فهمى عن مشروع ملنر في أكتوبر ١٩٢٠ ويقول أن التقرير « نشر نصه في جريدة الأهرام بتاريخ ٢ مارس ١٩٢١ » . وهذا أيضا استباق للحوادث وملاحقة للأخبار يتناقى مع صيغة اليوميات .

يضاف الى ذلك أن أسلوب هذه اليوميات لا يختلف عن أسلوب الذكريات ككل ، والمفترض أنها لا بد وأن تختلف لأن المذكرات كتبت في منتصف الخمسينات بينما اليوميات – كما هو ثابت – سجلت في مطلع العشرينات من القرن .

فما هو وجه الخداع في هذا الاختلاف ؟ . هل يمكن القول بأن هذه خدعة من علوية لو وصم سعد زغلول بما وصمه مبررا ذلك أنه ينقل عن مفكرته آنذاك ، وأنه لم يتأثر بالخلاف الذى نشب بين سعد وعدلى فيما بعد وبهذا يضفى أهمية خاصة على ما قاله ضد سعد خاصة وأن المذكرات كلها تقريبا تقوم على التقليل من شأن سعد زغلول . أو أنه وهو

ينقل عن مفكرته كان يضيف بعض العبارات ويعدل من الأخرى بما يخدم خطه في تشويه سعد والهجوم عليه . أو أنه وهو يملئ كاتب المذكرات من مفكرته كان يعلق ويشرح ، وكان الكاتب يسجل كل ما يملئ عليه دون تفرقة بين الخبر والتعليق عليه .

الحق أن القارئ يلمس هذا الاحساس الأخير من متابعة المذكرات . فالخطابات أو التقارير المرفوعة من الوزراء (عدلى يكن مثلا) الى السلطان بشأن المفاوضات أو بشأن تقديم الاستقالات ، والتي حرص علوية على تسجيلها بذكرياته ، تنتهى بعبارة « . . . وأنى . . . الخ » ، ولا يمكن بحال أن يختتم رئيس الوزراء أو أحد المسئولين خطابا بهذا الشكل ، ولكن من السهل أن نفهم أن علوية وهو يملئ المذكرات كان يقول للكاتب عند مثل هذه النقاط . . . وأنى الى آخر العبارة المعروفة . . . فكان الكاتب يكتب ما يملئ عليه حرفيا فأثبت بهذا صدقه وأمانته وغفلته في أن واحد(٧) . ويبدو أن علوية لم يقرأ المذكرات بعد املائها ، ولو أنه فعل ذلك لتدارك مثل هذه الأمور ولصحح بعض الكلمات ، وأعاد كتابة ما سقط منها سهوا ، وهو ما يلمسه القارئ في مكانه من المذكرات دون جهد كبير .

أما الجانب السياسى فى المذكرات فهو يتناول بالتحديد الفترة التى اشترك فيها علوية فى الحركة الوطنية منذ انضمامه للحزب الوطنى ، ثم منذ تشكيل الوفد المصرى فى ١٩١٨ وقيام ثورة ١٩١٩ ، والانشقاق بين أعضاء الوفد ، والظروف المرتبطة والمصاحبة لكل ذلك الى أن ترك هذا المجال فى عام ١٩٣٤ وقبل توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، وإن لم يمنعه ذلك من ابداء الرأى فى المعاهدة .

وينكر علوية أنه سجل هذا الجانب من حياته لأنها « نكريات ومشاهدات » اشترك فيها ، مبررا عدم الحاجة الى الحديث عن الوفد بعد وفاة سعد زغلول ، أو الحديث عن أعمال أية حكومة أخرى الا ما كان له علاقة به(٨) ثم أنه يحكم القارئ فى الخلاف الذى نشب بين سعد زغلول وعدلى يكن تاركا له ، أى القارئ ، أن يقرر « أسباب الشقاق وعلى من تقع مسئوليته ، فهو حر فيما يراه ويستنتجه من الحقائق التى بسطناها(٩) »

(٧) انظر على سبيل المثال صفحات رقم ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٧ من

المذكرات .

(٨) المذكرات ، ص ٤٣٣ ، ٤٧١ .

(٩) نفسه ص ٤٧٢ .

وعلوية بهذا يريد أن يعطى للقارئ انطبعا بأنه قدم الحقيقة الموضوعية في أسباب هذه الخصومة السياسية . ولكنها حقيقة رياضية في نظرنا لأن النتائج المقدمة مشتقة من فرضيات وأسباب وضعها المؤلف اختيارا وبالتالي فهي متسقة وفقا للمنهج المستخدم . ولاشك أنه تجاهل أسبابا أخرى قد تكون في جانب خصوم عدلى . ولا يجب أن ننسى في هذا المجال أن علوية من غلاة المناصرين لعدلى في خصومته مع سعد حتى لكان مذكرات علوية تؤرخ لعدلى أكثر مما تؤرخ لصاحبها .

تحتوى المذكرات على كثير من الخطب والتقارير والبرقيات المتبادلة مع الجانب البريطاني والمرفوعة للمسئولين ، ومعظمها منشور بصحافة الفترة ، وهي تستغرق أكثر من ثلث اجمالى المذكرات (حوالى ٢٠٠ صفحة من اجمالى المذكرات وعددها ٥٣٢ صفحة) . ولقد أرفق علوية بالمذكرات ملحقا من كراستين بميزانية الوفد (ايرادات ومصروفات) عندما كان بباريس في الفترة من نوفمبر ١٩١٩ الى يناير ١٩٢١ باعتباره ، اى علوية ، امينا للصندوق آنذاك .

هاتان الكراستان مكتوبتان بخط يد علوية نفسه وليستا مملاتين مثل المذكرات . ويبدو أنه احتفظ لنفسه بهذه البيانات لاستخدامها عند اللزوم . ربما لتبرئة ذمته اذا ما فكر أحد من خصومه في التشهير به . وكان واجب الوظيفة يقتضى تسليمها لرئاسة الوفد أو لمن تولى امانة الصندوق بعده خاصة وأنه ترك الوفد كلية ، فضلا عن الصفة الرسمية لهذه البيانات .

ومن هاتين الكراستين نعرف أن الموقف المالى كان يتلى في جلسات الوفد كل فترة معينة يصدق بعدها المجلس على ما جاء من بيانات ويكتب سعد زغلول بخطه موقعا تحت كل قائمة « ٠٠ تلى الحساب المبين أعلاه بجلسة الوفد المنعقدة بتاريخ (كذا) وتصدق عليه ٠ » .

ولعل أهم ما يلفت النظر في بيان مصروفات الوفد اثناء وجوده بباريس ارسال برقية مستعجلة الى محمد محمود باشا في ٥ يناير ١٩٢٠ عندما كان موجودا بواشنطن يسعى للقضية المصرية . ومضمون هذه البرقية كما أورده علوية في كراسة المصروفات هو « ٠٠٠ تكديبا لما أشيع عن الوفد من أن معالى رئيسه قال بأن مصر تلجأ للقوة اذا لم تحصل على استقلالها بالطريق السلمى » . وفى هذا القاء مزيد من الضوء على موقف قيادات ثورة ١٩١٩ من العمل الثورى ضد الاحتلال البريطانى والتزامها

بصيغة التوكيل القائمة على السعى بالطرق السلمية المشروعة (١٠) .

وجدير بالذكر أن طاهر الطناحي نشر أجزاء من هذه المذكرات في المقدمة التي قدم بها كتاب محمد على علوية عن « فلسطين والضمير الانساني » المنشور عام ١٩٦٤ ، والمعتقد انه اطلع على المذكرات ونقل منها فقرات معينة وان لم يذكر ذلك صراحة ، ولكنه يقول على سبيل المثال في صفحة رقم ١٠ وما بعدها عن اشتغال علوية بالمحاماة امام المحاكم الشرعية ، ان ثمة حادثا جعله يعتمد عن هذه المحاكم فيقول « ٠٠ حدثني (يقصد علوية) عن هذا الحادث وعن حالة المحاماة والقضاء وقتئذ حديثا طريقا اترك له رحمه الله ان يروييه كما حدثني به ٠٠ » ثم يذكر نفس العبارات بنصها عن هذا الموضوع كما ورد بالمذكرات مما يؤكد اطلاع الطناحي عليها واستخدامها ، لأنه لا يعقل أن يحدث تطابق بهذا الشكل . ثم انه يضيف من عندياته عبارات لم يذكرها علوية نفسه في مذكراته . وهي اضافات يبدو أنها متعمدة في مواقع معينة خاصة بالنشاط السياسي وتعطى لعلوية نورا معينا . فمثلا يقول عن علوية انه زار مع محمد فريد تركيا واجتمع برجال الحكومة وأعضاء مجلس المبعوثان عام ١٩٠٩ سعيا لاعطاء مصر حقوقها الدستورية (ص ١٩) بينما مذكرات علوية (ص ٥٦) لا تشير الى هذا السعى ، لأن الزيارة كانت بقصد مشاركة الأتراك بعودة الدستور ، وقد ذكرها محمد فريد في مذكراته (ص ٢٠) بهذا المعنى أيضا . والأغرب من ذلك ان علوية نفسه في كتابه « فلسطين والضمير الانساني » الذي قدم له الطناحي يذكر هذا الموقف (ص ٩٩) كما ورد عند محمد فريد في مذكراته .

وعلى هذا فليس من المفهوم الغرض الحقيقي من وراء الاضافات التي أوردها الطناحي .

أما حياة محمد على علوية السياسية فيمكن تقسيمها الى مرحلتين الأولى : وتتمثل في العمل السياسي الحزبي من خلال عضويته بالحزب الوطني ، ثم الوفد ، ثم الأحرار الدستوريين . وقبلها هذه المرحلة بانضمامه للحزب الوطني تحت زعامة محمد فريد وتنتهي في عام ١٩٣٤ باستقالته

(١٠) انظر تحليلا لذلك في كتابنا « ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤ - ١٩٥٢ » ، الفصل الرابع .

من سكرتارية حزب الأحرار الدستوريين(١١) .

والثانية : تتمثل في شغل المناصب الحكومية بعيدا عن الأطر الحزبية .
وتبدأ هذه المرحلة في عام ١٩٣٦ بتعيينه وزيرا للمعارف في وزارة على ماهر ، وتنتهى في يناير ١٩٥٠ باستقالته من وزارة الخارجية كسفير فوق العادة ومفوض لدى حكومة باكستان . ويلاحظ ان هذه المناصب الرسمية التى تولاها علوية كانت في وزارات الأقلية(١٢) .

ويذكر علوية انه استقال من هذا المنصب الأخير (سفير مصرر بالباكستان) احتجاجا على وزارة المعارف ووزارة الخارجية لعدم تقدير جهوده في انشاء المدارس لتعليم اللغة العربية ببلاد الباكستان ، ورغبته في أن يتم ذلك على نفقة الحكومة المصرية . ويذكر أيضا أنه بهذه الاستقالة « انقطعت صلتى بأى عمل حكومى كما انقطعت صلتى من قبل بأى حزب من الاحزاب »(١٣) وقد يكون هذا هو سبب الاستقالة ، وقد يكون السبب شيئا آخر اذا ما ربطنا بين الاستقالة وبين اعتلاء الوفد الحكم في ١٢ يناير ١٩٥٠ وعدم رغبة علوية في التعاون مع الوفد ، او عدم رغبة الوفد في التعاون معه . وهكذا أراد علوية أن ينال من الوفد ، خصمه القديم ، حتى في آخر أيامه . ذلك أنه ليس من المتصور أن وزير المعارف طه حسين في هذه الوزارة ، يقف ضد مطلب انتشار اللغة العربية بالباكستان وهو عميد الأدب العربى . وعلى كل حال هذه مسألة تحتاج الى التوثيق والاطلاع على مذكرة الاستقالة ، وموقف الوزارة . الخ ، مما ليس متاحا الآن .

F.O. 407, Sir M. Lampson to Mr. Eden, Cairo, April 16, 1937 (11)

ويذكر طاهر طناحى انه امتزل الاحزاب والحزبية والتحزب في عام ١٩٣٦ %

س ٢٣ .

(١٢) كانت هذه المناصب على النحو السالى وزير معارف (١٩٣٦/١/٣٠ - ١٩٣٦/٥/٩) بوزارة على ماهر ، وزير دولة للشئون البرلمانية (١٩٣٦/٨/١٨ - ١٩٤٠/٦/٢٧) بوزارة على ماهر ، وزير الأوقاف (١٩٤٦/١٢/٩ - ١٩٤٧/٣/٣) في وزارة النقرائى وقد استقال من هذا المنصب في ذلك التاريخ لأن الوزارة استمرت حتى ١٩٤٨/١٢/٢٨ تاريخ اغتيال النقرائى ، وزير مفوض من الدرجة الاولى (١٩٤٨/١٠/٢٨ الى ١٩٥٠/٢٧) حيث تولى السفارة الملكية بالباكستان ثم سفيرا فوق العادة ومفوضا لدى حكومة الباكستان في ١٩٤٩/٨/٢٣) .

انظر ملف معاش محمد على علوية بدار المحفوظات المصرية تحت رقم

١٦١٤١ - ٤٠١٢ - ٢٨٣ - ٢ .

(١٣) المذكرات ، ص ٥١٢ .

وهناك مرحلة أخرى في حياة علوية متداخلة زمنيا مع المرحلتين السابقتين ، وهى تتمثل في اهتماماته ببعض القضايا العامة في مصر ، وقضايا العروبة والاسلام ، وقضية فلسطين على وجه الخصوص .

عندما كان وزيرا للأوقاف في عام ١٩٢٥ بذل نشاطا مكثفا لالغاء الوقف الأهلى ، فأثار بذلك الملك فؤاد الذى قيل له ان علوية يرمى بذلك الى حل الأوقاف الملكية(١٤) . كما أنه اعترض على نظام الخلافة مؤيدا في ذلك الشيخ على عبد الرازق ، وكانت وجهة نظره التى ابلغت للملك فؤاد « . ان طلب الخلافة الاسلامية يؤدي الى تنازع ملوك المسلمين عليها وبالتالي يؤدي الى تقاطع الشعوب الاسلامية وهذا ليس بصالح المسلمين » (١٥) . ويبدو أن موقفه هذا يستند الى تصوره لدور رجال الدين في المجتمع الذين « يناصرون غالبا الفرد الحاكم ، وان الأوقاف التى ينفق منها على رجال الدين من خيرات او مرتبات كانت في يد الحاكم يتصرف فيها كما يشاء » (١٦) .

وله أيضا جهود تذكر فى مجال تقييد حق الطلاق وتعدد الزوجات(١٧) . ونشر اللغة العربية فى الباكستان (١٧م) فضلا عن اشتغاله بالمحاماة وما يرتبط بها من مشكلات اجتماعية .

ويمثل عام ١٩٢٩ منعطفا في اهتمامات علوية بالقضايا العربية الاسلامية ، حيث اهتم بقضية البراق الشريف بالقدس ، وحيث أصبح عضوا مؤسساً للجنة التنفيذية للمؤتمر الاسلامى . وفى عام ١٩٣٣ سافر

(١٤) المذكرات ، ص ٤٨٢ . انظر ايضا

F.O. 407, Sir M. Lompson to Mr. Eden April 1937

(١٥) ويذكر لاميسون في تقريره السالف ان علوية استقال من وزارة الأوقاف (في وزارة زيور ، مارس سبتمبر ١٩٢٥) مع زملائه الأحرار الدستوريين احتجاجا على طرد عبد الرزق فهمى باشا وزير الحقانية لأنه تباطأ في فصل الشيخ على عبد الرازق من وظيفته بالقضاء الشرعى .

(١٦) المذكرات ، ص ٥٤ من تعليقه على حزب الإصلاح ورئيسة على يوسف

كأزهري .

(١٧) المذكرات ، ص ٤٩٩ ، ٥٠١ وذلك عندما كان عضوا بمجلس الشيخ الأوقاف والماعد الدينية ولجنة الشؤون الدستورية (في لجنة الحقانية ولجنة الأوقاف والماعد الدينية ولجنة الشؤون الدستورية) .

(١٧م) المذكرات ، ص ٥٠٩ .

الى الهند ممثلا لهذه اللجنة(١٨) . وفي هذا المجال تولى علوية رئاسة جمعية الاتحاد العربى ، وجمعية الدراسات الاسلامية ، وجمعية اصلاح الأسرة ، وجمعية انقاذ الطفولة المشردة ، ولجنة البيان العربى ، وجمعية التقريب بين المذاهب وجمعية انقاذ فلسطين ، كما كان عضوا بالجمعية الخيرية الاسلامية(١٩) .

ورغم أن علوية ينكر أنه ابتعد عن الحياة الحزبية ، وكان هذا في ١٩٣٤ باستقالته من سكرتارية حزب الأحرار الدستوريين كما سبقت الإشارة ، الا ان الوثائق البريطانية في عام ١٩٣٧ ترجح أن له صلة قوية بالحزب الوطنى وجمعية مصر الفتاة وبعض العناصر المتطرفة الأخرى(٢٠) .

ومن ناحية أخرى ، فان هذه الوثائق تجمع على نزاهته ، وذكائه وقدراته ، وسعة افقه ، وحتى عندما وصفته بأنه « وطنى غير » قالت « ولكنه مع ذلك عنصر طيب »(٢١) . وكان هناك تناقضا في عرف السياسة البريطانية بين أن يكون الانسان وطنيا غيرا وعنصرا طيبا في نفس الوقت ، لأن التطرف قرين الوطنية من وجهة النظر البريطانية .

فيما يتعلق بالجانب السياسى من حياة علوية ، وهو موضوع المذكرات الأساسى ، فنحن نعرف منه أن حياته السياسية بدأت بدخوله الحزب الوطنى بعد وفاة مصطفى كامل « بقليل » ، أى تحت زعامة محمد فريد . ولا تكشف المذكرات الأسباب الموضوعية لهذا الانضمام خاصة وأن الحزب الوطنى لم يكن هو الحزب السياسى الوحيد في مصر آنذاك . فقد كان هناك حزب الأمة ، وحزب الاصلاح على المبادئ الدستورية ،

F.O. 407, Sir M. Lampson to Mr. Eden, Cairo, April 16, 1937 (١٨)

(١٩) محمد على علوية ، فلسطين والمصر الانسانى . ص ٢٠ ، والمذكرات ، ص ٤٨٠ .

F.O. 407, Sir M. Lampson to Mr. Eden, Cairo, April 16, 1937 (٢٠)

F.O. 371, Vol. 1964/15252, Report from Ministry of (٢١)
Interior Advisor's Office : Note on the first elections for the Egyptian Legislative Assembly by Ronald Graham, Dec. 29, 1913; F.O. 407/301 Lord Llaoyd to Sir Austen Chamberlan, May 23, 1927; F.O. 407/452, Sir, Sir P. Lorain to Mr. A. Henderson, Jan .14, 1930; F.O. 407, Sir M. Lampson to Mr. Esen, Cairo, April 16, 1937.

وأحزاب أخرى أقل شأنًا ، إلا إذا كانت أهداف الحزب الوطنى فى « جلاء المحتل جلاء كاملا ناجزا » (٢٢) هى التى شجعت علوية على الانضمام اليه . وقد يرجح من هذا أن علوية يصف حزب الأمة بأنه يرغب فى « النهوض بالشعب عن طريق التطور لا عن طريق الثورات » (٢٣) ، وأن حزب الإصلاح تألف « ليحافظ على مركز الخديو ضد تطرف رجال الحزب الوطنى الذين قطعوا صلتهم بالخديو بعد أن تم الائتلاف بينه وبين جورست » ، وأن جريدة الحزب قد « لان أسلوبها مع الانجليز بعد هذا الائتلاف » (٢٤) . ولا يذكر علوية شيئًا كثيرًا عن نشاطه بالحزب الوطنى سوى سفره الى الآستانة عام ١٩٠٩ مع محمد فريد مشاركة للأتراك فى احتفالهم بعودة الدستور ، أو لقائه خطبة فى احتفال الحزب بأسبوط . ثم يشير بعد ذلك الى دخوله الجمعية التشريعية عام ١٩١٤ نائبًا عن بندر أسبوط ، ووقوفه فى صف المعارضة مع سعد زغلول . كما أنه لم يشر الى كيفية خروجه من الحزب الوطنى . أو انتهاء صلاته به ، وحتى فى تعليقه على وفاة محمد فريد لم يذكر شيئًا عن علاقاته القديمة بالحزب (٢٥) ولكنه حتى مقابلة ١٢ نوفمبر ١٩١٨ المشهورة يذكر أنه عضو يمثل الحزب الوطنى فى الوفد الذى شكل عقب وضع صيغة التوكيل ومعه عبد اللطيف المكباتى (٢٦) .

ثم هو ينتقل بنا بعد ذلك الى الكلام عن العمود الفقرى لهذه المذكرات وهو مقابلة ١٢ نوفمبر ١٩١٨ ، وأحداث ١٩١٩ ، والخلاف بين الأطراف المشاركة (عدلى وسعد) الخ . وهو يشعرنا أنه فكر فى مثل هذه المقابلة كمواطن عادى ، فتأثر بمبادئه ولسن الأربعة عشر ، بادر بالاتصال بسعد زغلول فى ٨ نوفمبر ، وقابله فى ٩ نوفمبر قائلاً له أنه يتعين عمل شيء لمصلحة البلاد اعتمادًا على مبادئه ولسن وذلك « بتكوين جمعية تسعى فى تحقيق ماتصبو اليه البلاد » (٢٧) . وأجابه سعد بأنه يتشاور مع بعض الزملاء فى نفس هذه الفكرة .

(٢٢) المذكرات ، ص ٥٦ . عن الأحزاب السياسية فى هذه الفترة انظر ، يونان لبيب ، الحياة الحزبية فى مصر ١٨٨٢ - ١٩١٤ .

(٢٣) المذكرات ، ص ٥٥ .

(٢٤) نفسه ، ص ٥٤ .

(٢٥) نفسه ، ص ١٦٤ .

(٢٦) نفسه ، ص ١٠٤ .

(٢٧) المذكرات ، ص ٩٣ .

ومند البداية يشعر القارئ أن صاحب المذكرات يقف مع بعض الزملاء في نفس هذه الفكرة .

ومند البداية يشعر القارئ أن صاحب المذكرات يقف مع عدلى يكن ضد سعد زغلول على طول الخط ، فلم يحظ سعد منه بكلمة انصاف واحدة . لم يذكر ايجابياته وسلبياته ، والمسألة عنده اما ابيض واما اسود دون ظلال بين الجانبين ، وان الناس عنده صنفان نبلاء وغير نبلاء .

ففى تعليقه على مقابلة ١٣ نوفمبر (بداية الوفد) يبدي أعجابه بأسلوب على شعراوى فى حديثه الى سير ريجنالدونجت وأنه يعد « رائعا وجديرا برجل وطنى شجاع دفعته شهامته ووطنيته الصداقة الى أن يواجه سير ونجت بما لم يقله سواه » . كما أبدى أعجابه بمنطق عبد العزيز عهمى القائم على «الحكمة والقانون باعتباره محاميا ويريد السماح بالسفر وعرض القضية فى الخارج » . وعلى العكس من ذلك ، أبدى نفورا من اسلوب سعد زغلول لأن سعدا أبدى استعداده لأن يكون لانجلترا ، مع احتراق قناة السويس عند الاتتضاء » ، والدخول فى محادثة مع انجلترا وتقديم ماتستلزمه المحادثة من الجنود « (١٨) » . وعلوية يعتبر هذا تفريطا من جانب سعد فى حق البلاد . والتكلم فى امور حظيرة دون الاتذاق عليا مسبقا مع زملائه . ولو ان علوية كتب هذه التكريات على شكل يوميات مع الحدث أولا بأول ما كان قال ذلك ، ووصف سعد زغلول بالحكمة على أساس أن سعدا لوح لبريطانيا بالمصالح التى تجعلها تتمسك باحتلال مصر وهى أهمية قناة السويس فى طريق المواصلات الى الهند ، درة التاح لبريطانى . وهذا فى العرف السياسى نوع من التكتيك والمرونة فى مواجهة الخصم القوى . الخ . ولا ننسى ان معاهدة التحالف قد وقعت بعد ذلك بسنوات (١٩٣٦) وتضمنت مثل هذا « التنازل » بصورة أو بأخرى . ولكن علوية كتب ما كتب بعد الخلاف الذى نشب بين عدلى وسعد ، وانضمام علوية الى جانب عدلى وولائه له . وهنا تكمن خطورة « التكريات » المتأثرة بالذات أكثر من الموضوع .

ونحن نستطيع ان نفهم أسبابا للخلاف الذى نشب داخل الوفد ، ومن ثم الانشقاق ، حين يذكر علوية حوارا دار يوما ما بين سعد زغلول وعلى شعراوى فى باريس ، وأن سعدا جرح شعراوى بقوله له « أنت فى الوفد لثروتك » وكان سعد قد طلب من شعراوى بعض المال ولكن شعراوى ترد

(٢٨) نفسه ، ص ١٠٤ وما بعدها .

في اجابة طلبه . ويقول علوية ان هذا الموقف اساء الى شعراوى كما اساء الى اصدقائه وهم محمد محمود ، وعبد العزيز فهمى ، ولطفى السيد وان شعراوى ترك الوفد في باريس غاضبا لكرامته، وأن اصدقائه ناصروه (٢٩) .

وإذا كان علوية يفسر بهذه الرواية الانشقاق داخل الوفد ، وتكوين حزب الأحرار الدستوريين فيما بعد ، فان هذه - في رأينا - ليست أسبابا مقنعة لحركة الأحداث عندما يكون الرأى أو الخلاف الشخصى سببا ، خاصة وأن هذا الخلاف لم يكن على المسألة الوطنية ، وإنما هو على أسلوب الحوار ولا يبعد أن تكون هناك أسباب جوهرية حول أسلوب عمل الوفد في معالجة المسألة الوطنية ، وتعارض بعض المصالح . الخ ، وكان الحوار بين الطرفين (سعد وشعراوى) بهذا الشكل تعبيراً عنها . وإذا كان اصدقاء شعراوى ناصروه في هذا الموقف ، وتركوا باريس غاضبين ، وهم هناك من أجل قضية وطنية . فهم لدسوا توارا . وليسوا موضوعيين في خصوصتهم .

وانطلاقاً من نفس المفهوم ، يرجع علوية الخلاف داخل الوفد الى نزوع سعد زغلول نحو الزعامة الشخصية على حساب القضية المصرية ويدلل على ذلك بقوله ان اللورد ملنر أكد أنه سوف يسمع ملاحظات الوفد فقط تمهيدا للمقاوضة الرسمية « وليس للوفد ان يتعاقد وإنما التعاقد يكون بين وزارتين رسميتين » . وهنا - كما يقول علوية - اسقط في يد سعد وأدرك أن المعاهدة اذا وقعت فسوف توقع بدونه ومن ثم تمسك بأنه وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس وفد الأمة المصرية ، وأعلن « أنه سيحارب كل شخص مهما كان مركزه يفاوض ليوقع » (٣٠) .

ويوميات علوية عن فترة المفاوضات مع ملنر ابتداء من ٢٥ يولييه ١٩٢٠ وحتى ١٩ يناير ١٩٢١ ، تدور تقريبا حول اثبات تشبث سعد بالزعامة ، وبأن المفاوضات يجب أن تكون به ، وأنه هو الذى يجب أن يوقع المعاهدة . ويعرب علوية عن دهشته ازاء تمسك سعد بهذا الموقف رغم علمه ، أى سعد بصعوبة تحقيق ذلك لأن السلطان أحمد فؤاد لم يكن يرغب في أن يولى سعد رئاسة الوزارة حتى يكون على رأس المفاوضات . وهذا الموقف يفسر لعلوية افتعال سعد زغلول الخلافات ووضع العقبات أمام طريق المفاوضات حيث كان يرفض ما يقبله المفاوضون ، ويقبل ما كانوا يرفضون ، ويظهر لهم انه يوافقهم ، ويصرح في الخارج انه ليس كذلك .

(٢٩) المذكرات ، ص ١٦٦ - ١٧٠ .

(٣٠) نفسه ، ص ١٨٥ - ١٨٦ .

وزعامة سعد هذه لم تكن مقبولة من جانب علوية ، أو من جانب الجماعة التأسيسية للوفد . وتفسير ذلك عند علوية ، أن هناك فرقا بين الجماعة التأسيسية للوفد (ثمانية أو سبعة) التي رتبته مقابلة ١٣ نوفمبر وقامت بصياغة التوكيل ، وبين من انضم الى الوفد بعد ذلك مثل مصطفى النحاس وحافظ عفيفي . وهو دائما يشير الى أن المنضمين (الصف الثاني بتعبير عصرى) هم الذين سيطروا على الوفد وعلى رئيسه سعد زغول لأنهم « أتباع » ، بينما المؤسسون الأنداد لا يعاملون سعدا الا معاملة الند للند . وكانت هذه المعاملة تقريبا غير مقبولة من جانب سعد .

وهذا استمرار للتفسير الشخصى ، الذى اتبعه علوية ، واهمال للعوامل الأساسية فى حركة الأحداث . فكما سبقت الإشارة ، لا بد أن تكون هذه ظواهر أو عوارض تعكس الخلاف الحقيقى حول طبيعة المفاوضات والتنازلات التى لم يشر اليها علوية . أما اذا قبلنا تفسير علوية للانشقاق داخل الوفد ، أى أنه خلاف شخصى ، أو بسبب تشيخ سعد بالزعامة ، فهذا يثبت من ناحية أخرى أن الأحزاب المصرية ، أو على الأقل حزب الأحرار الدستوريين ، قامت على أساس نزعات شخصية .

وعلوية يرى أن زعامة سعد ومكانته بين الأمة لم يكن لها ما يبررها . فهو يقول أن سعدا كان أول المنهزمين فى العمل الوطنى عقب اعتراف الرئيس ولسن بالحماية على مصر فقد قال سعد، كما يذكر علوية، « أنه لا أمل لنا فى شيء وأن واجبنا قد انحصر فى تنظيم هزيمتنا وأن علينا أن نرجع الى مصر متفرقين بعد أن نعمل هنا على تنظيم الهزيمة حتى لا تقع علينا مسئولية الفشل(٣١) » . وفى النهاية لا يعترف علوية بان سعد زغول من مؤسسى الوفد عندما يقول أن مؤسسى الوفد وأصدقائهم فكروا فى تأليف حزب (الأحرار الدستوريين) يسعى فى تحقيق الحياة الدستورية الصحيحة(٣٢) .

ومحاولة استئثار سعد بالزعامة أمر وارد لدى أى باحث ، ولكن من الصعب أن يكون ذلك سببا واحديا يفسر الانشقاق الا وسط قوم كل منهم يبحث عن زعامة لنفسه . وعندما يركز علوية على هذا فهو يريد أن يوضح أن سعدا خرج عن الترتيب المتفق عليه بشأن تشكيل وفد رسمى حكومى يرأسه عدلى يكن وحسين رشدى ، ووقد أصر شعبى يرأسه سعد

(٣١) المذكرات ، ص ٣٦١ - ٢٧٢ .

(٣٢) نفسه ، ص ٢٤٤ .

على أن يعتمد الوفد الحكومى على ضغط الوفد الشعبى فى المفاوضات (٣٣) .
وهذا التوضيح من جانب علوية - اذا صح - يبده غموض الصراع بين
عدلى وسعد حول الزعامة .

على هذ المنوال تسير ذكريات محمد على علوية من حيث توجيه
النقد واللوم لأسلوب سعد زغلول وأحيانا لشخصه ، والاتفاضة فى بيان
محاسن وعظمة عدلى يكن ، حتى لكان القارئ يشعر أن علوية يؤرخ
لعدلى أكثر من تسجيله لذكرياته الشخصية والسياسية كما سبقت
الإشارة .

ورغم أنه خرج من الحياة السياسية باستقالته من سكرتارية حزب
الأحرار الدستوريين عام ١٩٣٤ ، إلا أنه استعاد نشاطه السياسى ومواقفه
القديمة تجاه الوفد الذى تزعم القوى السياسية لإبرام معاهدة ١٩٣٦ مع
بريطانيا . فقد نقد المعاهدة برمتها (٣٤) ، موضحاً أن مشروع ملتر ١٩٢٠
ومشروع مفاوضات ١٩٣٠ ، أفضل بكثير من معاهدة ١٩٣٦ فيما يتعلق
بالجانب العسكرى ووضع السودان ، وهذا بخلاف القيود المفروضة فى
حالة قيام الحرب . وهو يربط فى نكاه بين تسليم وفد المفاوضات المصرى
بالقيود السياسية والعسكرية مقابل الغاء الامتيازات الأجنبية ، وكيف أن
الجانب البريطانى « قد لمح هذه الرغبة وقدرها فسعى فى ادخال مسألة
الامتيازات فى موضوع المعاهدة حتى يتسنى له بذلك حمل الجانب المصرى
على قبول ما لم يكن يقبله من أمر الاحتلال على حساب الأمل فى الغاء
الامتيازات » (٣٥) . وفى الوقت الذى كان تأييد المعاهدة والترويج لها هو
البضاعة السائدة ، وقف علوية ضد هذه المعاهدة - سواء من واقع
كراهيته للوفد أو بدافع الوطنية البحتة - معلناً أن المعاهدة لم تقدم غير
الوعد . وأن التزامات مصر فيها واضحة ، وحقوقها غامضة ، وهى فوق
ذلك « تبرير للاحتلال وتثبيت له وتسخير مصر فى السودان لصحلة
الاستعمار » (٣٦) .

(٣٣) نفسه ، ص ١٠٩ .

(٣٤) محمد على علوية ، بحث فى المعاهدة . ويذكر المؤلف أن هذا الكتيب أصله
حطبة منح من العائنا بالاسكندرية يوم ١٩ أكتوبر ١٩٣٦ . وقد قامت لجنة تسمى
« اللجنة القومية للاستقلال التام » بطبع هذه الحطبة فى ١٤/١٠/١٩٣٦ وتوزيعها بهذا
الترويج لرفض مشروع المعاهدة عند عرضه على البرلمان . وقد وصفت اللجنة فى
مقدمة الكتيب علوية بأنه « الوطنى الصادق » .

(٣٥) محمد على علوية ، بحث فى المعاهدة . ص ٤٤ . انظر تحليلاً لذلك فى كتابنا
كبار ملاك الأراضي الرعائية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤/١٩٥٢ ، الفصل الرابع .
(٣٦) محمد على علوية ، بحث فى المعاهدة . ص ٥١ - ٥٢ .

إذا تركنا الجانب السياسى فى حياة علوية الى الجانب الفكرى .
فسوف نلمس أن علوية مفكر من الطراز الموسوعى الذى شهدته مصر
خلال النصف الأول من القرن الحالى ، صاحب الرأى فى مجالات مختلفة ،
ويصعب تصنيفه تصنيفا حادا تبعا لمنهج معين . ورغم هذا فمن الممكن
القول أنه فى مجموعته مفكر اسلامى ، فمن الاسلام يستمد رؤياه لكثير من
القضايا باستثناء بعض المسائل التى نظر اليها نظرة وضعية . وفى
الصفحات التالية محاولة للتعرف على محمد على علوية مفكرا من خلال
كتاباتة فى مجالات مختلفة .

لم يوافق علوية على شكل الديمقراطية اليونانية كما حددها أرسطو ،
لأنها فى نظره ديموقراطية محلية ، الحرية فيها مكتولة للأررار اليونانيين
دون غيرهم ، وليست ديموقراطية انسانية بالمعنى الذى يجب ان تفهم به
اليوم (٣٧) . والحركة الديمقراطية التى قامت فى أوروبا الحديثة ابتداء من
الماجنا كارثا عام ١٢١٥ بإنجلترا ، وكتابات روسو (العقد الاجتماعى) ،
ومونتسكيو (روح الشرائع) . الخ تندرج فى نظره علوية تحت
الديموقراطية المحلية أيضا (٣٨) .

ولكننا لا نعرف على وجه الدقة ماذا يقصد بالديموقراطية الانسانية .
يبدو أنها تعنى النظم التى تمنع الاسترقاق ، والتفاضل بين الأجناس
والألوان والمذاهب والعناصر ، وتقوم على مساعدة الضعفاء ، والنهوض
بهم فى سبيل الحضارة والمدنية (٣٩) . وقد تكون فكرة السلام العالمى ، التى
دعا اليها كيلوج بريان رئيس الوزراء الفرنسى فى أعقاب الحرب العالمية
الأولى لتحقيق سلام عالمى باتفاق أوروبى ، أو تلك التى نودى بها فى أعقاب
الحرب العالمية الثانية ، قريبة من معنى الديمقراطية عند علوية . ولكن
مما أضعف من هذه المحاولات فى نظره ، انها كانت تقوم على التغنى
بالديموقراطية والدين وبارادة الله وبالعادل الانسانى فى أيام المحن
والشدائد فقط (٤٠) .

(٣٧) محمد على علوية ، الاسلام والديموقراطية . ص ١٣ . عندما كان طوبه
نانا سفير مصر فى باكستان طلب اليه بعض الأصدقاء ، ومنهم الأستاذ حليم مدير
حامى السند ان يكتب كلمه فى موضوع الديمقراطية فى الاسلام فرحب علوية بهذا
الأمر لأن « باكستان سمل على وضع دسئورها وقوانينها على المادى الديمقراطية
التي سقى والمواعد الاسلامة وروح الدين الحنيف » . وقد نشرت لجنة البيار العربى
هذه الكلة عام ١٩٥٠ ق كتب بعنوان « الاسلام والديموقراطية » .

(٣٨) علوية ، الاسلام والديموقراطية ، ص ١٥ .

(٣٩) نفسه ، ص ٢١ .

(٤٠) نفسه ، ص ١٦ .

وهو لا يربط بالضرورة بين الديمقراطية والجمهورية كما ذهب مونتسكيو،
فثمة بلاد ملكية أكثر ديموقراطية من بعض الجمهوريات . ويرى علوية
مثلا ، أن رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية يتمتع بسلطة أقوى
من سلطة ملك إنجلترا حيث أن الوزراء مسئولون أمامه لا أمام البرلمان ،
بخلاف الحال في إنجلترا . والمهم عنده أن يكون الشعب مصدر السلطات
بغض النظر عن أن تكون السلطة العليا ممثلة في ملك أو في رئيس
جمهورية(٤١) .

ومع أن الديمقراطية المحلية مرفوضة من جانب علوية ، كما سبق
الإشارة ، إلا أنه يرى في استقرارها واستمرارها وسيلة لتهيئة الشعب
لادراك واجباته ، والارتفاع عن مستوى التفكير الذاتي ، وتدريس
التشريعات الصادرة من البرلمان . وفي هذا التطور تأمين للأمة من الفساد
والرشوة والمحاباة واستغلال النفوذ ، ومساعدتها على الرقى « بالتطور
الهاديء الثابت ، وليس بالعنف والثورات التي تهدم دون أن تبني »(٤٢) .
وهو بهذه الكلمات الأخيرة يضع يدنا على مفتاح هام في شخصيته وتكوينه،
وهو أنه ضد العنف الثورى وأنه مع التدرج والاعتدال . فهل في هذا ما
يفسر اتخاذه جانب المعتدلين في انشقاقات ثورة ١٩١٩ على نحو ما هو
معروف ؟ .

ويعد أن يبدى علوية رأيه في الديمقراطية اليونانية والنظم المتأثرة
بها ، يشير الى الاسلام وما أتى به من نظم ودستور للحكم والتعامل .
وينتهى الى أن « الاسلام أوجد ديموقراطية عالمية » ، ونفذها بين الجماعة
عندما ساوى بين الأشراف والأرقاء ، وبين أفراد الجنس البشرى . وهذا
في رأيه مخالف لمضمون الديمقراطية المحلية(٤٣) .

إذا انتقلنا من معنى الديمقراطية عند علوية الى تفسيره للتاريخ
فسوف نلاحظ أن له تصورا خاصا لحركة التاريخ يصعب وضعه في اطار
احدى النظريات المعتمدة حتى الآن ان لم يكن يختلف معها كلية . وهو في
هذا قد يكون مبدعا حاول وضع نظرية لم تساعده الظروف على استكمالها،
وقد لا يكون كذلك . ويبدو أنه توصل الى هذا التفسير انطلاقا من دراسته

(٤١) علوية ، الاسلام والديموقراطية ، ص ١٨ .

(٤٢) نفسه ، ص ١٦ .

(٤٣) نفسه ، ص ٣٢ .

للمسألة الفلسطينية من حيث علاقة اليهود بفلسطين . فهو يقول(٤٤) . .
لأن دين اليهود يحضهم على امتلاك الأراضى من الفرات الى النيل ، ولأنهم
قلة مشتتة في الأرض ، رأوا تكوين هيئة سرية عالمية لتحقيق أغراضهم .
والماسونية ، هى تلك الهيئة التى تكونت تحت شعار الاخاء الانسانى ،
وليس الاخاء الدينى أو الوطنى كما يتصور علوبة ، الذى يضيف أن
الماسونية تقضى على العقيدة الدينية عندما تربط بين الدين وبين التأخر ،
وهى وراء مبدأ « الأديان أفيون الشعوب » .

ويقول علوبة انه لا يمكن تحديد تاريخ قيام الماسونية تحديدا قاطعا ،
ولكن من المؤكد لديه أنها قامت من زمن بعيد ، وأن أغراضها كانت
ولاتزال ضد المسيحيين أولا ، ثم ضد العالم أجمع . ثم يذكر دون اقامة
دليل أو برهان ، أن بعض المشتغلين بالسياسة العالمية رأوا وجود ارتباط
وثيق بين أعمال الماسونية العالمية ، وبين الثورات المتتالية التى قامت في
فرنسا ١٨٤٨ ، ١٨٧١ ، وفي البرتغال ١٩٠٥ ، وفي تركيا ١٩٠٨ ، وفي
الصين ١٩١١ ، وفي روسيا ١٩١٧ ، وفي المجر والمانيا ١٩١٨ ، وفي اسبانيا
١٩٣٦(٤٥) .

وهكذا فجميع الثورات التحررية التى قامت في العالم ، سواء اكانت
اشتراكية أو غير اشتراكية ، وفقا لهذا المنهج ، قامت بتأثير الماسونية أو
الصهيونية . وفي هذا اسقاط لعوامل الثورات بالمعنى المفهوم . بل أن الحرب
العالمية الأولى والثانية ، في رأيه ، لا تخرجان عن كونهما تدابير الماسونية
العالمية(٤٦) .

والأغرب من هذا ، أن نصوص معاهدة فرساي التى أنهت الحرب
العالمية الأولى ، كما يقول علوبة ، تم التوصل اليها قبل إبرامها بوقت
طويل عن طريق « ٥٥ مفاوضات خافية على الرأى العام ٥٥ » ، أجريت
في مؤتمرات ماسونية مثل المؤتمر السرى المشهور الذى عقدته الجمعيات
السرية للحلفاء والدول المحايدة بمحفل الشرق الأعظم ببباريس في أيام
٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، يونية ١٩١٧(٤٧) . أما الحرب العالمية الثانية، فقد قامت
بفضل « الدهاء الماسونى » ، الذى نتج عنه تحالف الشيوعية الشرقية

(٤٤) علوبة ، فلسطين والضمير الانسانى . ص ٧٨ .

(٤٥) علوبة ، فلسطين والضمير الانسانى ، ص ٨٢ .

(٤٦) نفسه .

(٤٧) نفسه ، ص ١٢٦ - ١٢٧ .

مع الرأسمالية الغربية وتخاصم المسيحيين واقتتالهم(٤٨) .

ويذكر علوية أن غرض الماسونية النهائي من تلك التدابير «الجهنمية» هو القاء العالم في جحيم مستعر يقضى عليه ، ويقوم على انقاضه نظام تهدف اليه الماسونية اليهودية بقيام دولة عالمية صهيونية أساسها الذهب والفتن والاضطرابات(٤٩) .

إذا صح هذا التحليل ، فهل لنا أن نتساءل عن كيفية اقامة هذه الدولة العالمية والصهيونية بعد تدمير العالم ، ولنا أن نتساءل أيضا ، لقد كان محمد فريد عضوا بالمحفل الماسوني(٥٠) وكان علوية صديقه فهل هذا يعنى أن نشاط محمد فريد في الحركة الوطنية كان تنفيذا لتعليمات ماسونية . وهل اشتراك علوية نفسه في ثورة ١٩١٩ تدير ماسوني ؟ . ونتيجة لهذا التفسير الدينى أو الطائفى ، أو الأسطورى للتاريخ عند علوية ، نجده يبدى عجبه وأسفه في نفس الوقت من تعاطف المسيحيين البريطانيين مع اليهود في مسألة تصريح بالفور فيقول . « لليهود أن يفكروا كما يشاءون ، وأن يحاولوا اغتصاب مايريديون . لكن البلاء الأعظم أن يتواطأ المسيحيون من الساسة البريطانيين مع الصهيونية»(٥١) .

على أساس هذا التفسير ، عالج علوية المسألة الفلسطينية . ومن الملاحظ أنه ارتبط بهذا التفسير منذ اتصاله بالمسألة وتعرفه عليها . ولقد بدأ اتصاله بفلسطين عام ١٩٣٠ حين اشترك في اللجنة التى تشكلت بمعرفة عصبة الأمم للفصل في النزاع الذى نشب بين العرب واليهود على مكان « البراق » الملاصق للمسجد الأقصى(٥٢) . ومنذ هذا التاريخ واتصاله بالمسألة ينمو في خط متصاعد لخدمة وجهة النظر الاسلامية أو العربية الاسلامية كما هو وارد أحيانا . وفي العام التالى (ديسمبر ١٩٣١) ، أسسهم في اقامة المؤتمر العالمى بالقدس . ولما تقرر اقامة جامعة عربية بالقدس أسوة بالجامعة اليهودية ، وذلك تنفيذا لقرارات أحد المؤتمرات العربية بالقدس سافر علوية مع السيد محمد أمين الحسينى ، مفتى فلسطين ، الى بغداد لتكوين لجان تجمع تبرعات مالية لفلسطين ، كما سافر الى كراتشى (١٥ مايو ١٩٣٣) ليكون لجانا من مسلمى الهند لنفس

(٤٨) نفسه ، ص ١٣٥ .

(٤٩) نفسه ، ص ٨٢ .

(٥٠) انظر مذكرات محمد فريد ، ص ٣٥ .

(٥١) طوره ، فلسطين والصير الانساي ، ص ١١٦ .

(٥٢) نفسه ، ص ٣٠٧ .

الغرض (٥٢) . وأهم المؤتمرات التي أسهم في عقدها فيما بعد هي : مؤتمر بلودان بسورية (١٩٣٧) ، والمؤتمر البرلماني العالمي للبلاد العربية والاسلامية (١٩٣٨) ، وتكوين « هيئة وادى النيل العليا لانقاذ فلسطين » في أعقاب حرب ١٩٤٨ (٥٤) .

ومن الطريف أن نشير الى أن علوية دخل في حوار (١٩٣٨) مع يوسف قطاوى باشا ، رئيس الطائفة الاسرائيلية في مصر ، حول موقف يهود مصر مما يجرى في فلسطين . وكان علوية قد عقد اجتماعا بمنزله بمصر الجديدة حضره عدد كبير من أعضاء البرلمان المصرى (مجلس النواب والشيوخ) لهذا الشأن وعلى اثر هذا الاجتماع أرسل قطاوى خطابا الى علوية يقول فيه أن « ٠٠ الطائفة اليهودية في مصر تضم أجناسا مختلفة لا تجمعهم الا الرغبة في تنظيم أعمالهم الثقافية والخيرية ، ومن ثم يبتعد بهم قادتهم المسئولون عن المناقشات السياسية . أما اليهود المصريون ، كما يقول قطاوى ، فإنهم ٠٠ كمواطنين منظمين يرون أنه لا يمكنهم القيام بواجباتهم نحو وطنهم على الوجه الأكمل الا بالسير مع الحكومة للمصلحة العامة في كل مسألة سياسية خارجية ثم يضيف أن جميع يهود مصر باختلاف جنسياتهم يتمنون التوصل الى تفاهم قلبى وأخوى يقضى على الحالة العصبية القائمة (٥٥) .

ويبدو أن علوية قد أدرك أن يوسف قطاوى في قوله أن الواجب الوطنى لليهود المصريين يتمثل في السير مع الحكومة في السياسة الخارجية انما يستند الى ادراك قطاوى عدم ايجابية الحكومة المصرية تجاه ما يحدث في فلسطين آنذاك ، ومن هنا أكد علوية في رده على قطاوى أن « ٠٠ للأمة وجودا بجانب الحكومة ، فاذا كانت الحكومة لاعتبارات لا تخفى عليكم مضطرة الى شىء من التحفظ فان الأمة ليست مضطرة اليه » . كما أكد أن الروابط التي تربط المصريين بعرب فلسطين تتجاوز « رابطة الجوار » الى رابطة « القرابة » التي ترتكز على وحدة المثل العليا والتقاليد ، واللغة في ظل الاسلام (٥٦) . وفي هذا الصدد نشرت

٥٢: نفسه ، ص ١١٩ ، ١٢٠ .

٥٤: نفسه .

٥٥: المعظم في ١٩٣٨/٧/١ .

٥٦: نفسه .

المقطم رأيا لأحد اليهود المصريين^(٥٧) ، يؤكد على الانتماء العرقي الكامل كعامل وحدة بين سكان فلسطين على اختلاف الأديان ، ويعترض على الصهيونية ، ويطالب « ٠٠ بالعمل على أن يعيش الجميع اخوة متحابين كما كانوا من قبل » .

وقد ظل علوية محافظا على هذا التصور ازاء المسألة الفلسطينية ، مخلصا في تأييد حق العرب ضد اليهود والعرب عنده هم أهل البلاد. الأصليون من الكنعانيين ومن عاش معهم تحت حكم الامبراطوريات المختلفة الذين كانوا وثنيين ثم مسيحيين ثم مسلمين ومسيحيين . كل ما هنالك أن العرب مكثروا في فلسطين نحو أربعة عشر قرنا من الزمان ، وأن فلسطين كانت ، قبل فتح العرب ٦٣٦ م ، خاضعة للرومان ، ثم لبيزنطة نحو ٥٠ سنة . وكانت قبل الرومان خاضعة من قديم لمملكة آشور تم بابل ثم الفرس ثم اليونان ثم للبطلمية . وهؤلاء السكان هم الذين شردوا وأصبحوا لاجئين في السنين الأخيرة . أما اليهود عند علوية أيضا فهم هؤلاء (الأغرب) الذين دخلوا فلسطين ولم تكن لهم صلة بها سوى انهم « ٠٠ أغاروا عليها في الماضي البعيد وحكموها قهرا فترة قصيرة »^(٥٨) .

وعلوية لا يترك المسألة بدون حل . والحل عنده ينطلق من حقولة أن « خلق دولة اسرائيل وضع شان » ، واستمرار وجودها يعنى استمرار اعتدائها على جاراتها ساخرة بقرارات هيئة الأمم المتحدة ، ومطمئنة الى رضا الدول الاستعمارية . وعلى هذا فالحل الوحيد هو « ٠٠ ارجاع اليهود الى اوطانهم أو توزيعهم في الأقطار المختلفة » ، وبشرط أن يكونوا مواطنين مخلصين في هذه الدول . ويقول علوية أيضا أنه « ٠٠ لا يصح أن يقال أن اسرائيل أمر واقع لا يجوز ازالته ، فان اسرائيل وليدة جريمة ونتيجة مؤامرات أئمة »^(٥٩) .

ولما كانت الدعوة الى الوحدة العربية مثار مناقشة بين المثقفين في

(٥٧) كان زكي عيسى الحامى اليهودى المصرى قد أرسل خطابا الى علوية في ١٩٣٨/٧/٤ ويشير الى عموص رساله يوسه ، قطاوى . وقد نشرت المقطم الرد في ١٩٣٨/٧/١١ .

(٥٨) علوية ، فلسطين والصمبر الاسانى . ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٥٩) نفسه ، ص ١٩٥ ، ١٩٦ . ويذكر الطاحى (ص ٢٤) الذى قدم لهذا الكتاب أن علوية طبع الكتاب في البداية طبعا محدودة اهداها الى رؤساء الدول العربية والاسلامية ورجال السياسة ، وكان الرئيس جمال عبد الناصر ضمن هؤلاء ، قالى اى مدى تأثر حمد الناصر برؤى علوية في علاجه للمسألة الفلسطينية .

مصر وخارج مصر منذ مطلع الأربعينات ، وخاصة بعد تصريح أنتوني ايدن في ١٩٤١ (٦٠) ، فقد أدلى علوية برأيه في هذه المسألة عندما نشر كتابه «مبادئ في السياسة المصرية» عام ١٩٤٢ . ويلفت النظر في رؤية علوية ، أنه اعتمد النظرية الألمانية في القومية ، وهي النظرية التي ترى في اللغة الواحدة المقوم الأساسي في بناء القومية (٦١) . يقول علوية أن العرب أمة واحدة ، ويؤلفون عدة شعوب ودول ، لكنهم يتكلمون لغة واحدة هي اللغة العربية . وأن كثيرا من علماء الاجتماع اتفقوا على أن عناصر الجنس البشرى متداخلة ، ومقياس العنصر الواحد لا يمكن تحقيقه الا باللغة التي توحد طرق الفهم ، كما وحدت وسائل الثقافة والعادات والتقاليد والاحساس بحيث أصبحت عند سائر الناس ، أصل العنصر وعلامته المميزة (٦٢) . ثم يقول بعد ذلك ، أن الحركات القومية تريد أن « تحقق الحق بتوحيد كل مجموعة من الأمم التي ترجع الى عنصر واحد ، أي الى لغة واحدة ، لتتألف منها كتلة واحدة على النهوض بالانسانية » (٦٣) . ثم يختتم دراسته بقوله أن الشعوب العربية أولى بالعمل على تأليف « كتلة » واحدة منها حيث قد اجتمع لها من أسباب الامتزاج فوق رابطة اللغة . روابط أخرى « . والمسألة عند علوية بعد ذلك ليست البحث في أسباب وعوامل « الامتزاج » أو « الرابطة » العربية ، ولكنها الكيفية التي يتم بها هذا « الامتزاج الذي يسميه بعضهم حلفا عربيا أو جامعة عربية أو مملكة عربية أو جامعة اسلامية » (٦٤) .

ومع ان علوية استعرض مقومات الوحدة العربية بين الشعوب العربية من وحدة اللغة والأصل والدين الاسلامي بالنسبة الى الغالبية بطريقة توحى بأنه من انصارها ، الا أنه رفض قيام الدولة العربية الواحدة تحت لواء واحد سواء اكانت مملكة أو امبراطورية ، وأعلن أن مشروعنا من هذا النوع « كان من تفكير الأزمنة الغابرة » ، وأنه مقتنع بعدم امكان تحقيقه اقتناعه بأن « ضرره أكثر من نفعه بل لا نفع فيه على الاطلاق » .

(٦٠) حول موقف الحركات السياسية من فكرة الوحدة العربية في مصر في الأربعينات انظر كتابنا عن « مصر في الحرب العالمية الثانية » الفصل الرابع ، طارق الشرب ، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ .

(٦١) لريد من التفاصيل من النظرية القومية ، انظر ساطع الحصرى ، ما هي العمومية .

- ٦٢) علوية ، مبادئ في السياسة المصرية . ص ٣١٣ .
- ٦٣) نفسه .
- ٦٤) علوية ، مبادئ في السياسة المصرية . ص ٣١٤ .

والغريب أنه يرجع عدم امكانية تحقيق الوحدة الى أنها تتعارض مع استقلال وسيادة كل دولة (١٥) وهو بهذا ينسى أن الوحدات التي تحققت في العالم قامت على أساس التنازل عن استقلال الجزء في سبيل الكل في اطار واحد سواء تم هذا بالتراضي أو بالقوة . ولو أن علوية قدم أسبابا موضوعية غير فقدان الاستقلال والسيادة ، تتصل باختلاف النظم الاقتصادية والسياسية . الخ ، لكان أكثر واقعية . إذ كيف ينادى بالوحدة ويتشبهت بما يقابلها من استقلال وسيادة الجزء على حساب الكل . وهو يرى أن التمسك بالدولة الواحدة بهذا المعنى يخلق أسبابا « للشقاق والنزاع بين تلك الأمم بدلا من توثيق عرا المودة والاخاء فيما بينها »
وتفاديا لذلك يكتفى بتحقيق (تضامن بين الشعوب العربية وتعاون في المجالات الثقافية والتجارية والصناعية والدفاع بشرط عدم المساس باستقلال كل دولة عربية سياسيا أو جغرافيا ، ونموذج هذا التضامن عنده هو ما بين إنجلترا والبلاد الناطقة باللغة الانجليزية أو بلاد الامبراطورية البريطانية كاستراليا ونيوزيلنده ، وكندا وجنوب أفريقيا (١٦) وهذا خلط واضح بين نظام الكومنولث Commenwelth وبين نظام الوحدات القومية كما عرفتها الشعوب نظريا وواقعا .

ويبدو أن علوية يستثنى مصر من حركة الوحدة بمفهومه ، لأنه يطلب لها الزعامة « على الأمم العربية والاسلامية » ومقومات هذه الزعامة تتمثل في الموقع الجغرافي وكثرة السكان والثروات الطبيعية والثقافية ، وهي زعامة « يطلبها لها الجميع » (١٧) .

ومن الصعب التوفيق بين مفهوم الزعامة ، وما يتطلبه من سيادة وتفوق على الجميع بدرجة أو بأخرى ، وبين حرص علوية على عدم المساس باستقلال وسيادة أى بلد عربى أو اسلامى . ما هو مجال هذه الزعامة إذن (١٨) ؟

أما نظرتة الى علاقة مصر بالسودان فتختلف عن هذا التصور . وهى نظرة مستمدة مما كان يطلق عليه « حقوق » مصر في السودان منذ

(١٥) نفسه .

(١٦) نفسه ، ص ٣١٥ .

(١٧) علوية ، مبادئ في السياسة المصرية . ص ٣١٢ .

(١٨) انظر أفكار مشابهة (مصر فوق الجميع) التي ظهرت في مطلع الاربعينات في

كتابتنا « مصر في الحرب العالمية الثانية » ، الفصل الرابع .

دحاها محمد على في مطلع القرن التاسع عشر . ومن المعروف أن هذه الحقوق « كانت تشكل محورا أساسيا في سياسة مصر الخارجية وعلاقتها مع بريطانيا (اتفاقية ١٨٩٩) ، كما كانت جزءا جوهريا في مبادئ الأحزاب السياسية في مصر وخاصة الحزب الوطنى . كما نشأت حول تلقيب ملك مصر بلقب « ملك مصر والسودان » كثير من المشكلات مع الادارة البريطانية في مصر(٦٩) .

وحيث وضع دستور ١٩٢٣ ، كانت لجنة وضع المبادئ العامة (١٩٢٢) تناقش علاقة مصر بالسودان بين تبعية السودان لمصر أو فصله عنها . وقد اقترح علوية ، وكان عضوا باللجنة ، أن ينص في الدستور « على ان السودان جزء من مصر ونظام الحكم فيه يقرر بقانون » ، مشيرا الى وجوب تقرير حقوق مصر على السودان بطريقة ايجابية اساسية ، وان تظهر اللجنة بوضوح رغبتها في ذلك . فلما سأله رئيس اللجنة (حسين رشدى) عن مكان مثل هذا النص من الدستور ، أجاب علوية بأنه عند « بيان اجزاء المملكة المصرية » لأن هذا من شأن الدساتير كما حدث بالنسبة لدستور مملكة رومانيا(٧٠) .

وقد اقترب علوية من المشكلة الاجتماعية في مصر كما انتهت اليها في مطلع الأربعينات . وقد حاول ، كثيره من المعاصرين ، أن يجد لها حلا عبر عنه في كتابه « مبادئ في السياسة المصرية » الذى صدر في عام ١٩٤٢(٧١) . وقد أدرك علوية المشكلة في أبعادها الاقتصادية ومدى خطورتها على تطور النظام الاقتصادى الاجتماعى ، ومن هنا حرصه على ابداء الراى واقترح الحلول . وقد كان علوية في اقتراحاته اصلاحيا ، يعمل على ترميم النظام القائم في حدود ، شديد الخوف والحذر من هبوب رياح التغيير في ثوب الاشتراكية ، موزعا بين القيم الدينية الخالدة والقيم العلمانية من حيث التوصل الى الحلول المناسبة ، معجبا الى حد كبير

(٦٩) راجع هذه المشكلات اثناء اعداد دستور ١٩٢٣ وما بعده .

(٧٠) محاضر لحنه وضع المبادئ العامة . جلسة رقم ١٢ في ٦ مايو ١٩٢٢ .

(٧١) ذكر علونه ان هدفه من نشر هذا الكتاب ان « يكون توجيها في حياتنا الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية » وهو يؤمن تماما بكل المبادئ والآراء التى أوردنا لأنه يعتقد سلامتها وفائدتها . ويعول أيضا انه اذا كان في بعض هذه المبادئ ، كموائل الفروض واصلاح الوقف ، « ما يسبو عن بعض الانقسام فلا ذنب على هذه المبادئ . . وسيأتى يوم ترى فيه الأمة ان ما نحس بتطرفه من بعض هذه المبادئ ان هو الا غاية في الاعتدال » . ص ١٢ .

بالنموذج اليابانى التوسعى فى التطور والى حد ما بالنموذج الالمانى والاطالى (الفاشى) القائم على فكرة المجال الحيوى فى رؤية المشكلة الاجتماعية . وأكثر من هذا فهو يعالج المشكلات من نتائجها دون النظر الى الأسباب . وهو فى هذا كله أمين مع تكوينه الثقافى ، متسقى مع تكوينه الاجتماعى ، مخلص لطبقة أصحاب رؤوس الأموال التى ينحدر منها وخاصة فى جناحها الزراعى .

وتتلخص المشكلة الاجتماعية عنده فى هبوط متوسط دخل الفرد فى مصر سنة بعد أخرى فهو ٢١ جنيها فى عام ١٩٢١ - ١٩٢٢ ، بينما أصبح فى عام ١٩٤٠ - ١٩٤١ تسعة جنيها فقط وأن نصيب الفرد من الأرض الزراعية لمن يزيد عن نصف فدان بافتراض استصلاح كل الأراضى البور وذلك نظرا لازدياد عدد السكان بالنسبة لمساحة الأرض ، ومن هنا لابد من العمل على حل المشكلة « واتقاء الاضطرابات الاجتماعية والمذاهب الهدامة التى يدفع اليها هذا الواقع المروع » (٧٢) ولقد دعا علوية الى « النهوض العام والاصلاح القومى دون تشجيع النظريات التى تناقض الأوضاع الطبقيّة والتى خلقت نزاع الطبقات وعداوتها المستمرة (٧٣) .

وعدم التناسب بين السكان ومساحة الأرض لا يشكل مشكلة بالنسبة لمصر عند علوية اذا ما أخذ بفكرة « المجال الاقتصادى » ، أو « المجال الحيوى » . وهى تقوم على أساس الإبقاء على زيادة النسل والاحتفاظ بنقاء العنصر كاملا ثم « البحث عن مجال يتسع له ويضمن الحصول على المواد الأولية وفتح أسواق التجارة مساعدة للرقى الصناعى » تماما كما فعلت كل من ايطاليا وألمانيا واليابان التى « بسطت سلطانها بجهود جبارة على كوريا ومثوريا » . أما المجال الحيوى الذى يطلبه علوية لمصر بهذا المعنى فهو السودان ذلك المجال الذى ليس لمصر « سواء منذ القدم » . وحتى لا يتهم الرجل بأنه استعمارى نازى فى وقت تحالفت فيه الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية ضد الفاشية يقول مستدركا أن المسألة بعيدة عن أن تكون « فتحا » أو تطرفا فى الوطنية أو مجازاة « لعواطف شاردة » أى « محاكاة » لأساليب الغير وانما « هى ضرورة من ضرورات حياتنا » . وحدة مصر والسودان (٧٤) .

(٧٢) علوية ، مبادئ فى السياسة المصرية ، ص ٢١ ، انظر رابطة بن الظواهر الاجتماعية (العلم والجهل ، الفقر والمعنى ، الصحة والمرض) والحالة الاقتصادية ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٧٣) علوية ، مبادئ فى السياسة المصرية . ص ١١٤ .

(٧٤) نفسه ، ص ٢٧ ، ٢٩ .

وهو لا يرى في تحديد الملكية الزراعية طريقة مثلى في حل مشكلات مصر الاقتصادية . وبالتالي فهو يعترض أشد الاعتراض على الذين ينادون بذلك في الصحف والكتب والمحاضرات العامة . والغريب أن اعتراضه مبني على أن مصر « ديموقراطية » ، ومن ثم يتعين المحافظة على « حرية الفرد ومجال نشاطه وتفكيره » ، والاستعاضة عن توزيع الأرض بالاشراف على الصناعة والتجارة « اشرفا أبويا حكيمًا » كما فعلت اليابان ، ودون تقييد الاتجاه للملكية الأرض . فإذا أخفقت الحكومة في تشجيع الناس نحو الاستثمار الصناعي والتجاري لدرجة اليأس ؟ أصبح من المعقول الاتجاه الى تحديد الملكية الزراعية حتى تجبر الناس على الاتجاه نحو الأعمال الصناعية والتجارية (٧٥) . ومن ناحية أخرى لا يمانع من توزيع الأراضي البور ، التي تملكها الدولة ، بعد استصلاحها وتوزيعها على صغار الفلاحين ، واعطاء بعضها لشركات مصرية بحثة . وفي هذا توفير الأراضي للفلاح وتمكين له من تربية الماشية وزراعة البرسيم والغلال حتى يحصل على « غذاء كامل يليق بإنسان يعمل » (٧٦) .

ولقد دعا علوية الى انشاء بنوك ومصارف وطنية بدلا من الأجنبية كعلاج للأزمة الاقتصادية . ولكنه ووجه بمشكلة تكييف الفائدة ، وهل هي في حكم الربا أم لا . وقد ناقش المسألة من باب الاجتهاد قائلا ان الفقهاء وان اختلفوا في تعريف الربا ، اهو الأضعاف المضاعفة لرأس المال أم من كل زيادة عليه قلت أم كثرت ، قد أجمعوا على قاعدة شرعية لا جدال فيها وهي أن الضرورات تبيح المحظورات . . ويضيف أن دين الله يسر يسائر كل زمان ومكان . من هنا فإذا كان المسلمون أمام حائنين ، أن يتعاملوا بالفوائد أو يهلكوا ، كان الواجب الديني والوطني يجعلنا نعتقد أن التعامل بالفوائد ضرورة يبررها الدين وتحض عليها الوطنية الصادقة (٧٧) .

على أن رأى علوية في الربا والفائدة أقدم من هذا التاريخ (١٩٤٢) ، فقد سبق أن دعا في عام ١٩١١ (٧٨) الى تأسيس مصرف أهلى ، واتهم

(٧٥) نفسه ، ص ٥١ ، ٥٢ .

(٧٦) علوية ، مبادئ في السياسة المصرية . ص ٩٢ ، ٩٥ .

(٧٧) نفسه ، ص ٧٢ ، ٧٣ .

(٧٨) في عام ١٩١١ عقد المؤتمر المصرى الأول بهليوبوليس (٢٩ أبريل - ٤ مايو ١٩١١) ليبحث ما كان يعرف « بمطالب الاقطار » في غضون أزمة العتة الطائفية المعروفة آنذاك . وقد قدم علوية ، الذى كان في مقدمة العاملين لعقد هذا المؤتمر ، بحثا بعنوان « الربا العاشر : تأثيره في الحالة الاقتصادية والاخلاق والأمن العام » =

معارضى الفكرة بأنهم حجر عثرة أمام نهضة البلاد ، وقال مناديا : قوارا لمن يقفون عثرة أمام نهوضنا ان حكومتنا وهى حكومة اسلامية ، قررت التعامل بالعائدة « المعتدلة » فى قوانينها الرسمية ، وان شيخ الاسلام فى دولة الخلافة (يقصد تركيا) أفتى مسلمى البوسنة بانشاء مصارف شرعية وان خليفة المسلمين اباح ذلك فى معاملة الدولة وافراد الرعية ، وان « أمة الفرس وهى أشد الأمم احتفاظا بدينها اباحت لهذه الضرورة انشاء مصرف للدولة » (٧٩) .

لقد كُنْ علوية واعيا الى أن عدم حل الضائقة الاقتصادية بولس السخط عند الفقراء على الأغنياء ، وفى هذا تكون الفرصة مواتية لمعلمين « الاشتراكيين بل الفوضويين العدميين » (٨٠) وفى النهاية يرى علوية ان حل المشكلة الاجتماعية فى مصر لن يتأتى الا برفع المستوى المادى عن طريق انماء النروة العامة ، والتوسع فى مشروعات الأعمال الحرة لاستيعاب العمالة المتزايدة فى المدن والقرى ، ورفع المستوى الأدى فى نفس الوقت عن طريق نشر قيم « الكرامة » التى تدفع الشعب لتجنب التسول والتبذير والحفاء (٨١) .

وابطائنا من تصوره للمشكلة الاجتماعية أكد ان البلاد فى حاجة الى التوجيه الصالح الذى يبعدها عن مبادئ الصراع الطبقي . ولهذا ستنادى بوجود حزبين كبيرين فقط فى مصر متفقين على مبادئ قوية عامة لامناس من اقرارها ، ولا يجوز لمواطن انكارها ، ومختلفين فى مبادئ أو مسائل ثانوية ، لكل فريق وجهة نظر تخالف الفريق الآخر . وهذه المبادئ، الثانوية فى رايه ، تقوم عليها معارك المؤسسات النيابية . وهو فى هذا يرفض تعدد الأحزاب « حتى لا تتعدد الصراعات الشخصية » . ومن الواضح أن نمودجه فى هذا هو الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا (٨٢) .

دوقد أعطى نمادح من التعامل بالربا فى دائرة أسيوط وما حاورها ، مركزا على دور مرانى القرى الذين يستملون سائمة الفلاح . وبدو انه يريد العول أن المراس هم من غير المسلمين بدليل هذه العبارة « لم يقتصر منك الربا على الشار وسطاء الفلاحين بل كاد يلتمهم الطبعة المعكرة من المسلمين وهم رهوة الأمة وعدتها عند الشدائد » .

(٧٩) علوية ، الربا انفاحش : « تأثيره فى الحالة الاقتصادية والأحلاق والأمن العام » مجموعة أعمال المؤتمر المصرى الأول المعقد ببلووبوليس ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ - ٤ مايو ١٩١١ .

(٨٠) ١٠٠٠

(٨١) علوية ، مبادئ فى السياسة المصرية . ص ٢٣١ .

(٨٢) نفسه ، ص ١١٤ ، ١١٥ .

ذكريات اجتماعية وسياسية

القسم الأول

نشأتي

حدثني أبى - طيب الله ثراه - أن جده لأبيه ، واسمه محمد ، عربى من أهل الحجاز ، ينتمى الى قبيلة هناك اسمها قبيلة حسام الدين ، وأنه هاجر الى مصر ، ويغلب أن يكون أبحر من جده الى القصير ثم أتجه شمالا الى مديرية جرجا واستوطن بلدة جهينة نسبة الى قبيلة جهينة العرب الاقحاح ويقيم فيها بطن من قبيلة حسام الدين . ولا أدري أن كان رزق فيها بجدى أو أنه أتى به معه من الحجاز ، ولكنى عرفت أن جدى - وكان يطلق عليه اسم السيد محمد الجهينى - نزح الى منفلوط وفيها رزق بأبى ثم انتقل الى أسيوط ، ولا علم لى بمثوى الجد وان كان يغلب على ظنى انه دفن فى منفلوط .

أما أبى فقد عاش منذ طفولته فى أسيوط ، وحفظ القرآن وتلقى عن بعض شيوخها العلوم الدينية وكان آخرهم المرحوم الشيخ على الطويجى ، ثم مارس فن الخط فى المجالس الملقاة حتى حسن خطه وكان ملمما بقواعد اللغة كلفا(١) بحسن التعبير . يستشهد بآيات من القرآن الكريم ويتمثل بشعر بعض الشعراء . وفى أسيوط تزوج بوالدتى ، وأبوها من أسرة سلام وأمها من أسرة من الأشراف تدعى بأسرة الصلاحى يلبس بعض أفرادها عمامة خضراء . وقد عرض على أحد هؤلاء - وأنا فى مدرسة الحقوق - أن أثبت نسبى كشريف ، وأضاف أن لديه حجة شرعية بالنسب وما على الا أن أثبت

(١) شفوفا .

فيها اسمى ، قرفضت ذلك موضعا له ان هذا النظام - نظام الأنساب - فاسد وان الناس عند الله سواسية لا يتميزون الا بأعمالهم وان الشرف في اعتقادي لا يكون بالنسب وانما يكون بالعمل الصالح .

تقدم أبى في معلوماته وحسن تعبيره وجودة خطه وتوظف في الحكومة ثم أصبح رئيسا لكتاب مجلس مديرية المنيا - وهو يماثل محكمة المنيا الابتدائية الحالية . وكان المرحوم حسن الشريعى (بك) رئيسا لهذا المجلس - وولدت أنا بالمنيا في حى يسمى «درب الشجرة» لايزال اسمه باقيا كما سمعت . وبعد ستة أشهر من ولادتي نقل المرحوم حسن الشريعى الى اسيوط رئيسا لمجلس استئناف وجه قبلى وكان هذا المجلس بمثابة محكمة استئناف لجميع قضايا الوجه القبلى من الجيزة الى أسوان . واختار حسن الشريعى (باشا) والدى رئيسا لكتاب هذا المجلس العالى ، فانتظنا الى اسيوط ، وظل في منصبه هذا مدة رئاسة الشريعى ومن خلفه ، الى أن ترك خدمة الحكومة واشتغل بالأعمال الحرة من زراعية وصناعية وأصبح من أعيان بندر اسيوط ومن أعضاء مجالسها المحلية والحسبية وأنعم عليه بالرتبة الثالثة .

وكنت وأنا في الكتاب أذهب أحيانا الى المجلس لانتظر أبى وأتبعه الى البيت ، وعلقت بذهنى صورة لم يمحا الزمن ، وقد لاحظت أن والدى كان يذهب أحيانا الى حجرة كبيرة تضم رؤساء الأقلام والكتبة والتلاميذ الذين يتمرنون على أعمال للتفتيش عليهم أو للاستعلام عن مسألة ما ، فوجد مرة تلميذا من هؤلاء ترك عمله وظل يداعب بعض زملائه ، فأخذه أبى من فورهِ الى مركز المديرية - وكان قريبا - وهناك طلب معاقبته بالضرب فمد وضرب بالعصا على قدميه ، ويظهر ان الضرب كان اجراء عاديا حتى ان هذا الشخص ظل يلوذ بوالدى بعد تركهما خدمة الحكومة والغاء المجالس القديمة ، وانتهى أمره بأن أصبح وكيلاً لمكتبى في اسيوط بعد أن غدوت محاميا، وكان يذكرنى دائما بتلك « العلقة » التى تلقاها من والدى أيام مجلس الاستئناف .

كيف بدأ تطيبي :

- في الكتاب -

ارسلنى أبى الى كتاب بمدينة أسيوط يقع فى سوق الخضر بجوار مسجد القاضى ، وكان عبارة عن حجرة واحدة فوق دكاكين ، يجلس بها الفقيه - المرحوم الشيخ محمد طه - والعريف ويكثف قريبا الأطفال من مختلف الطبقات ومعهم بضع بنات فقيرات كفيفات يتعلمن تلاوة القرآن للتكسب بها . وكنا نخلع أحذيتنا ونضعها فى ركن لدى مدخل الكتاب . ونجلس على حصير متلاصقين والفقيه يمسك بيده غابة طويلة يترع بها رأس أى طفل مشاغب ليقلته الى النظام فإذا لم يزدع أو لم يحفظ اللوح المكلف بحفظه أمر بمده فى الفلقة وضربه بالعصا على قدميه . وكنا نستعمل فى الكتابة ألواحا من الصفيح ثم ارتقينا وصرنا نكتب فى ألواح من الارتواز .

تعلمت الحروف الأبجدية ، ثم بدأت احفظ قصار السور حتى اذا ختمت جزء «عم» نفع والذى الفقيه بشيء من المال وكذلك كوفى عندما ختمت جزء «تبارك» ولم يكن لنا من عمل فى الكتاب سوى حفظ الألواح وكتابتها وكنت أضيق نرعا بهذا العمل الممل الذى لا يعدو تمرين قرة الساعة . وكان هذا الطور من حياتنا طورا مضنيا مرهقا ليس فيه شيء من التيسير فى الكتابة ولا فى اكتساب معلومات فى الحساب أو غيره .

وزهدنى فى الكتاب ، فوق ذلك ، ان مدخله الخارجى كان متربا تتلقانا فيه البراغيث وقت الشتاء وتعذبنا بلدغاتها طول مدة وجودنا فيه ، ولم يكن لدغات واحد أو عشرة أو عشرين وانما كنت أجدما حين اكشف عنها كرات من براغيث لا حصر لعددها .

وكان اذا مات ميت وبدا لأهله أن يحتفوا بجنائزه استأجروا أطفال الكتاب ليسيروا أمام نعشه يرتلون بعض محفوظات يعرفونها ، ولا أخفى اننى كنت أفرح أشد الفرح عندما كنت أسمع بموت ميت يتفق أهله مع الفقيه على تشييعه لأننا كنا نعفى من القراءة على أن الفقيه كان يأخذ لتشيع الجنائز أبناء الفقراء فقط ويترك أبناء الأعيان ، فلم اشترك لا أنا ولا أبناء عائلة خشبة مثلا فى مثل هذا الأمر وانما نرجع الى بيوتنا فرحين . . .

وعندما ختمت سورة «يس» قدم والدى للفقيه مكافأة سخية ، ولم يكتب بهذا بل اعتزم - من تلقاء نفسه أو بنصح من أصدقائه - ان يزفنى بالموسيقى ، وأحاط بى أترابى ونفر من أصدقاء والدى وأقاربى واجتازوا

الى القيسارية(٢) كلها ، وكلما مررنا بتاجر من الأصنفاء وقف مهللاً
مهنتاً ، ولعل السبب في ذلك انى كنت وحيد أبوى - ولم يكن رزق بأخوتى
بعد - وللوحيد مكانة خاصة ورغبة في تكوينه تكويناً يرضى والديه
وأهله .

بقيت على هذه الحال اعانى حفظ القرآن بلا تفهم الى أن ختمته بداية
وعيادة وعن لوالدى ان اتفقه في الدين واللغة فأرسلنى الى شيخه الذى
علمه النحو والصرف والتفسير المرحوم الشيخ على الطوبجى . ويلوح
ان أبى كان يرهنلى للالتحاق بالأزهر وكانت هذه نزعة الكثيرين في ذلك
الوقت حتى أن احدى فريباتى - وكانت زوجة لتاجر ثرى - تمننت ان يهبها
الله اربعة أولاد لتلحقهم جميعاً بالأزهر الشريف كى يصبح أحدهم عالماً
حنفياً والثانى مالكياً والثالث شافعيًا والرابع حنبلياً ، وذلك كان في رأبها
منتهى الكمال ، ولكن الله سبحانه رزقها بولدين درس احدهما الطب في
انجلترا واشتغل طبياً في الحكومة والثانى في مدرسة البوليس وغدا
ضابطاً كبيراً .

تتلذذت على الشيخ على الطوبجى ، فكنت أذهب الى منزله صباحاً
مع اربعة صبية آخرين ، وتبعه بعد الظهر الى مسجد من مساجد أسيوط .
وكم كانت دهمتى عظيمة والى بالغاً حين وجدته يبدأ تعليمنا الأجرومية
بتدريس الاعراب مبتدئاً بسورة الفاتحة مستفتحاً بقوله : ان بسم الله
الرحمن الرحيم تقرأ على عشرة أوجه . ثم يشفع هذا بدرس في التفسير
وكان يكلفنا نحن الخمسة جلب الماء من بئر زاوية مجاورة ورش فناء داره ،
وهكذا انحصرت أعمالنا نحن التلاميذ في الأجرومية والتفسير وجلب الماء
ورش فناء الدار . ومضى شهر وثان وثالث واغلظ الشيخ لنا القول ذات
يوم ، فلم أطق البقاء ، وذهبت الى أبى باكياً رافعاً علم العصيان والثورة
قائلًا انى غير قادر على الاستمرار في هذا التعليم ، وانى أرغب في الالتحاق
بمدرسة أسسيوط الابتدائية فهذا من روعى وكتب من فوره الى ناظر
المدرسة .

(٢) وجمعها قياس ، السوق المسقوفة ، واطلقت ايضاً على الحان أو الوكالة ،
اى البناء الذى يحوى على عرف ومخارن للتجار ، ويعلوه طاق للسكنى بارتفاع
دورين أو ثلاثة .

(د . سعيد عبد الفتاح عاشور : العصر المالىكى في مصر والشام ، الطبعة
الاولى : دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٤٤١) .

في المدرسة الابتدائية

قبلت في السنة الأولى ولم يكن باقيا على الامتحان النهائي سوى ثلاثة أشهر ، وكانت السنة الدراسية هجرية تنتهي في شهر شعبان .
ولاحظت ان الضرب من وسائل التأديب في المدرسة ايضا فيخلع حذاء التلميذ ويضرب بالعصا على قدميه ، وكان مدرس اللغة العربية يسرف في ضرب بعض التلاميذ ، ولم انج من هذا الاضطهاد يوم شكنا طفل بأني أعاكسه فأمر معلم اللغة العربية بخلع حذائي وطرحته أرضا وضربت على قنمي بالعصا ، تلك كانت أحوالنا في السنة الأولى ، وابتداء من السنة الثانية منع ضرب التلاميذ .

اللغة العربية :

كانت اللغة في الكتاب أو المدرسة ثقيلة على نفوسنا ، يرى المعلم ان تقدير التلاميذ لقيمة علمه يزداد كلما صعب عليهم فهمه ، فيسرف في التعجيز ويوغل في التعقيد ، حتى أصبحت اللغة العربية مع الأسف أصعب العلوم وأثقلها على نفوسنا . فهل أن لنا ان نقبل على تيسير لغتنا كما فعل الغربيون بلغاتهم ، ونرغب التلاميذ فيها بشتى الوسائل من قصص جذابة ورسوم لطيفة وتعبيرات سهلة صحيحة ترتاح لها النفس وتستسيغها أفهام الصغار ؟ ان هذا لا شك يحتاج الى وجود المعلم القدير وأنا الاحظ مع الأسف عجز نفر من المعلمين ولى على ذلك دليلان :

الأول : ان مدرسا من خريجي مدرسة عبد العزيز الأولية جاءني منذ بضع سنين يشكو حاله ويدعى أنه لم ينل من الترقية مايناسب مدة خدمته وكان يلبس أحسن اللباس ويقبض مرتبا شهريا يقرب من الثلاثين جنيها كما نكر . وتصادف أن كان أمامي كتاب فطلبت اليه أن يقرأ على شذرات منه فكان يخطيء ويلحن في كل سطر ومما قرأه (قال الزمخشري)* بدل (الزمخشري) المعروف لكل انسان متوسط الثقافة كما قرأ (وعى ابن القيم**) بدل (ابن القيم) فايقنت أن مثله لا يؤتمن على تعليم ابنائنا اللغة العربية .

ولما أفضيت بأمر هذا المدرس الى أحد المفتشين قال : لا تعجب . وذكر انه ذهب مرة للمفتيش في إحدى المدارس الابتدائية للبنات واطلع على كراسية لتلميذة كتبت فيها « الحجرات لها نواقد » ولاحظ

(★) سكنون الميم والشن .

(★★) بكر القاف وفتح الياء .

اشارة من المعلم بالحبر الأحمر على كلمة « لها » وصححها بكتابة « لهم »
كانما الحجرات جمع عاجل ، وبهذا تبلبل فكر التلميذة طبعاً أو جنحت الى
الخطا الذى لقنها المعلم اياه .

هذا ما يحدث فى بعض المدارس المصرية . اما المدارس الأجنبية فى
مصر فان بعضها يعمد الى تنفير التلاميذ والتلميذات من اللغة العربية
وترغيبهم فى اللغة الأجنبية حتى أصبح المصريون فيها أقوى فى اللغة
الأجنبية منهم فى لغتهم العربية وصاروا يؤثرون الأجنبية ويمقتون لغة
آبائهم وأجدادهم ، وتستعين تلك المدارس على تسهيل اللغة الأجنبية
انجليزية أو فرنسية أو غيرها بوضع كتب سهلة مصورة مشوقة تناسب
عقلية الطفل وتتدرج معه كلما كبر وتضع فى نفس الوقت كتباً عربية يلمس
صعوبتها من اطلع عليها ، وقد رأيت بنفسى فى سنة ١٩٥٢ كتاباً قررته
احدى تلك المدارس - وهى بلاشك قد أوجت بوضعه - أطلعتنى عليه احدى
حفيداتى وكانت فى الثمانية الابتدائية وعمرها لا يجاوز ثمانى
سنوات وسألتنى تفسير بعض الكلمات وردت فيه طلب منها
وضعها فى جمل ، والكلمات هى : مشن - ثجاجة - قطيلة - وعجبت كيف
تكلف بمثل هذا طفلة لا تعرف معنى أكبر الكلمات المتداولة اليس فى هذا
تعسف ظاهر وتصميم واضح على تنفير ابنائنا من لغتهم ؟ لقد سألت غير
واحد من رجال الأدب وأساتذة العربية عن معنى هذه الكلمات فلم يحيروا
جواباً وفهمت من الطفلة بعد أيام أن المعلم أخبر تلميذاته بان المشن يعنى
دش الحمام ، والثجاجة تعنى السيفون والقطيلة تعنى القوطة ، كأن العرب
الأقدمين كانوا يستعملون الدش والسيفون فى خيامهم .

ونجم عن هذا ان الطفلة كرهت اللغة العربية وانصرفت بكليتها الى
الفرنسية وهى الآن تتكلمها بيسر وتقرأ الروايات الفرنسية بشغف وتفهمها
بسهولة ولا تطبق الاطلاع على الكتب العربية . وليس هذا شأن تلك الطفلة
وحدها بل هو شأن جميع الصبية المصريين فى جميع المدارس الأجنبية .
فالطفل المصرى فيها يقوى فى لغتها والاحساسات الأجنبية والمعلومات
الأجنبية والأنواق الأجنبية تلتصق بعقله الظاهر وترسب فى عقله الباطن
وتلازمه متى شب وكبر . وقد ظهرت آثار ذلك فى كثير من رجال عصر
والشرق وبدأ التباين بينهم ، فهذا انجليزى الطبع والذوق وذلك فرنسى
النزعة والمسلك .

ومما يوجب الحسرة أن المدارس الأجنبية تلزم بناتنا وأبنائنا مطالعة
ما يسمونه بالتاريخ المقدس وهو تاريخ الأنبياء من سيدنا ابراهيم الى

سيدنا عيسى ولا ينكر فيه تاريخ النبي محمد ، ورايت بنفسى هذه الكتب مع حقيده لى ، كما ان طفلا من احقادى كلفه مدرس اللغة الانجليزية حفظ قطعة دينية غير اسلامية هى عبارة عن صلاة وتضرع فأبى الطفل وشكا الى والده فلفت هذا نظر المدرس وهدده ولولا ذلك لألزم الولد بحفظها .

ان اطفالنا يلقتون فى تلك البيئات التبشيرية ما يضعف احساسهم القومى ويبعدهم عن دينهم ويقربهم الى بيئات أجنبية ودول أجنبية . وآثار ذلك ملحوظة ظاهرة فيمن تخرجوا من تلك المدارس اذ ليس بينهم واحد أو واحدة - الا من عصم ربك - يعطف على ديننا أو وطننا أو قوميتنا حتى وصل الأمرالى ان وزيرا سابقا مصريا مسلما تربى فى المدارس الأجنبية سألنى حين اعترمت السفر الى القدس سنة ١٩٣٠ - للدفاع فى قضية البراق الشريف(٣) ضد الصهيونيين أمام لجنة عينتها عصبة الأمم لنظر تلك القضية - سألنى عن سبب اعتزامى السفر فأجبتة أن السبب هو الرغبة فى تخليص محل البراق الشريف المملوك للمسلمين والمتنازع عليه بين العرب واليهود ، فلم يكن منه الا ان جابهنى بقوله أنه لا ضرورة للذهاب وتحمل المشقة فليس يعيننا أن يأخذ اليهود محل البراق أو يتركوه ولا ضرورة للدفاع عنه وسواء عنده حكمت اللجنة للعرب أو لليهود وان هذا أمر تافه لا يليق بى أن أتعب نفسى من

(٣) الرأى يطلق على مكان ملاصق لحدار الحرم الشريف فى القدس نسبة الى المكان الذى دخل منه النبي محمد طيه الصلاة والسلام فى اسرانه من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى واما الدانة المعروفة فى هذه التقاليد بالبراق . ويمدس اليهود هذا الجدار باعتباره من بقايا هيكل سليمان . ومد عام ١٩١٩ أحد اليهود خطوان تدريجية لتثبيت حرقا واسمه لهم فى هذا المكان ، فعملوا على شراء المنطقة الواقعة المحيطة بمكان البراق وحائط البكى والطرق الموصلة اليه . وفى مناسبه عيد العفران عام ١٩٢٨ أقاموا الحفلات بالمنطقة فأثار هذا رئيس المجلس الإسلامى ودعا المسلمين الى الاحتجاج . وقد تدخلت السلطات البريطانية ومعت اليهود من الاستمرار فى ذلك . وفى أعقاب هذا الحدث شكل المسلمون جمعيه عرفت باسم « جمعيه حراسة المسجد الأقصى » ومهمتها تنبيه المسلمين الى الخطر المحدق بالأماكن المقدسة . وفى مناسبة عيد العفران التالى (١٩٢٩) قام اليهود بمظاهرات صاخبة واشتبكوا مع المسلمين فى احياء القدس ويافا . وقد هزت هذه الأحداث العرب والمسلمين حارج فلسطين حيث احتج امير شرق الأردن وملك السعودية ، واندلعت المظاهرات فى سوريا والعراق والأردن ، وعضامنت اللجنة التنفيذية العربية فى فلسطين رغم ما بين أعضائها من خلاف لواجهة الموقف . وفى العام التالى شكلت عصبة الأمم لجنة للطر فى تلك القضية .

أجله • ولم استغرب صدور هذا من رجل تربى في مدارس التبشير وحقق بسمومها • وهذا الرجل أصبح فيما بعد سفيرا لمصر في الخارج •

وثمة ظواهر أخرى لاحظتها في مواطنينا الذين شبوا في أحضان مدارس التبشير ، هي أنهم برعوا في الرقص ولعب اليسر ومعاقرة الخمر ، وفقدوا الاحساس القومي الذي بدونه لا تقوم للأمة قائمة •

والذين يرسلون أبناءهم وبناتهم الى مدارس التبشير يعللون هذا بأسباب منها :

انقار اللغات الأجنبية ، وقد أصبحت ضرورة لا غناء عنها تمكن الطالب من الاستزادة في العلوم من منابعها بدل الوقوف عند الاطلاع على تراجم عربية لا تغنى قليلا •

ومنها : أن النظام في المدارس الأجنبية أرقى منه في المدارس المصرية • وأن التلميذ في الأولى يكون محل عطف وتقدير بينما هو في الأخرى مهمل لا اهتمام بشأنه • وقد اطلعت على شهادات مدرسية لأطفال في المدارس الأجنبية لم يتجاوزا العاشرة فاذا أسماؤهم تسبق بكلمة « مسير أي السيد » بخلاف ما نراه في المدارس المصرية التي تكتب اسم التلميذ مجردا ، فضلا عما نسمعه من أن المعلمين في بعضها يهينون التلاميذ ويسبونهم ويجرحون احساساتهم ، أضف الى ذلك أن سلوك الأطفال في المدارس المصرية لا يخلو من مهاترات وشتائم بسبب ضعف الرقابة عليهم في فناء المدرسة ، وهندامهم لا يعتنى به كذلك ، ويقال ان بعض المعلمين يشجعون تلاميذهم على الاضراب طلبا للمراحة متنكرين بذلك لمواجباتهم نحو أوطانهم •

والحق ان المدرسة لا يصح أن تباهى بكثرة التلاميذ وانما يجب أن تباهى بقدرة المعلم ونظام التعليم ، فبهذين يمكن تكوين المواطن الصالح الذي يعتبر أساس رقى الشعب ودعامة نهضة الأمة •

ومن الواجب أن ندرك ان المدارس الأجنبية في بلادنا لا تقل خطرا عن الاحتلال الأجنبي ، فالاحتلال طغيان مادي أما التعاليم الأجنبية فهي احتلال العقول والنفوس والعواطف جميعا •

ولقد أدرك الصهيونيون خطورة التربية الأجنبية فمنعوا اليهود من غشيان مدارس أجنبية في اسرائيل ، ومنعوا كذلك انشاء أية مدرسة

أجنبية جديدة ، وحين أعطى وزير معارفهم تصريحاً بإنشاء مدرسة
أجنبية قاموا في وجهه ، واضطرت الحكومة الى إلغاء التصريح .

فهل لنا أن نفكر في هذا الخطر ، ونسعى بعد إلغاء الامتيازات وجملاء
المحتل في منع هذا الأذى عن بلادنا فإذا تعذر منعه فلنمنع المصريين على
الأقل من اللبائذ بهذه المدارس . ولنبدل غاية الجهد لرفع مستوى مدارسنا
وتيسير التعليم فيها وتنظيم ادارتها .

والمعروف ان كثيراً من ذوى اليسار يرسلون أبناءهم وبناتهم الى
المدارس الأجنبية متحملين نفقات باهظة لاعتقادهم ان مدارسنا لا تحقق
لابنائهم التعليم والتربية الصحيحين .

وسبيل الوصول الى ما نبتغيه يتحقق بعاملين أساسيين :

الأول : اعداد المعلمين الصالحين في علومهم وسلوكهم .

الثانى : الاكتثار من المدارس ذات المصاريف – تخفيفاً عن ميزانية
الدولة – على أن تكون نموذجاً صالحاً للتربية والتعليم .

لقب علوية

كيف اتخذت لعائلتى لقب علوية ! ان هذا اللقب غريب ومستحدث
فما مصدره ؟

أخبرنى والدى أنه حين كان طفلاً يلعب مع أترابه في الحى الذى
درج فيه وسط مدينة أسيوط كانت والدة أحد زملائه تناديه وتدله بكلمة
« علوية » وهى تحوير لكلمة « على » ولصق هذا الاسم بالدى ، وأصبح
جمهور الاسيوطيين يدعونه « على علوية » كإحدى اسمان مختلفان ، وكنت
أسمع الناس يقولون لبعضهم انهم ذاهبون الى طاحون علوية .

وخطر ببالى بعد سنوات عديدة ان نتخذ لقباً يجمع أفراد أسرتنا ،
وترددت بين اختبار لقب علوية أو الجهينى ، ولاحظت ان الجهينى هو نسبة
الى بلد ويشاركنا فيه كثير ، اما لقب علوية فليس في القطر من يشاركنا
فيه وهو الذى اشتهرنا به . لهذا صممت وأخوتى على اختياره ، وسجلته
باشهاد بمحكمة مصر الشرعية تاريخه ١٠ أغسطس سنة ١٩٣١ . ويمكن
ارجاع هذه الكلمة لغويا الى مادة « علب » ومعناها اشتد وصلب .

في المدرسة الثانوية

أتممت دراستي الابتدائية في مدرسة أسيوط ، ولم تكن الشهادة الابتدائية وجدت بعد - فقد تقرر في السنة التالية لخروجي - وكان النظام يقضى باجراء امتحان قبول في المدارس الثانوية لمن يريد الالتحاق بها . ولم تكن في القطر المصري في ذلك الحين سوى ثلاث مدارس ثانوية ، الخديوية والتوفيقية في القاهرة ورأس التين في الاسكندرية .

وأديت امتحان القبول في المدرسة الخديوية الكائنة بدرب الجماهير وحارة السادات ونجحت فيه - وكانت فصول السنة الأولى قسمين ، قسم فرنسي به خمسة فصول وقسم انجليزي به ثلاثة فصول - وكان ناظر الخديوية في أول الأمر مصريا هو المرحوم محمد نظيم بك ، ثم تغيرت الحال وتعاقب عليها نظار من الانجليز .

ومما يجدر ذكره ان التنافس بين فرنسا وانجلترا كان اشد ما يكون ظهورا في الوسط القاهري مما أوجد فينا نحن التلاميذ - وعيا خاصا أخذ ينمو بمرور الزمن ، هو كراهية الاحتلال الانجليزي .

وكان السير ايفلين بارنج - اللورد كرومر فيما بعد - ممثل انجلترا والمستشارون الانجليز في الوزارات اذا اشاروا بأمر وجبت طاعتهم ، وكنا نعلم مما أعلنه وزير خارجية انجلترا في ذلك الحين ان الوزير المصري مكلف بتنفيذ مشورة مستشاريه الانجليز والا يجب عليه ترك الوظيفة .

اما وزارة المعارف - وكان مقرها بجوار المدرسة الخديوية فقد كان على رأسها وزير مصري - هو المرحوم علي باشا مبارك^(٤) ثم غيره من بعده - وكان وكيلها أرمنيا متمصرا هو يعقوب أرتمين باشا وكبير مفتشسيها دنلوب^(٥) الانجليزي المعروف ، قاتل التعليم في مصر والذي رقى مستشارا

(٤) علي مبارك (١٨٢٢ - ١٨٩٣) مؤرخ ووزير مصري ولد في قرية برنال بمديرية الدقهلية ، وسد ان حفظ القرآن تلم العلوم الرياضية وتخرج من مدرسة الهندسة وارسل في بعثة الى فرنسا . وسد عودته تنقل في وظائف عدة في الهندسة والتعليم الى ان تولى ديوان الأشغال وديوان المدارس فأنشأ الكتبخانة الخديوية (دار الكتب) ودار العلوم لتخريج المعلمين . وضع « الخطط التوفيقية » وهي تكملة لخطط المفريزي ، كما ألف رواية باسم « علم الدين » وهي سلسلة من المسامرات (الموسومة المسيرة . ص ١٢٢٢) .

(٥) كان دنلوب مفتشا نظارة المعارف المصرية ثم عن سكرتيرا عاما لهذه النظارة في ٨ مارس ١٨٩٧ (مصطفى النحاس) جبر سياسة الاحلال تحاه الحركة الوطنية الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ ، ص ٤٨) .

قيما بعد وكان صاحب الأمر المطلق ولامعقب لحكمة في شئون التعليم . وكان اللورد كرومر يجتمع بالمستشارين الانجليز من أن لآخر فرادى أو مجتمعين ويلقى اليهم بتوجيهاته فتتبع . وكان الوزراء يتوقعاتهم منفذين لما يأمر به المستشارون الانجليز . وكانت الأمور تأخذ شكلا رسميا ظاهره مصرى وحقيقته انجليزية .

انتقلت الى السنة الثانية في سنة ١٨٩٢ وهى السنة التى مات فيها الخديو محمد توفيق باشا وحضر ابنه عباس حلمى باشا من أوروبا ونصب خديويا وكانت الفرحة عامة شاملة ، فان المصريين كانوا يبغضون الخديو توفيق لأنه رفض مطالب عرابى(٦) ورفاقه من انشاء مجلس نيابى ومساواة المصريين بالأترك والجراكسة – رفض ذلك وقال لهم كلمته الماثورة (كيف تجرؤون على هذه الطلبات وأنتم عبيد احساناتنا) ، ولأنه استعان بالانجليز واحتمى بهم ولجأ هو وأصحابه الى باجة انجليزية فى الاسكندرية . ثم كان ان ضرب الانجليز الاسكندرية بالقنابل واحتلوا البلاد فى سنة ١٨٨٢ . وأمل الناس ان يقاوم الخديو الشباب الانجليز ويخلص البلاد من الاحتلال ولم يكن مضى عليه سوى عشر سنوات .

من اجل ذلك فرح الناس بمقدم الخديو الشاب الذى لم تتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة وسنذكر طرفا من حكم عباس فى حينه .

وفى هذه السنة نفسها حدث شجار بين تلاميذ السنوات النهائية فى المدرسة ، فاغضب ذلك الضابط الأول ، وارتأى أن يكون – وأنا فى السنة الثانية – باشجاويشا على تلاميذ القسم الداخلى جميعا . فاحسست بالخرج من اسناد هذا المنصب الى ، ومن أن أصبح رئيسا أراقب حركة التلاميذ الكبار فى الماكل والذاكرة والنوم ، وصارحتهم بأن الفيصل بينى وبينهم هو القانون ، ورجوتهم المحافظة على النظام والا اضطررت الى ابلاغ الضابط ، وبذلك هدأت نفوسهم . وحرصت على حفظ النظام فى

(٦) هو أحمد بن محمد واى بن محمد غنيم مرانى الحسينى المصرى رعيم الثورة العرابية (١٨٨١ – ١٨٨٢) . ولد بعريه هرية برونه بمديرية الشرقية عام ١٨٤١ . وقد حاور بالأعر لمدة عامين ثم انتظم حديبا بالجيس وترقى الى أن بلغ رتبة لواء ثم أصبح ويرا للهربيه . وبعد حوادث الثورة بعى الى جزيرة سيلان وبعى بها لمدة ١٩ عاما ، ثم عاد الى القاهرة حيث توفى عام ١٩١١ . من آثاره : مذكرات الثورة المرابية وقرير عن حاله الجيش المصرى فى عهده . (محمد رضا كحالة ، معجم المؤلفين ، ج ٢ ، ص ١٥٤) .

حجرة المذاكرة ليلا الى وقت النوم وجعلت من التلاميذ دوريات أربع في عنابر النوم كل دورية من تلميذين وفراش ولدة ساعتين افتش عليها أحيانا، لمنع التلاميذ من المذاكرة في عنابر النوم خشية الحريق لأن التلميذ كان يستعيض عن الكهرباء بشمعة يوقدها ويربطها في عامود سرير ٠٠ وكان بأكثر الأسرة كلات (ناموسيات) .

أما المعلمون فكانوا من الفرنسيين والانجليز والسويسريين والسوريين والمصريين . وكان المصريون يدرسون اللغة العربية والرياضة والطبعية والكيمياء والترجمة ، والأجانب يدرسون اللغة الأجنبية والتاريخ والتاريخ الطبيعي والجغرافيا والقشغرافيا أى الفلك باللغة الأجنبية .

ومما يلفت النظر ان التاريخ كان يدرس بغير لغة البلاد وكان أهم جزء فيه ينحصر في تاريخ البلاد الأجنبية وعظمة الدول الغربية وعظماء الرجال الغربيين . أما تاريخ مصر وعظماء الاسلام قام يعط منه سوى نتف صغيرة لا تغنى ولا تثمر . وكان مدرس التاريخ سويسريا غير كفه كما كان مدرس القشغرافيا أيضا ضعيفا في مادته كذلك كانت دراسة الجغرافيا ، لا تمتاز فيها جغرافية مصر على جغرافية البلاد الأجنبية .

وأمام هذه الحالة جنح التلامذة المجدون الى اقتناء كتب اجنبية في مستوى كتب المدارس الثانوية الفرنسية في التاريخ الطبيعي والجغرافيا والرياضة كى يزيدوا معلوماتهم ويكملوا بجهودهم الخاصة - ما نقص منها - ومما ساعدنا على التفرغ لتحصيل العلوم اننا كنا غرباء عن القاهرة لا نبارح المدرسة الا يوم الخميس لنعود صباح السبت وربما يعود أكثرنا للمبيت فيها كذلك كانت مرتباتنا من أهلينا ضئيلة . وفوق ذلك فلم يكن في القاهرة مسارح سوى مسرح الشيخ سلامة حجازى ، أما أماكن اللهو (الكاباريهات) فكادت تكون محرمة على التلاميذ وما كنا في خروجنا نفكر في غير الجلوس على مقهى من مقاهى باب الخلق لنتناول الخشاف أو الشاي أو القهوة . واذكر أننا ونحن نسمر ذات ليلة تطرق الحديث الى سيرة زميل لنا فاثنتنا عليه وامتدحنا سلوكه لكن أحدنا وهو المرحوم محمود بسيونى بادرنا بملاحظة هى انه يأسف اذ رآه يوما جالسا في خماة متاتيا ، مع ان متاتيا مقهى لا يختلف عن مقاهى باب الخلق الا في انها تباع خمر لمن يطلب ولم يعترض أحد على هذه الملاحظة التى يراد بها الصاق شهة بتلميذ لمجرد جلوسه في مقهى به خمر ، وهذا يدل على تمسك تلاميذ ذلك العصر بالتقاليد السائدة فيه . أما التدخين فكان

معدوما بين التلاميذ الا قلة من كبار السن ، وأنا شخصيا لم أَدْخُن مطلقا طول مدة الدراسة وإنما عرفت التدخين بعد تخرجى من مدرسة الحقوق باعوام متأثرا ببيئة المحامين فى أسبوط .

وكان تلميذ المدرسة الثانوية لا ينقل من سنة الى أخرى الا اذا حاز ١٢ درجة من ٢٠ أى ٦٠٪ فى كل علم فاذا لم يحسز هذه الدرجة واو فى علم واحد كالخط او الرسم رسب وأعاد دراسة السنة ، ولم تكن هناك ملاحق ولا مظاهرات ولا احتجاجات . لهذا كان التلاميذ يقبلون على تزويد انفسهم بالدراسة المتصلة . والذين يخطئهم التوفيق فى الامتحانات يلتحق كثير منهم بالمدرسة الحربية او مدرسة البوليس وكانت الدراسة فيهما هيئة لينة وامتحان القبول فيهما بسيطا .

ثم ان امتحان البكالوريا كان يتناول مناهج السنوات الخمس وكان الالمام بهذا كله مرهقا متعبا . ولذلك صرحت وأنا باشجاو ايش الداخلية لتلازمة البكالوريا بايقاد الشموع فى العنابر بشرط ابعاد الكلات عنها ، فكان بعضهم يواصل المذاكرة ليلا الى الثانية او الثالثة صباحا تحت ملاحظة دوريات التلاميذ . وكانت الرقابة فى الامتحانات العامة شديدة لا تمكن من الغش بأية صورة من الصور .

نلت شهادة البكالوريا سنة ١٨٩٥ ولم تكن المناهج الثانوية المقررة تمد الطالب بعلم وثير او تربية قومية متينة ، وإنما كانت تكفل اعداد موظفين فى الحكومة أى آلات تكفى لسير اداة الحكم على النمط الذى يريده اللورد كرومر ، وكانت تقاريره العديدة التى تطبع وتوزع باللغتين الانجليزية والعربية تشعر بانها هو وحده المتولى ادارة الحكم فى البلاد وكانت ادارة جريدة «المقطم» ومجلة «المقتطف» تطبع تقارير اللورد كرومر والنشرات التى تريد انجلترا توزيعها . كما كانت جريدة « الاهرام » تميل الى السياسة الفرنسية التى تعاكس النفوذ الانجليزى . وكان للصراع بين القوتين له اثره فى تغذية الشعور الوطنى وسنفصل ذلك عند الكلام عن الخديو عباس حلمى والاستعمار الانجليزى .

فى مدرسة الحقوق :

كان على بعد أن نلت شهادة الثانوية أن التحق بأحدى المدارس العالية - ولم تكن الجامعة وكلياتها انشئت بعد - واتجه تفكيري الى اختيار احدى مدرستين الطب او الحقوق . وفكرت مبدئيا فى الالتحاق

بالمطب لأنى واقعى بطبعى أميل الى دراسة الحقائق الثابتة ، ودراسة الانسان كجسم قائم وما يعتريه من أمراض امور ثابتة والناس في العالم متشابهون في تكوينهم ودقائق اجسامهم ، والعقاير أدوية عالمية تصلح لجميع البشر والجراحة في الانسان واحدة . فمن نبغ في علم من علوم الطب سواء في مصر او غيرها . يصبح عالميا لا يتغير علمه بتغير الوسط . ولكن صرفنى عن دراسة الطب امران : (احدهما) أتى اشمئز من تشريح الجثث واعاف رؤية القروح والدمامل والصدئ وفحص ما يخرج من المعدة أو الامعاء (وثانيهما) أن الطبيب عادة تحت رحمة المرضى ، وواجبه يقتضيه ان يلبي كل طلب ولو كان بعد منتصف الليل فيترك فراشه ويرتدى ثيابه ويغادر منزله ولو في ليالى الشتاء القارص .

والتحقت بمدرسة الحقوق وفي ظنى ان حفظى للقرآن ودراستى للعربية سنوات عدة سيساعداننى في المستقبل على ان أكون محاميا قادرا على شق طريقه في العمل . واعترف أتى أصبت في السنتين الأولى والثانية بخيبة أمل . فلم استسغ دراسة مقدمة القوانين والقانون الرومانى وقانون العقوبات وتحقيق الجنايات لأنها كانت نصوصا جافة تختلف في وضعها التقديرات ولم تكن علوما تغذى العقول . والغرض منها تكوين محامين او قضاه يطبقون ما يؤمرون به دون أن يكون لهم مجال في تفكير شخصى او تقدير ذاتى . لكن نظرتى الى هذه القوانين تغيرت بعد أن دخلت السنة الثالثة وبدانا ندرس القانون المدنى وقانون المرافعات وغيرها على أساتذة نوابغ ، منهم : ناظر المدرسة الأستاذ تيسو الفرنسى وكان أستاذا كبيرا في كلية الحقوق بجامعة « جرونوبل » بفرنسا يمتحن الفرنسيين الراغبين في نوال درجة الأستاذية ، وله مقالات علمية قانونية في المجلات الفرنسية ومنهم المرحوم الشيخ محمد زيد أستاذنا في الشريعة الاسلامية ، والمرحوم سلطان بك محمد أستاذنا في أدب اللغة العربية والمنطق ، والمرحوم سلطان بك محمد حبيب الى دراسة المنطق وآداب العربية ، والمرحوم الشيخ محمد زيد كان علما من اعلام الشريعة الاسلامية ، يرجع كل قاعدة الى العقل والى حالة المجتمع والى ما يصح ان يوضع له من حدود . أما الأستاذ تيسو فكان يشرح قانوننا المصرى ويقارنه بالقانون الفرنسى ويقواعد الشريعة الاسلامية ويعطى للشريعة الاسلامية حقا ويفضل بعض قواعدها في كثير من الأحوال على قواعد القانون الفرنسى ، فكان في الواقع يلقي علينا دروسا في الشريعة المقارنة ، ثم أنه كان عالما راسخا القدم في بحث اصول التشريع وفهم روح المشرع عند وضعه قواعد القانون لهذا تغير رأىي وبدأت أدرك ان دراسة القوانين ليست دراسة نصوص

جافة ، وانما هي تأهيل للشباب كى يصبح مشرعا قادرا على وضع قوانين تتفق وحالة الانسان وروح المجتمع ، واعتقدت ان الشارع انما هو طبيب للمجتمع ، ويجب أن يكون ملما باخلاق بيئته ربما تحتاجه من علاج . وأن الطبيب البشرى الذى يعالج الأجسام لا يمتاز على الشارع وهو طبيب انسانى اجتماعى يسعى فى رفع النفوس ويدفع الناس الى الاقلاع عن الجرائم والآثام حتى يكونوا مواطنين صالحين . وبهذا الاعتقاد تفتحت أمام عيني واجبات المشرع وما يلزم له من سعة الاطلاع وما يستحقه من احترام وتقدير لأنه ضرورة فى الحياة الاجتماعية والانسانية فازداد شغفى بدراسة القوانين وأسباب اختلافها وأقبلت عليها اقبالا .

بعد التخرج من مدرسة الحقوق

نلت اجازة الحقوق سنة ١٨٩٩ ولم ارد الاكتفاء بها ، ورغبت فى الحصول على الدكتوراه من فرنسا أو بلجيكا وكشفت لوالدى عن رغبتى فلم يعترض وجهزت نفسى واستعددت للسفر . وفى صيف تلك السنة قبلت بالصدفة ناظر مدرستنا مسيو « تيستو » أمام مصلحة البريد بالتهامة ، فهش فى وجهى وسالتى عما اعتزمته فاخبرته بعزمى على السفر لا حصل على الدكتوراه فما كان منه - وهو من ممتحنى الدكاترة فى القانون من الفرنسيين للحصول على درجة أستاذ - الا ان بادرنى بقوله « اياك والذهاب الى أوروبا فان وقتك هناك سيكون ضائعا لقد كنت ادرس نكم القانون المدنى المصرى متارنا مع القانون المدنى الفرنسى والشريعة الاسلامية ، وكانت المادة التى أشرحها لكم أوسع بكثير مما يحتاجه طاب الليسانس فكنت أعطيكم فى الواقع مواد شهادة الدكتوراه وانتم حصلتم الكثير من الشريعة الاسلامية وقواعدها وهى لاتدرس فى أوروبا فما الذى تفيده من الذهاب الى هناك لتعيد دراسة بعض ما اعطيته لكم مضافا اليه القانون الادارى الفرنسى مثلا ولستم بحاجة اليه لاختلاف نظام الادارة هنا عن النظام المصرى وانت اذا اشتغلت فى مصر الآن بالقضاء أو المحاماة فانك تستفيد علما ومرانا اكثر مما تفيده بأوروبا فى ثلاث سنوات أو اربع .

وكان تلك الكلمات من رجل عظيم احبه واحترمه وقع عظيم فى نفسى فقلت له على الفور انى الآن وقد اقتنعت بقولك قد صممت على مزاوله المحاماة فى مصر فشجعنى واقترقنا .

في المحاماة

في المحاكم المختلطة :

حين اعتزمت الاشتغال بالمحاماة مفضلا اياها على التوظف بدا لي ان انخرط في سلك المحاماة امام المحاكم المختلطة لأزداد احاطة باللغة الفرنسية بعد انزلت منها قسطا لابس به في مدرسة الحقوق بجانب ما أفدته من مدرسة الحقوق الفرنسية وكنت أغشاها بعد انتهاء اليوم المدرسي من الرابعة بعد الظهر الى السابعة ولم انقطع عنها الا بعد أن أحسست بارهاق شديد خفت منه على صحتي .

وكانت المحكمة المختلطة ذات شأن عظيم ، لها مجالات قضائية واحكامها تعتبر نبراسا للمحاكم الأهلية ، وقضاتها الأجانب من كبار الأساتذة في بلادهم أو من مستشاري المحاكم العليا فيها ، وكانت الحكومات الأجنبية تتبارى في اختبار كبار علمائها لتولى القضاء فيها ، بينما الحكومة المصرية مع الأسف كانت تختار العاطلين من قضاتها للجلوس مع هؤلاء الكبراء الأجانب على منصة القضاء اللهم الا قلة من القضاة المصريين الأكفاء .

ويجب التنويه بان سمعة المحاكم المختلطة ماكانت تخلو من هنات ، فقد كانت تعدى على اختصاصات المحاكم الأهلية وتتوسع في اختصاصاتها بتفسيرات للقانون لا تخلو من خطأ كما كان شائعا ان قضاتها يتحرون العدالة اذا كان المتخاصمون امامهم ينتمون الى دولة واحدة أما اذا اختلفت الجنسية فان كل قاض اجنبي ينقلب الى قنصل لدولته يسعى في الحكم لمصلحة مواطنيه واذا كان الخصم مصرية فالويل له اذ المعروف انه يكون ضحية لخصومه الأجانب .

ورأيت ان التحق بمكتب أحد كبار المحامين الأجانب للتمكن من اللغة الفرنسية في المرافعة بنوع خاص ولتحصيل معلومات أغزر مما يكون عليه المحامي امام المحاكم الأهلية . وكان المحامي البلجيكي الشهير « كارتون دى فيار » صاحب أكبر مكتب للمحاماة في القاهرة ، فاتصل والدى بالمرحوم أحمد بك فتحى زغلول وكان رئيسا لمحكمة مصر الأهلية ومن اشهر رجال القضاء فاتصل بدوره بالاستاذ كارتون دى فيار ثم صحبتني الى هناك والحقني بالمكتب وكان الافوكاتو « مرزباخ » هو نائب الاستاذ كارتون دى فيار في مكتبه وهو الذى حل محله بعد وفاته .

وكان أكبر همى الاطلاع على مذكرات الاستاذ كارتون دى فيار قديمها وحديثها لأعرف ما فيها من مبادئ قانونية . ورافقته يوما الى المحكمة المختلطة وكان مقرها بالعتبة الخضراء حين ذهب ليرافع بنفسه أمام قاضى الأمور المستعجلة فى قضية رفعتها أميرة من الأسرة الخديوية ضد امرأة ايطالية استأجرت من الأميرة منزلا للسكنى فجعلته محل دعارة وقد طالب بإخراج المرأة الايطالية من المنزل بعد أن قامت الأدلة على أنها استعملته فى غير حدود عقد التأجير وحضر عن الايطالية محام ايطالى طلب تأجيل القضية لسبب قاهر هو أن موكلته حامل لا تستطيع مغادرة فراشها وليس فى مكنتها أن تدلى بملاحظاتها وما كان الأستاذ كارتون دى فيار - رغم استعجال القضية - يستطيع معارضة طلب التأجيل لمثل هذا السبب . لكننى لاحظت أن سيدة فى الجلسة كانت كثيرة الاهتمام بالقضية عرجحت أن تكون هى المدعى عليها ولقنت نظر الأستاذ كارتون دى فيار الى ذلك فطلب الى القاضى أن يسأل هذه المرأة عن علاقتها بالقضية فإذا هى المدعى عليها وليس حاملًا وليس ضعيفة جاءت من منزلها وصعدت الى الدور الثانى بالمحكمة وكان محامها غير صادق فيما اخترعه من سبب للتأجيل . ونظرت القضية وحكم فيها بطلبات الأميرة .

والحق أن هذا الحادث أثر فى نفسى وفى تقديرى لبعض المحامين فى المحاكم المختلطة . وبعد أشهر ثلاثة رأيت من الأوفى لى أن اذهب الى أسبوط موطنى وأمارس المحاماة باللغة العربية بعد ما تبين لى صعوبة مناقسة المحامين الأجانب الذين احتكروا المحاماة فيها بلغاتهم الأجنبية .

فى المحاكم الأهلية

فى أوائل سنة ١٩٠٠ ذهبت الى أسبوط واشتغلت تحت التمرين بمكتب المرحوم حسين بك فهمى ولم يكن يحمل شهادة الحقوق ولكنه كان رجل خلق يتمتع بمركز لائق محترم ومن أشهر المحامين فى البلدة ولم يكن هناك من حملة اليسانس سوى المرحوم محمود بسيونى الذى تخرج قبلى بعامين ويتمرن هو الآخر فى مكتب حسين فهمى بك أما باقى المحامين فكانوا يزاولون المهنة بتصريح من لجنة امتحنتهم فى نصوص القوانين امتحانا سهلا ، وكان منهم النابه والعاطل وبعضهم من كتبة المجالس اللغاة أو ممن قضوا بعض الوقت فى الأزهر أما القضاة فكانوا خليطا من خريجي الحقوق - فى مصر أو أوروبا - أو ممن أمضوا بضع سنوات فى الأزهر وهذا الخليط يدل على أن مستوى القضاة لم يكن عاليا . ثم انضم الى

محامى أسيوط المرحوم مرتضى حنا والأستاذ أحمد رمزى - المحامى الآن -
الذان تركا النيابة للاشتغال بالمحاماة .

ومثل هذا الوسط من محامين وقضاة كان يسمح بنبوغ المحامى فى مهنته اذا كان متمكنا من اللغة العربية وعلى شىء من الذكاء دون حاجة الى التعمق فى القانون والشروحات . ولهذا كان اكبر المحامين فى أسيوط اقدرهم على الخطابة والتأثير .

وكان الجمهور لا يابه بالأمور القانونية وانما كان يعجب فى المحامين بذلاقة اللسان ويزنههم بهذا الميزان ومن الوقائع التى لا أنساها والتى تدل على عقلية الجماهير فى ذلك الزمن انى ذهبت الى محكمة ملوى الجزئية موكلا عن شخص مدع بحق مدنى فى قضية جنحة ضد آخر زور عليه عقدا ببيع قدر صغير من الأطيان . حضرت عن المجنى عليه مطالبا بتعويض وكان محامى الخصم أضعف المحامين فى أسيوط حتى قيل فيه انه كان عرضالحيا أمام المجالس الملغاة . ترافعت بما يقتضيه واجب القانون وعرضت أدلة التزوير بايجاز وطلبت التعويض بعد الحكم على المتهم دون ان أتعرض طبعا لشخصه أو أجرح عواطفه . ثم قام محامى المتهم وترافع بصوت جهورى وباللغة العامية مراقبة طويلة ليس فيها شىء من الأدلة على البراءة وجعل همه الطعن فى شخص موكلى المجنى عليه وقد حكم القاضى بما طلبت من تعويض وبحبس المتهم ستة اشهر فكان ذلك نصرا مبينا لى . وذهب وكيلى يهنىء موكلى ثم رجع الى وأخبرنى ان الموكل غاضب وانه كان يتمنى لو خسرتنا القضية وجعلنا همنا فى المرافعة سب المتهم وتجريحه فان هذا أفضل عنده من كسبها دون قذف المتهم وشتمه .

وأمر آخر أثر فى نفسى من مسلك بعض القضاة فقد كان يسكن بندر أسيوط قاض من حملة الليسانس عين للفصل فى قضايا محكمة « أبى تيج » وكان يذهب اليها بقطار الصباح ثم يعود . وذات يوم ذهبت وبعض المحامين فى القطار الذى يستقله هذا القاضى وجلسنا فى نفس العربة التى يجلس فيها وعلى مرأى منه لتتولى الدفاع فى قضايا مدنية ينظرها هو هناك . ولم يكن بمحطة أبى تيج سوى عربة واحدة وكان اللائق ان يستقلها القاضى الى المحكمة ثم تعود لتتقلنا اليها ، وكما كانت دهشتنا عظيمة عندما رأيناها تعود بالقاضى نفسه بعد ان طلب القضايا وشطب قضاياها لعدم حضور المحامين الذين لم يحضروا موكلوهم اعتمادا عليهم . نعم رجع القاضى الى المحطة وأخرج لسانه لنا تعبيراً عن انه لعب لعبته كى يتمكن من ادراك القطار العائد من الجنوب ليكون فى أسيوط فى الساعة

الحادية عشرة صباحا وترتب على هذا التصرف اننا نحن المحامين دفعنا من جيوبنا رسوم اعادة القضايا التي حكم بشطبها وكان يمكن ان نكون عرضة للمؤاخذة اذا اشتكى ارباب القضايا واتهمونا بالاممال وعجزنا عن اثبات حضورنا رسميا في قضاياهم .

هكذا كان يفعل بعض القضاة مغترين بسلطة خولها لهم القانون تسمح لهم ان يحكموا بالحبس اربعة وعشرين ساعة على المحامى نفسه بتهمة التشويش في الجلسة او القبض عليه اثناء المرافعة بتهمة الاعتداء على مقام القاضى . وقد استغل بعضهم هذا الحق فأوقف امامه في محكمة اسيوط محاميا من اقدر المحامين واشرفهم هو المرحوم احمد محمد خشبة الذى أصبح بعد سنوات وزيرا - مهددا بحبسسه ، وتكرر مثل هذا مع بعض المحامين حتى ضقنا ذرعا وانتهى الأمر بان أضرب المحامون مرة عن العمل وتركوا القضايا لاعتداء قاض على محام كبير بمحكمة ملوى وكان لهذا الاضراب اثره في وزارة الحقانية وبين القضاة انفسهم حتى انقشعت هذه الخمة وصينت حقوق المحامين بقانون وأصبح القاضى يفهم ان المحامى انما هو زميله ونده وانتهى الأمر بان تبادل القضاة والمحاماة العون وأصبح القاضى يشرف بان يصير محاميا كما نبغ من المحامين قضاة زانوا بقدرتهم وباتساع معارفهم مناصب القضاء حين شغلوها .

وفي بضع سنوات أصبحت فئة المحامين في اسيوط من اقدر المحامين في القطر المصرى ومن اكثرهم علما وكفاية بعد ان كثر عدد حملة الشهادات فيهم . ولا ائكر ان المحاماه في اسيوط كانت تدر على المحامين مغانم كثيرة عقب تصفية المجالس الملغاة وتحويل قضاياها الكثيرة الى المحاكم وكانوا جميعا في بحبوحة من العيش ومكاتبهم عامرة بالقضايا والمتقاضين .

في المحاكم الشرعية

في سنة ١٩٠٠ وأنا ازالول المحاماة بمكتب المرحوم حسين بك فهمى قيدت اسمى محاميا امام المحاكم الشرعية وكلفنا صاحب المكتب ان نباشر انا والمرحوم محمود بسيونى قضية امام محكمة اسيوط الكلية الشرعية للدفاع عن سيدة كانت ناظرة وقف زوجها ضد مدع من الوجيه ومن اقارب صاحب الوقف بطلب عزلها عن النظر لخيانة ادعاها .

حضرنا أمام المحكمة وكانت تشكل من رئيسها ومفتى المحكمة عن يمينه وأحد القضاة عن يساره وقام محامى المدعى بشرح ادعائه ويطلب عزل موكلتنا . وطال الاملاء من المحامى الشرعى وأحس رئيس المحكمة بشيء من الظما وبديل أن ينادى الحاجب بدق الجرس - وهو في نظره مكروه شرعا - صفق اثناء المرافعة فحضر الحاجب فطلب اليه احضار ثلاثة أكواب من شراب الخرنوب ليطفىء هو وزميلاه ظلماهم وشربوا هنيئا بصوت مسموع . وشكره زميلاه على أريحيته فاستغفر الله وأضـاف أنه سيحضر لهم غدا ان شاء الله شراب السـوييا . واستمر محامى المدعى الى أن حان وقت الظهر فصفق الرئيس وحضر الحاجب فطلب منه احضار الطست والابريق وجعل يتوضأ على مقربة منا في الجلسة ، ولاحظ عضو اليسار ما عرانا أنا ومحمود بسيونى من استغراب لترك الرئيس كرسيه وقت المرافعة وناداه وهو يتوضأ وقال له يافضيلة الرئيس ربما يقال أنك تركتنا وقت المرافعة فأجابه رحمة الله أنا لست معكم والبركة فيكم واستمر في وضوئه ثم أخذ يصلى فما كان من عضو اليسار الا أن نهض وجلس في كرسي الرئيس ليتولى الاشراف على المرافعة وترك مكانه شاغرا . ثم بدا على عضو اليمين شيء من الاعياء والكسل وداعبه النعاس فكان يفتح عينيه ويغمضهما تباعا لارتفاع صوت المحامى وانخفاضه وبذلك أصبحت المحكمة مكونة من عضو واحد هو عضو اليسار الذى جمع في شخصه الهيئة كلها . ثم أن عضو اليسار هذا جعل يساعد محامى المدعى في التعبير بما اقتعنا بممالآته له . وكل هذا فيه مجافاة لواجب القاضى وعدل المحاكم فضلا عن ان هذه محكمة شرعية يجب أن تكون اسمى من غيرها لأنها تنطق أحكامها باسم الله الرحمن الرحيم وبقوة الدين والايمان . واعتقدت بضرورة رد المحكمة طبقا لقانون المحاكم الشرعية نفسها لكنى لحدائث عهدى بالحاماة رأيت تكليف محمود بسيونى وله في المحاكم أكثر من سنتين ان يتقدم هو بطلب الرد والحجت عليه حتى تشجع وطلب في استحياء الى القاضى أن يسمح له بقبول طلب وازد في القانون وفهم القاضى الغاية فبادره بقوله: ما الذى تطلبه ؟ فأجاب محمود بسيونى بأن القانون يا فضيلة القاضى يقرر في المادة كذا ما يأتى ٠٠ وقرأ عيله نص المادة ، وعضو اليمين في سيئاته فما أن سمع عضو اليسار ذلك حتى قال : ما هذا يا محمود بسيونى ؟ هل يصح هذا والدك صديقنا ٠٠ فأجابه بأن هذا أمر قانونى يافضيلة الشيخ فقال : قل ماشئت . سطرنا هذا الرد في محضر الجلسة ثم استمعوا الى دفاعنا وانتقلوا للمداولة وبعد بضع

دقائق حكم أصحاب الفضيلة برفض الرد ويعزل موكلتنا من النظر . ثم ذهب عضو اليسار الى منزل الوجيه المدعى يهنئه بالحكم وتعشى معه في داره .

ولم يكن منى بعد الذى رأيته سوى أن قدمت طلبا بنقل اسمى من جدول المحامين الشرعيين الى جدول المحامين غير المشتغلين فيها ونحدد الله فقد ألغيت المحاكم المختلطة ودمجت المجالس الحسببية والمحاكم الشرعية والمجالس المليية في المحاكم الوطنية .

السـزواج

في سنة ١٩٠٣ تقرر قبولى محاميا امام محاكم الاستئناف ، ولم يكن يشاركنى هذا الامتياز سوى اثنين أو ثلاثة من المحامين القدامى غير الحاصلين على شهادة الحقوق فأتسع نطاق عملى .

ورغب اهلى في تزويجى وترددنا كثيرا في اختيار الزوجة وبحثوا في بندر أسيوط وضواحيه ثم عزموا على البحث في القاهرة فاستأجر أبى منزلا في شارع جامع عابدين نزل فيه أفراد عائلتى نحو ستة أشهر وكنت قد طلبت اليهم الا يتعجلوا والا يجعلوا لثروة أسرة الزوجة أو لارستقراطية اهلهما دخلا في اختيارها بل يجب أن تكون من عائلة حسنة السمعة وان تتفق وطبعى في الحياة .

وشاءت الصدفة أن اتصل في أسيوط بمفتش احدى الشركات وبموظف في وزارة الأشغال يأتى أسيوط لما لفحص الآلات البخارية ، وكان الأول من اقارب الأسرة التى صاهرتها والثانى صديقا لها وجارا ، واقترحا على والدى مصاهرتها ، ثم اتصلوا بوالد العروس وحصل التزاور بين أفراد أسرتى في القاهرة وبين تلك الأسرة ، وتمت الخطبة بين والدى وبين والد العروس .

وهنا قامت مشكلة هي أن التقاليد في القاهرة تعطى العروس الحق في رؤيتى من خلال النافذة الخشبية دون أن أراها ، واعترضت وأنا في أسيوط على أن ترانى دون أن أراها وبعد أخذ ورد آتقنهما والدها بأن تطمئن لأنه رأتى بنفسه .

ولقائل ان يقول أن هذا التقليد عقيم ، ان كيف يرتبط اثنان برباط الزوجية دون أن يرى احدهما الآخر ودون أن يقف احدهما على طابع الآخر قبل الزواج ، ولهذا التقليد القديم أنصاره الى الآن وخاصة في الوجه

القبلى وهم يقولون أن البنب يجب أن ترضخ لمشيئة أبويها ، فهما أقرب الناس إليها وأحرص الناس على سعادتها وأقدر منها على تقدير مكانة الزوج وأهليته دون تأثر بعاطفة الحب والغرام التى قد تطعى على التقدير الصحيح .

ويقولون أيضا أن الحب المتبادل بين الخطيبين قد يطفىء الزواج لهيبه ، أما الزواج بهذه الطريقة فالحب يبدأ بالزواج نفسه ، ويسوقون الأدلة على ذلك بما يشاهدونه في كثير من حالات الزواج على الطريقة الأوروبية .

تلك أقوال لا أحبها ولا أعارضها وإنما هى تقاليد متوارثة ربما اقتبسناها من بعض البلاد الشرقية ورسخت في نفوسنا وخاصة في بلاد الصعيد حتى أصبح من العسير الفكاهة منها وواضح أنها تغاير التقليد الغربى كما أنها تخالف ما يراه الشرع من إباحة رؤية الزوج وجه خطيبته ويديها وسماع صوتها والزمن كفيل بمعالجة هذه الحالة . .

وقد بلغ من تحكم هذه التقاليد في الصعيد وقت زواجى أن صديقا حميما لى من علية القوم وأثريائهم تزوج بصعيدية من طبقته من بلدة تجاور أسيوط ، تزوج بها دون أن يراها ، وأقامت معه في منزل الزوجية بيندر أسيوط لا تخرج منه ولا تبادل أترابها الزيارات ، وإذا رغبت في زيارة أهلها أقلتها ليلا الى قريتها عربية أسدلت على نوافذها الستائر ثم ترجع ليلا على نفس الحالة ، وأغرب من ذلك أن شقيقه وزوجته كانا يسكنان معهما في منزل واحد ومع ذلك لم ير أحد الشقيقين زوجة أخيه . وكان صديقى يحبذ هذا التقليد ولا يرى مبررا لأن يرى زوجة أخيه أو أن يرى شقيقة زوجته .

ومما يثير العجب أن تلك الزوجة التى لم تكن تبرح منزلها قد تبدل مسلكها بعد التطور السريع في حالتنا الاجتماعية ، فأصبحت سافرة ، واندمجت في الجمعيات الخيرية وصارت عضوا بارزا فيها تتصل بالسيديات والرجال ، ولم يثر ذلك أية غرابة بين الناس تأثرا بالتقاليد الحديثة ، وكذلك زوجتى أصبحت سافرة وعضوا في جمعيات خيرية وهى الاتحاد النسائى(٧) من أيام المرحومة هدى شعراوى .

(٧) هى السيدة/ احسان أحمد .

ويبدو أن تطورنا كان سريعا بعد السفر الذي بدأ في أيام الثورة المصرية سنة ١٩١٩ والذي نادى به المرحوم قاسم أمين من قبل ونرجو الله ألا تقضى هذه الحرية على تقاليدنا القومية الطيبة ، وأن يقترن تقدم المرأة بالمعرفة والخلق القويم حتى يصبح لنا تقليد قومي عام لا شائبة فيه يشخص قوميتنا لا تقليدا نتلقفه من هنا وهناك يجعلنا والعياذ بالله كالغرباب الذي أراد أن يقلد الطاووس فلم يعد طاووسا ولم يبق غربابا .

ومن غريب تقاليدنا المصرية أن والدي هو الذي قام عنى بدفع المهر رغم علمه بأن الحمامة كانت تدر على ربحا وفيرا . وأغرب من ذلك أنه بنى على نفقته جناحا خاصا لسكنائى يتصل بمنزل الأسرة كذلك هو الذى عقد العقد نيابة عنى كما ناب والد الزوجة عنها . ثم هو الذى نقل العروس ومن معها من القاهرة .

وعندما وصلت العروس المحجبة الى أسيوط استقبلها اصدقائنا تتقدمهم الموسيقى واصطف الهوارة على خيولهم بفناء المحطة ومشوا في مقدمة الزفة يرقصون بخيولهم والأصدقاء يستوقفونهم ويقدمون لهم الشربات الى أن أوصلوا العرية المسدلة الستائر الى المنزل . ثم كانت ليلة الفرح أحيائها مغن حضر بتخته من القاهرة وعالمة شهيرة جاءت في نفس القطار لتزف العروس . وكان زواجنا بحمد الله زواجا موفقا مضى عليه الآن أكثر من خمسين سنة اذ عقد العقد في ١٠ مارس سنة ١٩٠٤ في بيتنا بأسيوط .

علاقة الولد بابيه

بقيت في منزل الأسرة لا اساهم في نفقات البيت رغم ايرادى كمحام – الا بقدر ضئيل ، وهذه العادة لا تفضل العادة الغربية التى تحبذ الاستقلال والسكنى المنفردة مع استبقاء رابطة الود بالوالدين والأهلين .

لقد بهرتنى حادثة رأيته حين كنت في الولايات المتحدة استشفى سنة ١٩٤٧ تظهر بوضوح الفارق العظيم بين ما نحن عليه في الشرق من عادات وما عليه الغرب وخاصة أمريكا . فقد دعانى ذات ليلة احد اصهارنا وكان في بعثة زراعية يدرس في جامعة باحدى البلاد القريبة من بحيرة متشيغان ، كما دعى معى عمين

كلية الزراعة هناك • وصهرنا هذا كان يسكن طابقاً من مبنى يملكه أمريكي يشغل الطابق الأول منه • وبعد تناول العشاء صعد الينا فتى هو ابن صاحب المبنى ، وطلب الى عميد كلية الزراعة أن يستخدمه للعمل في مزارع الكلية فسأله العميد عن سنه فقال أربعة عشر عاماً • فأخبره العميد بأن القوانين لا تسمح باستخدام من لم يبلغ الخامسة عشر ويمكنه أن يرجع اليه بعد عام للنظر في أمره • وسأل صهرى هذا الفتى عن سبب طلبه الاستخدام بأجر • فأجاب أنه وهو تلميذ يريد أن يربح ما يدخره لمستقبله حتى يتمكن حين يبلغ الثامنة عشرة ويلتحق بالجامعة أن يدفع مصاريفها، فذكر له قريبي أن والده ثرى يملك عمارة ومصنعاً للأخشاب والأثاث (الموبيليات) ، ويمكنه أن يدفع له بيسر نفقات الجامعة فأجابه الصبي : ليس من العيب أن أحمل والدي نفقات الكلية بينما انا قادر على العمل بعد الظهر وادخار هذه النفقات ؟ •

وتركت كلمات الفتى في نفسى اثراً عميقاً ، وتجسّم أمامى الفارق الشاسع بين ما هم عليه في أمريكا وما نحن عليه ، وتذكرت كيف يتوكل شبابنا على آبائهم في نفقات المدارس والجامعات بل كيف يأخذون من آبائهم نفقات بعد التخرج من الجامعات وبعد التوظيف والزواج وبعد أن يصبح الواحد منهم رجلاً له إيراده ومستولاً عن حياته •

ويظهر أن حالتنا هذه متأثرة برواسب قديمة انحدرت الينا من النظام القبلى القديم وكمنت في أعماقنا • ولعل متاعب العيش وانتشار العلم ينتهيان بنا بعد زمن الى شىء من الاستقلال الذاتى ، فيحس الفرد بأنه مسئول عن نفسه ويحفظه هذا على العمل فيزداد النشاط ويزداد التفكير ويزداد الانتاج وتقرب من تلك الأمم النشيطة التى تستقل كل مرافق الحياة أحسن استغلال •

كثيراً ما نسمع أن أصحاب الملايين في أوروبا وأمريكا يدفعون بأولادهم الى المصانع وغيرها كعمال أو كموظفين بأجر يتناسب ومؤهلاتهم يزداد بحسب ما يستحقونه فإذا جاء الوقت الذى يحلون فيه محل والديهم كانوا أكفاء قادرين على حمل الأعباء وصانوا مؤسساتهم ثم سلموها لأبنائهم من بعدهم فيستمر مجد العائلة وتبقى على الزمن ، بعكس ما نراه في بلاد الشرق من تدهور بيوت الصناعة والتجارة وانحلال الأسر بعد موت مؤسسيتها العظاميين لأن أبناءهم من بعدهم عجزوا عن الاحتفاظ بها فانهارت وضاعت • والذنب في ذلك يقع على الآباء الذين اهتموا بأبناءهم

ولم يدفعوا بهم الى المدارس والمؤسسات العلمية والصناعية كي يشبوا مزودين بالعلم والمعرفة مقدرين لواجباتهم ومسئولياتهم . وكل منا يذكر عائلات من حوله ضاعت بهذا الاهمال وانتهى امرها وأصبحت في خير كان .

وفياة والدى

ذكرت أن والدى اشتغل بالزراعة والصناعة فقد أنشأ في بندر أسيوط مصنعين لطحن الدقيق وصنع الثلج وامتلك مساحة من الأيطان الزراعية منها قدر لا بأس به يحيط بجزء من بندر أسيوط ، ويصلح لاقامة المباني كما اشتري اطيانا بورا لاصلاحها - ويظهر ان اصلاح الأراضي البور متوارث قينا - وهكذا اتسع مجال نشاطه وتشابكت أعماله وارتبط نتيجة لذلك ببعض البنوك واصبح مدينا لها فلما حدثت أزمة سنة ١٩٠٦ وكانت مفاجئة طاحنة عانى كغيره كثيرا من الصعوبات . وقد توفى في ٧ مايو ١٩٠٧ وأقيم الماتم ستة أيام في أسيوط كما هي العادة في ذلك الحين . وكان عسى أن انفرد بحمل العبء بعده لأن اخوتى كانوا تلاميذ صغارا وثانى يرم الوفاة خاطبني أحد رجال البنوك وأخبرنى أن والدى مدين بسند وطلب الى توقيعه لأضمن بشخصى دفع المبلغ في ميعاده ، وفعل غيره مثل ذلك ، فعجبت لمسلكهم وطلبت اليهم أن يصبروا حتى تتم أيام الماتم .

وفي هذه الاثناء جاءنى أحد وجهاء أسيوط وكان صديقا لوالدى كما كان من عملاى كمحام ونصحنى بالامتناع عن توقيع اية ورقة لدائنى والدى قائلا أن حرصه على مصلحتنا يدفعه الى التشديد على في ذلك فقد تكون ديون والدى كثيرة وهو يخشى أن تذهب الديون بالتركة كلها وأنا وان وقعت أصبحت مسئولا بثروتى الخاصة عنها فلاداعى لأن أورط نفسى في هذا المأزق واشغل نفسى بمسئوليات هذه التركة المثقلة بينما انا قادر على أن أعيش أنا وأخوتى وابنائى في راحة وطمأنينة بما حبانى الله من مكتب يدر على أرباحا وفيرة ورجائى أن أحصى الديون ثم أفكر كثيرا فيما يجب اتخاذه فقد تكون النتائج وخيمة اذا أنا ضمنت بشخصى دفع الديون .

ومع اعتقادى بصدق رغبته في تجنبنا أخطارا مالية فقد قلت له :
اننى سأوقع سندات الدين ثم أفكر بعد ذلك فدهش وسأل : كيف تفكر بسد التوقيع وماذا تكون فائدة ذلك ؟

فأجبتة بأن أبى ترك لى ثروة لا أعرف قيمتها كما ترك سمعته فكيف اتحلل من المسئولية المالية - اعتمادا على القانون الذى لا يلزم الوارث

الا بمقدار ما يرثه مع ان سمعة ابي لا تفارقنى ولا تفارق العائلة فهل ترضى ان اكون جحودا وان أمس سمعته وسمعتنا بالتهرب مما تعاهد عليه ، وكيف يمكن ان احتمل المناداة باسم الورثة في المحاكم أو بيع منزل الأسرة ؟ اننى أفضل ان أضمن الديون ولو ضاعت ثروتى الشخصية ، لا لاحتفظ بمال وانما لاحافظ على سمعة ابي الذى أنفق على من ماله وأحسن تربيتى حتى أصبحت محاميا مرموقا كما تقول فقال : أنت حر فيما تفكر فيه . ولكننى اديت واجب النصيحة . وبعد انتهاء أيام الماتم وقعت بضمانتى الشخصية ومسئوليتى وحدى على كل ما تعاهد عليه والدى من ديون .

وعينت وصيا على اخوتى الصغار ووكيلا عن والدى وأختى وجعلت اسدد الديون من مالى الخاص ومما بعته من اطيانى ومن بيع بعض املاك ابي الى ان سددت كل المطلوبات ثم استرددت ما دفعته من التركة .

وكان ابي قد تعاهد لمصلحتى - منذ كنت تلميذا - مع شركة تأمين بمبلغ أربعة آلاف جنيها لمدة عشرين سنة وتولى هو دفع الأقساط ، فلما واقاه الاجل استمررت في دفع الأقساط الباقية وبعد استلامى التأمين دفعت لأهلى ما خصهم في جميع ما دفعه والدى عنى .

كذلك كان رحمه الله قد رفع قضية شفعة يطالب فيها بحديقة اشتراها عمدة اسيوط المرحوم عبد الرحمن النميسى باشا وكان صديقا لوالدى ثم تنكر له . فكلمته تليفونيا برغبتي في زيارته وكانت مفاجأة له ، وذهبت الى منزله وكان يضم جمعا وقلت له اننى اعرف ما كان بينك وبين والدى من صداقة قديمة طال أمدها وانكر كيف كنت تدللى وأنا طفل وتركبنى جوادك أيام مولد سيدى جلال الدين السيوطى - وهو المولد الكبير في اسيوط - وطرا بينك وبين والدى سوء تفاهم ، وأنا أرث ابي فيما ترك لكننى لا أرث العداوة بينك وبينه وتأييدا لذلك أقرر لك انى عن نفسى وباعتبارى وكيلا ووصيا على ورثة ابي قد تنازلت عن القضية الأهلية والمختلطة وانى اتحمل جميع مصاريف القضيتين ولا اطالبك بشيء ، ما دفعه والدى . فدهش وقال : حتى المصاريف هذا لا يمكن . قلت : أحضر ورقة ودواة ، وكتبت تنازلى وتنازل أهلى - دون ان أستشيرهم - عن القضيتين . وحاول ان يدفع المصاريف فلم أقبل ثم انصرفت . ومن هذا الوقت أصبح صديقا لى الى ان توفى رحمه الله . وقد وافق أهلى فيما بعد على هذا التنازل بلا تردد .

تكوين أحزاب سياسية بمصر

لم تعرف مصر الأحزاب السياسية بالمعنى المعروف قبل الاحتلال وبعده بستوات . وانما كان فيها شعور شعبى يتزعمه أمثال المرحوم السيد عمر مكرم أيام الحملة الفرنسية . كما تملك نفوس المصرى شعور شعبى أيام اسماعيل باشا وتوفيق باشا تزعمه رجال من أمثال المرحوم السيد جمال الدين الأفغانى ، ثم كانت فترة التهب فيها هذا الشعور بزعامة أحمد عرابى والجيش المصرى ، فقامت ثورة كان من نتيجتها أن لجأ الخديو توفيق هو وشيعته الضئيلة الى الانجليز وانتهى الأمر بان ضرب هؤلاء الاسكندرية واحتلوها فى ١١ يوليو ١٨٨٢ ثم زحفوا الى القاهرة ودخلوها فى ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ ثم احتلوا القطر المصرى بأسره .

بعد ذلك أخذ الشعور القومى يستيقظ وبدأ يلتهب بسبب الاحتلال وبسبب ما قام به المحتلون وأنابهم من أعمال منكرة ومكئد تقع آثارها على الشعب مما سنذكره فيما بعد . وقد بذل المرحوم مصطفى كامل جهودا افنت صحته وهو فى مقتبل العمر ، وأصبح بذلك زعيما شعبيا وأصدر جرائد ثلاث بالعربية والفرنسية والانجليزية باسم اللواء المصرى ثم أنشأ الحزب الوطنى ١٩٠٦^(٨) وبعد ذلك تألف حزبا للاصلاح فى ابريل ١٩٠٧ ، ثم حزب الأمة فى سبتمبر ١٩٠٧^(٩) وكانت جريدة « المؤيد » لسان حزب الاصلاح . وجريدة الجريدة لسان حزب الأمة . والذى يعنينا هو ان نتعرف الاسباب التى دعت الى تكوين هذه الأحزاب وكيف تكونت وممن تكونت .

الحزب الوطنى :

اما الحزب الوطنى - أى حزب مصطفى كامل - فقد كان الرأى العام فى تلك الأوقات يفهم أنه يسعى فى اخراج الانجليز بلا قيد أو شرط على ان تبقى السيادة الرمزية للسلطنة العثمانية أى لخليفة المسلمين . ولم ير

(٨) الثابت تاريخيا ان الحزب الوطنى لم يؤسس فى عام ١٩٠٦ ، فقد اتى مصطفى كامل حطانا فى ١٩٠٧/١٠/٢٢ ، أعلن فيه برنامج وميلاد الحزب الوطنى . ثم اسقدت اول جمعية عمومية فى ١٩٠٧/١٢/٢٧ ، وتم انتخاب مصطفى كامل رئيسا للحزب ، ومحمد فريد وأحمد فائق وكيلين للرئيس .

(٩) عصام ضياء الدين : الحزب الوطنى والنضال السرى ١٩٠٧ - ١٩١٥) ، رسالة ماحستر غير منشورة ، آداب القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٤٩ - ٥٣ .
(٩) أعلن قيام حزب الأمة فى ٢١ سبتمبر وحزب الاصلاح ملن المساءى الدستورية فى ٩ ديسمبر ١٩٠٧ (يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٥٥) .

الحزب الوطنى بأسا من الأبقاء على هذه السيادة الرمزية لأنها لم تكن ذات سلطة فعالة فى مصر حتى قبل الأحتلال . ولم يكن على مصر سوى أن تدفع جزية لسطان تركيا ورضى المسلمون بأحتمالها مؤقتا خشية أن تنضم تركيا الى الأناجليز فى تثبيت الأحتلال ، ولكى تبقى تركيا - صاحبة السلطة الشرعية الرمزية على البلاد - مع كتلة الدول التى تعارض الأحتلال ومنها فرنسا ، وكان يرجى من وراء معارضة هذه الكتلة تحقيق الجلاء عن مصر . وكان يشايح مصطفى كامل جميع الشبان المثقفين من تعلم منهم فى مدارس مصر أو فى معاهد أوروبا .

حزب الأصلاح :

أما حزب الأصلاح فقد عرف عنه أنه ألف ليحافظ على مركز الخديو ضد تطرف رجال الحزب الوطنى الذين قطعوا صلتهم بالخديو بعد أن تم الأئتلاف بينه وبين سير « جورست » المعتمد البريطانى ، وبعد أن شاع أن الخديوى أنقطعت صلته بمصطفى كامل . ولا يخفى أن الشيخ على يوسف - زعيم حزب الأصلاح - كان أزهريا معهما وكان يعاونه فى تحرير جريدة « المؤيد » بعض الأزهريين ، بل أن الكثير من أنصار السراى وحزب الأصلاح كانوا من هذا الطراز . ورجال الدين فى كل بلد يناصرون غالبا الفرد الحاكم وربما يكون سبب ذلك أنهم ليسوا من أرباب السياسة أو أنهم يؤثرون طمانينة العيش أو رقعة الشان فى ظله ، أضف الى ذلك أن الأوقاف التى ينفق منها على رجال الدين من خيرات أو مرتبات كانت فى يد الحاكم يتصرف فيها كما يشاء ، فكان الخديو مطلق اليد فى هذا كله باعتبارها ناظر الأوقاف المصرية ، ومن الأناصاف أن تذكر أن جريدة « المؤيد » كانت غنية بالمواد العلمية والأثقافية ، وأنها كانت تناصب الأناجليز العداء وقت أن كان سوء التفاهم قائما بين الخديوى واللورد كرومر . فلما عزل اللورد وتصافى الخديو مع سير ، جورست ، خلفه لأن أسلوبها مع الأناجليز .

حزب الأمة :

أما حزب الأمة فكان معروفا عنه كراهيته لطغيان السراى وسعيه فى منع أستبدادها والحد من سلطانها ، ورغبته فى النهوض بالشعب عن طريق التطور لا عن طريق الثورات ، وحرصه على المطالبة بالداستور ، كى يصل الى تأليف برلمان - متقفا فى ذلك مع ما ينادى به الحزب الوطنى -

تصبح السلطات في يده ، وبذلك ترتفع الأمة وينضج وعيها وينبغ من بينها الكثيرون ، ويأتي يوم تحقق فيه مصر استقلالها دون طفره ودون التجاء الى الاخلال بالنظام . وكان المهيمون على حزب الأمة من سرارة الشعب ووجهائه أمثال رئيسه المرحوم محمود باشا سليمان والمرحوم علي شعراوي باشا والمرحوم حسن عبد الرازق باشا والد الشهيد حسن عبد الرازق باشا . ولا يظن فيهم أنهم يسعون الى الحكم وكان يطلق عليهم اصحاب المصالح الحقيقية . كما كان يرأس تحرير جريدتهم « الجريدة » الاستاذ أحمد لطفي السيد (١٠) .

انضمامي الى الحزب الوطني

مات مصطفى كامل في ١٩٠٨ وكان موته مآتما عاما . وقد شعر الناس أن أنصار هذا الحزب كانوا مخلصين لمبادئهم راغبين في جلاء المحتل جلاء كاملا ناجزا ، وكنت أنا من أنصار هذا الحزب ، ثم اندمجت فيه بعد وفاة مصطفى كامل بقليل ، وساهمت في انشاء مطبعة جديدة لجريدة « اللواء » وأصبحت صديقا للمرحوم محمد فريد ، كما أصبحت عضوا في مجلس ادارة الحزب ، فكنت أحضر جلساته في القاهرة ثم أرجع الى مقر عملي في أسيوط .

سفري الى الاستانة

بعد قيام الدستور في تركيا ١٩٠٨ ، أقمنا مهرجانا كبيرا في بندر أسيوط طاف بالمدينة ، كما أقمنا سرادقا أقيمت فيه الخطب ، وكنت فيه من الخطباء . ثم قرر الحزب الوطني سفر فريق من أعضائه الى تركيا لتهنئة رجال الثورة بالدستور فسافرت في صيف ١٩٠٩ مع المرحوم محمد فريد

(١٠) ولد عام ١٨٧٢ ونوفى ١٩٦٢ . حصل على ليسانس الحقوق عام ١٨٩٤ ثم التحق بخدمه القضاء وورق فيه الى وظيفة مساعد نيابة عام ١٨٩٦ فوكيلا للنيابة واستقال من منصبه عام ١٩٠٥ . اشتغل بالسياسة حيث شارك في تأسيس حزب الأمة . وولى رئاسة تحرير « الجريدة » (١٩٠٦ - ١٩١٤) . عاد للعمل بالقضاء ثم عين مديرا لدار الكتب (١٩١٥ - ١٩١٨) فمديرا للجامعة المصرية ١٩٢٥ فوزيرا للمعارف ١٩٢٨ - عاد الى ادارة الجامعة ١٩٣٠ ثم استقال عام ١٩٣٢ . وفي يولية ١٩٣٨ عاد للمرة الثالثة مديرا للجامعة . عين عضوا بمجمع اللغة العربية ١٩٤٠ فريسا له (١٩٤٥ - ١٩٦٢) . عين وزيرا للخارجية عام ١٩٤٦ فنانبا لرئيس الوزراء وعضوا بمجلس النيوخ . شارك في عدة مجامع وجمعيات علمية . ترجم لأرسطو فيلسوف اليونان . نال جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية عام ١٩٥٨ . (محمد شفيق عربال ، الموسوعة العربية الميسرة . ص ٦٢) .

بك رئيس الحزب وبعض الأعضاء في باخرة الى « الآستانة » . وكان في استقبالنا بعض رجال الحكومة العثمانية ونزلنا في فندق « بيرابلاس » .

وبعد وصولنا بيوم أو يومين ذهبنا الى البرلمان أثناء انعقاده وكان يدعى بمجلس المبعوثان ، يرأسه رجل مهيب الطلعة طويل القامة اسمه أحمد رضا بك . وقد اجلسنا في لوج السفراء ، وهناك رأيت أعضاء المجلس خليطا من رجال يختلفون في الزي واللغة والعنصر ، فمنهم التركي واليوناني والأرمني بملابسهم الأفرنجية ، وفيهم العرب من حجازيين ونجديين ويمنيين بملابسهم الوطنية يتشحون بالعباءة والعقال . وسمعت أثناء الجلسة عضوا من العرب يسأل زميله عما يدور في المناقشة لأنها كانت باللغة التركية وهو لا يفهمها ، وكان موضوعها كما عرفنا هو احتجاج نفر من الأعضاء اليونانيين على مشروع قانون يجعل للدولة حق مراقبة المدارس سواء كانت يونانية أو غيرها .

وبعد قليل رأى رئيس المجلس تكريما لنا ان يرفع الجلسة ، ودعانا لمقابلته في مكتبه ، واستقبلنا أحسن استقبال ، وقدم لنا وزير المالية « جاويد بك » قائلا : أقدم لكم وزيرنا الشاب جاويد بك وهو من «الدونمة» أى اليهود الذين طوردوا في أسبانيا وآوتهم تركيا وسكن غالبهم في مقدونيا واعتنقوا الاسلام ، وكان هذا الشاب يشتهر بالكفاءة في الشؤون المالية .

ثم زرنا بعض الوزارات، وكنا نقابل فيها بحفاوة وتكريم ، كذلك دعينا لمشاهدة عرض عسكري في ميدان « تقسيم » حضره السلطان محمد رشاد الخامس - الذى خلف السلطان عبد الحميد - وطاف بوحدة الجيش في عربة يجرها جوادان . وبدأ لى أن أزور وزير الحربية الجنرال محمدشوك باشا الذى قاد جيش الثورة أيام عبد الحميد وزحف من مقدونيا ودخل الآستانة ظافرا ، وهو عربى عراقى . زرته في وزارة الحربية فوجدته رجلا نحيفا حاد البصر ذكيا متواضعا ، رحب بى أيما ترحيب ، ودار بيننا الحديث في موضوعات شتى منها مسألة سكة حديد الحجاز ، فانتقد النفقات الباهظة التى صرفت على انشائها ، وكان من رأيه أن يكفى بمد خط حديدى من ينبع الى المدينة المنورة وآخر من جدة الى مكة المكرمة ، عوضا عن انشاء سكة طويلة من دمشق الى المدينة أو مكة يتعذر صيانتها لطولها وتعرضها للعواصف الرملية ، وتؤثر على أرزاق الفقراء الذين يعيشون على القوافل . ولفت نظرى أدبه الجم حين ختم نقده هذا بقوله : « ولكن هذه كانت ارادة حضرة شاهنشاه السلطان المعظم » ويقصد بذلك السلطان المعزول ولم يمنعه عزل الخليفة من الاحتفاظ له بكرامته : وهذا يدل على ان هذا الثائر كان من طبقة راقية .

أقمنا في الآستانة عشرين يوما زرنا فيها جزءا من آسيا الصغرى على ضفاف البسفور . ولم تبهرنى الآستانة لأنها لم تكن أكثر روعة من القاهرة لا في مبانيها ولا في شوارعها ، كما لاحظت كثرة الكلاب في شوارعها . ولم تبهرنى قوة جيش أو حسن هندام يمتاز عن جيش مصر وإن كان الجيش التركي أكثر عددا . ولاحظت أن الشعب كان خليطا من الأتراك والروم والعرب والأرمن وغيرهم مما جعلنى أعتقد أن الدولة غير مستقرة وأنها مقبلة على أحداث يتعذر التغلب عليها فوقما كنت أعرفه من أن سلطان تركيا كان يلقب بالرجل المريض . واعتقدت أن بقاء اسطنبول ومضايقتها في يد الأتراك مع وجود القوة الروسية الهائلة بجوارها مرجعه تنازع الأوروبيين فيما بينهم ، لا القوة الذاتية لتركيا .

ثم رجعنا الى مصر نعمل في الحزب الوطنى ولجانته .

في الجمعية التشريعية

قامت في مصر حركة وطنية تطالب بقيام دستور وبرلمان والغاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية اللذين أوجدهما الاحتلال (١١) . واشتدت الحركة الى أن اضطر المسيطرون على الحكم الى التفكير في ايجاد هيئة تحل محل الهيئتين المذكورتين تكون أوسع اختصاصا . لكنهم لم يريدوا إقامة برلمان بالمعنى الصحيح ، أو وضع دستور يعطى للأمة حقوقها كاملة ، فعمدوا الى انشاء مجلس باسم « جمعية تشريعية » وقد رأيت أن أرشح نفسى لعضوية هذه الجمعية نائبا عن بندر أسيوط باعتبارى محاميا فيه ومن أهاليه .

(١١) عرفت مصر النظام النيابى بإنشاء مجلس شورى النواب في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦ في عهد الخديوى اسماعيل . وتلا ذلك انشاء مجلس النواب بموجب أمر حال صادر في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ وبدا اجتماعه في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وفي ٢٦ مارس ١٨٨٢ عقد آخر جلساته وذلك بسبب أحداث الثورة العرابية والاحتلال البريطانى .

في أول مايو سنة ١٨٨٣ صدر أمر حال نالقانون النظامى ، وقد انشئ بموجبه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .

في أول يولية سنة ١٩١٣ صدر القانون النظامى الذى انشئت بموجبه الجمعية التشريعية وقد عقدت أول اجتماع لها في ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ وانفض دور انعقادها في ١٧ يولية سنة ١٩١٤ وكان الأخير سبب قيام الحرب العالمية الأولى - وما تلاها من فرض بريطانيا الحماية على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وأحداث ثورة ١٩١٩ .

ظلت أعمال الجمعية التشريعية معطلة حتى صدور دستور ١٩٢٣ في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ وشكل بموجبه البرلمان بمجلسيه : الشيوخ والنواب . وقد ظل هذا النظام النيابى حتى ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

وزاحمنى فى الانتخاب وجيهان يكبراننى سنا ومن أسرة لها مقامها هناك هى أسرة خشبة ، وكانا من أصدقاء المرحوم والدى وشجعنى على مزاحمتها ما تمتعت به من مركز ملحوظ فى مدينة اشتغلت فيها محاسيا ثلاث عشرة سنة •

ولهذا الترشيح قصة طريفة لابس من ايرادها • فقد كانت مصر فى تلك الأوقات أى فى سنة ١٩١٣ تحت الاحتلال البريطانى كما نعلم ، وكان اللورد كتشنر المعتمد البريطانى فى البلاد له شهرة واسعة ومقام ملحوظ فى العالم كله وفى انجلترا بنوع خاص • كان جنديا وسردارا للجيش المصرى ، أعاد فتح السودان ، وطبقت شهرته العالم فى حرب الترنسفال ضد البوير • ورجل كهذا مكلل بأكاليل النصر وله شخصيته العسكرية لا يستغرب وقد عين معتمدا لبلاده فى مصر أن يصبح الحاكم بأمره فيها خاصة وقد انبث المفتشون الانجليز فى كافة ادارات الحكومة بالمدن والأقاليم يملون ارادتهم ويتصرفون فى الادارة حسب مشيئة السلطة الانجليزية فهنا مفتش للرى وذلك للمالية وآخر للداخلية وهكذا حتى أصبح أولئك المفتشون فى المديرىات هم ملوكها فعلا تحت اشراف وامرة المستشارين فى الوزارات الذين يحكمون الوزراء •

دخلت انتخابات الجمعية التشريعية وأنا من رجال الحزب الوطنى أما منافسائى فلا ينتميان الى حزب وانما كانا من الأعيان وذوى المنزلة فى المديرية • وأجريت عملية الانتخاب ولم يفز أحدنا بأغلبية مطلقة فأعيد الانتخاب بينى وبين أحد الاثنين ودبر منافسائى أمرا لو نجح فيه لقضى على منافستى ، ذلك أنه قبيل الانتخاب سافر اللورد كتشنر الى أسوان ، فاتفق منافسائى مع مستشار الداخلية فى القاهرة ، بعد صدور إذن من اللورد كتشنر وهو فى أسوان ، ان ترسو باخرة اللورد فى أسيوط عند رجوعه ، فيفتتح مدرسة فى أبنوب ويحضر مهرجانا يقيمه له منافسائى فى أسيوط •

وقد أرسل منافسائى بطاقات دعوة مذهبة لجميع الناخبين • كما دعا الهوارة بخيولهم ، وأقام سرادقا كبيرا • وكان لهذا التدبير اكبر تأثير على الناخبين ، ومن من الأيمن - وهم الكثرة الساحقة من الناخبين تأثير على الناخبين ، ومن من الأيمن - وهم الكثرة الساحقة من الناخبين رجال الحزب الوطنى •

فكرت فى دفع هذا البلاء ، وارتأيت أن اتصل بمدير المديرية ، فقتصل محتجا بأن الأمر فى يد مفتش الداخلية ، فذهبت اليه وصارحته بأن هذا الاحتفال يضر بالانتخابات • فقال لى بكبرياء أنه لا يمكن معارضة هذا الأمر فانه صادر من مستشار الداخلية بأمر من فخامة اللورد بقول الدعوة •

كان على بعد ذلك ان اتخذ اجراء آخر . فأرسلت برقية الى مستشار انداخلية بالقاهرة وخطابا مسجلا باللغة الانجليزية ذكرت فيه أن هذه الدعوة تخفى وراءها غرض منافسى فى الفوز فى الانتخابات ، وأن اللورد كتشنر لو علم بالحقيقة لتنازل عن قبول هذه الدعوة والغاها . ولا يصح أن يتخذ اسم اللورد كتشنر من حيث لا يدرى وسيلة للضغط على الناخبين فان الواجب يقضى بأن تكون حرية الانتخاب مصونة سليمة . ورجوته ان يخطر اللورد برأى هذا .

وكان للبرقية والخطاب وقع عظيم على المستشار - وهو سير جراهام - وعلمت أنه أرسل صورتها الى اللورد كتشنر محبذا رأى مقترحا تأجيل الاحتفال الى ما بعد الانتخابات . وقد كان وأخبر المستشار مفتش الداخلية فى أسيوط ليخطر منافسى بأمر من اللورد بأنه ارتأى تأجيل الحفلة الى وقت آخر يحدد فيما بعد وان الباخرة لن ترسو فى أسيوط وسيكتفى اللورد بافتتاح مدرسة أبنوب دون أن يعرج على أسيوط . وأرسلت المديرية الى جميع الناخبين بالغاء الدعوة ، ثم هدم السرادق وانزلت الأعلام والمصابيح ورجع الهواره بخيولهم الى قراهم .

وكانت النتيجة ان انعكست الآية ، وقال الناس وقتئذ ان محمد على منع اللورد كتشنر من النزول بأسيوط . ثم أجريت عملية الانتخاب فكتب لى الفوز وأصبحت نائبا عن بندر أسيوط .

وفى بدء انعقاد الجمعية التشريعية دعا الخديو أعضاءها لمأدبة . ثم دعاهم اللورد كتشنر لحفلة شائى فى سرايه بقصر الدوبارة ووقف اللورد يستقبل الأعضاء وحوله نفر من موظفيه يقدمون له كل عضو باسمه كى يضافه ، وعندما جاء دورى هز يدى وهو يبتسم وقال لى : انى لم أذهب الى أسيوط فشكرته وقلت له : أن أسيوط مستعدة لاستقباله فى أى وقت بشاء .

ولابد هنا من التنويه باننا رغم التنافس الشديد بينى وبين الأخوين ، لم نسمع أيام معركة الانتخاب بطعن فى الأشخاص ولا بكلمات نابية من أحدنا ضد الآخر ، بل كان الاحترام متبادلا بيننا ابان المعركة ، وظللنا بعد الانتخابات اصدقاء كما كنا .

وأكثر من ذلك ان أخا ثالثا لمنافسى ، كان صديقا لى ، اتخذ أيام الانتخابات خطة الحياد الكامل ولم يكلف نفسه الدعاية لأخويه ضدى ، ولم يقم بينه وبين أخويه أى سوء تفاهم بسبب هذا الحياد .

كذلك أسجل أن الأخ الأكبر الذى لم ينل العدد الكافى من الأصوات فى الجولة الأولى قال لمن زاروه فى منزله أن انتخاب محمد على كان عملاً عادلاً فهو أولى منا نحن الاثنين بعضوية الجمعية التشريعية وأقدر منا على خدمة بلاده فى هذا المضمار وخير من يكون ممثلاً لبندر أسيوط .
 فهل تسود هذه الاخلاق السامية ثانية الانتخابات العامة فى بلادنا ، ونرى الأصدقاء والأتقارب يتدرون الواجب ويحفظون كرامة المتنافسين ويترفعون عن المهاترات واختلاق الأكاذيب حتى لا تنتهى هذه المعارك بعداوات ألفت بنا فى وهدة الحزبية الجامعة الضارة .

فى الجمعية التشريعية

افتتحت الجمعية التشريعية يوم ٢٢ يناير ١٩١٤ ، وألقى فيها الخديو عباس الثانى بنفسه خطبة الافتتاح . وعين المرحوم أحمد مظلوم باشا رئيساً للجمعية . وكان النظام يقضى بان يكون لها وكيلان ، أحدهما تعينه الحكومة وقد عينت عدلى يكن باشا ، والآخر تنتخبه الجمعية واتفق أغلب الأعضاء على انتخاب سعد زغلول باشا وزير المعارف السابق لاعتقادهم أنه موقر من الخديو بسبب اقصائه أياه عن الوزارة ، وموقر من الانجليز لأنهم لم يسعوا فى إرجاعه ، ويرجع سبب اقصائه عن الوزارة الى أنه ضرب الطاولة بيده فى جلسة مجلس النظار بحضرة الخديو . فأعتقد هذا أن سعداً فعل ما فعل ، اعتزازاً بمصاهرته لمصطفى فهمى باشا رئيس النظار السابق وصديق الانجليز الحميم ، واعتماداً على اللورد كرومر الذى أشار بتعيينه وزيراً ومدحه فى تقريره السنوى المرفوع الى حكومته .

وتزعم سعد المعارضة فى الجمعية التشريعية ، وناصره كثير من الأعضاء وخاصة من ينتمون الى الحزب الوطنى . وكان أشد المعارضين معه فى الجمعية على شعراوى وعبد اللطيف الصوفانى وعبد العزيز فهمى^(١٢) وعبد اللطيف المكباتى وعلى الشمسى وعبد الخالق مذكور وأنا .

(١٢) من تدامى الساسه المصريين . ١٨٧٠ - ١٩٤٨ . اشتغل بالمحاماة ثم انتخب عضواً بالجمعية التشريعية فى عام ١٩١٤ ثم نقياً للمحاميين . اشترك مع سعد زغلول وعلى شعراوى فى مقابلة ١٢ نوفمبر ١٩١٨ بدار الحماية البريطانية للمطالبة بالغاء . اشترك فى عضوية الوفد المصرى منذ تأسيسه الى عام ١٩٢١ حين انصل منه . عين عضواً بلجنة دستور ١٩٢٣ . عمل رئيساً لمحكمة الاستئناف ومحكمة النقص . عين وزيراً للحقانية من ١٣ مارس ١٩٢٥ الى ٥ سبتمبر ١٩٢٥ ، ووزيراً للدولة من ٣٠ ديسمبر ١٩٢٧ الى ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٨ . فرئيساً لحزب الأحرار الدستوريين فى عام ١٩٤١ بعد وفاة محمد محمود باشا (الموسوعة المصرية : ص ١١٨٣ ، محمد فريد ، مذكراتى بعد الهجرة ، ص ٧٤ النظارات والوزارات المصرية ، ج ١ ص ٥٨٣) .

و انتخب سعد وكيلا ، وحصل نقاش فيمن يعتبر الوكيل الأول ويكون له حق التقدم في التشريعات ورئاسة الجلسات ، وجعلنا نثبت الدعوة لتقديم سعد زغلول على عدلى يكن دون أن نمس أحدا بتجريح ، وكانت حجتنا أن من ينتخبه نواب الأمة يجب أن يقدم على من تعينه الحكومة وتم ما أردنا ، واعتبر سعد زغلول الوكيل الأول .

وقد أدى المعارضون واجبه كاملا . وكانوا أصحاب الصوت العالى في الجمعية . وهى وان كانت جمعية استشارية الا ان قراراتها كان لها اثرها تحترمها الحكومة وتنفذها كأنها برلمان ذو سلطة . وبلغ من تشددنا نحن المعارضين أن أحد النظار وهو المرحوم محمد محب باشا (١٣) اشترك في مناقشة دون أن يقف ، فما كان منى الا ان اعترضت على أن يتكلم الوزير وهو جالس وان الواجب أن يقف احتراما للهيئة ، فاعتذر ووقف واكمل كلامه .

وقد أصبحت الجمعية التشريعية قوة يحسب لها حساب لأنها لم تكن فيها اقلية واكثرية بالمعنى البرلماني الصحيح ، ولم يكن فيها احزاب ، ولا يؤخذ من اعضائها من يتولون الوزارات ولا يخشى منها على الثقة ثم عدم الثقة بالوزير فان الخديو كان يعينه دون الرجوع الى الجمعية . فكان لاستقلال الوزراء وعدم فتح باب المطامع الشخصية امام الأعضاء ، اثرهما في أن أصبح للجمعية احترام خاص وثقة كاملة بأن العمل يجرى فيها للوطن والمصلحة القومية دون غيرهما .

فهل تكون لنا في المستقبل برلمانات واحزاب يعمل اعضاؤها للوطن وحده ، ويحرصون على تطبيق قواعد العدل والأنصاف ولا يكون لمصالحهم الشخصية أى تأثير على المصلحة العامة ؟ اننا بهذا وحده ننهض ببلادنا ونرفع من شأنها ، ونعوض ما فاتها ، ونسير بها قدما في طريق الرقى والتقدم والكمال .

الرغبة في تعيينى مستشارا بمحكمة الاستئناف :

كنا في الجمعية التشريعية نكون معارضة متماسكة وكان مقعدى فيها بجانب سعد زغلول باشا وحدث في ايام انعقادها وفي شهر مايو ١٩١٤

(١٣) تولى أكثر من منصب وزارى منذ عام ١٩١٢ وكان قبل ذلك التاريخ يشغل منصب مدير القربية . تولى الوزارات الآتية : الزراعة (١٩١٢/١١/٢٠ - ١٩١٤/٤/٥) . الأوقاف (١٩٢٤/٤/٥ - ١٩٢٤/١٢/١٩) المالية (١٩٢٣/٢/١٥ - ١٩٢٣/٨/٦) المعارف العمومية (١٩٢٣/٨/٦ - ١٩٢٣/٨/٨) (نظر : النظارات والوزارات المصرية ، جمع فؤاد كرم . ص ٦٠١) .

على ما أنكر أن سعد باشا أخبرنى أن حسين رشدى باشا رئيس الحكومة وقتئذ يرغب فى تعيينى مستشارا بمحكمة الاستئناف وفاتحه فى ذلك بصفته رئيسا للمعارضة وبصفتى صديقا له . ولا أخفى ائى اغتبطت بتقدير حسين رشدى باشا لى وكنت اذ ذلك محاميا لم يمض اى تخرجى خمسة عشر عاما ورغم أن منصب المستشار فى أكبر هيئة قضائية هو حلم شاب مثلى ولم تكن محكمة النقض والابرار قد انشئت فقد أردت أن يدلى الى سعد برأيه فى الموضوع لكنه بدوره طالبنى بأبداء رأى لأن الموضوع خاص بى - فقلت له أن رشدى باشا لم يعرفنى الا بسبب وجودى فى الجمعية التشريعية وقد اختارنى الناخبون نائبا عنهم قديها . فلا يجوز لى أن أتخلى عن عضوية الجمعية وأطرح ثقة الناخبين ثم أن قبولى لهذا المنصب قد يتيح للناس أن يتقولوا ويزعموا أن طلبى لمحكمة الاستئناف يكون لاجراى من المعارضة وفى هذا ما فيه من المساس بشخصى وطلبت الى سعد باشا أن يتوسط ويخبر صديقه رشدى باشا باعتذارى مع الشكر ففعل .

أحداث سنة ١٩١٤

فى أغسطس ١٩١٤ قامت الحرب العالمية الأولى ، ولم يكن مضى على الجمعية التشريعية سوى بضعة أشهر - إذ بدأت انعقادها فى ٢٢ يناير ١٩١٤ وأوقفت أعمالها فى يونيه ١٩١٤ . ثم أعلنت إنجلترا الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ بحجة صيانة مصر أو لضرورة الحرب ، كما أعلنت انتقال حقوق تركيا إليها لأن تركيا دخلت الحرب مع ألمانيا ضد إنجلترا وحلفائها . كذلك عزلت الخديو عباس الثانى عن عرشه فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ - وكان نزىلا فى القسطنطينية - ومنعته من الرجوع الى مصر . وكان المرحوم حسين رشدى باشا رئيسا لمجلس الوزراء فى ذلك الحين . ورغم أن الخديو عباس لم يكن محبوبا من المصريين فانهم نظروا الى مسألة عزله نظرة وطنية أكثر منها شخصية ، واعتبروا تنصيب أى رجل محله طعنة فى حقوق مصر واجمعوا على عرقلة كل مسعى يقضى بتنصيب رجل آخر تحت الحماية البريطانية إذ الواجب فى نظرهم أن ينصب خديو مصر بفرمان عثمانى من السلطان وهو خليفة المسلمين .

لكن إنجلترا كانت تستند الى قوة السلاح وتستعين بالأساليب السياسية اللتوية وشاع فى ذلك الوقت أن المصريين ان لم يقبلوا حاكما يلقب بالسلطان من عائلة محمد على فان الانجليز يلجأون الى تعيين رجل أجنبى فى هذا المنصب ، كما شاع أنهم سيحضرون زعيما مسلما

ينصبونه سلطانا على مصر هو « أغاخان » . وفي أثناء هذا التبدل عرض الأمر على المرحوم الأمير حسين كامل عم الخديو واكبر الأمراء سنا فقبل المركز خيفة اقضاء العائلة الخديوية عن حكم مصر .

لكن هذا لم يمنع سخط الشعب على الأمير حسين كامل الذى أصبح سلطانا تحت حماية الانجليز ، رغم أنه كان أقرب الأمراء الى قلوب المصريين ، لم ينل عطف المصريين رغم تطوفه بالبلاد وكرمه المعروف الفلاح ، ورغم أنه لم يتصف بالجشع فى اقتناء المال وظلم الفلاحين المصريين ، لم ينل عطف المصريين رغم تطوفه بالبلاد وكرمه المعروف عنه ، وقد القيت عليه قنبلة فى أوائل أيام حكمه .

ولاحظ الانجليز ضعف صحة السلطان فعرضوا ولاية العهد على الأمير كمال الدين حسين كى يتبوا السلطنة بعد وفاة أبيه ويقال ان كمال الدين رفض بحجة أنه لا يقبل تاج مصر من يد الانجليز المحتلين الذين اعلنوا الحماية على مصر .

ومن بداية الحرب سيطر المحتلون على مرافق البلاد واستولوا على محصولاتها ومراشيتها وكانوا يأخذون الفلاحين عنوة وقسرا للخدمة فى ميادين الحرب باسم متطوعين فازداد سخط الأهالى على الاحتلال الى درجة ان الشعب كان يتمنى انتصار الألمان وحلفائهم ومعهم تركيا فى تلك الحرب الطاحنة .

ونظرا لأنى عاصرت حكم عباس من يوم أن قام الى أن انتهى وهى حقبة من الزمن طويلة تطورت فيها نفسية المصريين وتطورت فيها الحركة الوطنية رأيت من الواجب أن أبسط شيئا مما حدث فى تلك الأوقات .

عصر الخديو عباس الثانى

كان المصريون يبغضون الخديوى محمد توفيق - كما ذكرنا - لتشييعه للأتراك والجراكسة وغيرهم من الأجانب الذين احتكروا المناصب فى البلاد ، ولأنه رفض منح المصريين حقوقهم الشرعية ولجأ الى الانجليز واعتبرهم حماية ضد الشعب المصرى .

كان هذا احساس المصريين عامة يوم رجع عباس الثانى من أوروبا اثر وفاة أبيه وتولى حكم مصر فى ١٨٩٢ . وكان شابا فى الثامنة عشر بهى

الطلعة شاع عنه أنه قال للمحيطين به « أما أن أكون خديويا بالمعنى الصحيح وأما أن أجمل حقيبتى » (أى يترك الحكم) . كذلك شايح رغبات المصريين وأمالهم وظهر بمظهر الوطنى الغيور ففرح الناس به وتوسموا الخير فى حكمه وأحبوه غاية الحب لدرجة أنه بعد أن أدى الصلاة يوما فى مسجد سيدنا الحسين وخرج ليركب عربته أحاط به نفر من شباب مصر بزعامة رجال ممن تربوا فى مصر وفى أوروبا منهم المرحوم الدكتور عثمان غالب وفكوا الخيول من العربية وجروها بأنفسهم .

وقد صدق حدسهم فإن هذا الأمير الشاب كان فى السنوات الأولى من حكمه مناهضا للاحتلال معارضا فيما يسمى الى مصر . لكن السير ايفلين بارنج - الذى أصبح فيما بعد لورد كرومر - كان له بالمرصاد وكان قوى الشكيمة نافذ الارادة بث الموظفين البريطانيين فى الوزارات والمصالح كى تصبح مصر أداة طيعة تنفذ كل أوامره .

حادث الحدود :

ومما حدث بينهما ان الخديو عباس سافر فى شهر يناير ١٨٩٤ الى منطقة الحدود فى رحلة يتفقد اثناءها الجيش المصرى المرابط فى أسوان وجنوبها ، وصحبه عدد من كبار الموظفين المصريين منهم عمه الأمير أحمد قؤاد كبير ياورانه ومحمد ماهر باشا وهناك استعرض الخديو القوات المصرية ، وأثنى على بعض الوحدات وأبدى انتقادا على أورتين يقودهما ضباط انجليز . فعز ذلك على هؤلاء الضباط وعلى سردار الجيش المصرى كتشنر ، وظهروا امتعاضهم لكن الخديو بعد أن عرف من سرداره بامتعاض الضباط عز عليه أن يغير رأيه وتمسك بحقه كرئيس اعلى للجيش له أن يبدى ملاحظاته التى يراها لمصلحة الجيش نفسه ولمصلحة بلاده . ولم يلبث كتشنر ان طير خبر الحادث الى اللورد كرومر فى القاهرة وكانت علاقته بالخديو متوترة فقرر أن ينتقم منه ويستنذله وفوجيء الخديو فى رجوعه عند رسو يخته فى جرجا بحضور رياض باشا رئيس النظار ومعه بطرس غالى باشا وزير المالية ، وأبدى للخديو غضب اللورد كرومر وأنه أخبرهما أن يطلب الى الخديو تقديم الاعتذار والثناء على الضباط الانجليز والا فانه يعزله وتمسك الشاب بحقه كحاكم للبلاد ، ولم يشفع لدى الانجليز برقية أرسلها رياض باشا الى وزير خارجية بريطانيا ينوه فيها ببساطة المسألة وان الخديو لا ينكر ما قام به الضباط الانجليز من أعمال تستوجب الثناء . لم تكف انجلترا بتلك البرقية ، وتركت اللورد

كرومر يشدد في طلباته ويعنف ، حتى اذا وصل الخديو الى الفيوم ومعه رياض باشا وغيره منع من مواصلة السفر الى القاهرة الا اذا اعتذر ، وكان من ارادت سلطة الاحتلال(١٤) ، واعلن الخديو سروره بنظام الجيش المصرى كله وثناءه على جميع الضباط الانجليز ونشر هذا في الجرائد الأجنبية والعربية ، وبذلك كفر الخديو عما اعتبروه اساءة لهم ، وسمحوا بمواصلة السفر وبخول القاهرة بعد ان تمت المذلة التي ارادوها لشباب يناوئء احتلالهم ويعارض سلطاتهم .

معاونة الخديو مصطفى كامل :

ورغم ذلك فقد استمر الخديوى في معارضته وساعد فيما بعد مصطفى كامل ، وكان هذا يحرك بخطبه الشعور الوطنى في مصر ، ويسافر الى أوروبا حيث ينادى باستقلال بلاده ويطالب بجلء المحتلين ، ويتصل بكثير من كبار الفرنسيين ومنهم سيدة ذات مقام ملحوظ هى مدام «جولييت آدم» وكانت فرنسا في ذلك الوقت هى العدو اللدود لاحتلال الانجليز مصر بعد أن رفضت الاشتراك معهم في غزوها حين دعت اليه خشية التورط في أعمال حربية بعد أن انهكتها حرب السبعين وفضلت الاحتفاظ بقواتها في اراضيها خيفة أن تنقض عليها المانيا على غرة .

وكان من اثر التنافس بين فرنسا وانجلترا ان قام رجال من الفرنسيين مثل دلونكل وغيره يناهضون الاحتلال ويزورون مصر ، فالتهب شعور المصريين ودوت سمعة مصطفى كامل وانشأ الحزب الوطنى وأصدر جرائد ثلاث بالعربية والانجليزية والفرنسية باسم « اللواء المصرى » . واشتد نضاله وكفاحه حتى حاز ثقة المصريين وانفرد حزبه بتأييد جميع المثقفين - ولو لم ينضموا رسميا اليه - اعتقادا منهم انه الهيئة الوحيدة التي تدافع باخلاص عن الوطن .

(١٤) أرسل الخديوى برقية الى كرومر بالامتداع وهذا نصها :

« قل ان ابرح الوجه القبلى عائدا الى مصر يهمنى ان اكرر عظيم اهتمامى وواثر انعطافى نحو الجيش الذى تفقدته في الحدود ويهمنى كذلك ان اثبت عظيم الامتنان الذى قد ميرت لك عنه بشأن حسن نظامه وتربيته ويزوقنى ان اهتء الضباط سواء المصريون والانكليز اللذين يقودونه وان اشاهد الخدم التى اداها الضباط الانكليز في جيشى وأرجوك يا سردار ان تبلغ هذا للضباط والجود » (عاس حلى) (محمد فريد : مخطوطة تاريخ مصر من ابتداء ١٨٩١ مسيحية ، حوادث ١٨٩٤) . ص ٧٢ ، ٧٣ .

الاتفاق الودى :

ومما زاد في كراهية الاحتلال وأوجد اليأس في نفوس كثير من المصريين ، ذلك الاتفاق الذى تم بين إنجلترا وفرنسا ١٩٠٤ وسمى بالاتفاق الودى ، ومفاده ان تكف فرنسا عن معارضة إنجلترا في مصر وتسكك إنجلترا على اطلاق فرنسا يدها في مراكش فان هذا الاتفاق قوى مركز إنجلترا ومنع فرنسا من مناهضة احتلالها لمصر ، وفتح لفرنسا فرصة تنفيذ اغراضها الاستعمارية في مراكش فأحتلت اراضيه وانهى الأمر باعلان الحماية الفرنسية على مراكش ١٩١٢ .

حادثة دنشواى :

على ان الاتفاق الودى المذكور لم يؤثر في نشاط مصطفى كامل ومن معه ، وظل هذا الزعيم يسير في جهاده الوطنى الى ان حدثت مأساة دنشواى ١٣ يونيو سنة ١٩٠٦ وخلصتها ان فرقة من جنود الانجليز كانت تمر بالقربى وراق لبعض أفرادها ان يصطادوا الحمام ببنايتهم من أبراج قرية دنشواى(١٥) ، ولا يخفى ان الحمام المستأنس يعتبر ثروة خاصة لبعض الفلاحين فضلا عن ان صيد الحمام بالأعيرة النارية يعرض المنازل والأجران للحريق ، وقد جرحت امرأة واشتعلت النار في أحد الأجران ، وثار سكان القرية لهذا الاعتداء الصارخ ، فكانت مطاردة او شبه مطاردة بين الفلاحين والجنود الانجليز ، مات فيها ضابط انجليزى من اثر ضربة الشمس ، فأعتبر الانجليز هذا العمل من الفلاحين اهانة للجيش البريطانى واعتداء عليه مع ان الطبيب الانجليزى اثبت في تقريره ان وفاة الضابط كانت بضربة الشمس لا من أية آلة حادة .

ورغم ذلك انشئت محكمة خاصة لمعاقبة اولئك الفلاحين الذين اجتروا على مطاردة المعتدين وتآلفت هذه المحكمة المخصوصة برياسة المرحوم بطرس غالى باشا وعضوية بعض الانجليز والمرحوم أحمد فتحي زغلول . وقبل ان تصدر احكامها نصبت المشانق في القرية امام بيوت المتهمين ، ثم صدر الحكم بصفة مستعجلة بشنق أربعة امام بيوتهم وبجلد آخرين . فكان العويل والصراخ وكانت القسوة التى ليس بعدها قسوة .

وانتهز مصطفى كامل الفرصة وذهب الى أوروبا وجعل يخطب في الناس ويندد بهذا الظلم الفادح والجبروت الذى ليس بعده جبروت وينشر في الصحف الفرنسية والانجليزية وغيرها كل ما يتعلق بهذه القضية

(١٥) احدى قرى محافظة النوفية .

السياسية ويفيض في شرح المظالم البشعة التي ارتكبتها الانجليز والقسوة البالغة والتكيد بالفلاحين ، حتى ضج الرأي العام هناك واشماز من هذه الفظائع . وكانت النتيجة اقالة لورد كرومر بسبب ما ارتكب ، وأخرج من مصر في اول ابريل ١٩٠٧ فعم المصريين فرح شامل وعين مكانه سير « الدون جورست » واتخذت انجلترا سياسة جديدة أساسها اللين والمهادنة والتقارب بين هذا العميد الجديد وبين الخديو عباس .

المهادنة مع سير جورست :

باعد بين الشعب والخديو تهادنه مع سير جورست خلف كرومر ، واتفاقه معه على التعاون في ادارة البلاد . وبمعنى أوضح رضى الخديو بعدم عرقلة مطالب الانجليز مقابل اعضاءهم النظر عن بعض تصرفاته . فلم يكن من مصطفى كامل ازاء ذلك سوى أن أرسل الى الخديو بما يفيد قطع الصلة به (١٦) .

بيع الرتب والنياشين :

انتشرت شائعات لم تلبث أن تأكدت أن الخديو يبيع الرتب والنياشين وأنه يأتي أعمالا يبتغى بها منقعه الخاصة . قامتعض المصريون ولم يغتفر له الشعب بيع الرتب والنياشين رغم ما قيل من أنه كان ينفق هذه الأموال على الحركة الوطنية .

بعض آثار الاحتلال :

الحق ان الاستعمار البريطانى لم يترك عملا يؤلم المصريين الا قام به، فقد كان اللورد كرومر - من آن لآخر - يرمينا بما يؤلنا قبيلا كل عيد اسلامى ، ويتخذ اجراءات غريبة تولد الحزن في نفوسنا وكان المتعلمون هم أكثر الناس امتعاضا لهذه الاجراءات . وبينما كانت السياسة الاستعمارية تباهى بنشر العدل ، وتدعى ان الانجليز هم حماة اصحاب الجلايب الزرقاء ضد الظلم والاستبداد ، كان المعتمد البريطانى في العاصمة هو الحاكم بأمره ، كما كان المستشارون في الوزارات والمفتشون في الأرياف والمهيمون في المصالح وفي الجيش كلهم من الانجليز ، وما كان لمصرى اى أثر فعال في ادارة بلاده وتوجيهها وجهة قومية حتى ان المدير

(١٦) يذكر الرافى ان خطاب مصطفى كامل الى الخديوى بما يفيد قطع صلته به كان في ٢٤ اكتوبر ١٩٠٤ . انظر نفس الخطاب ملحق رقم (١) ص ٣٠٨ .

في مديريته وصاحب أكبر مركز فيها عندما كان يسمع بقدم مفتش انجليزي يهرع ومعه الوكيل والحكمدار وجنود البوليس لاستقباله على رصيف المحطة . ولم يشذ على هذا التقليد - فيا أعلم - سوى المرحوم عدلى يكن، وكان مديرا لاحدى مديريات الوجه البحرى وتربى تربية غربية دفعته الى نبذ هذا السلوك . ولا ننكر ان الانجليز عملوا على حفظ النظام وتحسين الرى لكنهم حرصوا كذلك على تنفيذ امرين هامين هما : الحيلولة دون انتشار التعليم ودون ازدهار الصناعة والتجارة بين المصريين .

معارضة التعليم في مصر :

ففى التعليم عندما سعى المصريون في زيادة عدد المدارس العالية وانشاء جامعة ، صرح لورد كرومر ان التعليم العالى غير ضرورى للبلاد وان الأفضل انشاء كتاتيب تكفى لتعليم القراءة والكتابة وحفظ القرآن . وحجتهم في ذلك ان الغرض من المدارس يجب أن يكون تخريج موظفين كافين للعمل في الوزارات والمصالح . ويكفى للدلالة على اتجاه سياسة الاحتلال الى عرقلة التعليم ان الانجليز عندما احتلوا مصر ١٨٨٢ كانت نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة ٨٥٪ وبعد خمس وأربعين سنة من احتلالهم وطبق احصاء ١٩٢٧ كانت نسبة المتعلمين ٨٣٪ وهذا دليل قاطع على شدة حرص المستعمر في عرقلة يقظة الأمة وتقدمها ليستقر امر الاحتلال .

ولما تمتعت مصر ببعض الحرية بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ امكنا ان تتوسع في انشاء المدارس والجامعات فوصلت نسبة المتعلمين في ١٩٥٥ الى ٢٨ سنة الى ما يقرب من ٣٠٪ رغم استمرار زيادة السكان .

مناهضة الصناعة والتجارة :

أما عن الصناعة والتجارة فيكفى لمعرفة هدف الاحتلال منها ان بعض المصريين فكروا لأول مرة في انشاء مصنع ميكانيكى لنسج القطن ، يكون نواة لمصانع أخرى لأن مصر هى بلاد القطن ، وعملت الدعابة اللازمة ، وتكونت شركة برأس مال كبير وانشأت مصنعا واشترت آلاته ومعداته من انجلترا وبدأ عمله وبعد قليل رأت سلطة الاحتلال ان هذه اليقظة الصناعية فيها خطر على مصانع « لانكشير » وعلى المنسوجات التى ترد منها ، وخشيت مزاحمة مصنع مصرى يعمل فيه عمال بأجر زهيد، فأرغموا الخديو بعد نحو ثلاث سنوات من قيام المصنع على اصدار

دكريتو في ١٣ ابريل ١٩٠١ (١٧) يقضى بأن يدفع المصنع عن منتجاته ضريبة تساوي الضريبة الجمركية المقررة على المنسوجات الواردة من الخارج ونجم عن هذا الاجراء الغريب ان تعطل المصنع وبيعت آلاته بابخس الأثمان لرجل من اعيان الاسكندرية اسمه راسم بك نقلها الى تركيا واقام بها مصنعا هناك ولم يبق في مصر بعد ذلك مصنع لنسيج القطن المصرى الا بعد الثورة المصرية ١٩١٩ ، وبعد ان انشا المرجوم طلعت حرب باشا بنك مصر ثم انشا مصنع المحلة الكبرى وبعده انشئت مصانع اخرى .

وها قد بدأ تصنيع البلاد وكثرت المصانع المتنوعة . واملنا ان تصبح مصر بلادا صناعية بفضل ما بها من معادن أهمها الحديد ، وبفضل الكهرباء المولدة من مساقط المياه والتي ستستخدم في صهر الحديد وصنع المخصبات للمزارع المصرية . ولا يفوتنا ان نذكر ان مصر لا يمكنها ان تحتفظ بقوتها وترفع اقتصادياتها بغير التصنيع ، لأنها اكتظت بالسكان وضائق أراضيها الزراعية ويكفى ان تعلم ان الفرد فيها لا ينال الآن اكثر من ربع فدان من الأراضي المنزرعة ان وزعت على السكان . وفوق ذلك فان الاحصاءات تدل على أن مصر من اكثر بلدان العالم تناسلا وربما كانت اكثرها جميعا ، وأن عدد سكانها يتضاعف كل خمسين سنة ، فاذا كنا الآن نحو ٢٣ مليونا فاننا نصبح بعد خمسين سنة اكثر من ٤٦ مليوناً، فكيف يمكن تغذية أبنائنا ورفع مستواهم بدون المبادرة بنشر الصناعة والتجارة وتوسيع رقعة الأراضي المنزرعة ؟ ان بريطانيا العظمى ذاتها لا يكفى انتاجها الزراعى السنوى ابناءها اكثر من سبعة أسابيع كما يقولون ، لكنها تعتمد على صناعتها وتجارتها وبقاؤها الكثيرة ، وتجنّب من وراء ذلك مكاسب ومغانم تمكنها من تغذية ابنائها والانفاق على جيوشها واساطيلها . وهذا مثل يرينا كيف ان الأمم تحفظ كيانها وكرامتها وقوتها بفضل العلم والصناعة والتجارة .

طلب مد اجل امتياز قناة السويس :

كان لتنفيذ حكم محكمة دنشواى المخصوصة ، وللأحداث التي سبقته، أعمق الأثر في نفوس المصريين وفي ازدياد كراهيتهم للاحتلال الانجليزى . حتى اتت سنة ١٩٠٩ وفيها لمست شركة قناة السويس حاجة الحكومة الى المال ، فأبدت استعدادها لدفع أربعة ملايين من الجنيهات مقابل مد اجل

(١٧) صدر الدكريو في ١٧ ابريل ١٩٠١ : انظر نصه باللق رقم (٢)

الامتياز أربعين سنة - ومدة الامتياز ٩٩ سنة تنتهى في سنة (١٩٦٨) (١٨) - وكان بعض النظار في ذلك الحين يعارضون مد أجل الامتياز وفي مقدمتهم حسين رشدي باشا وسعد زغلول ومحمد سعيد باشا . ولكن الشائعات تواترت بأن المعتمد البريطاني « سير جورست » وبطرس باشا غالى ناظر النظار كانا يميلان الى مد الامتياز . فساد القلق الناس حتى وصل الأمر الى أن أعتدى الشاب ابراهيم ناصف الوردانى على بطرس باشا وهو يغادر الوزارة يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ والمحادثات جارية في موضوع مد امتياز الشركة .

وتحت ضغط الرأي العام، واشتداد المعارضة من رجال الحزب الوطنى واقتطاب حزب الأمة ، رثى أن يعرض الأمر على الجمعية العمومية - وكانت قائمة في ذلك الوقت - وأن يكون رأيها قاطعا في هذا الموضوع الخطير مع أن هذه الجمعية لم يكن لها رأى قطعى في أى امر طبق قانونها النظامى . وسعت الحكومة في اقناع العميد البريطانى والمستشار المالى وغيرهما لاعطاء هذا الحق القطعى للجمعية العمومية بطريق الاستثناء ، تهدئة للنفوس ، وكان هذا رأى الخديو عباس أيضا ، حتى اقتنعت الحكومة الانجليزية ، وابتاحت عرض الأمر على الجمعية العمومية لتقضى فيه بما تشاء ، واشترط سير جورست العميد البريطانى أن يدافع سعد زغلول باشا عن مد الأجل نائبا عن الحكومة المصرية امام الجمعية العمومية .

ولقد أدهش الشعب قبول سعد باشا الدفاع عن مد أجل هذا الامتياز لما كانوا يعلمونه من أنه كان من فريق النظار المعارضين لمد الامتياز .

انعدت الجمعية العمومية واطلعت على التقارير المقدمة لها ، وبعد المناقشة أصدرت قرارها بالاجماع في ٧ ابريل ١٩١٠ برفض المشروع فكان لهذا القرار رنة قرح عامة ، وعدلت الحكومة بذلك عن اتمام الاتفاق .

المؤتمر القبطى :

على أن المصريين لم ينجحوا في مقاومة مشروع مد امتياز قناة السويس فحسب ، بل نجحوا كذلك في مقاومة حركة داخلية دبرها المحتلون

(١٨) قدم المستشار المالى البريطانى في الحكومة المصرية مشروعا بمد أجل الامتياز الممنوح لشركة القناة حتى ٣١ ديسمبر عام ٢٠٠٨ . وتضمن الاتفاق المقترح انه في المدة من اول يناير ١٩٦٩ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ يقسم صافي الأرباح بين الحكومة المصرية وبين الشركة . لزيد من التفاصيل راجع الفصل الخاص بقضية مد امتياز قناة السويس من ص ٧٨ الى ص ٨٤ في كتاب : مصطفى النحاس جبر : مرجع سابق) .

للتفرقة بين أفراد الأمة ، الا وهى قيام مؤتمر قبلى يطالب بامتيازات خاصة كثيرة للأقباط . فهذه الفكرة الخطرة عارضها بطرس غالى باشا نفسه فى حياته كما عارضها المسلمون وفريق من الأقباط وكنت أنا والدكتور أحمد السعيد نبث الدعاية فى أسيوط ضد هذا المؤتمر لكن السياسة الاستعمارية تغلبت وصرح بانعقاده فى بندر أسيوط وانعقد فعلا فى ابريل ١٩١١ . وكان أبرز زعماء حركة انعقاد المؤتمر الأستاذ أخنوخ فانوس المحامى ومطران أسيوط وبشرى حنا بك ، وأولهم كان المحرك الأول وكان قد تعلم فى الجامعة الأمريكية ببيروت مع أصحاب « المقطم » وظل صديقا لهم طول حياته والمعروف ان أصحاب المقطم كانوا فى جريدتهم الناطقين بلسان دار المعتمد البريطانى لذلك اعتقد الناس أن هذه حركة سياسية استعمارية الغرض منها شطرد الأمة شطرين متخاصمين تنفيذيا للمبدأ الاستعمارى المعروف « فرق تسد » .

المؤتمر المصرى :

وترتب على حركة المؤتمر القبلى قيام مؤتمر من المسلمين باسم « المؤتمر المصرى » كانت لجانه تجتمع فى منزل رئيسه المرحوم مصطفى رياض باشا ناظر النظار السابق ، وكنت من أعضائها ثم انعقد المؤتمر فى أواخر ابريل وأوائل مايو ١٩١١ فى محل «روكسى» بمصر الجديدة وكان يدعى «لونا بارك» وكنت من خطبائه وكان الغرض منه الرد على ما قائه زعماء المؤتمر القبلى وتهدة الحال وأحمد الله ان خدمت هذه الفتنة وانتهى أمرها ونجت البلاد من شرها .

إيطاليا وفتح ليبيا :

فى أواخر ١٩١١ - ومصر تحت الاحتلال وتحت السيادة التركية الأسمية عن لايطاليا أن تتمك طرابلس الغرب وتنتزعها من تركيا الضعيفة فهاجمت بقواتها البرية والبحرية هذا القطر العربى المجاور لنا ، واضطرت الحكومة المصرية تحت ضغط الاحتلال أن تقف موقف الحياد ، بيد أنها لم تستطع أن تحول بين المصريين وبين معارنتهم للطرابلسيين بالمال والذخيرة والمؤن . وكان شعور المصريين عارما ازاء طرابلس ضد ايطاليا . وقد طاف بلاد القطر الأميران عمر طوسون ويوسف كمال ومعهما كثير من المصريين لجمع التبرعات والمساعدات . ولم تقو تركيا طبعا على صد العدوان وضاعت طرابلس وسقطت فى أيدي الايطاليين وقتل من قتل من

المجاهدين الطرابلسيين ومن المتطوعين المصريين مما هو مذكور في كتب التاريخ .

والذى يعلق بذهنى وأريد أن أسطره هنا امر له مغزاه ذلك أن كبراء العائلة الحاكمة اظهروا من النشاط ما اظهروا وجمعوا من المصريين ما جمعوا وهؤلاء بذلوا عن سخاء واريحية - ثم جاءت الأحداث أخيرا بحرب فلسطين وانقضض الصهيونيين على العرب لانتزاع بلادهم وأموالهم وطردهم من ديارهم ، ومع ذلك لم يقم واحد من أفراد العائلة المالكة نسي الثروات الطائلة بالتبرع للفلسطينيين بشيء من المال أو المون ، بل لم يتكرم أحد منهم بكلمة عطف واحدة ، وسبب ذلك أن طرابلس كانت تابعة لتركيا أما فلسطين فقد انفصلت عنها بعد الحرب العالمية الأولى كباقي البلاد العربية ومن هذا نفهم أن دفاع الأمراء عن طرابلس لم يكن دفاعا عن العرب وإنما كان دفاعا عن مصلحة تركيا أما العرب فأمرهم لا يهم الأمراء في كثير أو قليل .

ومما أثر في نفوس المصريين وياعد بينهم وبين الأسرة الحاكمة حتى كرهوها أن أفراد هذه الأسرة كانوا يتكلمون فيما بينهم سواء في مجتمعاتهم أو دورهم اما باللغة التركية أو اللغة الفرنسية وما كانوا يحترمون لغة البلاد ولا يودون التخاطب بها الا عند الضرورة . وكان الأمير منهم أو النبيل يخاطب أكبر مصرى بانفة وعظمة ويعتبر ذلك تفضلا منه على المصرى وكانوا يعاملون بعضهم بشيء غير قليل من العنجهية وكان بعضهم يضرب الفلاحين وما كانوا يتبرعون بشيء للمنافع العامة فلم يسمع أن أحدهم قام بنجدة عائلات داهمها الدهر بقسوة . كما لم نسمع أنهم افتتحو مدارس أو معاهد أو مستشفيات وغاية ما فهمه المصريون أن القليل النادر منهم من سيدات أو رجال أقاموا بعض مساجد واعتقادى أن ذلك كان رغبة في تخليد ذكراهم وربما كان أيضا طلبا لغفرة الله عن سيئات ارتكبوها .

سكة حديد مريوط :

نكرنا ان المصريين أحبوا الخديو في سنوات حكمه الأولى ولكنهم بعد ذلك سخطوا على تصرفاته وكرهوه ومما زاد في سخطهم عليه بيعه الرتب والنياشين كما نكرنا ورفعته بذلك مراكز أشخاص غير جديرين بالتكريم والتعظيم وقد بلغ شرهه تشغيل المسجونين وجنود حرسه وموسيقاه في ردم وتمهيد أرض المنتزه بالاسكندرية وغيرها من أملاكه كما سخرهم في أراض بجهة مريوط كما ساق الحكومة الى مساعدته في انشاء

سكة حديد مريوط وكانت خاصة به ثم فكر في ١٩١٣ في بيعها الى شركة ايطالية لتمدها الى جهة السلوم بعد أن سيطرت ايطاليا على ليبيا ، ومعنى آخر أن منفعتة الشخصية كانت هي الدافع له على بيع سكة حديد مريوط الى الايطاليين مع ما في ذلك من التهديد الاقتصادي والحربي لمصر .
ويتناول هذا التصرف اراضى تلك السكة وهى غير مملوكة للخديو بل هى ملك الدولة المصرية . فلما تعاقد عباس على بيعها الى شركة ايطالية اعترض اللورد كتشنر على هذا التصرف المشين وكانت النتيجة أن رضح الخديو وسعى في بيعها للحكومة المصرية وتمت الصفقة وامتلكت الحكومة المصرية السكة الحديد وادواتها بمبلغ كبير .

التهادن بين الحزب الوطنى وحزب الاصلاح :

اذكر انى وقت أن كنت عضوا بمجلس ادارة الحزب الوطنى ذهبت الى الاسكندرية أيام الصيف لقضاء فترة استجم فيها هناك وكان ذلك قبل عيد من الأعياد الرسمية التى لها تشريفات وقابلنى المرحوم سعيد نو الفقار باشا سر تشريفاتى الخديو ، وأخبرنى بضرورة حضورى فى رأس التين لأداء واجب التهئة بالعيد الذى سيكون بعد يومين . فاعتذرت مجيبا بانى حضرت من أسيوط للاصطيفاف ولم يكن معى طبعاً بدنة تشريفة . لكنه أصر على حضورى وخطرني بأن هذا بأمر من سمو الخديو وكان ذلك أيام الخصومة بين الحزب الوطنى وحزب الاصلاح . وكنا نحن رجال الحزب الوطنى قد قاطعنا السراى فى مقابلات أو تشريفات وكان الطعن مستمرا بين جريدة المؤيد وجرائد الحزب الوطنى ولما شدد سعيد نو الفقار باشا والحف فى الطلب وتكلمت مع بعض رجال الحزب الوطنى الذين كانوا وقت ذلك فى الثغر وكان سعيد باشا قد ألح على أن اشترى اسطنبوليتا^(١٩) وما يلزم ارتدائه لحضور السراى من أى محل تجارى يبيع الملابس الجاهزة وقد ارتأيت أن اشترى فعلا الملابس الضرورية حتى أكون فى التشريفة وأسمع ما يريد الخديو من هذه المقابلة القجائية وقد أخبرنى سعيد باشا انى لن أكون مع طائفة من الناس محامين كانوا

(١٩) عبارة من زى رسمى كان يرتديه الوزراء وكبار موظفى الدولة ، وكان يطلق عليه أيضا « الاسطولى » . وقد حل محل القفطان كرداء رسمى فى أوائل حكم سعيد باشا الذى كان اول الولاة الذين تعلموا على الطريقة الأوروبية ، والذى كانت لتستويه مطاهر العادات والتقاليد الأوروبية حتى انه بدأ يدخلها فى بلاطه وفى دوائر الطلقة الأرستقراطية بوجه عام .

(جون مارلو : تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ١٧٦٨ - ١٨٨٢ ، ترجمة د. عبد العظيم رمضان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة : ١٩٧٦ ، ص (١٥١) .

او اعيانا وانى ساقابل الخديوى منفردا بعد مقابلة العلماء له وقبل دخول رجال الاكليروس .

ذهبت الى السراى وكان الخديو وقتئذ على خلاف مع الانجليز ، وقابلته وحدى بعد أن خرج العلماء فاستقبلنى أحسن استقبال ثم عرض ما كان يريد قوله وهو رغبته فى الا تتطاحن الأحزاب بتلك الشستائم المتبادلة بين جريدة المؤيد وجرائد الحزب الوطنى وأنه يبنى بذلك اتفاق المصريين حتى يكون الجميع جبهة واحدة ضد الانجليز المحتلين فأجبتة - وقد يرمى بكلامه الى شىء من المسئولية على جرائد الحزب الوطنى - بأن رجال الحزب لا يفكرون فى الطعن انما هم يريدون على مطاعن توجهها اليهم جريدة المؤيد وانى مقتنع بان جريدة المؤيد لو امتنعت عن الطعن فان جرائد الحزب الوطنى تمتنع طبعا عن الرد . وأرجو الله أن يقلع المؤيد عن مسلكه . وفى ذلك كانت اشارة منى تشعر الخديو بان فى مكنته أن يأمر الشيخ على يوسف بذلك ، فسكت الخديو ثم قال ان شاء الله ونرجو منه التوفيق . ثم خرجت من حضرته وكانت النتيجة ان امتنعت جريدة المؤيد من غد يوم التشريفة عن السباب والطعن وامتنعت بذلك جرائد الحزب الوطنى عن الطعن فى المؤيد وصاحبه وانتهت هذه المسألة بما أرضانا جميعا .

تأليف الوفد المصرى

أعلنت الحرب العالمية الاولى فى اغسطس ١٩١٤ ونظرا لأن تركيا دخلت الحرب مع المانيا ضد انجلترا فقدأعلنت هذه الحماية على مصر وانتقال حقوق تركيا اليها ، واقامت الأمير حسين كامل سلطانا باعتباره أكبر افراد العائلة الخديوية وهو عم الخديوى عباس الثانى .

استمرت الحرب سنوات كابد فيها المصريون ما كابدوا من جور المحتلين واخذهم الناس بالقهر بدعوى التطوع ، واستيلاء السلطة العسكرية على محصولات البلاد ، وضغط الموظفين الانجليز على الشعب ضغفا شديدا وسجن كثير من المصريين بدعوى أنهم قد يناوئون الاحتلال ويعرقلون تصرفاته التعسفية .

وفى تلك السنوات كنت قد نقلت سكنى الى القاهرة اثر انتخابى. عضوا بالجمعية التشريعية ، وكثر اتصالى بسعد زغلول باشا بسبب اشتراكنا فى العمل واتفاقنا فى مبدأ المعارضة بالجمعية ، فلما أوقفت أعمالها صرت أنا وبعض أعضائها نتردد على منزله من أن لآخر فتداول الآراء ونتبع الأخبار وكان منها أن الدكتور ولسن رئيس جمهورية الولايات

المتحدة قد أعلن مبادئه الأربعة عشر التي تنص على مساواة الأمم كبيرها وصغيرها وحققها في الحرية وتقرير المصير واعتبر الناس تلك المبادئ انجيلا بين المتحاربين وعهدا صريحا بين المتحالفين ومنهم انجلترا التي صرح رئيس وزرائها مستر لويد جورج علنا باعتماده هذه المبادئ وبأن بلاده تلتزمها بعد انتهاء الحرب .

وكان لإعلان هذه المبادئ أثرها العميق في العالم كله ، وساد الاعتقاد بأنها كانت السبب الأكبر في نهر الحرب لتأثيرها في الامبراطوريتين الألمانية والنمساوية ، وفي جيوشهما أيضا ، وانتهى الأمر بتسليم المانيا والنمسا رغبة في حقن الدماء وأملا في أن تسود مبادئه ولن تنصرف الدول جمعاء وأن تتحقق حرية الأمم بحيث تكون نتيجة الحرب لا غالب ولا مغلوب ولا منتصر ولا مهزوم .

تلك كانت أيضا عقيدة الأمة المصرية وقت ان وضعت الحرب أوزارها وأعلن للناس تسليم حكومات المانيا وحليفاتها وأنه ستبرم معاهدة الهدنة بعد أيام قليلة .

خطر ببالي أمام هذه الاعتبارات أن اقبال سعد باشا ، فذهبت الى منزله يوم ٨ نوفمبر ١٩١٨ ولما لم أجده كررت الزيارة في اليوم التالي فالتقيت به وقلت له ان الحرب قد انتهت بظفر انجلترا وحلفائها وأن الهدنة ستعلن عما قليل وقد أعلن ولن مبادئه ، كما أعلن لويد جورج تأييد هذه المبادئ وان علينا واجبا كأعضاء في الجمعية التشريعية وكنواب عن الأمة نحو هذه الأمة ، وانت كوكيل منتخب عن الجمعية التشريعية أصبح واجبك أكبر من واجبنا فما الذي نعمله ؟

فسألني سعد ، وما الذي تبغى ان نعمله ؟ فأجبت ان الفكرة فيما يجب ان يعمل - أي في الوسيلة - لم تتبلور في ذهني ولكن المحقق هو ان من الواجب علينا عمل شيء لمصلحة بلادنا بتكوين جمعية مثلا تسعى في تحقيق ما تصبو اليه البلاد اعتمادا على المبادئ التي أعلنها ولن ولازلت أكرر لك يا باشا انك المسئول الأول امام الشعب فأجابني ان بعض أصدقائنا قد فكروا في هذا الأمر وانه يتداول معهم فيما ينبغي ان يعمل وعند اتفاهم على الفكرة يخبرني بالنتيجة حتى نكون معا في العمل لتحقيقها كما انه سيخبرهم بمساعي . تركته على هذا الأمل ثم أعلنت الهدنة يوم ١١ نوفمبر ١٩١٨ ، وفي اليوم التالي أي في ١٢ نوفمبر ١٩١٨ مساء خاطبني سعد باشا بالتليفون وطلب الى الحضور الى منزله في الساعة

العاشرة من صباح يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ بعد أن تم الاتفاق بينه وبين
اصدقائه ولم يبيح لى باسمائهم .

ذهبت الى منزل سعد في الموعد المحدد فوجدت في مكتبه على شعراوى
باشا ومحمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك وأحمد لطفى السيد بك
وبعد تبادل التحية أخبرنى سعد باننا نحن الستة قد أصبحنا هيئة نسعى
فيما كنا جميعا قد فكرنا فيه ، وانهم اتفقوا على مقابلة عميد انجلترا في
مصر سير ونجت للسماح لنا بالسفر لأوروبا حتى تكون على مقربة من
مؤتمر فرساي نعرض عليه قضية البلاد وانهم أرسلوا الى العميد يطلبون
مقابلته وانه حدد الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم لمقابلتهم بدار
الحماية أى بعد ساعة من وصولى اليهم ، وانهم اتفقوا على أن يذهب الى
دار الحماية كل من سعد وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى وأن يبقى
محمد محمود وأحمد لطفى السيد وأنا في دار سعد انتظارا لرجوعهم وأن
يعرضوا علينا بعد ذلك نتيجة المقابلة .

ولابد هنا من ذكر ملاحظة طريفة لفتت نظرى ، هى أن سعدا وزميليه
الذاهبين الى دار الحماية كانوا يلبسون الرديجوت السوداء استعدادا
لمقابلة سير ونجت فعجبت لهذا وقلت في نفسى ان العميد ليس ملكا حتى
يرتدى اخواننا لمقابلته لباسا رسميا ، وكتمت هذه الملاحظة ، وكان الوقت
لا يسمح لمناقشة مثل ذلك ولا أدرى الى الآن من من الزملاء اقترح ارتداء
هذا اللباس .

ذهب الثلاثة الى دار المندوب السامى وقابلوه ، ودارت بينه وبينهم
محادثة ثم رجعوا الينا وكلف عبد العزيز فهمى بتسجيل ما دار في المقابلة
في محضر نشرته الصحف وسجلته كتب التاريخ وهالك نص المحضر :

محضر ١٣ نوفمبر ١٩١٨

بدا سير ونجت الحديث بقوله :

« ان الصلح اقترب مواعده وان العالم يفيق بعد غمرات الحرب التي
شغلته زمنا طويلا وان مصر سينالها خير كثير وان الله مع الصابرين
وان المصريين هم اقل الأمم تألما من اضرار الحرب، وانهم مع ذلك استفادوا
منها أموالا طائلة وان عليهم ان يشكروا دولة بريطانيا العظمى التي كانت
سببا في قلة ضررهم وكثرة فائدتهم » .

فأجابه سعد باشا : « ما تكون انجلترا فعلته خيرا لمصر فان المصريين بالبداهة يذكرونه لها مع الشكر . وخرج من ذلك الى القول بان الحرب كانت كحريق انطفأ ولم يبق الا تنظيف آثاره وانه يظن انه لا محل لدوام الاحكام العرفية ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات وان الناس ينتظرون بفروغ صبر زوال هذه المراقبة كي يتقنوا عن انفسهم ويحققوا عن صدورهم الضيق الذي تولاهم أكثر من أربع سنين » .

فقال سير وجنت : « حقا انه ميل لازالة المراقبة المذكورة وانه تخابر فعلا مع القائد العام للجيش البريطاني في هذا الصدد . ولما كانت هذه المسألة عسكرية فانه بعد اتمام الخابرة والاتفاق مع القائد سيكتب للحكومة البريطانية ويأمل الوصول الى ما يرضى » .

ثم استمر قائلا : يجب على المصريين ان يطمئنوا ويصبروا ويعلموا انه متى فرغت انجلترا من مؤتمر الصلح فانها تلتفت لمصر وما يلزمها . وإن يكون الأمر الا خيرا » .

فقال سعد باشا : « ان الهدنة قد عقدت ، والمصريون لهم الحق ان يكونوا قلقين على مستقبلهم ، ولا مانع يمنع الآن من ان يعرفوا ما هو الخير الذي تريده انجلترا لهم » .

فقال ونجت : « يجب الا تتعجلوا ، وان تكونوا متبصرين في سلوككم فان المصريين في الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة » .

فقال سعد باشا : « ان هذه العبارة مبهمة المعنى ولا افهم المراد منها »

فقال : « أريد ان اقول ان المصريين ليس لهم رأى عام بعيد النظر » .

فقال سعد باشا : « لا أستطيع الموافقة على ذلك ، فاني ان وافقت انكرت صفتي ، فاني منتخب في الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة ، وكان انتخابي بمحض ارادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كتنشر في انتخابي ، وكذلك كان الأمر مع زميلي على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك » .

فقال سير ونجت : « انه قبل الحرب كثيرا ما حصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وأمثاله من الحزب الوطنى ، وكان ذلك بلا تعقن ولا روية فاضرت مصر ولم تنفعها ، فما هى أغراض المصريين ؟ » .

فقال على شعراوي : باشا : « اننا نريد أن نكون أصدقاء للانجليز
صداقة الحر للحر لا العبد للحر » .

فقال سير ونجت : اذن انتم تطلبون الاستقلال .

فقال سعد باشا : « ونحن له أهل، وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال
كباقي الأمم المستقلة » .

فقال سير ونجت : « ولكن الطفل اذا أعطى من الغذاء أزيد مما يلزم
تخم » .

فقال عبد العزيز بك فهمي : « نحن نطلب الاستقلال التام وقد ذكرتم
جنابكم ان الحزب الوطنى أتى من الحركات والكتابات بما أضر ولم يغد
فأقول لجنابكم ان الحزب الوطنى كان يطلب الاستقلال وكل البلد كانت
تطلب الاستقلال ، وغاية الأمر ان طريقة الطلب التى سار عليها الحزب
الوطنى ربما كان فيها ما يؤخذ علينا وذلك راجع الى طبيعة الشبان فى
كل جهة فلأجل ازالة الاعتراض الوارد على طريقة الحزب الوطنى فى تنفيذ
مبدئه الأساسى الذى هو مبدأ كل الأمم وهو الاستقلال التام ، قام جماعة
من الشيوخ الذين لا يظن فيهم التطرف فى الاجراءات وأسسوا حزب الأمة
وأنشأوا صحيفة « الجريدة » وكان مقصدهم هم أيضا الاستقلال التام
وطريقتهم أخف فى الحدة من طريقة الحزب الوطنى وذلك معسوف عند
الجميع والغرض منه خدمة نفس المبدأ المشترك بطريقة تمنع الاعتراض
ونحن فى طلبنا الاستقلال التام لسنا مبالغين فيه ، فان أمتنا أرقى من
البلغار والصرب والجبل الأسود وغيرها ممن نالوا الاستقلال قديما
وحديثا » .

فقال سير ونجت : « ولكن نسبة الاميين فى مصر كبيرة لا كما فى البلاد
التى ذكرتها الا الجبل الأسود والألبان على ما اظن » .

فقال عبد العزيز فهمي : « ان هذه النسبة مسألة ثانوية فيما يتعلق
باستقلال الأمم فان لمصر تاريخا قديما باهرا وسوابق فى الاستقلال التام
وهى قائمة بذاتها ، وسكانها عنصر واحد ذو لغة واحدة ، وهم كثيرو
العدد وبلادهم غنية ، وبالجمله فشرط الاستقلال التام متوفرة فى مصر ،
ومن جهة نسبة الاميين للمتعلمين فهذه مسألة لا دخل لها فى الاستقلال كما
قدمت ، لأن الذين يقودون الأمم فى كل البلاد أفراد قلائل ، فانى أعرف أن
لانجلترا وهى بلاد العظمة والحرية عند أهلها ثقة كبرى بحكومتها ، فأرياب
الحكومة وهم أفراد قلائل هم الذين يقودونها وهى تتبعهم بلا مناقشة فى

كثير من الأحوال لشدة ثقته بهم وتسليمها لهم ، ولذلك فمجلس نوابها ليس كل أفرادهم العاملين ، وإنما العامل منهم فئة قليلة ، فبلاد مصر يكفى أن يكون فيها ألف متعلم ليقوموا بإدارتها كما ينبغي وهى مستقلة استقلالاً تاماً ، ونحن عندنا كثير من المتعلمين بدليل أن أولى الحل والعقد نسمع منهم فى كثير من الأحيان أن التعليم زاد فى البلد حتى صار فيها طائفة من المتعلمين العاطلين وأما من جهة تشبيهنا بالطفل يتخم إذا غذى بإزيد من اللازم فاسمحو لى أن أقول أن حالنا ليست مما ينطبق عليها هذا الشبيه . بل الواقع أننا كالمريض مهما أتيت له من نطس الاطباء استحال عليهم أن يعرفوا من أنفسهم موقع دائه بل هو نفسه الذى يحس بألم الداء ويرشد اليه ، فالمصرى وحده هو الذى يشعر بما ينقصه من أنواع المعارف وما يفيد فى الاشغال العمومية وفى القضاء وغير ذلك ، فالاستقلال التام ضرورة لرقينا .

فقال سير ونجت : « اتظنون أن بلاد العرب وقد أخذت استقلالها ستعرف كيف تسير بنفسها » .

فقال عبد العزيز بك : ان معرفة ذلك راجعة للمستقبل ومع ذلك فإذا كانت بلاد العرب وهى دون مصر بمراحل أخذت استقلالها فمصر أجدر بذلك » .

فقال سير ونجت : « قد كانت مصر عبداً لتركيا أف تكون أحط منها لو كانت عبداً لانجلترا » .

فقال شعراوى باشا : « قد أكون عبداً لرجل من الجعليين وقد أكون عبداً للسير ونجت الذى لا مناسبة بينه وبين الرجل الجعلى ومع ذلك لا تسرنى كلتا الحالتين لأن العبودية لا أرضاها ولا تحب نفسى أن تبقى تحت ذلها ، ونحن كما قدمت نريد أن نكون أصدقاء لانجلترا صداقة الأحرار لا صداقة العبيد » .

فقال سير ونجت : « ولكن مركز مصر حريباً وجغرافياً يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها ، وقد تكون غير انجلترا » .

فقال سعد باشا : « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام فاننا نعطيها ضماناً معقولة على عدم تمكين أية دولة من استقلالنا والمساس بمصحلة انجلترا فنعطئها ضماناً فى طريقها للهند وهى قناة السويس بان نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تسلتزمه المحالفة من الجنود » .

ثم قال على شعراوى باشا : « يبقى أمر آخر عند هذا الحد وهو حقوق أرباب الديون من الأجانب فيمكن بقاء المستشار الانجليزي بحيث تكون سلطته هي سلطة صندوق الدين العمومي » .

فقال سعد باشا : « نحن نعتزف الآن ان انجلترا أقوى دولة في العالم وأوسعها حرية وانا نعتزف لها بالأعمال الجليلة التي باشرتها في مصر فنطلب باسم هذه المبادئ ان تجعلنا اصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر ، وانا نتكلم بهذه المطالب معك بصفتك مشخفا لهذه الدولة العظيمة وعند الاقتضاء نساظر للتكلم في شأنها مع ولاة الأمور في انجلترا ، ولا نلتجىء هنا لسواك ولا في الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية ونطلب منك بصفتك عارفا بمصر مطلقا على أحوالها أن تساعدنا للحصول على هذه المطالب » .

فقال سير ونجت : « قد سمعت أقوالكم واني اعتبر محادثتنا محادثة غير رسمية بل بصفتي حبية ، فاني لا أعرف شيئا عن أفكار الحكومة البريطانية في هذا الصدد وعلى كل فاني شاكر زيارتكم وأحب لكم الخير فشكره الثلاثة على حسن مقابله وانصرفوا حيث كانت الساعة الثانية عشرة » .

رجع الينا زملاؤنا الثلاثة وذكروا لنا طرفا مما جرى بينهم وبين سير ونجت . وكلفنا عبد العزيز فهمي كتابة تقرير عما دار في هذه المقابلة وقررنا فوراً تأليف الوفد منا نحن الستة ، واخترنا سعد زغلول باشا رئيساً وعلى شعراوى باشا أميناً للصندوق ولما شرعنا في كتابة توكيل نعرضه على الشعب لتوقيعه حتى نصبح بذلك وكلاء عن الأمة ، عرضت على زملائي ضم عبد اللطيف المكباتى بك وكان معنا في المعارضة بالجمعية التشريعية فقبلوا بالاجماع ووضعنا اسمه معنا في التوكيل وانتهينا في نفس يوم ١٣ من صياغة التوكيل ونصه بعد التعديلات التي اضيفت اليه هو :

« نحن الموقعين على هذا قد اتينا عنا حضرات سعد زغلول باشا وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز فهمي بك ومحمد بك على وعبد اللطيف المكباتى بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك ولهم أن يضموا اليهم من يختارونه في أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا في استقلال مصر استقلالا تاما طبقا لمبادئ العدل والانسانية التي ترفع بريطانيا العظمى وحلفاؤها رايها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب » .

ويلاحظ ان سعد زغلول ما كان ينتمى لأحزاب وأن على شعراوى ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد كانوا من حزب الأمة وأنى وعبداللطيف المكياتى من الحزب الوطنى وأن عبد العزيز فهمى كان صديقاً حميماً لأعضاء حزب الأمة وكانوا جميعاً أعضاء فى الجمعية التشريعية عدا محمد محمود وأحمد لطفى السيد والأخير كان رئيس تحرير « الجريدة » لسان حزب الأمة .

ملاحظات على ما دار فى المقابلة :

وبالاطلاع على محضر الحديث الذى دار بين الثلاثة وبين سير ونجت والذى سطره عبد العزيز فهمى وجاءنا به يوم ١٤ نوفمبر يحق لنا ان نبدى الملاحظات الآتية :

أولاً : ان ما فاه به على شعراوى كان رائعاً وجديراً برجل وطنى شجاع دفعته شهامته ووطنيته الصادقة الى أن يواجه سير ونجت بما لم يقله سواه رغم أنه لم يكن تعلم فى المدارس ورغم انه كان غنياً واسع الثراء يضار كثيراً ان تعرض لبطش الاستعمار . وقد أصبحت كلماته المسجلة فى هذا التقرير درساً وطنياً خالداً يمجده به الناس تاريخه وذكراه .

أما عبد العزيز فهمى بك فقد كان وطنياً وقانونياً يريد بعلمه ومعارفه أن يقنع سير ونجت بحق الأمة المصرية فى الاستقلال وبنضجها سياسياً وأهليتها للحرية ، وكان كلامه قانونياً هادئاً يريد به السماح بالسفر كى نعرض قضيتنا على من نشاء فى انجلترا أو أمام مؤتمر الصلح فى فرساي ، ولم يقيد هو ولا على شعراوى الجريء امتهما بأى قيد .

أما سعد زغلول باشا فإنه مع طلبه الاستقلال كزميليه تطوع وعرض على المندوب السامى أمورا خطيرة دون أن يتفق مع زملائه ، ودون أن يكون له تفويض منهم، وقبل أن يحصل الوقد على توكيل من الأمة . فنذكر فى كلامه ما يأتى : « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام فإننا نعطيها ضماناً معقولة على عدم تمكين أية دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انجلترا ، فنعطيها ضماناً فى طريقها للهند وهى قناة السويس بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء ، بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود » .

وتال فى موضع آخر « نحن نعترف الآن ان انجلترا اقوى دولة فى العالم وأوسعها حرية . وأنا نعترف لها بالأعمال الجليلة التى باشرتھا

في مصر فنطلب باسم هذه المبادئ ان تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة
الحر للحر ، وانا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك مشخصا لهذه الدولة
العظيمة . وعند الاقتضاء نسافر للتكلم في شأنها مع ولاة الأمور في إنجلترا
ولا نلتجئ هنا لسواك ولا في الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية ، ونطلب
منك بصفتك عارفا لمصر مطالعا على أحوالها أن تساعدنا للحصول على
هذه المطالب ، .

انظر كيف ان سعدا سمح لنفسه ان يعرض على المندوب السامى
حق إنجلترا احتلال قناة السويس عند الاقتضاء ويعرض التحالف معها
في دفاع مشترك تقدم فيه مصر مواردها ورجالها ونسى ان المندوب السامى
لا شأن له في المفاوضات وأن مهمة الثلاثة تنحصر في طلب السماح
بالسفر .

كنا قد قبلنا أن نضيف في التوكيل أسماء من نقبلهم معنا أعضاء
فانضم إلينا بعد بضعة أيام اسماعيل صدقى باشا(٢٠) وحمد الباسل باشا
وحسين واصف باشا وجورج خياط بك وأردنا أن نضم إلينا مرقص حنا
بك فأعترد لعدم امكانه ترك مكتبه كمحام ورشح لنا عوضا عنه الاستاذ
ويصا واصف فقبلناه ، وهذا من جانبه اقترح ضم واصف غالى بك -
ابن المرحوم بطرس باشا غالى ناظر النظار سابقا وكان يقيم في باريس
اقامة تكاد تكون دائمة وهو أديب في اللغة الفرنسية وذو ثروة تمكنه من
البقاء معنا في أوروبا فطلبنا منه أن يكتب اليه خطابا بذلك ثم جاءنا بعد
أيام يخبرنا بان واصف غالى اجابه بقبوله العضوية مع العلم بأن مبداه
قد سبق له أن أعلنه في مجلة فرنسية اسمها « ميركوردى فرانس » وقد
أطلعنا على هذه المجلة فاذا هو يعلن فيها المطالبة بالاستقلال الذاتى ويعد
نقاش بيننا قبلنا عضويته على أمل تغيير رأيه واقناعه عند مقابلتنا له في
باريس .

(٢٠) سياسى مصرى وند بالاسكندرية عام ١٨٧٥ . نال ليسانس الحقوق ١٨٩٤
وعمل موظفا بالحكومة اختير وزيرا للزراعة عام ١٩١٤ . اشترك في الحركة الوطنية
ونفى مع سعد زغلول الى مالطة في مارس ١٩١٩ . سافر مع الوفد الى باريس
واحتلف مع اعضائه . اشترك في مفاوضات هدلى - كيرزون ١٩٢١ . عين وزيرا للمالية
في وزارة ثروت عقب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . اشترك في لجنة وضع دستور ١٩٢٣ .
الف الوزارة برئاسته عام ١٩٣٠ حيث أصدت دستور ١٩٢٣ وأصدر بدله دستور ١٩٣٠
كما ألف حزبا سياسيا باسم حزب الشعب . رأس الوزارة مرة أخرى عام ١٩٤٦
حيث فاضل الحكومة البريطانية (مفاوضات صدقى - بيفن) . توفى عام ١٩٤٩ .
(الموسومة العربية الميسرة . ص ١٦٠) .

وقد ارتأينا أيضا أن يكون معنا الدكتور حافظ عفيفي والاستاذ مصطفى النحاس لأنهما ينتميان للحزب الوطنى ولو ان ثانيهما قاض بالمحاكم ، وانهما كثيرا الاختلاط بالأندية ويمكن ان ينتفع بهما فى الدعاية للوفد فى الأوساط التى يؤمّانها بين الشباب المثقف .

عندما بدأ تكوين الوفد قامت عقبة يتحتم تذليلها هى أن بعضهم وخاصة انصار الحزب الوطنى قد ارتأوا الاتصال بالأمير عمر طوسون لتكوين وفد يمثل البلاد فى مصر وأوروبا تحت رياسته وبدىء فعلا فى تكوينه بعد الاتفاق مع الأمير فخشينا مغبة حدوث انقسام ، وكان من مصلحة مصر أن يكون وفدها شعبيا خالصا حتى لا يظن أنه مسوق بعضو من الأسرة المالكة فتكون رغبته مشوية .

وبعد أخذ ورد بين وسطاء الطرفين عدل الأمير عمر طوسون عن رئاسة وفد جديد ويظهر ان السلطان فؤاد كان له تأثير فى هذا العدول خيفة ان يساء به الظن من الانجليز .

انتهى امر هذه المسألة وانضم الينا من كانوا مع الأمير عمر طوسون ومنهم سينوت حنابك وعبد الخالق مذكور باشا .

دور حسين رشدى :

كان حسين رشدى باشا رئيسا لمجلس الوزراء وقد قبل الرئاسة بعد أن كان نائبا عن الخديو عباس الثانى وقت غيابه فى الأستانة واستمر رئيسا للوزارة مع السلطان حسين وبعده مع السلطان فؤاد . وقد أقهرنى زملائى ان رشدى باشا أخبرهم قبل تكوين وفدنا أنه اعتزم هو وعدلى يكن باشا الذهاب بصفة رسمية كوفد يمثل الحكومة المصرية الى انجلترا للمطالبة بحقوق البلاد وأنه أوعز اليهم بتكوين وفد يمثل الشعب المصرى للمطالبة أمام عصبة الأمم وغيرها باستقلال مصر دون أن يكون بين الوفدين أى اتصال فيعتمد هو كمثل للحكومة على تشدد الوفد الشعبى فى طلب الاستقلال أملا فى أن ينال بهذا التشدد أقصى ما يمكن ان يناله من مطالب البلاد - وكرر حسين رشدى هذا الطلب لسعد وزملائه ونجم عن هذا ان محمد محمود باشا وهو خارج من جلسة مجلس ادره الجامعة المصرية القديمة وبصحبته سعد ولطفى السيد وعبد العزيز قهسى وغيرهم استوقفهم بباب الجامعة ومد عصاه أمامهم قائلا اننا لا نمشى حتى نقرر نهائيا تكوين وفد للسفر الى أوروبا ثم ذهبوا الى منزل محمد محمود باشا

وبعد الاتفاق وتحديد يوم ١٣ نوفمبر للاجتماع بمنزل سعد أخبرنى سعد
زغلول بالتليفون بموافاته في منزله كما قلت وتم تكوين الوفد يوم ١٣
نوفمبر كما تمت المقابلة مع المندوب السامى ثم تحرر التوكيل .

عقبسات :

تحرر التوكيل للوفد المصرى بأسماء الستة كما قلنا ثم اضيفت اليه
أسماء من ضموا اليه وأخذنا في توزيعه على الشعب وجمع التوقيعات من
سائر أهالى القطر فانهاالت علينا التوكيلات وكانت أيام التوقيع أياما
مشهودة رفعت من معنويات الشعب وكانت مظاهرات وحركة دائمة وتطوع
الكثير للذهاب لجمع التوقيعات وما نشعر بعد قليل الا وقد صدر الأمر
من وزارة الداخلية بمنع تداول التوكيل بحجة المحافظة على الأمن ومنع
حدوث شغب في البلاد فعجبنا كيف ان رشدى باشا وهو الموعز الحقيقى
بتكوين الوفد الشعبى هو الذى يمنع توقيع التوكيل بصفته وزيرا للداخلية
فوق كونه رئيس مجلس الوزراء فأرسلنا اليه الخطاب الآتى :

القاهرة في ٢٣ نوفمبر ١٩١٨

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ورئيس مجلس الوزراء

اتشرف بان أرفع الى دولتكم ما يلى :

لا يخفى على دولتكم انه على اثر فوز مبادئ الحرية والعدل التى
جاهدت بريطانيا العظمى وشركاؤها لتحقيقها ، ألفت مع جماعة من ثقة
الامة ونوابها وأصحاب الراى فيها وقد لينوب عنها فى التعبير عن رأياها
فى مستقبلها تطبيقا لتلك المبادئ السامية لذلك شرعنا فى جمع هذا الراى
بصيغة توكيل خاص فوق ما لكثير منا من النيابة العامة فأقبل الناس على
امضاء هذا التوكيل اقبالا عظيما مع السكينة والهدوء . وهذا أقل مظهر
نعرفه من مظاهر الاعراب عن رآى أمة فى مصيرها .

لكنه قد اتصل بنا أن وزارة الداخلية قد أمرت بالكف عن امضاء
هذه التوكيلات ، ونظرا الى أن هذا التصرف يمنع من ظهور الراى العام
فى مصر على حقيقته فيتعطل بذلك أجل مقصد من مقاصد بريطانيا العظمى
وشركائها ويحرم الامة المصرية من الانتفاع بهذا القصد الجليل .

ألتمس من دولتكم بأسم الحرية والعدل أن تأمروا بترك الناس
وحريرتهم يتمون عملهم المشروع . واذا كانت هناك ضرورة قصوى الجأت

الحكومة الى هذا المنع فانى اكون سعيدا لو كنت تخبرنى بذلك حتى نكون على بصيرة من امرنا ونساعد الحكومة بما فى وسعنا على الكف عن امضاء تلك التوكيلات .

وفى انتظار الرد تفضلوا يادولة الرئيس بقبول شكوى سلفا على تأييد مبادئ الحرية الشخصية وعظيم احترامى لشخصكم الكريم ، ،
الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ورئيس الوفد المصرى

سعد زغلول

ولما اطلع حسين رشدى على خطابنا هذا دهش وقال انه لا علم له بالمنع ولا يقبله ولكن البلاد محكومة بالانجليز تحت الاحكام العرفية وهو مستعد ان يخبرنا بذلك بصفة رسمية .

فكتبنا اليه خطابا آخر - نصه :

القاهرة فى _____ (٢١)

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ورئيس مجلس الوزراء

الحاقا لما حررت لكم امس اتشرف باخبار دولتكم ان رجال الحكومة لم يقتصروا على منع التوقيع على التوكيلات بل تجاوزوه الى مصادرة ماتم التوقيع عليه منها كما يتبين لدولتكم من صورة الخطاب طيه . فالقت نظر دولتكم لهذه المعاملة التى ياباها عدلكم ومبادئ العصر الحاضر .

وتفضلوا بقبول احترامى ،

وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى

سعد زغلول

وبادر حسين رشدى باشا بتنفيذ ما وعد به وارسل الينا الخطاب
الرسمى الآتى :

(٢١) لم يرد فى الاصل تاريخ هذا الخطاب ، ولكن يتصح من رد حسين رشدى باشا على الخطابين ، ان تاريخ تحريره فى ١٩١٨/١١/٢٤ .

رياسة مجلس الوزراء

حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا

اجابة على كتابيكم المؤرخين ٢٣ و ٢٤ الجارى اتشرف باحاطتكم
علما انه اذا كانت صدرت اوامر من جناب مستشار الداخلية لمنع امضاء
التوكيلات المشار اليها في كتابيكم المذكورين وبمصادرتها عند الاقتضاء .
فانما كان ذلك لأن القطر لا يزال تحت سلطة الاحكام العرفية ولأن مثل هذه
التوكيلات قد اعتبرت مما يدعو الى الاخلال بالنظام العام .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

تحريرا في ٢١ صفر ١٣٢٧

٢٤ نوفمبر ١٩١٨

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدي

وكان الشعب مندفعاً لتوقيع التوكيلات سواء الموظفين وغيرهم ولما
اشتد الضغط كان كثير من الناس يمضون توكيلاتهم سرا لنا وكان من
شدة الضغط ان بعض رجال القضاء اتخذوا وسيلة اخرى هي أن يكتبوا
مباشرة للسلطان خطابات تفيد التوكيل ومنها صورة الخطاب الآتى موقعا
عليه من اربعة من كبار مستشاري محكمة الاستئناف .

يا صاحب العظمة

نتشرف نحن الموقعين على هذا بان نعلن لعظمتكم اشتراكنا مع كل
مطالب بما فيه سعادة مصر واستقلالها بالطرق السلمية المشروعة ونلجا
لعظمتكم لتحقيق هذه الأمانى

واعقب بدر - عبد الرحمن رضا - يوسف سليمان - محمد صالح

تباطات السلطة الانجليزية في السماح لنا بالسفر فارسلنا الى
المندوب السامى الخطاب الآتى :

القاهرة في ٢٩ نوفمبر ١٩١٨

الى صاحب الفخامة سير ريجنالد ونجت

المندوب السامى لحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى

يا صاحب الفخامة

أتشرف بأن أعرض لفخامتكم انه قد تألف وقد برئاستى بقصد السفر الى انجلترا للمفاوضة مع اولى الحل والعقد البريطانيين بشأن مستقبل مصر وقد أرسلت لرئاسة الجيش الانجليزي بتاريخ ٢٠ الجارى خطايا التمسست فيه اعطائى انا وزملائى جوازات السفر فتفضلت السلطة العسكرية باجابتى فى اليوم التالى بأن طلبنا سينظر فيه فى اقرب وقت ممكن . ولما كانت المهمة التى اخذناها على عاتقنا تقضى بوجودنا بانجلترا من غير تاخير فقد حررنا امس طالبين النظر فى ملتسنا واليوم ورد لنا خطاب من السلطة العسكرية يتضمن أنه قد حدثت بعض صعوبات لم يتيسر معها اجابة طلبنا الى اليوم وانه بمجرد تذليل هذه الصعوبات تسارع الى اجابتنا الى موضوع طلبنا .

تلقاء هذه الاجابة ونظرا الى انه من الضرورى أن يكون وقدنا بلوندره قبل الاسبوع الأخير من شهر ديسمبر جئنا بهذا راجين من فخامتكم ان تفضلوا باستعمال مالكم من النفوذ لدى السلطة العسكرية لحصولنا على جوازات السفر سريعا وفى الوقت المناسب .

وانا معتمدون كثيرا على تقاليد بريطانيا العظمى التى مازالت تقدم للعالم كثيرا من الامثلة على تمسكها بمبادئ الحرية الشخصية اعتمادا يجعل لنا الثقة فى ان طلب التصريح لنا بالسفر سيفصل فيه عاجلا .

وانا فى انتظار اجابة ملتسنا نقدم لفخامتكم عظيم الاحترام والتبجيل

وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى

سعد زغلول

فورد لنا الرد من دار الحماية وهذا نصه

القاهرة في أول ديسمبر ١٩١٨

عزيزى زغلول باشا

كلفتم من قبل فخامة المعتمد السامى البريطانى باحاطتكم علما
بوصول خطابكم المؤرخ ٢٩ نوفمبر الماضى وباخباركم ردا عليه بأن
فخامته قد رأى بعد استشارة حكومة جلالة الملك أنه لا يستطيع التوسط
لدى السلطة العسكرية فى هذا الموضوع .

واضيف الى ذلك انكم ان كنتم تريدون تقديم اقتراحات بخصوص
كيفية الحكم فى مصر مما لا يخرج عن الخطة التى رسمتها حكومة جلالة
الملك وأعلنتها من قبل . فالأفضل ان مثل هذه الاقتراحات تقدم كتابة الى
فخامته . وبهذه المناسبة ألفت نظركم الى خطاب ميلين شيتهايم الذى أرسله
بناء على أمر حكومة جلالة الملك الى المرحوم السلطان حسين عند توليته
عرش مصر .

المخلص

(ج°س° سيمسون)

السكرتير الخصوصى بالنيابة

ولما كان خطاب السير ميلين شيتهايم الى المرحوم السلطان حسين
عند توليته عرش مصر لا يحوى سوى استبقاء الحماية والعمل على رفاهية
مصر وغير ذلك من الألفاظ البراقة التى لا تحقق مطالب الأمة المصرية فى
الاستقلال فقد أرسلنا الى المندوب السامى الخطاب القالى فى ٣ ديسمبر
١٩١٨ وترجمته .

صاحب الفخامة سير فرانسيس ريجنالد ونجت

المندوب السامى لحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى

ياصاحب الفخامة

تشرفت باستلام الخطاب المؤرخ أول/ ديسمبر ١٩١٨ الصادر من
سكرتير جنابكم الخاص ردا على خطابى المؤرخ ٢٩ نوفمبر ١٩١٨ المختص
بجوازات السفر المطلوبة لأعضاء الوفد المصرى .

ولقد ورد فى هذا الخطاب ان فخامتكم مستعدون لقبول ما يقدم لكم
من الاقتراحات المكتوبة بشأن نظام الحكم فى مصر بشرط الا تكون غير
متفقة مع الخطة التى سبق ان رسمتها حكومة جلالة الملك وردا على هذا

لا يسعنى الا ان اصرح لجنايبكم بأنه لا يسوغ لى ولا لأحد من أعضاء الوفد أن يطلب طلبات غير مطابقة لمشئة الأمة التى عبرت عنها بالتوكيلات المعطاة لنا وانى ألفت نظر فخامتكم الى أن هذه التوكيلات التى أقبيل عليها كثير من علية القوم كأعضاء الجمعية التشريعية والهيئات النيابية الأخرى ما كانت الا لتستوعب أفراد الشعب لو لم تتداخل السلطات وتمنع تداولها وتصاويرها وان سفرنا الى انجلترا لم يكن الغرض منه الا مفاوضة رجال السياسة ونواب الأمة وغيرهم ممن يوجهون الرأى العام البريطانى الذى اليه ترجع الشؤون الحكومية لأننا مقتنعون بان نجاح قضيتنا يتوقف جله على ما فطر عليه هذا الرأى العام من حب العدل والحرية والانتصار للضعفاء .

من هذا ترون فخامتكم أنه يستحيل علينا أن ندرك غرضنا بواسطة تبليغات تقدم فى مصر فقط مادامت القضية التى ندافع عنها يجب عرضها بادية ندى بدء على الرأى العام البريطانى وهو لا يمكنه ان يحيط علما بتفاصيلها الا من مصادرها الطبيعية أى من ممثلى الأمة المصرية . فعندم تمكيننا من السفر يقضى على المهمة التى أخذنا على عاتقنا تنفيذها طوعا لمشئة البلاد . على أنه من الصعب التوفيق بين منعنا من السفر وبين ما تقتضيه مبادئ الحرية والعدل التى فتحت بريطانيا العظمى وشركاؤها ابوابها لخير الانسانية ولتحقيق رغبات الشعوب .

وتفضلوا فخامتكم بقبول فائق الاحترام ،،

وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى

سعد زغلول

وازاء هذا التباطؤ فى التصريح بسفر الوفد أرسل الوفد برقية بواسطة رئيسه فى ٤ ديسمبر ١٩١٨ الى مستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية بالاحتجاج على منعنا من السفر وعلى منع تداول التوكيلات وهذه ترجمتها :

« صاحب السعادة مستر لويد جورج الوزير الأول لبريطانيا العظمى

دوننج ستريت . لندن

تحدث فى مصر امور مخالفة لتقاليد الحرية والعدل التى هى شعار دولة بريطانيا العظمى وللسياسة الحرة التى لازلت أماما لها الى حد ان

المصريين أصبحوا يتساءلون عما اذا كانت التصريحات التي ما فتىء
ساسة المملكة يعلنونها كل يوم لا يعنى بها الا قريق من بنى الانسان دون
قريق آخر اقل استحقاقا للرعاية .

هل تقبلون سعادتكم ان صوت أمة بأسرها يخفت بينما أرجاء العالم
تدوى بأصوات الأمم المطالبة بما لها من الحقوق ومن حرية التصرف
في مستقبلها .

وهل أمتكم العظيمة وهى خارجة تحمل اكاليل النصر من حرب لم
تخض غمارها الا دفاعا عن الحرية تقبل ان يغرس بأسمها انقذ سهم في
قلب هذه الحرية .

ان مصر وهى عارفة بحقوقها وواجباتها رأت ان توقف بنفسها الرأى
العام الانجليزي على حقيقة حالها وان تطلعه على مطالبيها القومية مؤمنة
في عدله تمام تحقيقها .

فالذين بيدهم السلطة لم يكفهم ان يمنعوا تداول التوكيلات التي
قصد بها تخويل الوفد المكون لهذا الغرض وهو الدفاع عن قضية مصر
بل تجاوزوا ذلك الى وضع عراقيل في طريق هذا الوفد الى انجلترا .

وهذا أمر يشبه ان يكون الغرض منه اقامة سد منيع بيننا وبين الرأى
العام الانجليزي فيصبح عسيرا ان يقف على الحقائق من مصادرها
الطبيعية .

فبالنيابة عن الوفد المصرى أرفع هذه التصرفات لنظركم السامى
وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى
سعد زغلول

ثم أرسل الوفد في ٦ ديسمبر ١٩١٨ نداء الى معتمدى الدول
الأجنبية بمصر(٢٢) احتجاجا على الخطة التي اتخذت من جانب انجلترا
لمنعنا من السفر ولتبع نشر التوكيلات وعلى كل قرار يتخذ بشأن
مستقبل مصر دون أخذ رأى الأمة المصرية فيه وكان هذا النداء
مذيلا بامضاءات جميع أعضاء الوفد المصرى - ثم توالت النداءات
والبيانات ومنها برقيات من الوفد للدكتور ولسن بباريس في ١٤ ديسمبر

(٢٢) انظر نص النداء بالملحق رقم (٣) ص ٢١٢ .

١٩١٨ و ٢٦ ديسمبر ١٩١٨ و ٣ يناير ١٩١٩ بالاحتجاج بشدة على كل اعتداء على حقوق مصر واستقلالها وطلبنا في البرقيات أن يهيء للوفد الفرصة بأن يدلى بآمال مصر الشرعية وذلك بالمساعدة في سفر الوفد .

وأرسل الوفد كذلك في ١١ يناير ١٩١٩ الى مسيو جورج كلمنصو رئيس الوزارة الفرنسية برقية بهذا المعنى ، واخرى في ١٣ يناير ١٩١٩ الى السنيور اورلندو رئيس وزراء ايطاليا . وأرسل كذلك نداء الى رئيس مجلس العموم البريطانى في ١٤ يناير ١٩١٩ .

وتوالى ارسال البرقيات والنداءات سواء في مصر أو أوروبا كما توالى الخطب في اجتماعات عقدت بالقاهرة وغيرها ، حضرها جمهور من جميع طبقات الأمة ونوابها وأعيانها وشبابها فأحدث ذلك تأثيره وازدادت حماسة الجماهير .

ضغط الإنجليز على مصر

في يوم ٢٧ يناير ١٩١٩ أرسل قائد القوات البريطانية في مصر الخطاب الآتى الى سعد زغلول :

يا صاحب السعادة .

علمت ان سعادتكم تعدون اجتماعا في منزلكم بمصر في ٣١ الجارى يحضره نحو ستمائة أو سبعمائة شخص وانى أرى ان مثل هذا الاجتماع قد يحدث منه اطلاق للأمن فبناء على الاعلان الصادر تحت الاحكام العرفية بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩١٤ أرجو أن تتكرموا بالعدول عن إقامة هذا الاجتماع

وتفضلوا بقبول فائق احترامى %

قائد القوات البريطانية في مصر

الجنرال ه . و وطنين

ثم أرسل القائد اقادة اخرى ونصها :

القاهرة في ٢٨ يناير ١٩١٩

القيادة العامة للقوات البريطانية في مصر

يا صاحب السعادة

الحاقا للاعلان الصادر في جريدة الاجبسيان غازيت بتاريخ يوم
الثلاثاء ٢٨ يناير ١٩١٩ بمناسبة دعوتكم لحفلة الشاي في يوم الجمعة ٢١
الجارى فلا مانع عندي من ان تنشروا اعلانا آخر تصرحون فيه ان دعوتكم
منعت قهرا .

وتفضلوا بقبول فائق احترامى

قائد القوات البريطانية

هـ و و وطسن

احياء مشروع استعمارى قديم

في ايام الحرب الاولى فكر الانجليز بزعامة مستر برونييت -
المستشار القضائى حينذاك والساعد الايمن للمعتمد البريطانى - في مشروع
خطير هو مشروع دستور لمصر وقوانين مدنية وجنائية تهدف انجلترا من
ورائها الى توحيد المحاكم مختلطة واهلية ، على ان تحل انجلترا محل
الدول صاحبة الامتيازات وان يكون لها مندوب له حق الاتصال بوزير
الحقانية بحيث لا يمكن اصدار قانون الا بمشورة هذا المستشار
الانجليزى .

ومن المسائل التى عرضتها انجلترا بواسطة مستر برونييت تنفيذ
لهذه القوانين المقترحة ان يكون البرلمان المصرى في المستقبل مكونا من
وطنيين واجانب وموظفين والا يقتصر على اشراك الاجانب في المحاكم
وانما يشتركون ايضا في مجالس البلديات والمجالس المحلية والقروية ،
وعقدت لجان لدراسة هذه الموضوعات وطلب منى الاشتراك في لجنة تنتظر
في امر التمثيل في البلديات والمجالس المحلية والقروية ، فتددت ، لكن بعض
اخوانى رأوا ضرورة قبولى حتى اساهم في معارضة أى نص يضر بالبلاد
وخاصة بعد ان ظهرت بوادر انتصار الحلفاء على المانيا وحليفاتها .

كانت هذه اللجنة برئاسة المرحوم عدلى يكن ومن اعضائها رئيس
محكمة الاستئناف المختلطة وجعفر والى باشا ومسيو بيولاكازيللى رئيس

قلم قضايا الحكومة وغيرهم • وفي إحدى الجلسات عرض موضوع اشتراك الأجنبي في المجالس البلدية والقروية ، وكان رئيس محكمة الاستئناف المختلطة وهو يعلم برغبة إنجلترا في أخذ تفويض من الدول الأجنبية لحلها محلها لمراقبة القوانين والمجالس النيابية يرغب في إشراك الأجنبي في المجالس النيابية، وكان بيولاكازيللي أشد المؤيدين لهذه الفكرة المتحمسين لها فدأرضته وقلت له ان الأجنبي اشتركوا في مجلس بلدية الاسكندرية بحكم الضرورة لأنهم كانوا وما زالوا اصحاب مصلحة كبرى في المدينة المكتظة بالأجنبي ، وليس هناك ما يدعو الى اشراكهم في المجالس البلدية الأخرى أو القروية فأجابني بيولاكازيللي - الإيطالي الجنسية والموظف المصري - بلهجة عنيفة أن الأجنبي هم الذين نظموا مصر كما نظموا بلدية الاسكندرية ، ولهم في البلاد مصالح كبرى وان الرجل الأروبي اذا وجد في مجلس بلدية بندر أو قرية فانه يرفع من شأنها وينظم أحوالها أكثر من الوطنيين أنفسهم فقلت له بلهجة كلهجته ما معناه أنت تريد إشراك الأجنبي في القرى وليس في قرانا على ما أعلم سوى بقال رومى هو يسيطر فعلا على كثير من أهلها ويتحكم في شؤونهم لأنه ليس بقالا فحسب وانما هو مراب وبائع خمور وكيف نقل تغلغل هذا النفوذ في قرانا ونحن نسعى في استقلال بلادنا ببرلمان مصرى ومحاكم مصرية وانفضت الجلسة على شيء من الجفاء بيننا •

واستمر اهتمام المعتمد البريطانى بتلك المشاريع الى ان قامت الحركة الوطنية وتكون الوفد وارتأى مستر برسيفال المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية ان يلقى سلسلة محاضرات منها محاضرة عن مشروع قانون العقوبات ، القاها بجمعية الاقتصاد والاحصاء والتشريع في ٧ فبراير ١٩١٩ فحضرها جميع أعضاء الوفد واكتظت القاعة بالوطنيين والأجنبي ، وقال مستر برسيفال ماشاء في تحييد آرائه ويعد ان انتهى قام سعد زغلول رئيس الوفد ورد عليه وتطرق الى ذكر الحماية فكان موافقا كل التوفيق ومما قال في آخر كلمته ما ياتى :

« انكم أيها السادة تعلمون وكل علماء القانون الدولي يقررون ان الحماية لا تنتج الا من عقد بين امتين تطلب احدهما ان تكون تحت زعامة الأخرى وتقبل الأخرى تحمل اعباء هذه الحماية • فهى نتيجة عقد بين طرفين ولم يحصل من مصر ولن يحصل منها مثل هذا العقد أصلا • في ١٩١٤ أعلنت إنجلترا حمايتها من تلقاء نفسها دون ان تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية فهى حماية باطلة لا وجود لها قانونا • بل هى ضرورة من ضرورات الحرب تنتهى بنهايتها ولا يمكن ان تعيش بعد الحرب بقيقة واحدة » •

وكان التصفيق حادا لهذه الكلمة ، وصافحنا سعدا وهنأناه جميعا
وخرجنا من القاعة فرحين مستبشرين وزادت هذه الكلمة في أواصر الود
والثقة بين أعضاء الوفد وبين الأمة •

استقالة رشدي وعدلى :

كان حسين رشدي رئيس الحكومة قد ألح في السماح لنا بالسفر
كما ألح في ضرورة سفره مع عدلى كوفد رسمي ، ولما لم تقبل السلطة
البريطانية السماح بالسفر قدم استقالته هو وعدلى وكرر طلب قبولها رغم
تأجيله والالاحاح عليه في البقاء ، فقبلت في أول مارس ١٩١٩ •

تهديد أعضاء الوفد

توالى برقيات الاحتجاج منا الى الرجال الرسميين في أوروبا وأمريكا
بسبب منعنا من السفر كما عقدنا اجتماعات عامة لانكفاء الروح الوطنية
وقامت في أنحاء البلاد مظاهرات عديدة ونتيجة لهذا دعى القائد العام
للقوات البريطانية في ٦ مارس ١٩١٩ أعضاء الوفد السبعة لمركزه بفندق
ساقواى في الساعة الثالثة بعد الظهر وكان الفندق يقع على ناصية
شارعى سليمان باشا وقصر النيل ، فذهبنا في اليعاد ، وكنا سعد زغلول
- على شعراوى - محمد محمود - عيد العزيز فهمى - أحمد لطفى السيد
- عبد اللطيف المكباتى - وأنا • وصعدنا الى الدور الثانى وادخلنا حجرة
صغيرة قليلة الضوء ليس بها أحد وجلسنا فيها نحو عشر دقائق ، ثم
فتح باب جانبي ظهر منه القائد العام البريطانى الجنرال « وطسن » ومعه
ضابطان او ثلاثة بملابسهم العسكرية • فوقفنا ننتظر منه تحية لم يتكرم
بها ، والقى - والجميع وقوف - البلاغ الآتى باللغة الانجليزية وبلهجة
عسكرية :

« علمت انكم تضعون مسألة وجود الحماية موضع المناقشة وانكم
تقيمون العقوبات في طريق الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعى في منع
تشكيل وزارة جديدة •

وبما أن البلاد لاتزال تحت الاحكام العسكرية ، لذلك يتحتم على ان
أندركم بأن أى عمل منكم يرمى الى عرقلة سير الادارة يجعلكم عرضة
للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية » •

وبعد اللقاء هذا البلاغ باللغة الانجليزية ، واعداد تلاته باللغسة
الفرنسية قال « لا مناقشة » ثم تركنا ورجع وقد طلبنا نسخة من هذا البلاغ
فاعطينا نسخة انجليزية وانصرفنا .

وبعد خروجنا من مقر القيادة وسماعنا تهديد القائد ، سرت في البك
شائعات ان النية منعقدة على مصادرة املاك اعضاء الوفد ورميهم
بالرصاص اذا زاولنا نشاطنا .

وفي اليوم نفسه اى في ٦ مارس ١٩١٩ ارسلنا الى لويد جورج رئيس
الوزارة البريطانية برقية هذه ترجمتها :

ياصاحب السعادة

« تعلمون طبعاً ان وزارة رشدى باشا لما علقت سحب استقلالها على
سفر الوفد قبلت استقلالها نهائياً وليس لذلك معنى الا الحيلولة بيننا وبين
عرض قضيتنا على مؤتمر السلام . وقد نجم فعلاً عن هذه السياسة أن
أعظم رجال مصر أهلية لإدارة البلاد في هذه الظروف قد بدأوا يرفضون
بتأني تأليف وزارة تعارض مشيئة الأمة التي هي مجمعة على طلب
الاستقلال . فالنتيجة الطبيعية لذلك أن تقع مسئولية بقاء البلاد بلا حكومة
على الذين وضعوا من هم أهل للوزارة في مركز حرج أمام ضمائرهم وأمام
مواطنيهم . غير أن السلطة العسكرية عمدت الى تحميلنا مسئولية امتناع
المرشحين للوزارة عن قبولها . أعني أنها أرادت أن تكون نحن المسئولين
عن أعمال الذين منعونا عن السفر فسيبوا بالمنع الأزمة الحالية لأن السلطة
العسكرية أئذرتنا اليوم باننا نضع الحماية موضع البحث ونعرقل تأليف
الوزارة الجديدة وتوعدتنا بأشد العقاب العسكى . على أنها لا تجهل
اننا نطلب الاستقلال التام ونرى الحماية غير مشروعة كما تعلم بالضرورة
اننا قد أخذنا على عاتقنا واجبا وطنياً لا نتأخر عن أدائه بالطرق المشروعة
مهما كلفنا ذلك وحسبنا ان نذكر لكم هذا التصرف الجائر الذى يجر سخط
العالم المتمدن حتى تفكروا في حل هذه الأزمة بسفر الوفد فيرتاح بال
الشعب » .

وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى

سعد زغلول

القبض على بعض أعضاء الوفد

بعد الانذار الذى وجه اليه من قائد القوات العسكرية وبعد ما حررناه لرئيس وزارة بريطانيا ، قامت مظاهرات فى القاهرة والأقاليم تطالب بحق مصر فى الحرية والاستقلال . ورأت السلطة العسكرية ان هذه الأعمال من الشعب لا تدل على شىء من الاستقرار الذى يبتغيه الاحتلال ، فصدر الأمر فى ٨ مارس ١٩١٩ من السلطة العسكرية بالقبض على أربعة منا هم سعد زغلول - محمد محمود - اسماعيل صدقى - حمد الباسل وأرسلوا الى بورسعيد ومنها نفوا الى جزيرة مالطة . ولعل اختيار السلطة لهؤلاء الأربعة يرجع الى أنهم جميعا باشوات فهم فى نظرنا فى مقدمة أعضاء الوفد .

فسعد زغلول هو رئيس الوفد ، وهو الذى يوقع المكاتبات والبيانات وهو الذى يتكلم باسم الوفد ، وكان زعيم المعارضة فى الجمعية التشريعية ، والمعروف عنه أنه كان مواتورا من الانجليز بسبب تخليهم عن معاونته فى الرجوع الى الوزارة بعد اخراجه منها ترضية للخديو عباس الثانى .

اما محمد محمود فيغلب أن يكون السبب فى القبض عليه أنه وهو الذى تربى فى جامعة أكسفورد وترقى الى أن صار محافظا للقناة ثم مديرا للبحيرة قامت جفوة بينه وبين الانجليز حين رفض الرضوخ لهم فيما ياباه ضميره ، حتى وصل الأمر الى رفع قضية جنائية ضد حكمدار البحيرة دافعت فيها أنا شخصيا عن الحكمدار أمام محكمة الجنائيات وشعرت عند اطلاعى عليها ان السلطة كانت تود ادخال المدير فى القضية لولا انعدام أى دليل أو شبهة ضده . ونتيجة لهذه المطاردة ترك محمد محمود وظيفته . ثم هو الذى ألح على سعد وغيره فى تكوين الوفد عند خروجهم من باب الجامعة المصرية القديمة . كما أن اجتماعات الأصدقاء الذين ألفوا الوفد بدأت فى منزله وكل ذلك كان معروفا للسلطة .

وأما اسماعيل صدقى باشا فكان وزيرا أيام الجمعية التشريعية ممن لا يعارضون الحكومة بل كان متضامنا معها وقد انضم الى الوفد وأظهر نشاطا ملحوظا وقدم تقريرا للوفد عن السودان وكل هذا يعارض سياسة الانجليز .

وأما حمد الباسل باشا فانه ينتمى الى قبائل عربية له فيها زعامة . وقد عقد الوفد فى منزله اجتماعات عامة حضرها كثير من الناس وألقيت فيها خطب نشرت فى الصحف .

وفي ٩ مارس ١٩١٩ أرسلنا الى السلطان فؤاد الكتاب الآتى
بامضاءاتنا جميعا :

يا صاحب العظمة

بتشرف الموقعون على هذا اعضاء الوفد المصرى برفع ما يلى لمقام
عظمتكم السامى :

« قبلتم استقالة الوزيرين رشدى باشا وعدلى باشا فلما فهمنا ان هذا
ربما كان الحل الوحيد لمسألة سفر الوفد المكلف بالدفاع عن قضية بلدكم
الأسيف . وانه حل لا يسمح لرجل مصرى ذى كرامة ووطنية ان يقبل
تأليف الوزارة مادام الوزيران المستقيلان علقا سحب استقالتهما على أمر
سفر الوفد . وقد عرضنا لسدتكم العلية متضرعين ان تتعرفوا راي الأمة
قبل البت نهائيا فى هذا الأمر وأن تعيدوا النظر فى الخطة التى اختطها
مستشاروكم . وأن تبدوا للأمة آية من آيات ماجلتم عليه من حبها
فتكونوا فى صفها مدافعين عنها لتتال غرضها . تضرعنا بذلك الى مولانا
ولبثنا متطلعين بكمال الثقة فى ان ابن اسماعيل الجالس على عرش محمد
على الكبير سيرينا من نقحاته ما يحقق الأمل .

غير أنه لم يمض الا يومان حتى استدعتنا السلطة العسكرية فى
٦ مارس وأبلغتنا انها علمت أننا نضع مسألة وجود الحماية موضع
البحث . وأننا تلقى العراقيل فى سبيل الحكومة المصرية تحت الحماية
بمحاولة منع تشكيل الوزارة . وأنذرتنا بالعقاب العسكرى الشديد ان
اتينا عملا يرمى الى تعطيل سير الادارة . ثم منعتنا عن مناقشتها فى هذا
البلاغ .

لم تصب السلطة فى رايها فان هذه الحماية باطلة . ولكل انسان
الحق المطلق فى ان يضعها تحت البحث والمناقشة القانونية . واما عدم
نجاح الحكومة فى تشكيل الوزارة فانما هو النتيجة الطبيعية للخطة التى
اتخذت فى مسألة سفر الوفد . فان كل مصرى ذى كرامة لا يمكنه حقيقة
ان يقبل الوزارة فى هذا الظرف من غير ان يستهين بمشيئة أمته ومنفعة
بلادته .

لم يقف الأمر عند هذا الانذار بل قبضت السلطة أمس على رئيسنا
سعد زغلول باشا وزملائنا محمد محمود باشا وحمد الباسل باشا
واسماعيل صدقى باشا وزجورهم فى قصر النيل ثم سيق بهم الى بورسعيد

فالى حيث لا نعلم وذنبتنا فى ذلك اننا نطلب حريتنا السياسية طبقا للمبادئ
الشريفة التى اتخذت قاعدة للسياسة العالمية الجديدة والتى قبلتها انجلترا
نفسها . وبينما اننا لم نتعد حدود القانون فلم نهيج فى البلاد طائرا ولم
نحرك ساكنا بل قبلنا توكيل الشعب ايانا ان نصدع بأمره ونسعى لتحقيق
مشيئته عند الذين يقولون انه لم يبق فى العالم شعب سيد وشعب مسود
بل العالم فى الاخاء الانسانى سواء .

على هذه الاعتبارات يصعب علينا يا مولانا ان نفهم مبررا لهذه
الخطة القاسية التى جرت عليها السياسة الانجليزية تحت ثوب الاحكام
العسكرية ، تلك الاحكام التى لا ندرى ما يسوغ وجودها الى الآن بعد
الهدنة بأربعة أشهر . وبعد ان امتحنت مصر فى أشد ظروف الحرب حرجا
فلم يكن منها الا طاعة للأوامر العسكرية من غير بحث ، واخلاق الى
سكينة لم يوجد مثلها فى بريطانيا نفسها .

اليكم يا صاحب العظمة وانتم تتبواون اكبر مقام فى مصر وعليكم
اكبر مسئولية فيها نرفع باسم الأمة أمر هذا التصرف القاسى فان شعبكم
الآن يحق له أن يعتبر هذه الطريقة بأدرة تخيفه على مستقبله . كما يحق
له ان يكرر الضراعة لسدتم العلية ان تقفوا فى صفه مدافعين عن قضيتته
العادلة .

واننا مع كمال الاحترام نتشرف برفع آيات اخلاصنا الى مقام عظمتكم
الكريم ، .

اعضاء الوفد المصرى

ثورة ٩ مارس ١٩١٩

اعتقدت السلطة العسكرية ان القبض على الزعماء الأربعة يكبت
الحركة الوطنية . لكن الأمر كان على عكس ما اعتقدوا ، فما كاد نيا القبض
عليهم ينتشر حتى انفجر الاحساس العام ، وقامت مظاهرات صاخبة فيها
غير قليل من العنف وحدثت تخريبات وقطع سلك الحديد والتليفونات
واعتداءات على وسائل النقل من ترام وغيره ، كما وقعت مصادمات بين
الجنود الانجليز والشبان المصريين، وانعزلت المديرىات تقريبا عن القاهرة،
وترامت الينا الاخبار بان جمهورية تكونت فى مديريةى المنيا كما قامت ادارة
مستقلة فى قنا ، وبدأت المحاكمات العسكرية ضد بعض الأهالى وبعض
الموظفين وحصلت مذبحة كما قيل فى محطتى ديروط ودير مواس بمديرية

أسيوط حيث اعتدى الأهلون على قطار يقل جنودا من الانجليز وقتل بعضهم . وبالجملة فقد اضطربت الأحوال في مصر اضطرابا شديدا أدى الى انقطاع المواصلات النهرية بعد انقطاع المواصلات البرية .

واتهم الانجليز الوفد بأنه سبب هذه الاضطرابات بعد نفي زملائنا الأربعة . ومع ذلك انتخبنا على شعراوى باشا وكيلا للوفد واجتمعنا مرارا ثم حررنا تقريرا في ٢٩ مارس ١٩١٩ الى اللورد اللنبي الذى حل محل سير ريجنالد ونجت ، والذى كان قائدا عاما للحلفاء في ميدان الشرق الأدنى ابان الحرب وافتتح فلسطين وغيرها وأصبح في نظر الانجليز البطل الأول المكلل باكاليل الغار وصاحب النفوذ الكبير في الدولة البريطانية وهاك نص التقرير :

فخامة المندوب السامى

اجابة لدعوتكم يوم ٢٦ مارس الحاضر يتشرف الموقعون على هذا أعضاء الوفد المصرى أن يقدموا الى فخامتكم هذا التقرير ببيان الأسباب التى أوجبت استياء المصريين . ولو أننا تلقاء تصريحات اللورد كرزون في مركز خاص بالنسبة لأسباب هذا الاضطراب الواقع في البلاد حالا الا ان هذا الموقف لا يثينا عن أقدس واجبات الوطنية والانسانية بان نساعد فخامتكم في الوقوف على أسباب هذا الاضطراب ونرجو ان تزيلوها بحمكتكم لتزول مسبباتها .

ان هذا الاضطراب العام الذى لم يكن في حسيبان أحد من الذين يشتغلون بسياسة مصر ليس مصدره في نفوس المصريين احساس عداوة للمبريطانيين بوجه عام ، كما قد يفهم من العبارة التى عبر بها اللورد كرزون من أننا نريد طرد أكبر مملكة في الدنيا من بلادنا . بل جميع الأئمة التى تتخذ من سلوك المصريين نحو بريطانيا العظمى منذ احتلالها مصر الى هذا اليوم لا تدل الا على أن الذى في نفوس المصريين ليس هو العداوة بأى نوع كان . بل هو الاحساس الطبيعى لكل أمة أن تشتغل بشئونها مختلطا بالرجاء في عطف الشعب البريطانى الكريم أن يساعدنا على الاستقلال ، باعتبار ان الفرصة التى كان ينشدها اللورد سالسبورى بتصريحه في ٣ نوفمبر ١٨٨٦ قد حان وقتها . فان من المستحيل أن يرد على خواطر الأمة المصرية - التى هى اهدأ الأمم في سلوكها - ان تفكر في اغضاب بريطانيا العظمى في حين أنها تتكل عليها في مساعدتها على نيل استقلالها فان السياسة البريطانيين في مصر لا ينكرون حسن استعداد

المصريين في بدء هذه الحرب لأن تعاون مصر بقدر طاقتها بريطانيا العظمى في الدفاع عن قضية العدل وحرية الشعوب الصغيرة متى اعترفت لها الامبراطورية باستقلالها ، كما لا ينكرون ان بعض رجال مصر المسئولين قد اظهروا هذا الاستعداد عند دخول تركيا الحرب .

ولقد اظهرت الأمة في سلوكها طول مدة الحرب انها تنتظر من بريطانيا العظمى معاملتها على هذا السلوك المستقيم . وعلى الضحايا الكبرى التي غرمتها بما تستحق من الرعاية فتعترف لها بالاستقلال بعد زوال السيادة التركية عنها .

ثم ان الوفد المصرى الذى وكل لهذه الغاية قد جعل فاتحة برنامجه ان يتجه الى الشعب البريطانى قبل كل شىء لنيل عطفه على مصب المصريين ، وليبين للرأى العام هناك ان النقطة التى نلتقى فيها منافع بريطانيا العظمى واستقلال مصر ليست نقطة معدومة ، بل ايجادها في حيز الامكان ، معتمدا في ذلك على شهادة فخامتكم للمصريين التى اعلنتوها بعد ان احرزتم الظفر وتوج جهادكم بالنجاح .

كل ذلك ينفى بتاتا ان هذه الحركة نتيجة عداوة في النفوس - وان كانت في الجملة بعض نتائج اليأس وخيبة الرجاء .

(١)

لما اعلنت الحماية على مصر تسامل المصريون مع الدهشة كيف يمكن أن نكون مع البريطانيين الأحرار أقل حظا بكثير من جهة حريتنا منا مع الأتراك . ولكنهم لم يصدقوا هذا الفهم ، وظنوا ان الحماية ضرورة استدعتها الظروف الحربية فقط . ولا شك أن تأثر الطبقة المتتورة بهذا الشأن كان أكثر جدا من تأثر غيرها الا أن طبقة العمال لم تلبث ان لاقت من تصرف الحكام الاداريين في أمر التطوع والتكاليف الأخرى من الامانات ما انحرفت به نفوسهم وتعداهم هذا الانحراف الى الطبقات المرتقية عنهم وظهرت آثاره في حوادث رسمية وزاد هذا الانحراف بما كان يهدد به الشبان الانجليز المفتشون بعض الامالى المسئولين من سوء المعاملة متى تم لهم الأمر على مصر . غير ان انتظار تسوية المسألة المصرية على وجه يتفق مع مطامع المصريين في الحرية كان ملطفا لتلك الحال . وكان رجاء الناس يزداد يوما فيوما بمقدار ما يقرأونه في الصحف من خطب رجال

السياسة في بريطانيا العظمى وفي الولايات المتحدة وبما يطالعهونه بشغف عظيم من الخطب التي كان يلقيها الدكتور ولسن في حرية الشعوب وان لا يكون بعد الآن شعب سيد وشعب مسود بل كلهم في الاخاء الانساني سواء .

غير ان هذا الرجاء كان يكدر صفوه الوقت بعد الوقت في الأوساط المتعلمة بما كان ينشر وما كان يقال عن حركة التشريع الجديد اى حركة اعمال لجنة الامتيازات فان هذه الحركة لم ترض البلاد سواء في ذلك المصريون والأجانب . ولكن الحكومة لم تأبه لهذا الامتنعاض ولا شك في ان من يرقب مجريات الحال في مصر عن قرب لا يستطيع ان ينكر ان هذه الحركة قد ازعجت المصريين على مستقبلهم لما رأوا فيها ان كل مصلحة في مصر ترعى الا مصلحة أهل البلاد ولم يكن بعيدا عليهم ان يعتقدوا ان رجاءهم الذي علقوه بعطف بريطانيا العظمى أوشك ان يخيب .

ثم قفى هذا التشريع بمشروع قانون نظامى روحه متسقة مع روح التشريع الذى وضع لتوحيد السلطات القضائية وليس فيه رائحة لاعتبار المصريين شيئا آخر الا كمية عاطلة ليس لهم في ادارة بلادهم نصيب . فخيم الحزن على نفوس المصريين ولكنهم اعتقدوا ان ذلك من عمل حزب الاستعمار وان الشعب البريطانى الحر لا يرضى بهذا التصرف . ومازالوا يعلقون آمالهم بالرأى البريطانى العام ويمؤتمر السلام الذى وضعت قواعده بفضل الأمم الحرة الأربع البريطانية والأمريكية والفرنسية والايطالية على أسس من الحرية والحق والعدل .

لما نشرت هذه القواعد تألف الوفد المصرى وليس اعضاؤه من غير المسئولين ولا غير المعبرين عن الرأى العام كما يقال . بل انه فضلا على ما لرئيسه وبعض رجاله من صفة النيابة عن الأمة قد وكله اكثر من ثلاثة أرباع نواب الجمعية التشريعية غير الوزراء . كما وكله أعضاء الهيئات النيابية الأخرى (مجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية) وكثير من الأفراد أولى الرأى والنفوذ في البلاد .

طلب الوفد الترخيص له بالسفر الى انجلترا وفرنسا فلم يرخص له بذلك فلما طال به الانتظار رفع شكواه الى المندوب السامى وقتئذ ثم الى رئيس الوزارة البريطانية وصار يطرق كل باب ليتمكن من السفر . وفى هذه الاثناء استقالت وزارة رشدى باشا لمنع عضوين منها من السفر فى الوقت الذى أراداه . ولم يكن لمنع المصريين من السفر الوزراء وغيرهم

الا النتيجة الطبيعية لذلك وهى الظن العام بان السياسة البريطانية لا تريد ان تحقق رجاء المصريين فى مساعدتها اياهم . وكاد هذا الظن يصل الى درجة الاعتقاد لولا ان سسير ريجنالد ونجت لما رأى ان الوزارة علقّت سحب استقالتها على اياحة السفر للمصريين وعد الوزيرين بأنه سيترفع فى ذلك امام الحكومة البريطانية بنفسه وأنه شديد الأمل فى الحصول على رفع الحجر الى حد ان وصلت المناقشة بينهم فى تسهيل أسباب السفر . وعلم الناس ان الوفد يستعد للسفر فعلا ولو تم ذلك لكان قد ذهب بجزع المصريين من عدم تمكنهم من عرض مطالبهم وتنفس عنهم بعض ما يجدون من مضيض الانتظار . على أنهم كانوا يقرأون مع الدهشة أخبار الوفود ، وقد الحجاز ، وقد الشام ، وقد أرمينيا ، وقد لبنان . الخ . . . وتلك شعوب فضلا على انها كانت بالأمس ولايات لا استقلال لها فان أكثرها كان فى حالة حرب ضد الحلفاء . فى حين ان مصر ، وهى أرقى منها مدنية وأكثر ثروة ، وكان لها استقلال ذاتى مضمون بمعاهدة دولية ، وكانت مساعدة فى فتح تلك البلاد ، لا يكون لها وفد ، ولا يسمح لأهلها بالسفر ليعرضوا قضيتهم على المؤتمر ولا على الرأى العام البريطانى نفسه لايشك أحد فى ان هذه المعاملة من شأنها ان تزرع الاستياء فى النفوس . فلما صرح هنا بعدم التصريح لأحد بالسفر وقبلت استقالة الوزارة تلك الاستقالة التى قالت عنها جريدة المورننج بوست فى عددها الصادر فى ٢٦ يناير ١٩١٩ انها يعابرتها تجعل من الصعب جدا ان مصرى آخر يأخذ محل الرئيس بدون ان يستهدف لغضب الشعب ، اضطريت الخواطر وشملت الأنفس عوامل اليأس من تحسن الحال . فرفعنا عريضة الى عظمة السلطان ان يتوسط فى الأمر لكى يفرج خناق اليأس عن النفوس . وبدات الوفود من أنحاء البلاد تفد على السراى لهذه الغاية ولم تستطع السلطات العليا ان تحمل أحدا من الذين يستطيعون القيام بأعباء المركز الصعب الذى وجدت فيه البلاد بفضل سياسة الشدة على ان يقبل تأليف الوزارة فاستدعتنا السلطة العسكرية وأنذرتنا اننا نعوق سير الحكومة بما نحاول من منع تأليف الوزارة ولم يمض يومان من هذا الاذار حتى قبض على رئيسنا سعد زغلول باشا وزملائنا اسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا وحمد الباسل باشا ونفوا الى مالطة .

(٢)

وقع ذلك والبلاد مقتنعة باننا لم نأت شيئا غير مشروع لا امام القانون العام ولا امام ما رسمته السلطة العسكرية من الحدود فلم يكذب خبر القبض على زملائنا يعلم حتى رأينا لفيقا من الشبان الطلبة فى المدارس العالية قد

حضر يقول لنا انهم لابد لهم من أن يقوموا بمظاهرات فنصحنا لهم نصحا طويلا أن يكفوا عن ذلك وأن يعكفوا على دروسهم ملازمين الهدوء والسكينة . . ولكن يظهر أن شبابهم الغض لم يحتمل صدمة اليأس الذي استحوذ عليهم من جراء سياسة الاحراج . فلم يتدبروا النصيحة . أو لم يستطيعوا اقناع اخوانهم بها . وقامت في اليوم التالي للقبض على زملائنا مظاهرات الطلبة السلمية فقبض على ثلاثمائة منهم وفي اليوم الذي تلاه ، أى يوم ١٠ مارس، اشترك معهم طلبة الأزهر فانتهز الغوغاء فرصة هذه المظاهرة فاعتدوا على قطار الترام وكسروا زجاج بعض الحوانيت . وفي يوم ١١ منه تظاهر الطلبة مظاهرة سلمية فأطلق عليهم الرصاص فقتل منهم . وفي يوم ١٢ منه استأنفوا مظاهراتهم السلمية فأطلق عليهم رصاص البنادق والمدافع الرشاشة فقتل منهم أيضا . ويومئذ قامت بطنطا مظاهرة سلمية قوبلت برصاص المدافع الرشاشة فكثر القتل والجرح في المتظاهرين . وفي يومى ١٢ و ١٤ منه حصلت في القاهرة مظاهرة من هذا القبيل فقوبلت بالرصاص أيضا . ولاشك في أن اطلاق الجنود البريطانيين الرصاص على الطلبة العزل في هذه المظاهرات السلمية على هذا النحو ، وفي مثل هذا الظرف من شأنه أن يحدث في البلاد أثرا سيئا لأبد أن يكون هو النقطة الأخيرة التي فاض بها كأس الصبر في نفوس أهل البلاد . لأنه في يوم ١٥ ابتدأت تأتي أخبار الاعتداء على طرق المواصلات ووقوع البلاد طرا في هذا الاضطراب الشديد . ذلك ولم يقف الاستياء من هذه المعاملة القاسية لأمة غير محاربة عند حد الرجال . فان السيدات المخدرات لم يطقن أيضا احتمال هذه الصدمة ، ولم يقف حجابهن الكثيف في طريق اظهار عواطفهن بل قمن نحو الثلاثمائة من عقائل أعلى البيوتات في القاهرة بمظاهرة نشرت الجرائد صبح يومها أى يوم ٢٠ مارس أنها مصرح بها . فلما نزلن من عرباتهن وقطعن مسافة من طريقهن حتى وصلن الى بيت سعد زغلول أحدق بهن الجنود البريطانيون مصويين أقواه البنادق وسنان السنج نحوهن فوقفن في الشمس محصورات بقوة السلاح نحو الساعتين ، لا يسمح لهن بالسير ولا بركوب عرباتهن والانصراف الى منازلهن ثم سمح لهن أخيرا بعد أن رأهن على تلك الحال رجال الوكالتين السياسيتين الأمريكية والايطالية . وكان هذا أيضا مظهرا من مظاهر سياسة الاحراج . تلك السياسة التي يجب عدلا وانصافا أن تكون هى المسئولة عن النتائج التي نجمت عنها .

غير أن السلطة العسكرية مع ذلك قد استدعتنا مرة أخرى يوم ١٦ الجارى وأعلنت إلينا أننا مسئولون عن هذا الاضطراب وأننا مسئولون

عن ازالته • ولكنها سمحت لنا هذه الدفعة ان نناقش في امر المسؤولية فأجبنا بان هذا الاضطراب ليس نتيجة متوقعة ولا غير متوقعة لعملائنا ولا يسوغه برنامجنا بحال من الأحوال • بل نحن نأسف له • وأما تسكين هذا الاضطراب فليس في يدنا وسيلة فاعلة فيه ونصحنا بأن أنجح الوسائل في تهدئة الخواطر بالطرق السلمية انما هو تأليف وزارة تعطي من الترضيات ما يرضى الشعب حتى تستطيع أن تقوم بأعباء الطرف الحاضر • وكان هذا رأى عظماء البلاد من علماء وبطريرك الأقباط الأرثوذكس ووزراء ونواب وأعيان صرحوا به في كتابهم المؤرخ ٢٤ مارس الذى أرسلوه الى القائد العام - وفي اليوم التالى وهو يوم ١٧ مارس قابلنا الوزراء الثلاثة - رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا ، وافهمناهم بان يظهروا استعدادهم للمفاوضة في تأليف وزارة تستطيع أن تقضى على هذه الحركة المخيفة والتي تخشى عواقبها المجهولة ، فأظهروا هذا الاستعداد لرجال دار الحماية ولكن الأمر لم يتم • والاضطراب يأخذ نسبا وأشكال ليس الحكم على نتائجها في نفوس الناس بالشئ الميسور •

(٣)

والواقع الذى نؤكد له فخامتكم بالصراحة التامة هو ان استياء المصريين مسبب عن عدم مساواتهم بالأمم الصغرى التى لا تفضلهم في المدنية بمنعهم عن بسط آمالهم امام مؤتمر السلام • وكل المصريين من اكبر رجل الى أصغر رجل فيهم هم في هذا الاستياء سواء • دفعهم اليأس الى اظهار ما في نفوسهم كل يترجمه على شاكلته • فالرجال المسئولون من رسميين وغير رسميين قد ترجموه بالاحتجاجات المختلفة وبالامتناع عن العمل كالمحاميين ، والشبان بالمظاهرات السلمية ، ولما سكان الأقاليم فاعربوا عنه بعضهم بالمظاهرات السلمية وبعضهم بالاعتداءات المختلفة التى بعضها موجب للأسف •

تلك هي حقيقة الوضع الذى فيه بلادنا الآن بسطناها الى فخامتكم بالاختصار وبالحق • نرجو ان تأمروا بتحقيقها • والرجاء معقود بعدلكم ان تزيلوا هذا الاستياء بالقضاء على اسبابه فان الأخذ بناصر أمة بأسرها اقدس واجب على عظماء الرجال •

وتفضلوا بقبول احترامنا الفائق

تحرر في ٢٩ مارس ١٩١٩

وكيل وأعضاء الوفد المصرى
امضاءات

وفي ٢١ مارس ١٩١٩ طلب مندوب السامى وكيل وأعضاء الوفد
وناقشهم في التقرير المقدم منهم اليه .

حملة الانجليز وصحافتهم على مصر

توالى الأحداث من مظاهرات واحتجاجات واتهامات خطيرة وقبض
وسجن ، وكانت اياما حالكة يلقي فيها القبض على الأبرياء والمتظاهرين
وعلى كل من تحوم حولهم شكوك . واشتدت حملات الصحف البريطانية
على مصر تتهمها باتهامات باطلة والقى اللورد كيرزون خطابا في مجلس
العموم البريطانى ضد مصر ، فلم يسع الوفد الا أن يرد على هذه
المفتريات بخطابات الى معتمدى الدول في مصر باللغة الفرنسية وترجمتها
كالآتى :

جناب المعتمد السياسى

لانزال نحن أعضاء الوفد المصرى في حاجة الى زيادة البيان فيما
يتعلق باغراضنا القومية ووسائلنا اليها تلقاء ما نجده من التحريف سواء
في بعض تصريحات رجال السياسة البريطانية او في الصحف ذات التأثير
العظيم في الراى العام . واذا كانت الاحكام العرفية التى نحن تحت سلطانها
الآن تجعلنا عاجزين عن اسماع الراى العام في الامم الأوروبية صوت امتنا
على حقيقته ، فلا بد لنا من أن نسمعه حكومات الامم المتعدنة حتى لا يعلق
بأذهان رجالها ما تشوه به الحركة المصرية خطأ او عمدا مما يذاع عندها
في الصحف الكبرى فقد وصفت أحيانا في خطاب بعض كبار الساسة وأحيانا
في بعض الصحف الكبرى بصفات تذهب بجمالها في أعين الأوساط الأوروبية
العليا التى لا تسمع الا صوتا واحدا بفضل الرقابة الشديدة على السن
المصريين وأقلامهم تسمع عبارات تدل على أن المصريين غير متحدين في
غرضهم بحجة أن من يطلبون استقلال مصر ليسوا الا عصابة رجال غير
مسئولين ولا معبرين عن الراى العام . وان الموظفين وهم بالضرورة من
خيرة ابناء مصر لا يدل سلوكهم الا على الرضا بالحالة الحاضرة وان
المظاهرات الأخيرة مظاهرات سلب ونهب أكثر منها مظاهرات سياسية .
ومن قائل ان الاضطرابات قد وقعت في الأوساط التى يغلب فيها التعصب
ضد الأجانب . ومن قائل أن الفلاحين بمعزل تام عن هذه الحركة الى غير
ذلك من التهم الموجهة ضد غرض المصريين ووسائلهم التى يعتمدون عليها
لبلوغ ذلك الغرض .

أما غرض المصريين فليس شيئاً سوى الاستقلال التام غرض طاهر شريف لا يشوبه تعصب ديني ولا بغض للأجانب بأى وجه من الوجوه . بل هم يعتمدون على حرية الجاليات الأجنبية وصراحتها في إقامة الدليل على حسن سلوكهم في حركتهم الوطنية السلمية التي قامت بها الأمة منذ عقد الهدنة . فيبعد والحال هذه أن يشوهوا غرضهم الشريف بمظاهر التعصب التي هي منافية للمبادئ الديمقراطية التي اتخذوها وسيلتهم الوحيدة في بلوغ غرضهم . على أننا لا نجاوز الحق إذا اكدنا أن مصدر هذه الحركة ليس فيه شيء من العداوة للبريطانيين أنفسهم ، وإنما مصدرها محرد الاحساس الطبيعي لكل أمة في الاستقلال تلك حقيقة ابناها في التقرير الذي قدم منا يوم ٣٠ مارس الماضي الى فخامة المندوب السامي البريطاني الجنرال اللنبي والذي نرفق منه صورة بهذه المذكرة ومنه يتبين كل منصف أنه لا يخالف حركتهم شيء من دلالات العداوة أو الحقد على أية طائفة من الطوائف أيا كان معتقدها أو جنسها ، ذلك الغرض الذي وكلتنا الأمة بالسعى فيه ، فضلا على أنه مشروع أمام القانون الطبيعي ، مأمور به بقانون الأخلاق ، مؤيد بمبادئ الدكتور ولسن التي أقرته عليها جميع أمم العالم ، فانه مجمع عليه من جميع طبقات الأمة المصرية بلا استثناء .

بهذا الغرض الشريف ظهر الاخاء التام بين العنصرين المؤلفين للشعب المصري المسلمين والأقباط في أحلى مظاهرة فالقسس الأقباط يزورون بدافع الوطنية مسجد الجامع الأزهر ويخطبون فيه بين العلماء والطلبة خطب الحض على الاخاء والتعلق بالحرية والاستقلال . والمسلمون يخطبون في الكنائس والمسيحيون في المساجد الى حد لا نعرف له من قبل في تاريخ الشرق مثيلا . نؤكد ذلك كما نؤكد ان المسلمين لم يسبقوا اخوانهم الأقباط بخطوة واحدة في السعى الى الاستقلال . وأن تأليف الوفد المصري الذي كان أول دلالة على رأى الأمة في تعيين مصيرها قد كان من العنصرين ثم وكل من العنصرين جميعا . فلما تطورت الحال بفضل سياسة الشدة على ما يرى بهذا التقرير المرفق بهذه المذكرة .

وانتقلت من دور السعى في السفر بالطلبات الكتابية والالتعاس الى دور الاحتجاجات كانت هذه الاحتجاجات من المسلمين والأقباط جميعا . فلما انتقلت بفضل تلك السياسة أيضا الى دور مظاهرات الشبان لم يتخلف الأقباط عنها . بل قتل من هؤلاء وهؤلاء وحسبنا أن نحيل كل من يريد تحقيق هذا القول على الحوادث المادية ليعلم ان الاستقلال بغية العنصرين على السواء .

أما من حيث اجماع طبقات العنصرين على الاستقلال ، فذلك أمر لا يحتاج الى دليل بعد أن علقت الوزارة سحب استقالتها على سفر طلاب الاستقلال وصرح الوزراء بانهم يطلبون الاستقلال . كما صرح قضاة الاستئناف والمحاكم الأهلية والنيابات وموظفو الوزارات المصرية كبيرهم وصغيرهم بانهم يطلبون الاستقلال ، واضربوا عن العمل جميعا اظهارا لأن غرضهم الاستقلال وبعد أن قامت هيئة المحامين وهيئة الاطباء والمهندسين والتجار بكل ما يستطيعون لاثبات غرضهم في الاستقلال . وبعد أن وكل أعضاء الجمعية التشريعية وأعضاء الهيئات النيابية والأفراد المسئولون في المدن والقرى الوفد في طلب الاستقلال . وبعد المظاهرات السلمية وهتاف شبان الأمة في كل مكان بالاستقلال وبعد أن أظهرت طبقات العمال في العاصمة والفلاحين في الأرياف ما اظهروه من الاستياء والجزع من أن تبعد البلاد عن الاستقلال فمن هو إذن ذلك المصرى الذى أظهر انه غير راض بالاستقلال بل الذى لم يبد منه ما يدل على التشبث بالاستقلال .

ذلك غرض المصريين ، فأما وسائلهم اليه فليست الا الاستمساك بمبادئ الحرية والحق والعدل التى تبوأ مكان حق الأقوى في ميدان السياسة العالمية .

غير أن تطور هذه الوسائل المشروعة السلمية الى غيرها لم يكن الا النتيجة الطبيعية لما قوبلت به هذه الوسائل المشروعة من العنف وعدم الجلالة بأحاساس شعب بقى أربع سنين يغرم في قضية الحلفاء غرامات ما كان يظن أحد أن تكون المكافاة الوحيدة عليها هى الاكراه بالقوة للرضوخ لحكم الأجنبى .

ومهما يكن من الشدة التى تستعمل للقضاء على فكرة الاستقلال لدى المصريين فانه لن يستطاع ارضاؤهم بما دون الاستقلال .

وهنا يجب علينا أن نلاحظ أن وسائلنا أيضا لم تسلم من سوء الفهم فانه يؤخذ من تصريحات اللورد كيرزون انه قد ظن في انجلترا أن الوفد المصرى انما يريد الذهاب الى انجلترا فقط . والواقع أن الوفد انما أراد السفر الى انجلترا قبل عقد مؤتمر السلام . فأما وقد عقد مؤتمر السلام فليس للوفد حاجة في السفر الى انجلترا بل يريد الآن السفر الى باريس فقط ليقدّم مطالب أمته أسوة بالأمم الأخرى الى مؤتمر السلام .

تلقاء ذلك نشهد جنابكم على أن طلب الاستقلال لم يكن خاصا بعنصر دون آخر ، ولا بطبقة دون أخرى ، بل كل المصريين في أمره سواء .

كما نشهدكم على أن وسائلهم لم تكن لتخرج عن الحدود السلمية المشروعة وأن تعدى حدود المظاهرات السلمية في الاقاليم مسبب على سياسة الاحراج التى ابنا مظاهرها في التقرير المرفق بهذا .

كما نشهدكم على أن هذه الحركة لم تتعد حدود الغرض منها الى اى عبث ما بحقوق الأجانب أو حدود حسن العشرة التى اعتادوا أن يجدها في بلادنا . ولاشك عندنا في انكم تشاركوننا في الاقتناع بهذه الحقائق التى لا بد ان تكونوا علمتموها كما علمناها من الصراوات المادية ولذلك يحق لنا أن ننتظر عطف حكومتكم على أمة ما فعلت أكثر من أن تسأل العالم أن يسمع لها هى أيضا بأن تعيش بعد ان صارت لا تستطيع ان تعيش الا بالحرية .

وتفضلوا بقبل فائق احترامنا ،

وكيل الوفد المصرى

على شعراوى

استعمل الانجليز شتى اساليب الارهاب لكتن انفس الناس وقبضوا على كثير من الوجهاء والمحامين واعيان البلاد ، منهم بعض اعيان اسيوط ومنهم اخى احمد على علوية المحامى ، زجوا به في السجن أربعين يوما ، والمرحوم محمود بسيونى المحامى رفعت عليه دعوى يطلب اعدامه وظل سجيننا الى ان ظهر كذب الادعاء ، ومحمد محفوظ باشا من كبار اعيان اسيوط سجن واهين في السجن اهانات شديدة . وفي العاصمة كان جنود الجيش البريطانى وخاصة الاستراليون يطاردون الناس في الشوارع حتى أن احمد مظلوم باشا رئيس الجمعية التشريعية ووزير المالية السابق لم يسلم من مطاردتهم فقد كان يمشى هادئا بحكم وقار سنه ومكانته واذا بأحد الجنود الانجليز ينتزع طربوشه من فوق رأسه ، ووقع مثل هذا العسف لكثير من الكبراء والعظماء . وكان الشعب يزداد هياجا كلما ازداد المحتلون تعسفا ويزداد تفانيا في المطالبة باستقلاله كلما ازدادوا به بطشا ، وانى أنقل هنا حادثة وقعت في بنى سويف تدل على أن ابناء مصر العزل كانوا يجودون بأرواحهم في سبيل بلادهم . فقد ذكر لى المرحوم راغب بدر (باشا) أيام رياسته لمحكمة جناياتبنى سويف أثر عودته منها أنه في منتهى الدهشة لما رآه هناك . وروى لى أن مظاهرة كبرى قامت هناك ، واطل هو من دار المحكمة ليرى مايجرى بين جنود الجيش البريطانى والمتظاهرين العزل ، فرأى بعينيه صبيا يعتلى مدفعا من مدافع الانجليز ويهتف بحياة

مصر غير مبال بالخطر ، وقد اصابته رصاصة من جندي انجليزى اودت بحياته .

الافراج عن المنفيين والسماح للوفد بالسفر

بلغ الهياج والاضطراب الذروة . فاضطرت سلطة الاحتلال الى الافراج عن المعتقلين في مالطة في يوم ٧ ابريل ١٩١٩ ، والسماح لأعضاء الوفد بالسفر الى أوروبا واستصحاب زملائهم المعتقلين في مالطة .

وتنفيذا لهذا التصريح أسرعنا في تجهيز أمتعتنا وسافرنا من محطة القاهرة الى بورسعيد وكانت المظاهرات فوق الوصف في جميع المحطات . ثم ركبنا الباخرة « كاليدونيا » وهى من بواخر السلطة العسكرية المخصصة لنقل الجنود والضباط . وأبحرت بنا في ١١ أبريل ١٩١٩ وسط الهتافات والمظاهرات الشعبية الى مالطة حيث التقينا بسعد وزملائه وواصلنا السفر جميعا الى مرسيليا فبلغناها في ١٩ أبريل ١٩١٩ .

وما يجدر ذكره أن الباخرة كان بها ضباط وجنود من البريطانيين وعمال وخدم من الهنود مسلمين وغير مسلمين ، وبينما كنا نتسامر فوق ظهر الباخرة اتانى هندي وهمس في أننى أن نحترس في أحاديثنا لأن في الباخرة بريطانيين يفهمون اللغة العربية وربما يكون بعضهم مكلفا باستراق السمع فشكرته ، وبلغت زملائى ليكونوا على حذر .

القسم الثالث

القسم الثالث (٢٣)

مفاجأة

وصلنا الى مرسيليا يوم ١٩ ابريل ١٩١٩ ، ووجهتنا باريس لعرض قضيتنا على مؤتمر الصلح وإبراز أدلتنا وحقنا في الاستقلال بعد أن انفصلت مصر عن تركيا ، وشاركت في الحرب مشاركة فعالة اعترف بها الانجليز انفسهم كما أعلن اللورد اللنبي قائد القوات البريطانية أنه كان لمصر أثر فعال في احراز النصر للحلفاء .

كان يحدوننا الأمل لأسباب كثيرة :

منها : ان الحماية كانت - باعتراف انجلترا - ضرورة حربية ، ولم تكن نتيجة معاهدة بيننا وبين الانجليز وبذا كانت ضرورة وقتية لا بد أن تزول بزوال الحرب .

ومنها : اعلان المبادئ الأربعة عشر التي وضعها الدكتور ولستون وقبلها المتحاربون وكان لها في النصر أثر كبير .

(٢٣) هكذا وردت في الأصل ، ولعل المقصود به القسم الثاني ، وان كاتب هذه الذكريات وقع في خطأ مند الكتابة . وهناك احتمال آخر وهو أن هذا القسم بالفعل القسم الثالث ، وان علوية باشا لم ينسبه الى تحديد القسم الثاني عند قيامه باملاء ذكرياته على الكاتب . أظلمى العموم فقد وردت أرقام الصفحات كاملة ومتسلسلة .

ولكننا مع الأسف لم تكد أقدامنا تطأ أرض مرسيليا حتى فوجئنا أن رسول السلام الدكتور ولسن قد أعلن رسميا اعترافه بحماية إنجلترا على مصر رغم الوعود والعهود التي تمخضت عن الهدنة ومؤتمر السلام .

صدمنا بهذا الخبر قبل أن نبليغ باريس فتزعزعت ثقتنا بالحلفاء ، ولكننا لم نياس اعتقادا منا أن السبيل لنيل الحرية هو الكفاح المتواصل .

كذلك لم نفقد الأمل فقد يجوز أن نرى بصيصا من نجاح في مؤتمر فرساي .

وللمرء ان يتساءل لم أقرجت إنجلترا عن المعتقلين الأربعة وصرحت لهم وليبقى أعضاء الوفد بالسفر الى مؤتمر السلام بعد ان عارضت مرارا بلسان معتمدها السياسى بالقاهرة تارة وعلى صفحات جرائدها تارة أخرى ويظهر أن إنجلترا حين وثقت من أمريكا وظفرت من الدكتور ولسن بموافقتة على اقرار حمايتها على مصر لم تر بأسا من ارضاء الأمة المصرية بالتصريح لأعضاء الوفد بالسفر اذ لا حرج من وجود الوفد في مؤتمر السلام بعد أن اطمأنت الى قرار الحماية ولا يخفى أن أمريكا كانت زعيمة الأمم في مؤتمر فرساي .

تمويل الوفد

فوجئنا ونحن في مصر كما قلت بالتصريح لنا بالسفر وكان علينا ان نسرع خيفة ضياع الفرصة فأعدنا حقائبنا وتركتنا أعمالنا وكنا في حاجة الى مال يسعفنا الى أن تصلنا مساعدات من الأمة ، فدفع المرحوم على شعراوي وكيل الوفد من جيبه ثلاثة آلاف من الجنيهات هبة منه للوفد ، وأخذت أنا من المرحوم السيد عبد الرحيم الدمرداش الف جنيه مصرى سلمتها لعلى شعراوي بصفته أمين الصندوق . ثم اقترض كل منا مائة جنيه لأمانة الصندوق ترد اليه عند قدرة الوفد على الدفع . وقد رد اليينا في أوروبا ما دفعناه في مصر واحتجنا اليه في فرنسا ولم ترد طبعا الى على شعراوي الآلاف الثلاثة التي تبرع بها للوفد . وقبل سفرنا ذهب على شعراوي الى أحد المصارف التي يتعامل معها واستبدل بما عنده من النقود نقودا فرنسية بسعر الجنيه ٢٧ر٥ فرنكا على ما أنكر ، وبهذا المبلغ المتواضع سافرنا معتمدين على أن تمدنا بالمال لجنة الوفد العامة في القاهرة التي أنشأناها لتحل محل الوفد وتكون الصلة بينه وبين الشعب .

تكوين لجنة الوفد العامة

تكونت اللجنة العامة للوفد من كبراء القوم ووجهائهم • وانتخب
المرحوم محمود باشا سليمان – أكبر وجيه في الوجه القبلى ووالد المرحوم
محمد محمود باشا – رئيسا لها • كما انتخب المرحوم ابراهيم سعيد باشا
وكيلا لها ، وكان من اعضائها المغفور لهم فتح الله بركات باشا وعبدالرحمن
فهمى بك ومرقص حنا بك وكثير غيرهم من أعضاء الجمعية التشريعية
والوجهاء وأعضاء الهيئات الحرة كالمحامين والمهندسين والاطباء والتجار
والمزارعين •

وهذه اللجنة العامة انشأت لجانا فرعية في المحافظات وعواصم
المديريات والمراكز وفي القرى وبذلك أصبحت فكرة الاستقلال – التى ينادى
بها الوفد – متغلخلة في نفوس أفراد الشعب المصرى كافة • وكانت اللجنة
العامة تعقد جلساتها في منزل رئيسها •

أعمال الوفد في أوروبا

أقمنا في باريس من أبريل ١٩١٩ ، وكان علينا أن ننظم أعمالنا ،
فاتخذنا هناك مقرا للوفد وجعلنا نتصل بالصحف وننشر فيها ما يمكننا
نشره ، ونوالى الكتابة الى رؤساء الدول الممثلة في مؤتمر السلام ، وتتصل
بالمصريين المقيمين هناك من طلاب الجامعات وغيرهم لتتعرف أحوالهم ،
كما كنا نوالى دعوة كبار الفرنسيين من وزراء سابقين ومحررى الصحف
وأساتذة لنثبت فيهم الدعاية لمصر ، وكنا دائما على اتصال بلجنة الوفد
العامة لتتعرف أحوال البلد ونقف على حالة الشعب المعنوية • وقد لقينا
هناك كثيرا من الصعاب ، فأبواب المؤتمر كانت مغلقة أمامنا ، ولم نجد
من كليمنصو رئيس الوزارة الفرنسية ولا من غيره معاونة لنا بعد اعلان
أمريكا موافقتها على الحماية بل وصل الأمر الى شيء غير قليل من قلة
الدوق من جانب رجال الوفد البريطانى في باريس ، ذلك اننا أرسلنا تقريرا
الى الوفد البريطانى نشرح فيه حقنا في الاستقلال ورفع الحماية ، وكم
دهشنا والمنا حين وصلنا خطاب من هذا الوفد وفضضنا غلافه فوجدنا
فيه خطاب وقدنا معزقا وبدون أية إشارة معه مما يشعّر بقلة الدوق
وبعنفية المنتصرين •

كان مؤسسو الوفد السبعة يحضرون جلسات الوفد ومعهم من
انضموا اليهم وهم اسماعيل صدقى – حمد الباسل – واصف غالى –

جورج خياط - سينوت حنا - محمود أبو النصر - حسين واصف -
ويضا واصف - دكتور حافظ عفيفى - مصطفى النحاس *

وكان لنا سكرتير للغة العربية هو الاستاذ محمد كامل سليم وآخر
للغة الفرنسية هو مسيو « دومانى » وبواسطة الدكتور حافظ عفيفى
اتصلنا بالوفد الايرلندى الذى حضر مطالبا باستقلال ايرلندا تحت زعامة
ديفاليرا وكنا دائمى الاتصال به لأن قضيته مشابهة لقضيتنا *

وظل الاستاذ مصطفى النحاس يعمل فى سكرتارية الوفد الى ١٩
ديسمبر ١٩١٩ ثم رجع الى مصر ليقتح مكتبا للمحاماة *

من أعمال الوفد فى باريس أن أوفد محمد محمود باشا الى أمريكا
أبث المداعية لصر ، وهناك اتصل برجل كبير اسمه « فولك » ليقوم بالدعاية
لمصر وحققها فى الحرية والاستقلال واتصل مستر فولك بأعضاء البرلمان
الأمريكى وبالصحافة وعمل ما فى مكتبته فى كافة الأوساط * ومكث محمد
محمود فى واشنطن مدة غير قصيرة وهناك مرض مرضا شديدا خيف منه
على حياته ثم من الله عليه بالشفاء ورجع اليها فى باريس تاركا مستر
فولك يكافح ويناضل عن قضية مصر بما هو مذكور فى كتب التاريخ *

استمر الوفد فى باريس يتصل بأوساطها ، ويتصل باللجنة المركزية
العامة فى القاهرة وكانت المراسلات فى الغالب مع رئيس اللجنة المرحوم
محمود سليمان باشا الذى أظهر غيرة يشكر عليها وأجهد نفسه رغم تقدمه
فى السن وضعفت صحته وكان نشاطه سببا فى تحديد محل إقامته ، لمنه
من مواصلة الجهاد وأعماله فى اللجنة معروفة لدى الجميع *

وفاة محمد فريد

وفى باريس وصلنا خبر وفاة المجاهد الكبير المرحوم محمد فريد
رئيس الحزب الوطنى الذى ضحى بثروته الواسعة وبوقته وصحته فى سبيل
وطنه * وإقاه الأجل فى ١٥ نوفمبر ١٩١٩ وهو فى منقاه بأوروبا بعد أن
قضى سبع سنوات بعيدا عن وطنه وكان لموته غريبا مشردا فقيرا وقع
أليم فى نفوسنا وخاصة فى نفسى فقد كنت معه فى مجلس إدارة الحزب
الوطنى ، وسافرت معه الى الاستانة ١٩٠٩ لتهنئة الأمة التركية على
دستورها ، وكنا صديقين توثقت بيننا أواصر الود ، واشتركنا معا فى
العمل للوطن ، وكان أول واجب علينا نحن أعضاء الوفد أن نشارك الأمة
فى أحزانها ، وأن يكون تكريم المجاهدين الشهداء أول واجب نحرص على

أدائه . ومحمد فريد كان رمز الوطنية ومثلاً فذاً من أمثلة البطولة والتضحية . فعرضنا على الوفد أن يسافر بعضنا الى البلد الذى مات فيه ، ونسعى فى ارسال رفاتة الى مصر يدعىة واسعة النطاق تشعر باننا نعرف كيف نكرم أبطالنا ونبجل زعماءنا فنلهب بذلك مشاعر الأمة .

لكن سعدا مع الأسف رفض تكريم فريد ورفض الموافقة على سفر أحد منا للقيام بما تقتضيه المروءة والواجب وأصر على الرفض بحجة أن اموال الوفد يلزم أن تصرف على القضية المصرية لا على جنازات الأفراد وحاولنا ان نثنيه عن فكرته فلم نفلح . وقد وافقه بعض الأعضاء من غير المؤسسين ، فخشينا الفرقة وسكتنا على مضمض وفقدنا بذلك شرف تكريم فريد ونقل رفاتة ونال هذا الشرف رجل كريم من تجار الرقازيق اسمه الحاج خليل عفيفى نقل رفات الزعيم على نفقته الخاصة ، ووصلت رفاتة الى القاهرة فى يونية ١٩٢٠ وكانت جنازته موضع احتفال بالغ فى الاسكندرية والقاهرة .

حادثة اصطدام قطارين فى ايطاليا

وفى أوائل شهر مارس ١٩٢٠ وصل الينا نبأ حادث اصطدام فى سكة حديد ايطاليا أصيب فيه بعض الطلبة المصريين ومات بعضهم . ومن الغريب ان سعدا كان ممن رأوا سفر أحد منا الى ايطاليا لأداء الواجب وكلفنا عبد اللطيف المكباتى بك بالسفر وزودناه بالمال ، وفى روما استعان بسفير مصر وعمل على ارسال الموتى الى الوطن ، وتضميد جراح المرحوحين ، وكان لهذه المعونة احسن وقع فى نفوس المصريين .

رجوع بعض أعضاء الوفد

سئم بعض رجال الوفد من طول الإقامة فى باريس وفكروا فى العودة ورجع فعلا حسين واصف وجورج خياط وويصا واصف وغيرهم ! أما المؤسسون فلم يفكروا فى الرجوع قبل انتهاء مهمتهم رغم تركهم بيوتهم وأعمالهم فى مصر . وكان سعد قد أعد نفسه لطول الإقامة فأغلق بيته فى القاهرة وصحبته السيدة حرمة وكذا خادمه . ولم يكن له بمصر ما يضطره للعودة بعد أن باع ضيعته التى كان يملكها بجهة دمنهور واشترى بثمنها أسهما من الدين الموحد يعتمد على إيراداتها بجانب معاشه كوزير سابق ، فوق إيجار ضيعة السيدة حرمة بمسجد وصيف ورثتها عن والدها المرحوم مصطفى فهمى باشا .

وكان موقفنا ونحن في باريس موقف انتظار وترقب مع قيامنا
بالدعاية لمصر .

وذات يوم دخلت حجرة مجلس ادارة الوفد فوجدت سعدا يخاطب
على شعراوي بحدة وسمعته يقول له : ياباشا انت غنى ولكن الثروة ليست
كل شيء ونحن أيضا عندنا بعض الشيء ، وأنت في الوفد لثروتك . وكان
على شعراوي هادئا هدوءا ممزوجا بالألم لا ينطق بكلمة نابية وانما يكرر
قوله « وما ضرورة هذا الكلام ياباشا » وقد قهمت من بعض أعضاء الوفد
أن سعدا طلب ما لا وان على شعراوي تردد وعز على على شعراوي ،
وهو من كبار قومه ومن أكبر سراة المصريين ، والمتبرع بثلاثة آلاف من
الجنهيات والذي غادر بلده وترك مصالحه لغاية وطنية ، والذي كان
شجاعا في كلامه مع ونجت يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، عز عليه أن يسمع من
صديقه القديم مثل هذا الكلام فلم يعد الى مقر الوفد بعد ذلك ، وصمم
على الرجوع الى مصر ، وقضى بضعة أيام في انتظار الباخرة حزينا
مهموما يقيم وحده في الفندق الذي يسكنه لا يكلم أحدا لأنه لا يعرف لغة
أجنبية وقد سعينا في رأب الصدع وغاية ما وصلنا اليه ان اتفقنا مع سعد
على إقامة مائدة لعلى شعراوي ليلة سفره .

كان هذا الحادث مثار ألم ممض لمن شاهده وأخصهم أصدقاء على
شعراوي محمد محمود وعبد العزيز فهمي ولطفى السيد وكنا نأمل ونحن
على مائدة الطعام في حفل توديعه أن يحل الصفاء بين المتخاصمين .

وتطرق بنا الحديث الى ذكر المرحوم أحمد فتحى زغلول شقيقى
سعد زغلول الذى توفى عند بدء تكوين الوفد ، وكان على جانب عظيم من
الثقافة ورقى في المناصب الى أن كان وكيل وزارة الحقانية ، وكان صديقا
لبعض الموجودين فأراد محمد محمود أن يثنى عليه بطريقة سياسية فقال :
« رحم الله أحمد فتحى زغلول فقد كان رجلا مؤدبا » وفهمنا من هذه الجملة
كما فهم سعد أن محمد محمود كان يعرض بسعد وسوء سلوكه مع على
شعراوي .

بعد ذلك خرجت أنا وسعد من الفندق ، فأظهر لى الله مما قاله محمد
محمود تعريضا به ، فحاولت أن أسرى عنه ، ومما قلته له : انك على حق
في أن تغضب وما كان لمحمد محمود أن يقول ذلك .

انى اذكر هذه الواقعة لأبين أن الأعضاء المؤسسين للوفد كانوا
يعتبرون انفسهم زملاء وأندادا ، وكانوا رجالا يعتزون بكرامتهم ، فلم

يطبقوا ان يمس على شعراوى ، كما لم يطق محمد محمود ان يسكت عنى
ما فاه به سعد لعلى شعراوى .

وحادث آخر يدل على احتفاظ هؤلاء الرجال بكرامتهم ، ذلك أننا
بعد بضعة أشهر عندما قررنا السفر الى لندره فى ١٩٢٠ للمفاوضة سأل
حمد الباسل سعدا بحضورنا عما اذا كانت السيدة حرمه ستسافر أيضا
الى لندره فأجابه بجواب غير طبيعى ولا منتظر ان قال له «وما شأنك
والسيدة حرمى ، انها سفاهة » وعز ذلك على حمد الباسل فقال له من
قوره : « هل انا سفيه - أنت السفيه » . وأخذ سعد ولم يحر جوابا لأنه هـ
الخطيء .

قارن هذا بما حدث أمامى من سعد لأحد المنضمين الى الوفد حين
ناقشه سعد فى أمر فأجابه بما لم يقنعه . فقال سعد هذا خطأ . وعندما
أكد هذا العضو ان كلامه صحيح جابهه سعد بهاتين الكلمتين القاسيتين
« أنت كذاب » ولم يفه هذا العضو بكلمة احتجاج وغداة ذلك قال لى على
انفراد أنه لم يرد على سعد بأية كلمة محافظة على القضية المصرية وعجبت
لهذه الحجة التافهة ولم أنبس بكلمة .

والواقع أن الوفد بعد أن انضم اليه من انضم أصبح مكونا من
طبقتين ، طبقة المؤسسين ومن فى مستواهم وهم يرون أنفسهم أندادا لسعد
وزملاء فى الجهاد ، وطبقة المريدين والمحاسيب الذين يرون أنفسهم فى حاجة
الى رضا الرئيس ليكون لهم فى المستقبل مجد يباهون به . ولهذا كانوا
خاضعين لما يراه منقذين لما يأمر به .

اختيارى امينا للصندوق الوفدى

بعد أن تركنا على شعراوى غاضبا لكرامته وسافر أصبحت امانة
الصندوق شاغرة ، فاخترنى الوفد امينا للصندوق ابتداء من ٢٣ نوفمبر
١٩١٩ .

وبقينا نعمل بكافة الوسائل الممكنة . نتصل بالصحف ، وبلجنة الوفد
المركزية فى القاهرة وبالوفود المختلفة فى باريس ، فوق ما تقوم به من خطب
ودعوات لكثير من نوى النفوذ كما سعينا فى أن يقابل سعد مسيو كليمنصو
رئيس الوزارة الفرنسية ورئيس مؤتمر الصلح وتمت المقابلة وكانت مع
الأسف مقابلة جافة موجبة للياس . وبذلك أصبح الكل ضدنا ، الرئيس

الفرنسي يتنحى عن مساعدتنا ، والدكتور ، ولسن الأمريكي يعترف بالحماية على مصر (٢٤) ، ومكتب البعثة البريطانية يرد الينا المذكرة ممزقة ، وهؤلاء هم الذين كانوا يديرون مؤتمر الصلح ويتحكمون فيه .

بقينا على هذه الحال والصلة مقطوعة بيننا وبين الثلاثة الكبار بينما الحالة في مصر مضطربة والاعتداءات والمحاكمات مستمرة ، ولولا ما نعرفه عن ثبات الشعب لتسرب اليأس الى نفوسنا .

فجئة ملنر

وفي لجة هذا الاضطراب ، أعلنت انجلترا تاليف لجنة برياسة اللورد « الفرد ملنر » وزير المستعمرات وعضوية سير « رنل رود » أحد سفراء انجلترا السابقين وكان من قبل سكرتيرا بالوكالة البريطانية في مصر ، والجنرال سير « جون ماكسويل » القائد الأسبق للقوات البريطانية في مصر ، والجنرال سير « أوين توماس » العضو بالبرلمان البريطاني ومستر « سبندر » رئيس تحرير جريدة ، وستمنستر جازيت ، ومستر « هرست » المستشار القضائي بوزارة الخارجية البريطانية وآخرين . فما أن وصل نبا تعيين هذه اللجنة للذهاب الى مصر لدراسة حالة الأمة المصرية والوقوف على آراء الشعب المصري ، حتى قامت المظاهرات احتجاجا على تاليف هذه اللجنة وتجاهلها الوفد المصري المقيم في باريس وهو الوكيل المتحدث عن رغبات الأمة وقد وصلت اللجنة الى القاهرة في ٧ ديسمبر ١٩١٩ ، وبدأت عملها مستعينة بالوزارة التي تألفت في ذلك الحين برياسة يوسف وهبه باشا بعد استقالة حسين رشدي مرتين ، وبعد أن اضطر أيضا محمد سعيد باشا الى الاستقالة بعد فترة قصيرة ، وكان قد طالب بتأجيل حضور هذه اللجنة .

بدأت لجنة ملنر عملها بالاتصال بكبار المصريين ، فاتصلت بحسين رشدي باشا وعدلى يكن باشا وقد قال رشدي باشا للورد ملنر : انكم لن تصلوا الى أخذ أية معلومات من الأمة المصرية ، وما عليكم الا أن تتصلوا بالوفد المصري وكيل الأمة الأوحده ، والمتحدث باسمها والمعبر عن رغباتها . اما هنا في مصر فانكم لن تجدوا قطة تتصل بكم .

(٢٤) لم يرد في أصل المذكرات كلمة « مصر » وقد قمنا باضافتها كي يستقيم المعنى ، كما أضفنا حرف الواو قبل كلمة البعثة لانها لم ترد كذلك .

حقا ان أعمال رشدى وعدلى كانت باهرة ، فرشدى هو الذى أوعز بتكوين الوفد وهو الذى استقال مرتين احتجاجا على منع الوفد ومنعه هو كرئيس حكومة من السفر مع زميله عدلى ليشرح مطالب البلاد . ثم هو يقف من لجنة ملنر هذا الموقف الرائع .

وكان من نتيجة التضامن بين رشدى وعدلى من جهة ، وبين الوفد المصرى من جهة أخرى ، أن لجنة ملنر مكثت نحو ثلاثة أشهر فى مصر ولم تفز من الأمة المصرية بما كانت تبتغيه إذ كانت المقاطعة تامة بين الشعب المصرى وبينها .

بيد أن الشعب تشكك فى اتصال رشدى ورفاقه باللورد ملنر ورفاقه ، وكتبت بعض الصحف المصرية شيئا عن هذا الاتصال فبادرنا بارسال برقية الى المرحوم ابراهيم سعيد باشا وكيل اللجنة المركزية فى القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٢٠ بالاعتراف بخدمات رشدى وعدلى وثروت فى موقفهم واستهجان الحملة عليهم وهالك نص البرقية :

باريس فى ٢٦ يناير ١٩٢٠

ابراهيم سعيد باشا بالقاهرة

سيصلكم خطاب بالموافقة على تقريركم وقد أرسلنا قرارنا تلغرافيا الى اصدقائنا الوزراء الثلاثة الذين بعثوا الينا بصورة أحاديثهم مع اللورد ملنر وقد تبينا ان ما قالوه كان مملوا حكمة ووطنية خالصة .

سعد زغلول

وفى ١٢ فبراير ١٩٢٠ اجتمع الوفد فى باريس وقرر بالاجماع ان يرسل الى عدلى شروط الوفد فى تحفظاته وطلباته عند المفاوضات . وقرر امرا هاما بالاجماع ايضا هو تحريم الوزارة على أعضاء الوفد حتى لا يظن فيهم احد أنهم يخدمون أشخاصهم . وأرسل سعد برقية فى نفس التاريخ أى فى ١٢ فبراير ١٩٢٠ بمختصر شروط الوفد الى عدلى وطب اليه أن يؤلف حكومة برلمانية حائزة لثقة الأمة . وممسا جاء فى هذه البرقية « . . وصار اذن من اللازم مبدئيا تحضير دستور بتأليف وزارة ثقة تكون غايتها المفاوضات للوصول الى مشروع معاهدة تضمن لمصر استقلالها ، ولانجلترا مصالحها الخاصة . ثم عرض هذا المشروع على الجمعية الوطنية التى يأتى بها هذا الدستور الجديد ، وفى نفس التاريخ أرسل سعد الى عدلى خطابا مفصلا هذا نصه :

« صديقي العزيز :

ان الطريقة التي عرضناها فيما كتبناه لكم (في البرقية) هي في اعتبارنا امثل طريقة لحل العقدة الحاضرة ، لأنه من الطبيعي ان تجرى المفاوضات مع هيئة رسمية موثوق بها - خصوصا من الأمة وان من يصدق على ما تنتهي اليه المفاوضات من النواب الذين تختارهم لهذه الغاية - وعلى طريقة تقرب في ظننا من التي تظهر ان اللورد يدلى بها في محادثته ، معكم ، ولا يصعب ان يتضمن بروجرامكم عبارة الاستقلال التي اوضحناها فيما كتبناه لكم ، لأنها لا تربط غيركم ، وهي فوق هذا ضرورية جدا حتى لاتقابلكم الأمة بالنفور الذي تلاقى به كل وزارة لا يكون السعى الى هذه الغاية اول قصدها واكبر مهمها . نعم ان فيها مشقة عظيمة لكم ومسئولية كبرى عايكم ولكنها ليست فوق هممكم ، وانتم اهل التحمل مثل هذه المسؤولية في خدمة بلادكم . والوفد مستعد لأن يعمل ما في وسعه لتسهيلها عليكم . ولهذا يرى ان يكون أعضاؤه خارجين عن هيئتمكم ، حتى لا يساء الظن في نزاهتهم ، وتبقى الثقة فيهم . يستعينون بها في تأييدكم ، وتمهيد الطرق امامكم ، وبعد ان تتألف الهيئة الجديدة تحت رياستكم ويعلن بروجرامها لا يترددون في العودة ليكونوا قريبا منكم يعملون على تنوير الأقبام ، وصيانة الرأي العام من خطرات الأوهام التي لا يقصد بها ذوو الأغراض الفاسدة من بثها فيه وتسليطها عليه الا ترويجا لمقاصدهم الفاسدة وتحصيلا لظامعهم الباطلة ولا يهمننا فيمن تختارونهم لمعاونتكم الا أن يكونوا محلا لثقتكم وأهلا لأن يتضامنوا معكم في تحمل تلك المسؤولية الكبرى

سعد زغلول

وقد أظهر عدلى تباطؤه في قبول تأليف وزارة ، فبادر سعد باظهار رغبته في أن يلجأ الى عدلى ليحضر إلينا في باريس بعد أن غادر ملنر ، ولجنته الاسكندرية الى لندره في ١٨ مارس ١٩٢٠ .

علم سعد ان ملنر قد انتهى من أبحاثه قبل سفره بأيام وأنه قد تجاهل الوفد ، فبادر بأن عرض علينا هو وبعض الأعضاء أن نرسل الى عدلى نطلب اليه اللصاق بنا في باريس وكان ملنر وزملاؤه قد انتهوا من عملهم - كما علمنا - قبل أوائل مارس ولا أخفى أنني سألت أخواني عن الفائدة من حضور عدلى ، ذلك الرجل الهادئ السمكت الذي لم يكن لي به اتصال وكنت أظن فيه الكبرياء لكن سعدا بادرنى بقوله : ان عدلى رجل عظيم وستتسر من حضوره وعمله . وتلكا عدلى بخطاب أرسله الى سعد

فأرسل هذا نيابة عنا برقية أخرى في ٦ مارس ١٩٢٠ الى عدلى رداً على خطابه بما مضمونه اننا سنكون سعداء بحضوره لباريس واننا نرى تأليف وزارة موثوق بها كما نرى عدم اشتراك أحد فيها من اعضاء الوفد الحاليين والسابقين واننا مستعدون لتأييدها .

وبلغ من الحاح سعد على عدلى أن أرسل برقية ثالثة في ٢٢ مارس ١٩٢٠ بالموافقة على رأيه في رفض طلبات لجنة ملنر في القاهرة ودعاه في هذه البرقية للحضور سريعاً اليها وهناك نصها :

عدلى يكن باشا بالقاهرة

نرجوكم تقديم ميعاد وصولكم الى باريس بقدر المستطاع

زغلول

ولعل عدلى كان يعلم من طباع سعد ما حمله على التردد وربما كان يخشى ما قد يضيره . فأرسل برقية في ٢٢ مارس ١٩٢٠ الى سعد يفهم منها شيء من اعتذار ، فيأدر سعد وأرسل اليه برقية رابعة ، (برقية مستعجلة) في ٣٠ مارس ١٩٢٠ يخبره فيها بوصول برقيته ويطلب اليه ان حضوره بأسرع ما يمكن مفيد لتبادل الآراء وهناك نصها :

عدلى يكن بالقاهرة

« تكون سعداء برؤيتكم في اقرب فرصة »

زغلول

وفي ١٣ ابريل ١٩٢٠ أرسل سعد الى عدلى برقية خامسة يخبره فيها بحجز حجرة له بالفندق .

وفي ٢٢ ابريل ١٩٢٠ حجزنا عربات لأعضاء الوفد ليقابلوا عدلى يوم حضوره بعد أن وافق اثر الالاح الشديد . وقد وصل باريس في ٢٢ ابريل ١٩٢٠ .

وفي هذا التاريخ كان ملنر ورفاقه في انجلترا ، وعدلى معنا في باريس

اتصال لجنة ملنر بالوفد

بعد أيام من وصول عدلى ، جاءنا من لندن أحد اعضاء لجنة ملنر وهو مستر «هرست» وقابل سعدا في ١٢ مايو ١٩٢٠ لدعوته للذهاب الى لندره هو ورفاقه للمحادثة مع ملنر . وأرجح كثيراً بل أعتقد أن حضور مستر هرست كان لسبيين ، أحدهما مقاطعة الأمة المصرية للجنة ملنر

مقاطعة تكاد تكون تامة ، والآخر ما قام به عدلى ورشدى من اقناع لجنة ملنر بضرورة المحادثة او المفاوضة مع الوفد ممثل الأمة حتى قال رشدى ملنر ورفاقه ما سبق ذكره من انهم لن يجدوا قطة تفاوضهم غير الوفد .

ثم كرر مستر هرست زيارته لنا في ١٨ مايو ١٩٢٠ كتب فيها دعوة بحضورنا الى لندن واتفق مع سعد على السفر .

سفر الوفد للمرة الأولى الى لندن

اجتمعنا وقررنا السفر وهنا قام اشكال . ذلك ان سعدا اصر على الا يذهب الى انجلترا مؤقتا وان يذهب ثلاثة أعضاء مع عدلى وسالناه السبب فأجاب أن الثلاثة الأعضاء يذهبون لاستطلاع الحالة ، ولما الحصنا عليه لنعرف الدافع الحقيقى لموقفه هذا اجاب بانه ربما يكون الغرض من الدعوة استدراجه الى لندن للقبض عليه هناك . وقلنا لتمسكه بفكرته لأن عدم سفره يعتبر مفاجأة للجنة ملنر وعدم رعاية لها ، وخاصة اذا كان سبب امتناعه وهو رئيس الوفد امر غير مفهوم لدى لجنة ملنر . وقلنا وقال عدلى : انه لا يليق بوفد يطالب بحقوق البلاد الا يذهب رئيسه وأعضاؤه للمفاوضة فان هذا يجرح احساس ملنر ورفاقه لكن سعدا اصر على رأيه حتى اضطررنا الى الموافقة . وسافر عدلى الى لندره وصحبه عبد العزيز فهمى ومحمد محمود وعلى ماهر وأرسل سعد برقيتين مستمجتين الى المرجوم محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية بالقاهرة احدهما في ٢٠ مايو ١٩٢٠ يخطره بدعوة ملنر للوفد . وثانيتها في ٢٢ مايو ١٩٢٠ بسفر ثلاثة من أعضاء الوفد الى لندره . وسافر الأعضاء فعلا في ٥ يونيه ١٩٢٠ وقابلوا اللورد « ملنر » (٢٥) فسأل عدلى

(٢٥) تمت المقابلة الأولى بين الطرفين في ٧ يونية . وقدم ملنر مشروعا بمقتد اتفاق ودى بين انجلترا ومصر تعترف فيه انجلترا باستقلال مصر مع ضمانات لمصالحها ومصالح الأجانب ومن ذلك اقامة حامية عسكرية في أماكن يقررها الجبراء ، وانداء الراى في التشريع الذى يسى الاحناب الى ان يتنزلوا لبريطانيا من امتيازاتهم التى تنوق استقلال البلاد ، وقيام حكومة ملكية دستورية تنص عليها الماهدة . وفي ١٧ يوليو أسفرت المفاوضات عن مشروع تسوية قلمه ملر الى الوفد فرفضه ، كما رفض ملنر مشروع قلمه الوفد . ثم جرت مقابلات بين عدلى باشا وبين اللورد ملنر انتهت بتقديم مشروع آخر للوفد يقوم على تسع قواعد أساسية لار خلاف حولها . ومنها : مسألة المستشارين الانجليز في الحكومة المصرية ، والعلاقات السياسية بين مصر والدول الأجنبية فتقرر تأجيل البحث فيها بضعة أسابيع . (٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ اصدار مؤسسة الأهرام . ص ٤٧٥ - ٤٧٦) .

طبعاً عن سبب تخلف سعد وباقي رفاقه ، وحاول عدلى بلباقة ان يذكر مبررات لذلك بيد ان ملنر أدرك ما كان يخشاه سعد وقال لعدلى : قل لسعد أن يطمئن على حريته في بلادنا فنحن قوم غير متوحشين ندعوه لزيارتنا ونحبسه .

وفى ٣٠ مايو ١٩٢٠ ورد الينا خطاب من الأعضاء الثلاثة بلنדרه بنتيجة المحادثة بين عدلى وملنر وان هذا الأخير اعترف بان الوفد يمثل أغلبية الأمة ، وانه بذلك لا يستمع الى أعضائه كشهود ، وان لا تعارض بين استقلال مصر ومصالح بريطانيا .

وعلى اثر ذلك قررنا في الصباح ضرورة سفر الوفد كله للمفاوضة أداء للواجب رغم شعورنا بسوء نية الانجليز وفي اجتماع آخر بعد الظهر انضم الينا سعد بعد أن كان متردداً .

وفي ٥ يونيه ١٩٢٠ سافرنا جميعاً الى « لندره » .

وقبل شرح ما قام به الوفد في مفاوضاته بلنדרه مع لجنة ملنر يجب علينا أن نذكر حقائق لا بد لنا من ذكرها ذلك اننا مدة اقامتنا في باريس قبل المفاوضة كان بيننا نحن أعضاء الوفد ورئيسه تضافر وود سائدان . ولم يكن هناك ما يعكر صفونا سوى تلهفنا على تحقيق مطالب البلاد . وان كانت بعض هنات وقعت من سعد أو غيره فانها لم تكن ذات اثر في علاقاتنا الودية وثقة بعضنا ببعض . وكنا ندأب على نشر الدعوة هنا وهناك .

وبعد أن ذهبت لجنة ملنر الى مصر ولقيت اعراضاً من الأمة المصرية بفضل وطنية الشعب ، وما قام به الوفد ولجانته المنبئة في مصر من توجيه وارشاد ، ثم رجعت اللجنة الى لندره دون أن تعرج على الوفد وتفاوضه باعتبارها الهيئة الوحيدة المتحدثة عن مصر طلبنا الى عدلى باشا الحضور - كما ذكر - وكانت النتيجة أن أتى مندوب لجنة ملنر يدعونا للمفاوضة واعتزمتنا السفر الى لندره .

ولما اغتبطت الأمة المصرية بهذه الرحلة حضر الينا حسين رشدي باشا ونحن على أبواب المفاوضة وأبدى لنا النصيح الكريم بانه قد يجوز أن يتفق الوفد على ما يرضى لكنه يرى أن لجنة ملنر ربما تعرض على الوفد دفاعاً مشتركاً فاذا قلنا شيئاً من هذا فيجب أن يكون الدفاع من مصر داخل حدودها بمعنى انه لا يصح لنا أن نقبل دفاعاً مشتركاً عاماً يفضى الى اشتراك الجيش المصرى مع انجلترا في مشاكلها العديدة ، فتكون النتيجة امكان خورج الجيش المصرى من بلاده والدفاع هنا وهناك

في بقاع الأرض، ومع العلم بأن لانجلترا - وهي امبراطورية مترامية الأطراف - مشاكل عديدة في ممتلكاتها ومستعمراتها في جميع القارات فلا تلقوا بأيديكم الى التهلكة . وقد كان لهذه النصيحة أثرها وكان رشدي هو أول من لفت الأنظار الى هذا الاحتياط .

المفاوضة الأولى في لندره

بدء انشقاق الوفد

ذهبنا جميعا الى لندره . ثم بدأت المفاوضات من شهر يونيه ١٩٢٠ واني أرجع هنا الى مفكراتي التي سجلتها واحتفظت بها وأعرض بعض ما فيها تقريراً للواقع وانصافاً للحقيقة فمن ذلك ما يأتي :

سبق أن ذكرنا اننا أرسلنا الى عدلى وهو بالقاهرة برقية وخطاباً في ١٢ فبراير ١٩٢٠ بتأليف وزارة الثقة التي يختارها وان يتفاوض هو ووزراؤه كهيئة رسمية مع لجنة ملنر وان تكون جمعية وطنية تصادق على ما تنتهي اليه المفاوضات على ان يتضمن برنامج عدلى عبارة الاستقلال لأنها لا تربط غيره . وبمعنى آخر أراد الوفد ان تتفاوض وزارة عدلى مع التصريح منها بانها انما تتفاوض للاستقلال دون ان يرتبط الانجليز بهذا التصريح اى ان وزارة الثقة برياسة عدلى ستتفاوض وهي حرة طليقة مع الانجليز .

نكنا عندما ذهبنا الى لندره وكان سعد في ذلك الوقت معبود اكثرية الأمة وموضع ثققتها وكان مركزه في البلاد اعظم من مركز يوليووس قيصر كما قيل له . قد خفيت اسماء شركائه وزملائه في الجهاد وكانت المناداة في مصر في المظاهرات وغيرها بحياة سعد ومن معه دون ذكر لأسماء هؤلاء الزملاء حتى أصبح اسم سعد رمزاً لامانى البلاد وأصبح زملاؤه جنوداً مجهولين .

دخل الوفد في المفاوضة وسعد على ما ترى وزملاؤه على ما علمت وابتداً معنا عدلى يعمل وكانت النتيجة بعد أخذ ورد أن بدأ ملنر بتقديم مشروعه الأول ومن كلامه لنا انه قال ان المحادثات اذا انتهت فانها ستكون مرحلة لمفاوضات رسمية تشترك فيها الحكومتان المصرية والبريطانية وأخبرناه اننا لا نقبل مذكرته كأساس للمفاوضة لأنها تتناقى مع توكيلنا .

ومما قاله ملنر وكرره ان ليس للوفد ان يتعاقد انما التعاقد يكون بين وزارتين رسميتين وانه انما يسمع ملاحظات الوفد فقط ليسجلها في تقريره تمهيدا للمفاوضة الرسمية .

هنا مع الأسف تغيرت خطة سعد وكان يظن ان المفاوضات ستكون معه وأنه هو الذى يبرم المعاهدة ويوقعها وكانت حجة الانجليز انه ليس لأحد ان يوقع سوى الحكومتين الرسميتين كما جرت بذلك التقاليد العامة فتناقشنا مع سعد ونحن نعلم ان ليس بينه وبين السلطان ود . وأنه لن يختاره لتأليف وزارة كما انه كان في مناقشاته مع ملنر غير ودى وكان يقول له في بعض الجلسات « ان امتى لا تقبل هذا » فيس من أن يكون رئيس وزارة يتفاوض - ويئس من أن يوقع معاهدة تاريخية تنيله مجدا . فنناقشناه على ان يكون الحل تأليف وزارة من عدلى للمفاوضة ، كما سبق ان كتب هو لعدلى بذلك ونحن لا ندخل فيها تنفيذا لقرار الوفد كما أسلفنا فأبى وغضب وأخرج من جيبه بطاقة عليها اسمه باللغة الفرنسية وفيها « سعد زغلول باشا » وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس وفد الأمة المصرية بدل ماكان يكتبه من قبل من أنه « رئيس الوفد المصرى » ، وقال لنا بانفعال: يجب ان أوقع أنا المعاهدة بين مصر وانجلترا بهذه الصفات الواردة في بطاقتى وانى لا أقبل أن يوقعها أى شخص آخر وسأحارب كل شخص مهما يكن مركزه يتفاوض ليوقع دونى .

كان هذا بدء الخلاف الشديد بين بعضنا وبين سعد وهو خلاف قد يفضى الى عرقلة المفاوضات بل والقضاء عليها .

وفي حوالى منتصف شهر يوليو ١٩٢٠ - وكنا نعالج هذه الحالة ونخشى مغبتها - ذهبنا في أحد أيام الآحاد وكان يوم عطلة الى جهة من ضواحي لندره نتناول الغداء هناك على ضفة نهر التاميز(٢٦) وممن كان معنا في هذه الرحلة سمسعد ومحمد محمود وحمد الباسل وأحمد لطفى السيد وعلى ماهر وأنا وهناك بعد الغداء والتبسط في الحديث أخبرنا سعد برغبته في استشارتنا في أمر ارتآه وهو التساهل مع ملنر في بعض طلباتنا بشرط ان يعزل السلطان فؤاد ونظر الينا يريد ابداء آراءنا وأنكر ان على ماهر أجابه ان الموضوع يحتاج الى تفكير . وسأله أحدنا : ومن يكون سلطانا اذن ؟ فأجاب بان يكون الرضيع فاروق سلطانا بدل أبيه مع تعيين وصى

(٢٦) هو نهر التيمز Thames ، ولكن كتب هنا حسب اللفظة الفرنسية La Tamise .

عليه ففهمنا من هذا ان سعدا كان يبغى أن يكون هو الوصى على العرش
أى على عرش طفل عمره بضعة أشهر ، وسيكون فوق ذلك رئيس الأمة
باعتباره رئيس الوفد المصرى فيصبح الحاكم بأمره في البلاد .

حصلت هذه المناقشة واحمد لطفى السيد صامت وكان من الصق
الناس بسعد ، وكان أمل سعد أن يقره لطفى السيد لكنه ظل صامتا .
فسأله سعد : لم يا لطفى لا تتكلم وتتركنى اتحمل مسئولية قولى ؟ فأجابه :
ماذا أقول ياباشا ! فلم يكن من سعد الا أن قال له بحده « روح ياشيخ » .
وأرجح ان عبد العزيز فهمى كان حاضرا بدليل أنه حكى الرواية لآخرين .
ثم كرر لى سعد هذا على حده فى يوم آخر فتصحت بالعدول عن هذه الفكرة
وربما تكلم بها مع غيرى حتى ينال من الأعضاء منفردين موافقة على
ذلك .

وبعد تردد على لجنة ملتر وظهور عدم الانسجام بينها وبين سعد
رأى أعضاء الوفد ومنهم سعد أن يكون عدلى صلة التفاهم بين الوفد
واللجنة .

وانى أنكر هنا ما سطرته فى مفكراتى فى هذه المرحلة .

٢٥ يوليو ١٩٢٠

أخبرنى محمد محمود ان سعدا اعترف له بالأمس بأنه يقبل مشروع ملتر
الأول برمته بشرط عزل السلطان فؤاد وقبول تولية ابنه دون الأمير كمال
الدين حسين بحجة ان هذا الأخير ابن جارية وأخبرنى لطفى السيد ان
سعدا قال له فى مادبة انه يريد أن يكون قيما على ابن السلطان اذا خلع .

٢٦ يولييه ١٩٢٠

أخبرنى عبد العزيز فهمى ظهر اليوم ان سعدا قال له هو ولطفى
السيد وعلى شعراوى ومحمد محمود فى منزل هذا الأخير قبل بدء تكوين
الوفد الا ضرورة لعمل أى شىء - أى لتكوين الوفد - لاستحالة عمل
شىء . وأن الأولى تكوين جمعية منهم للسعى فى مصلحتهم الخاصة
وأصدقائهم لدى الحكومة فاشمازوا من ذلك .

وأخبرنى عدلى بأن سعدا قال له - فى الماضى - ان كنت يا عدلى
وزيرا فانى أقبل ان أكون مستشارا لوزارة الأوقاف بدل حسن صبرى ،
فمنصحه عدلى بعدم السعى فى ذلك .

ولهذه المسألة قصة • فقد كانت زيارتي لسعد كثيرة أيام الحرب واستشارتي فيما اذا كان يصح أن يكون مستشارا لوزارة الأوقاف فنصحته بعدم التفكير في هذا الأمر • وقلت له لا يصح لمثلك كوزير سابق وكرجل له مركزه أن تقبل أن تكون خلفا لحسن صبرى الذى خلف ابراهيم الهلباوى ، وان تكون في الوزارة أقل درجة من وزير الأوقاف بل ومن وكيلها ، وتعرض عليهما اورايك فيما يستشيرانك فيه • لكنه أجابنى بالا ضرورة للذهاب الى الوزارة ، وأنه يفكر أن يكون مستشارا للأوقاف يقيم في بيته وتعرض عليه الوزارة ماتراه من استشارات • فقلت : انك لو افترضت هذا العرض وطلبك الوزير أو الوكيل لأخذ رأيك شـفويا فسيضطرك واجبك الى الذهاب اليهما في الوزارة • ومن غير المفروض أن يأتى اليك الوزير أو الوكيل في منزلك • وهنا سألتنى عما أريده له فأشرت عليه بان يفتح مكتبا للمحاماه وان يكون معه مساعدون ، فيصبح حرا محتفظا بمنزلته يقبل من القضايا مايشاء ويتراجع في بعضها كما يشاء وله من المساعدين من يحتفظون له بمنزلته • فسكت ولم يحر جوابا •

من هذا الذى سمعته بنفسى من سعد ومما سمعته في أوروبا من عدلى ، يفهم أن سعدا كان شغوقا بوظائف الحكومة بعد ان رأى ما رأى من غضب عباس الثانى عليه ، ومن كراهية فؤاد له ، ومن اعراض الانجليز عنه • فكانت في نفسه عقدة كراهية ضد هؤلاء جميعا • وكان ما كان من تشبئه برياسة المفاوضات حتى تتم المعاهدة على يديه •

ولهذا بعد أن أيقن ان المفاوضات يجب ان يكون رئيسا للحكومة أو وزيرا جمع الوفد وعرض عليه أن يلغى القرار السابق صدوره بعدم دخيل أحد من أعضاء الوفد في الوزارة فعارضناه نحن الأعضاء المؤسسين في ذلك وتمسكنا بعدم دخول أحد في الوزارة • فأحسد وقال ما أثبتته بحرقه « وهو يعنى أحنا نطبخ الطبخة وغيرنا يأكلها » • وعرض الأمر على الأعضاء جميعا ، وكانت النتيجة مع الأسف أن انحازت اليه الأغلبية – وكانوا من المنضمين للوفد – دون الأعضاء المؤسسين •

٢٧ يوليو ١٩٢٠

ارسلنا الرد على خطاب ملتر وأخبرناه فيه اننا لا نقبل مذكرته كأساس للمفاوضة لأنها تتناقى مع توكيلنا ومنتظر نتيجة المفاوضات • عدلى •

ذهب عدلى للزى الساعة الخامسة ومكث عنده ساعتين بحضور « هرسى » للمناقشة فى مشروع ملزى معدلا طبق الحادثة الشفوية بيننا وبينه . وقد أظهر ملزى أنه يخشى عند الاعتراف بزوال الحماية من الآن الا يصل من الدول الى الاقرار بحلول بريطانيا محلها فى الامتيازات . وقال « هرسى » ان الأفضل التعاقد مع مصر دون التكلم عن الحماية باعتبار أن المصريين قالوا بعدم مشروعيتها وان الانجليز قالوا بمشروعيتها فلتترك اذن بدون نص فى الاتفاقية فرد عليه عدلى بعدم امكان اغفال ذلك لأن الحماية واقعة - بالفعل وآثارها قائمة فى مصر - ويرجح ملزى تقديم تقريره محتويا آراءه وآراء الوفد ويشير بما يراه . وقد اثر ذلك تأثيرا سينا علينا واسانا الظن بلجنة ملزى بعد قبول مبدأ الاستقلال أى الغاء الحماية . وسيذهب عدلى غدا للزى . وقال ملزى ان ليس للوفد أن يتعاقد وظننا بذلك أنه يريد أن يعلق الأمر على الدول وأن تسعى انجلترا فى عرقلة الموضوع فتلقى المسئولية على الدول اذا لم توفق على أن تحل انجلترا محلها فى الامتيازات . واقترح ملزى الاتفاق على مشروع يبقى بدون امضاءات ومعلقا على قبول الدول لمسألة الامتيازات وأظهر الشك ببعض الحلفاء .

٢٨ يوليو ١٩٢٠

ذهب عدلى للزى فى الساعة الخامسة مساء وأخبره هذا الأخير بأنه يرى صعوبة فى الوصول مع الوفد الى حل مرض وأنه كان يريد الوصول الى استقلال مصر مع الضمانات الكافية لانجلترا . وقال أنه قد سار شوطا فى هذا السبيل وللوفد أن يضع الضمانات التى ذكرها فى المشروع وهو يفضل تقديم التقرير وسجتمع لجنته غدا ليقرر اعضاؤها ما يرونه فى الصباح ثم يقابله عدلى بعد الظهر .

وردت برقية امس مساء بان المدعى العمومى فى قضية عبد الرحمن بك فهمى وآخرين امام السلطة العسكرية بمصر قال أن عبد الخالق مذكور أعطى نقودا لبعض اعضاء الجمعية السرية مساعدة للخديو . وان الدعوى لم ترفع ضد عبد الخالق مذكور بسبب أنه عضو فى الوفد .

أخبر سعد اعضاء الوفد اليوم بأن من الحكمة عدم قطع المفاوضات مخالفا بذلك رايه الأول .

٢٩ يوليو ١٩٢٠

بعد هذه التقلبات فى الرأى عرضنا على عدلى نحن أحمد لطفى السيد

ومحمد محمود وعبد العزيز فهمى وأنا ومن ينضم الينا اننا متفقون على
تعظيمه الى النهاية فى مشروعه المقدم منه وجعله أساسا للمفاوضة عوضا
عن قطع المفاوضات .

ولقد قال لنا عدلى "أن سعدا لا يريد ترك انجلترا وانما يريد بعض
اخوانه وهم سينوت والمكباتى وواصف غالى الذهاب من انجلترا واضاف
سعد أنهم مصممون على ذلك ليلقى المسئولية عليهم مع أنه هو الذى
شجعهم على ذلك مرارا .

وحضر الى فندق « كلارديج » بلندن حمد الباسل وعلى ماهر مع
محمد محمود وقابلوا سعدا وأخبره الأولان انهما متفقان معنا .

٣٠ يوليو ١٩٢٠

قارن سعد بين مشروع ملنر الأسمى والمشروع المعدل بمعرفة عدلى
وخرج من هذه المقارنة بان المشروع المعدل « حماية » ونكر أسباب ذلك
- ثم أتى بعد الظهر وقال انه يقبل التعديل الذى ارتآه عدلى والذى
سيعرض على ملنر .

٣١ يولييه ١٩٢٠

قابل عدلى ملنر فى الساعة الرابعة وحضر اليها فى الساعة الخامسة
وعشر دقائق وأخبرنا ان ملنر قال له انه يريد الاتفاق مع الوفد وهو
حريص على الاتفاق مع رجال موثوق بهم واتفق مع عدلى على أن يحضر
هذا الأخير عنده يوم الثلاثاء (٣ أغسطس) لأن اليومين الآتيين يوما
عيد . وسيكون معه هرست للنظر فى مشروع عدلى المعدل .

أول أغسطس ١٩٢٠

أخبرنى سعد أنه يرى المشروع المقدم من ملنر حماية واخذ يشرح
لى اقواله السابقة فعارضته فيما ارتآه من قطع المفاوضات لأن عدلى
مستمر فى تخفيف القيود التى جاءت فى المشروع خاصا بقناة السويس
والدفاع عن حرية المرور فيه وقصر امتناع مصر عن عقد محالفات سياسية
ضارة بانجلترا على الكيفية التى سيعرضها عدلى فقال لى سعد انه رأى
فكرة هى أن المشروع الذى ننتهى عليه نعرضه على جمعية وطنية بمصر
دون أن نقيدها بقبوله . وهناك - أى أمام الجمعية الوطنية - نشير
عليها بقبوله ونحيط أعضاء الوفد وعدلى علما بهذه الفكرة . ويرى أن ملنر
سيقبلها ويقيدها بنفسه بها قبل سفرنا حتى نحفظ بصمعة الوفد أمام الأمة .

وقد أجبته بأن الأمر لا يخلو من أحد وجهين فاما ان ترتاح ضمائرنا الى فائدة الاتفاق فنقره ونتحمل مسئوليته تحت تصديق الجمعية الوطنية واما الا نرى الاتفاق صالحا فيجب علينا ان نرفضه وأن يرجع كل منا الى بلده وعمله .

وامام هذا التردد من سعد سألته وكنت من أصدق أصدقائه لم لا نقبل أى مشروع يقدم ونتحمل مسئوليته اذا كان نافعا لمصر مهيئا لها في المستقبل بفضل التطور ان تثب وثبات أخرى بفضل ما تتذله من حريات . وانى أرى ان انجلترا وقد أصبحت صاحبة الحول والطول في العالم وأقر حلفاؤها حمايتها على مصر والشعب المصرى أعزل أرى متى ارتاحت ضمائرنا الى نيل ما يؤكد استقلالنا وحريرتنا في العمل تهيئة لالغاء تحفظات تراها انجلترا غير مانعة لتطورنا أرى استمرار المفاوضات حتى نصل الى ما نبتغيه . ولو كانت هناك بعض تحفظات أعتقد أنها ستكون مؤقتة اذا استمرت الأمة في نهضتها . وما الذى يمنعك يا باشا من البت في هذا الموضوع قديلا او رفضا تحت مسئوليتنا جميعا . فأجابنى سعد بأنه لن يتفق مع الانجليز على أية اتفاقية فانها ستحوى تحفظات خفيفة أو ثقيلة ، وانها ولو كانت خفيفة واقتنعنا بالاتفاقية فانى لن أرضى بها خيفة ان يقتلنى هؤلاء الأولاد(٢٧) من الحزب الوطنى ولهذا لن أوقع أية اتفاقية . فقلت له ماذا تعمل هنا ؟ أننا حضرنا لنحمل مسئولية ومن العسير علينا أو على بعضنا ان يقبل المعاهدة في السر ويرفضها في العلن أو يعرضها على جمعية وطنية لا تعرف ممن ستتؤلف ونحن هنا وكلاء الأمة يجب أداء حق الوكالة والتحدث باسم الشعب وتحمل المسئولية والا فلا ضرورة لبقائنا .

وان الخوف كل الخوف ان نرضى بمعاهدة ضارة وأن نسعى لى الجمعية في قبولها . وكنت أعتقد في نفسى وهو ما أفضيت به لبعض زملائى في ان الوسيلة الوحيدة وقد تنحى سعد عن تحمل المسئولية هى ان يكون عدلى الذى ظهرت كفايته في المفاوضات يستمر فيها وان رشدى يكون مستشارا للوفد وفي المفاوضات لما هو عليه من علم واسع وأن نبقى نحن برياسة سعد كتلة نراقب المفاوضات ونقبل أو نرفض ما تنتهى اليه . وأن يحتفظ سعد وهو رئيس الوفد بزعامة الأمة كما يحتفظ الوفد بمنزلته .

(٢٧) كان من رأى الحزب الوطنى أن لا مفاوضة الا بعد الجلاء .

وتلك هي الضمانة الوحيدة فيما يصح أن نعمله والا وجب علينا الرحيل الى بلادنا واذا اصر سعد على غير ذلك فالمسئولية واقعة عليه لا محالة .

٢ أغسطس ١٩٢٠

نشرت جريدة « التيمس » اليوم مقالا بان المفاوضات يجب انهاءها وان طلبات الوفد غير معقولة وغير مقبولة وجاء رجل انجليزي أعرج اسمه « ولتر » كان يتردد كثيرا على سعد ويلتقي بنا عرضا ، اخبرني بانه علم من وزارة الخارجية الانجليزية انها لا تعارض الآن في استقلال مصر ولم أتمكن من معرفة ما اذا كان الاستقلال سيكون ضمن المعاهدة متى تمت باقرارها كما كان يكرر ذلك اللورد ملنر ويكرر تخوفه من أن اعلان الاستقلال من الآن يحول دون احلال انجلترا محل الدول الأجنبية في امتيازاتها واشرافها على المحاكم متى ادمجت المحاكم المختلطة في المحاكم الأهلية .

٣ أغسطس ١٩٢٠

دعاني مستر « هرست » للتحدث معه في أمر المحاكم المختلطة (٢٨) والتشريعات الموضوعة لها وقد قابلته وتناقشنا كثيرا وعرضت عليه ما يجب أن تكون عليه المحاكم المصرية عندما تتولى أمور الأجانب فيها .

٥ أغسطس ١٩٢٠

حضر عدلى في المساء واخبر الوفد بأن ملنر عرض عليه مشروعا لم يقرأه لنا وذكر ملخصه - ملطفا - وبعد خروج الأعضاء سلمني صورة منه ولم يطلع الوفد عليه خوفا من الفشل فهو مشروع ثقيل حقا وعدلى اخبر الوفد بأنه اتفق مع ملنر على عدم اخبار الوفد بما دار بينهما من حديث الى أن ينتهي الطرفان على حل يمكن عرضه على الوفد .

وفي مشروع ملنر يكون لانجلترا جميع حقوق الأجانب ويعطى لمصر عند الخلاف في التشريع للأجانب عرض هذا الخلاف على عصابة الأمم كما

(٢٨) انشئت هذه المحاكم في مصر عام ١٨٧٥ - ١٨٧٦ للفصل في اوجه النزاع الذى يقوم بين الاجانب والمصريين ، وتختص بنظر جميع المعايير المدنية والتجارية بين الاجانب والاهالى اذا اختلفت جنسياتهم . وتنظر مع ذلك في جميع المنازعات العقارية، كما تفصل في المحالفات التى يرتكها الاجانب . وهذه المحاكم درجات ، جزئية وابتدائية واستئناف وقد الفيت بمقتضى معاهدة مونترنو في ٨ مايو ١٩٣٧ نهائيا في ١٤ أكتوبر ١٩٤٩ بعد فترة انتقال .

كان عليه نص مشروعه الأول وان يكون لانجلترا حق تعيين موظف كبير في وزارة الحقانية وحق صيانة مواصلاتها مع ممتلكاتها في الشرق بواسطة مصر .

٧ أغسطس ١٩٢٠

حضر عدلى بمقر الوفد وأخبرنا بأنه وصل اليوم مع ملنر الى الأمور الآتية :

١ - يكون الاتفاق على الاعتراف باستقلال مصر وبأنها تضمن لانجلترا مصالحها وتعطيها الوسائل لحلولها محل الأجانب .

٢ - تعقد محالفة بمقتضاها تدافع انجلترا عن مصر وهذه تساعدنا في أرضها بما يمكنها من الوسائل .

٣ - لا يكون لانجلترا حق استعمال موانئ مصر ومسكها الا في حالة وجود انجلترا في حرب (بعكس مضمون المشروع الأول الذى أعطى هذا الحق لانجلترا في أى وقت) .

٤ - لمصر حق التمثيل السياسى في الخارج . وتتعهد بعدم إبرام أية معاهدة تضر بمصالح انجلترا وعند عدم وجود ممثل لمصر في جهة ما تعهد مصر بمصالحها لممثل انجلترا .

ولم يحصل اتفاق نهائى على النقطة العسكرية وسيستمر الحديث مع لجنة ملنر بعد غد .

وسعد مصمم على السفر لباريس ويظهر دائما عدم الثقة بالمفاوضات وأخبرنا بأنه لا بأس من أن يعرض عليه كل شىء نتفق عليه حتى ينظر فيه في باريس وظهر لنا انه يرمى لقطع المفاوضات .

٨ أغسطس ١٩٢٠

ورد اليوم خطاب رقيق من ملنر ويخط يده لسعد يرجوه فيه تأجيل سفره خشية أن يؤثر ذلك تأثيرا سيئا في مصر ولندره ويأسف لطول الوقت الذى مضى ويعتذر بأن التأجيل كان بسبب كثرة تردده على البرلمان ومجلس الوزراء ويأمل انتهاء دورة مجلس العموم قريبا وساعد ذلك على الوصول الى حل سريع يرضى الطرفين .

ويقول ملنر في خطابه ان المفاوضات مع عدلى برضى الوفد مازالت مستمرة .

٩ أغسطس ١٩٢٠

رد سعد على ملنر اليوم بخطاب قال فيه انه كان يود البقاء مدة لكنه يرى ان المسألة لا تنتهى قريبا ولكن اللورد وقد أخبره بخطابه انه يأمل الوصول سريعا الى حل مرض فانه يقبل تأجيل سفره .

والدهش من هذا الخطاب أن فيه تلميحا بان مداولة عدلى مع ملنر كانت بسبب ان ملنر أراد ذلك .

والأغرب ان سعدا جعل خطابه شبه رسمى ولم يقبل أن يضعه في قالب خصوصى كما أنه لم يقبل أن يترك التلميح الى مهمة عدلى وأظهر أنها لم تكن بطلب من الوفد وانما كانت باتفاق بين عدلى وملنر . وصمم على أن يكون الخطاب كما يريد هو ضد رغبة الأعضاء الذين رأوا عدم الضرورة في ايلام ملنر بما لا فائدة منه ويلوح أن سعد زغلول عندما رأى تصميم أعضاء الوفد على عدم قطع المفاوضات أراد خلق المشاكل للوصول الى قطعها ولو من الانجليز .

حضر عدلى من عند ملنر ولم ينته معه على شيء .

١٠ أغسطس ١٩٢٠

حضر عدلى من عند ملنر اليوم وقال انه لم ينته معه في امر النقطة العسكرية وان ملنر قبل أن يكون لانجلترا الحق في ان تعارض في تنفيذ القوانين على الأجانب ان كانت مخالفة للقواعد المتبعة في الدول صاحبة الامتيازات كما تعارض في الضرائب عند عدم المساواة بين الأجنبى والوطنى فيها . وأن مصر اذا اخرجت الموظفين المدنيين أو العسكريين الانجليز قبل مضى سنتين تدفع لهم تعويضات يتفق عليها بين مصر وانجلترا وان ملنر سسيرسل مشروعا بما انتهى عليه الأمر الى الآن وسيدعو الوفد للمناقشة فيه يوم الجمعة ١٣ أغسطس سنة ١٩٢٠ .

١١ أغسطس ١٩٢٠

ارسل ملنر الى عدلى خطابا بتاريخ اليوم يقول فيه أنه ارتكب خطأ بقبوله في المفاوضات مبدا استئناف الخلاف بين مصر وانجلترا لدى عصبة

الأمم في موضوع سريان القوانين على الأجانب وقال ان الحكومة الانجليزية والرأى العام الانجليزى لا يرضيان بوجود مخالفة تنص على امكان ظهور انجلترا ومصر أمام عصبة الأمم بمظهر المتخاصمين بعد تنازل انجلترا عما لها الآن . وعليه فسيرسل مشروع الاتفاق للوفد خنيا من هذا الشرط .

وفي المساء قدم عدلى المشروع باللغة الانجليزية وشرع فى ترجمته للمناقشة فيه .

١٢ اغسطس ١٩٢٠

عرض مشروع ملنر الأخير على الوفد وارتأى سعد الا يقبل أن يكون هذا المشروع أساسا للمفاوضة لأنه لا يختلف عن المشروع الأول فى شئ ذلك المشروع الذى تقرر عدم قبوله أساسا للمفاوضة لكن جميع الأعضاء رأوا المفاوضة املا فى الوصول الى ما يرضى البلاد من المناقشة وان المشروع الثانى يختلف عن المشروع الأول .

أرسل ملنر لسعد يدعوه لمقابلته غدا فى الساعة الرابعة بعد الظهر ويجتهد سعد على ما يظهر فى قطع المفاوضات مع أنه أخبر عدلى أمس بأنه يرى المشروع مفيدا من بعض الوجوه ولم يخبره بأنه مصمم على رفضه فتقطع المفاوضة .

تركنا سعد فى الليل اثناء المناقشة فى المشروع لينام واستمر الأعضاء يتناقشون الى نصف الليل حتى انتهوا من دراسته .

١٣ اغسطس ١٩٢٠

ذهب سعد وعدلى الى ملنر فى الساعة الرابعة وسالا ملنر عن طريقة تنفيذ الاتفاق الذى ينتهى عليه مع الوفد أى عن الاجراءات التى تتبع فافهم ملنر سعدا وعدلى أن الحكومة الانجليزية تنفذ ما يتفق عليه . لكن سعدا تكلم معه فى أمر تعيين وزارة الثقة فأجاب ملنر : بان هذا الموضوع مع تعيين مندوب سام آخر متعلق بهم فقال سعد : اننا اذا لم يمكننا عزل السلطان فلنا على الأقل ان نسال عن تعيين وزارة الثقة ، وتكلم عن تهمة عبد الرحمن بك فهمى والأحكام العسكرية الجارية فى مصر فأسف ملنر لها وقال انه لا يمكنه أن يعمل الآن شيئا فيها وطلب المناقشة فى الموضوع الأسمى ويظهر أن طريقة مناقشة سعد أدت الى انفعال ملنر وانتهى الأمر بان قال اما ان يقبل المشروع أو يرفض ولم يغير فيه شيئا .

حضر الى مقر الوفد مستر « ولتر » (الاعرج) ذلك الذى يأتى كثيراً وقد انفرد بسعد فأخبره هذا أى سعد بانه لو حصلت تعديلات في المشروع في مسألة النقطة العسكرية والموظف الانجليزى بالحقانية وأن تنفذ المعاهدة بعد ذلك بمجرد التصديق عليها من مصر وانجلترا فانه لايمكن له ولا للوفد أن يقبل المشروع قبل عرضه على الأمة ، وغاية ما يعمله أنه لا يعارضه .

ولما وقفنا على هذا الحديث من سعد والأعرج فهمنا طبعاً ان هذا الاعرج كان رسولا سياسيا غير رسمى من لجنة ملتر لا يقيدنا بشيء كما فهمنا ان سعدا يعلم ذلك وأنه جعل مستر « ولتر » وسيطا بينه وبين لجنة ملتر حتى يسهل الأمر على اللجنة ويعرض مشروع الاتفاق على الأمة المصرية دون أن يرتبط سعد بأى رباط سوى انه في السر يوافق على ما ينتهى اليه استفتاء الأمة وبذلك يكون راضيا على المشروع وغير مرتبط به وتكون حجته انه ينفذ رأى الأمة ويحتفظ بسمعة التطرف في الوطنية من جانبه والخروج من أية مسئولية مع تنفيذ الاتفاق مظهرا بذلك انه أكثر الناس وطنية وانه كن عوناً في سبيل تنفيذ المعاهدة فيحتفظ بذلك برضا الانجليز ويزعامته للأمة المصرية ويتصل بذلك من أية مسئولية فيكون له من الفريقين المجد الفريد .

علمنا بهذا الحديث بعد خروج الاعرج فكان له علينا اسوأ الأثر وقد يحمل ملتر على الا يقبل أى تعديل فاحتججنا على عمل سعد وقلنا له ان التعديل لو حصل وأطمأنت له نفوسنا فانا نأخذ على عاتقنا السعى في تنفيذه لدى الأمة ونحمل مسئولية ما ترضى به ضمائرنا واننا لا نقبل هذا الموقف المبهم من سعد والتتصل من أية مسئولية والقائما على الشعب فانا نعتقد اننا واقفون على دقائق المفاوضة وتطوراتها وتخشى اذا نحن قاجاتا الشعب وتركنا اليه الأمر وحده ان يكون هناك بلبلة وخطأ في التقدير فيجب علينا ان نكون صريحين نرشد الأمة الى الضار والنافع . وقد أخبرنا الأعرج برأينا هذا حتى يزول الأثر مما أدلى به اليه سعد .

وفي المساء بعد ان رأى سعد اجماعنا على الاحتجاج على ما أدنى به الى الاعرج أخبرنا بما يفيد اننا لو قبلنا المفاوضة بعد تعديل المشروع فهو لن يعاكس وربما يساعد على نفاذه ولو لم يوقعه لما ارتأى فيه من الفائدة للأمة - هذا مع العلم بأن المفاوضات الرسمية أو غير الرسمية ستكون بعد افتتاح الوفد بفائدة المشروع .

١٥ أغسطس ١٩٢٠

حضر اليوم لنا عدلى من عند ملنر بعد ان عرض عليه التعديلات وقال ملنر أنه شخصياً يميل الى تحديد النقطة العسكرية في جهة القنال ويميل الى جعل مسألة موظف الحقانية قاصره على صيانة الأجانب ولكن المسألة الأولى وهي تحديد النقطة العسكرية تحتاج الى مشاورة العسكريين أما المسألة الثانية فانها تكون قاصرة على ان الموظف الانجليزي يحق له ان يخبر ناظر الحقانية بما يراه في شأن صيانة الأجانب من حيث عمل الادارة أو البوليس وأن توضع هذه الفكرة في المشروع بحيث لا تمس حقوق البلاد .

وفي الساعة الرابعة حضر ملنر لمقر الوفد لتوديع سعد الذي قرر السفر وأخبره بأنه يود الاتفاق مع مصر .

قرر سعد السفر غدا الى فرنسا وقرر الوفد الذهاب اليها أيضا وان يسافر لمصر احمد لطفى السيد ومحمد محمود وعبد اللطيف المكباتي وعلى ماهر للوقوف على رأى الأمة في المشروع وأن يبقى عدلى يومين أو ثلاثة في لندره حتى ينتهى مع ملنر في التعديلات وتعرفها تماما .

واتفق ملنر مع سعد على أن لجنته والوفد يعلنان بانهما لم ينتهيا الى الآن من المباحثات وانهما سيعودان اليها وان يضع ملنر تقريره بما يراه واننا نضع رأينا بعد الوقوف على رأى الأمة من قبول أو رفض وأن تقرير ملنر سيظهر في آخر شهر سبتمبر .

١٦ أغسطس ١٩٢٠

سافر اليوم سعد وسينوت حنا وواصف غالى الى باريس . قابل عدلى سير سيسيل هرست في وزارة الخارجية وناقشسه في بعض نقط في المشروع كما سبق أن كلم ملنر قبل هذا اليوم وقد وعد ملنر بأن التعديين سيرسل اليه اليوم أو غدا صباحا قبل عرض المشروع على اللجنة بعد ظهر غد .

بعد ظهر اليوم أرسلت التعديلات الى عدلى لابداء رأيه فيها فأجتمعنا في حجرته في الساعة التاسعة والنصف مساء وكانت التعديلات كما يلي :

١ - تتعهد مصر المستقلة بعدم التعاقد مع الغير على ما يمس التحالف أو يضر مصالح انجلترا .

٢ - النقطة العسكرية (لا النقط العسكرية) يكون سببها مراعاة مصالح الامبراطورية البريطانية وتحدد فيما بعد في المعاهدة نفسها التي تعرض على الجمعية الوطنية .

٣ - يكون للموظف القضائي (الانجليزى) حق الاتصال بناظر الحقانية ويبدى له آراءه فيما يختص بتطبيق القوانين على الأجانب ، ويستشار فيما يختص بالنظام والعدل .

٤ - لا يكون للموظف القضائي الحق في المعارضة في تطبيق القوانين على الأجانب الا فيما ينأى العدل .

وبعد المداولة وعد عدلى بمقابلة هرست غدا .

١٧ أغسطس ١٩٢٠

علمنا اليوم ان « فرصوفيا » سقطت في ايدي الروس أمس وهذا يساعد على تحقيق مطالبنا ويزيد مشاغل أوروبا الغربية ويجب ان ننتهز هذه الفرصة .

ذهب عدلى اليوم الى ملنز وبعد تبادل الآراء وعد ملنز بان يرسل النسخة الأخيرة من المشروع الى عدلى غدا .

١٨ أغسطس ١٩٢٠

ارسل ملنز المشروع النهائى الى عدلى وقررنا نحن الموجودين بلنדרه جميعا السفر الى باريس غد(٢٩) وكان سعد قد أخذ معه « دومانى » السكرتير الفرنسى للوقد ومحمد كامل سليم السكرتير العربى .

لم يتحقق سقوط « فرصوفيا » وقد ساعد الفرنسيون البولونيين بضباطهم في صد هجوم البلشفيك .

١٩ أغسطس ١٩٢٠

سافر باقى أعضاء الوقد اليوم لباريس كما سافر عدلى وقد تأخرت أنا بلنדרه لمرض اصابنى .

(٢٩) ارسل سعد باشا زفلول برقية في ١٦ افسطس الى لجنة الولد المركزية بالقاهرة يقول فيها « سارت المفاوضات للان بطريقة مرضية . وقد أجل ابرامها بضعة اسابيع حتى يسمح للطرفين باجراء مفاوضات واستشارات لا بد منها . وراينا من المستحسن قضاء هذه الاسابيع في فرنسا » (٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ . ص ٤٧٦ - ٤٧٧) .

٢٠ أغسطس ١٩٢٠

سافر سعد اليوم الى فيشى وأخذ معه « دومانى » ومحمد كامل
سليم معتبرا أن مركز الوفد هو محل وجوده أينما ذهب .

٢٢ أغسطس ١٩٢٠

سافرت اليوم من لندن الى باريس .

٢٣ أغسطس ١٩٢٠

بحضورى اليوم الى محل الوفد قابلنى طراف على افندى وهو شاب
حصل على شهادة الهندسة من السنترال واخبرنى انه قابل سعدا غداة
يوم وصوله الى باريس وقد اخبره سعد بشروط المشروع وان زملاءه راوا
عرضه على الأمة (بخلاف رايه السابق) وعدد طلبات الانجليز واخفى عنه
رايه النهائى فاستنتج طراف افندى ان سعدا يتبع الأمة المصرية فيما تقرره
ولا يريد ان يتحمل اية مسئولية فهو معها فى القبول او الرفض واستنتج
ان سعدا يخاف ان يتحمل اية تبعه وأنه يريد ان يحافظ على سمعته على
كل حال . وانتقده على هذا التصرف وعزا اليه انه اخبره بان الانجليز
يشترون وجود ضباط منهم فى الجيش المصرى وقد اكتشف طراف هذا
الخطا ثانى يوم مقابلته واخبر سعدا بان اغلب الطلبة يوافقون على عرض
المشروع على الأمة .

٢٨ أغسطس ١٩٢٠

سافر أحمد لطفى السيد ومحمد محمود وعبد اللطيف المكباتى وعلى
ماهر اليوم مساء الى مرسيليا وسقبحر بهم الباخرة يوم ٣٠ أغسطس
بقرار من الوفد لاستطلاع رأى الأمة فى المشروع .

٥ سبتمبر ١٩٢٠

نشر سعد وهو فى « فيشى » بيانا بجرائد مصر (٣٠) بسقر أعضاء الوفد
الأربعة الذين ذهبوا لاستطلاع رأى الأمة وان يشترك معهم أعضاء
موجودون فى مصر وهم ويصا واصف وحافظ عقيعى ومصطفى النحاس
لما عرف فيهم من صفات طيبة ذكرها فى بيانه ولم يشترك معهم على
شعراوى وعبد الخالق مدكور وجورج خياط وغيرهم من أعضاء الوفد

(٣٠) انظر نص البيان بالملحق رقم (٤) ص ٣١٥ .

المقيمين في مصر وجعل أن هذا البيان قد وضعه الوفد مع أن سائر الأعضاء لم يشتركوا فيه فانهم يقيمون في باريس وهو في فيشى وقد جاء في هذا البيان ما يأتي :

« ٠٠ ولهذا لم نجد بدا من الذهاب الى لندن للدخول في المفاوضات وقد باشرنا منذ وصولنا اليها . ومكثنا نزاولها الى ١٦ اغسطس . وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات اولها من لجنة ملنر . ورفضناه بتاتا . والثاني . منا ورفضته هذه اللجنة كذلك . والثالث منها وهو الأخير وقد صرح رئيسها لنا عند البحث فيه أنه غير قابل للمناقشة في الاساسات التي بنى عليها وأنه يلزم اما أخذه كله أو تركه لأنه تضمن في اعتباره أقصى ما يمكن لانجلترا الاتفاق مع مصر عليه . » ولكننا وجدناه مع ذلك معلقا تنفيذه على غير ارادتنا وغير واف بمطالبنا فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكلينا وأظهرنا للجنة ملنر عدم رضائنا عنه ، »

غير أنه نظرا لاشتماله على مزايا لا يستهان بها ، وتغير الظروف التي حصل التوكيل فيها ، وعدم العلم بما يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته ، وقياس المسافة التي بينه وبين امانيتها ، رأى اخواننا معنا ، خروجنا من كل عهده ، وحرصا على كل فائدة واستيفاء لكل فرصة الا يتوا فيه رسميا بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم انتم نواب الأمة المسئولون واصحاب الرأي فيها . وبناء عليه اتفقنا مع اللورد ملنر على تأجيل القرار النهائي الى ما بعد هذه الاستشارة ، وتعيين كل من حضرات محمد محمود وعبد اللطيف بك المكباتي ولطفى بك السيد وعلى بك ماهر وويصا بك واصف وحافظ بك عفيقى ومصطفى بك النحاس لهذه الغاية . وليشرحوا لكم بالنزاهة المعلومة فيهم ، والدقة المعروفة عنهم ، الحقائق والوقائع التي ترون الوقوف عليها لازما لتكوين اعتقادكم ، حتى تبدوا بعد استشارة ضمائركم ، والتأمل في حاضرهم وقابلكم رأيكم فيه في الرفض أو القبول ، فاذا رفضتم اعلن الرفض رسميا رفضه ، واذا قبلتم دخلت المسألة في دورها النهائي ، ووضعت على القواعد التي تضمنتها ، وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضع نظام دستوري للبلاد . »

ومن الغريب أن سعدا ، وهو من المحبذين لعرض المشروع على الأمة ، وكاتب هذا البيان الذي نشره ، كتب في اليوم نفسه الى الثلاثة المقيمين بمصر وهم مصطفى النحاس وحافظ عفيقى وويصا واصف خطابا سريرا يتتافى كل المناقاة مع ندائه العلني للشعب ويعتبر المشروع المعروض عليه حماية، وكأنه يطلب من هؤلاء الثلاثة أن ترفض الأمة هذا المشروع ، ويريد

بذلك أن يفهم الناس أنه لم ينشر هذا البيان من مقره في «فيشي» إلا إرضاء لأخوانه أعضاء الوفد . وكان مع الأسف مخطئا كل الخطأ . فليس من اللائق أن يعلن زعيم نداء في الأمة يخالف كتابه الخصوصي الذي أرسله سرا إلى الثلاثة المقيمين في مصر . كما يظهر بجلاء لكل منصف أن سعدا في يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ عندما قابل سير «ونجت» المندوب السامي تبرع دون أن يستشير زملاءه بقبوله إعطاء الإنجليز حق احتلال قناة السويس عند الاقتضاء ومبدأ الدفاع المشترك ، إذ قال « بان نجعل لها (أي لانجلترا دون غيرها حق احتلالها) (أي قناة السويس) عند الاقتضاء بل نحالفها على غيرها ويقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من جنود » .

وهو نفسه كشف لنا عن رأيه - غير مرة بأن نتساهل مع الإنجليز في مطالب مصر مقابل عزلها السلطان .

وليس من حق رجل مثله اخترناه رئيسا للوفد أن يتقلب هذا القلب فيقبل أمرا ثم يرفضه ثم يعود إلى قبوله ثم يرفضه . وأدلتنا على ذلك كثيرة، منها : أنه اتفق معنا على تحريم الوزارة على أعضاء الوفد ثم عمل على إلغاء هذا القرار بمشايعة أنصاره الجدد ومنها أنه ألح على عدلي بالحضور إلى باريس لمعاونتنا وكال له المديح ثم انقلب عليه وطعنه في وطنيته وكرامته وسياتى تفصيل ذلك ومنها : أنه كان معنا على اتفاق بالتمسك بالأهداف الوطنية ثم انفرد بعرض التنازل عن بعض هذه الحقوق مقابل عزل السلطان وغير ذلك كثير وهاهو اليوم يصدر بيانا للأمة ثم يشفعه بخطاب سرى يتصل به من تبعة بيانه العلني .

على أن خطابه السرى هذا لم يكن له أى تأثير فان الأعضاء الثلاثة - وكانوا من أشد أنصاره - عرضوا مشروع ملنر الأخير بإخلاص كما سمعنا وانتهى الاستفتاء الشعبى إلى اعتبار هذا المشروع صالحا لأن يكون أساسا للمفاوضة مع إضافة بعض تحفظات .

٧ سبتمبر ١٩٢٠

وصل مندوبو الوفد الأربعة إلى الإسكندرية فقولوا أحسن استقبال وتكونت لجنة للحفاوة بهم برئاسة المرحوم أحمد يحيى باشا وكانت مظاهرات حاشدة .

٨ سبتمبر ١٩٢٠

وصل مندوبيون اليوم الى القاهرة وارسلوا لنا برقية بان الاحتفاء بهم كان بالغا وامضوا ساعتين للوصول من المحطة الى منزل سعد باشا وسط الجماهير الخفيرة وتكونت لجنة لاستقبالهم والحفاوة بهم برئاسة حسن حسيب باشا الوزير السابق .

١٦ سبتمبر ١٩٢٠

وصل سعد باشا الى باريس من فيشى .

١٨ سبتمبر ١٩٢٠

ارسل مصطفى النحاس برقية بتاريخ أمس وصلتنا اليوم وبها ان التجار والماليين قد عرض عليهم المشروع يومى الاربعاء والخميس (١٥ ، ١٦ سبتمبر) وسبق ان كتبنا ملخصه في البيان السابق ذكره الصادر عن سعد وقد نشرت اللجنة بيانا مطولا عن المشروع وعن التحفظات نشرته جرائد مصر ومنها جريدة المقطم في ملخص لها بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٢٠ وذكر مصطفى النحاس في برقيته « ان هؤلاء التجار والماليين قرروا بالاجماع الثقة بالوفد وان المشروع يصلح اساسا لاستمرار المفاوضات للوصول الى ابرام معاهدة نهائية مع ترك الحرية للوفد في الوصول الى اقصى ما يمكن تحقيقه من الأمانى وان أعضاء الجمعية التشريعية قد اجتمعوا يوم ١٥ سبتمبر وحضر منهم ٤٩ وارسل أربعة آخرون آراءهم بالتلغراف فيكون المجموع ٥٣ قرر ٤٨ منهم كما قرر التجار وامتنع اثنان مؤقتا لابداء آرائهما كتابة فيما بعد ، ورفضه ثلاثة » .

وبعد ان اطلع سعد على هذه البرقية خرج منها بان يستمر الوفد في المفاوضات لعقد المعاهدة النهائية بمعرفة الوفد بعد ان كان هو ممتنعا عن الدخول في المفاوضات وكان ضد المشروع في آرائه الأخيرة .

وفي اليوم نفسه حضر طالبان مصريان من برلين واستفسرا من سعد عن رأيه في المشروع فامتنع عن ابداء أى رأى وغضب وربما يكون خاقهما .

٣٠ سبتمبر ١٩٢٠

عرض علينا اليوم سعد - وكنا ثلاثة حمد الباسل وسينوت حنا وانا - أنه يرى الآن ضرورة تعيين بعض أعضاء الوفد في الوزارة المزمع

تأليفها للمفاوضات الرسمية ويرى أن تكون أغلبية الوزراء من أعضاء الوفد وأنه لا يمكنه هو شخصياً الدخول في الوزارة لأسباب خاصة فوائده حمد وسينوت ، أما أنا فقد صارحته بوجود عدم اشتراك الوفد في الوزارة حتى لا يظن أحد أننا نعمل لمصلحتنا الخاصة فصمم على رأيه محتجاً بأن فكرته تمكن أعضاء الوفد من خدمة القضية المصرية وهم أقدر على خدمتها ممن لم يشتغلوا بها .

٣ أكتوبر ١٩٢٠

عرض علينا سعد بحضور عدلى أنه يرى أن يستمر الوفد في المفاوضات الرسمية وأن يعترف له ملتر بهذه الصفة الرسمية مستنداً على أن الأمة كررت ثققتها به فهو بذلك أولى بالمفاوضة الرسمية من وزارة مصرية تعين لهذه الغاية . وهذا تغيير في رأئه السابقة التي عرضها في اجتماعات الوفد وسجلها في مراسلاته ونداءاته للأمة .

٧ أكتوبر ١٩٢٠

رجع إلينا من مصر مندوبو الوفد الأربعة - أحمد لطفى السيد ومحمد محمود والمكيتى وعلى ماهر - بعد الوقوف على آراء الأمة وحضر معهم ويصا واصف وحافظ عفيفى ومصطفى النحاس وقد أخبرونا جميعاً أن ثقة الأمة بالوفد مطلقة وأنها تفوضه في كل شيء إلا في قطع المفاوضات .

٨ أكتوبر ١٩٢٠

عرض سعد على أعضاء الوفد موضوع قضية عبد الرحمن بك فهمى وأدانتها مع آخرين وأراد أن يعرف تأثير هذا الحكم على سير اجراءاتنا وما نستنتجه من حسن نية الانجليز أو سوء نيتهم في المفاوضات فقرر جميع الأعضاء أن أمر عبد الرحمن بك فهمى وزملائه لا يمنع من السير في المفاوضات .

٩ أكتوبر ١٩٢٠

قال سعد لأعضاء الوفد الأربعة الذين حضروا من مصر أنه كان يود قبيل بدء المفاوضات الأولى في لندره أن يبقى بعض الأعضاء في باريس حتى إذا أريد قطع المفاوضات يكون قطعها بحجة استشارة باقى أعضاء الوفد المقيمين في باريس أى أن ذلك يكون بطريقة مستترة لا تفيد القطع بصفة رسمية وأضاف سعد أنه عندما لم يقبل الوفد ذلك وذهب كل أعضائه

الى لندره كانت فكرة استشارة الأمة في الحقيقة لغرض الخروج من لندره بصورة مرضية - هذا ما قاله سعد ردا على قول المنديبين بأن الأمة لا تريد قطع المفاوضات وكان هو يريد هذا القطع بعد أن ظهر له عدم تمكنه من القيام بالمفاوضة الرسمية كرئيس للمفاوضين .

١٠ أكتوبر ١٩٢٠

تقرر سفر الوفد اليوم الى لندره لاستئناف المفاوضات بعد حضور مستر « ولتر » الاعرج من لندن وملنر ومقابلته لسعد وتهنئته اياه على نتيجة استشارة الأمة وسيقوم الأعضاء يوم الاربعاء الآتى (١٣ أكتوبر) الى لندره وسعد غير راض عن زهابه ويود لو بقى هو في باريس .

١٢ أكتوبر ١٩٢٠

حضر عندي سعد وأنا مريض ومعه الدكتور حامد محمود وأخبرني بانه فكر الليلة الماضية طويلا في مسألة سفر كل أعضاء الوفد الى لندره وأنه لا يزال مصرا على ضرورة سفر البعض وهو يقبل الا يذهب الى لندره اذا رثى ذلك فأجبتة بأن سفره ضرورى وأن سفر البعض دون البعض يخالف قرار الوفد بسفر الكل .

١٤ أكتوبر ١٩٢٠

حضر عندي احمد لطفى السيد ليعودنى في مرضى وأخبرنى أن سعدا مصر على تنفيذ سفر البعض وأنه اتفق مع بعض الأعضاء على هذا الرأى،

وفي المساء زارنى محمد محمود وأخبرنى بما سبق أن أخبرنى به لطفى السيد بأن النية معقودة على اختيار عبد العزيز فهمى وعلى ماهر ليسافرا مع سعد وقد قلت لحمد محمود انى نظريا أرجح الاكتفاء بسنر من نراهم ضروريين للمفاوضة في صحبة سعد وكذلك للمفاوضة مع هرست في أمر قوانين المحاكم المختلطة ولكن بما أن في المسألة اغراضا فأنى أرى ضرورة سفر الكل خوفا من عمل مالا تحمد عقباه بلندره في غياب الباقيين .

١٧ أكتوبر ١٩٢٠

اليوم في غيابى لمرضى حتم سعد سفر الجميع الى لندره والا فانه هو لا يذهب ويريد بذلك أن ينفرد وحده بالمفاوضة كمتحدث رسمى عن

الأمة وقد قرر الاعضاء اخذ الآراء على سفر سعد بمفرده أو مع البعض
فتقرر سفر البعض مع سعد واختارت الأغلبية عبد العزيز فهمى وعلى
ماهر . ثم اقترح حمد الباسل سفر مصطفى النحاس معهم كسكرتير
فتقرر ذلك .

١٨ اكتوبر ١٩٢٠

علمت وأنا مريض انه تقرر اليوم سفر جميع أعضاء الوفد الى
لندن بعد مرور عشرة ايام من سفر سعد ورفاقه ما لم يرجع سعد ومن
معه أو يخبرنا بحضورهم وذلك كله اذا لم يوجد سبب يمنع من السفر .

٢١ اكتوبر ١٩٢٠

سافر اليوم سعد وعبد العزيز فهمى وعلى ماهر والنحاس الى
لندن . وهنا يجب أن نقول أن سعدا في بيانه السابق ذكره والذي أرسله
من فيشى الى القاهرة كان قد ارتأى قبول الدخول في المفاوضات اذا رضيت
الأمة بقبول المشروع كأساس للمفاوضة كما أن مندوبى الوفد بعد استفتاء
الأمة في مصر اتوا معلنين أن الأمة تقبل الاستمرار في المفاوضات على
أساس المشروع مع ما يراه الوفد من تحفظات تحقق أمانها مع عدم قطع
المفاوضات .

ويلاحظ أيضا أن عبد العزيز فهمى قد وضع تقريرا براهيه في
مشروع الاتفاق الذى وضعته لجنة ملنز وعبد العزيز فهمى هو من فريق
المعارضين لسياسة سعد . وقد ارتأى في تقريره أن استقلالنا هو بمقتضى
المشروع وحده حماية من النوع الحديث ، نظرا للمراقبة السياسية على
مصر في صلاتها بالخارج وان المشروع فيما يختص بالداخل مقم
بالاشتراطات المناسبة بالحرية وسيادة البلاد . وذكر في تقريره انه « مع
موازنة مزايا هذا المشروع ومضاره وسماع رأى البلاد التى تكلفنا بقبوله
مع التحفظات التى نرغبها لا يرى سيلا سوى متابعة رأى البلاد والتصريح
بقبوله مع التحفظات ٠٠ » الى آخر ماجاء في تقريره المؤرخ اكتوبر ١٩٢٠
ونشر بنصه في جريدة الاهرام بتاريخ ٢ مارس ١٩٢١ .

٢٣ اكتوبر ١٩٢٠

قابل سعد اللورد ملنز وأظهر اللورد رغبتة في أن تتولى الحكومة
المصرية المفاوضات الرسمية بعد ان وقفت على رغبات الأمة المصرية
وسيقابل مندوبونا جميعا لجنة ملنز بعد غد .

ومن هذه المقابلة التي أعلن فيها ملنر أن المفاوضات تكون بمعرفة الحكومة المصرية ، أدرك سعد أنه لن يرأس المفاوضات الرسمية ليأسه من أسناد وزارة إليه بسبب ان إنجلترا كما تأكدنا قد أخبرت السلطان فؤاد بواسطة مندوبها السامى فى القاهرة أن سعدا عرض على ملنر أن يتساهل فى طلباته اذا عزلت إنجلترا السلطان فؤاد وأقامت ابنه الطفل على عرش مصر ، وكنا نعلم أن سعدا قد نفذ رأيه وعرض على ملنر نيته هذه التى سبق أن أخبرنا بها مما ذكرناه فى حينه .

٢٥ أكتوبر ١٩٢٠

قابل سعد وعبد العزيز فهمى وعلى ماهر ومصطفى النحاس ملنر اليوم . وقدم سعد بياناً بالتحفظات التى تطالب بها الأمة وأهمها ما يأتى :

١ - إلغاء الحماية صراحة .

٢ - عدم تحويل الامتيازات الأجنبية الى إنجلترا عند الغاء الامتيازات .

٣ - حرية مصر فى عقد المعاهدات بأنواعها الا المعاهدات السياسية الضارة بانجلترا .

٤ - أولوية مصر فى مياه النيل اللازمة لأراضيها المنزرعة والقابلة للزراعة .

وقد أخبر ملنر سعدا بأنه لم يعد مطلقا بإعلان الغاء الحماية .

وقال سعد للمنر « اننا بينى وبينك نقبل الحماية بشرط الغاء باقى القيود » ولم يوافقته باقى الأعضاء على هذا القول .

٢٦ أكتوبر ١٩٢٠

وصلت اليوم برقية بتاريخ أمس من سعد يدعونا فيها للحضور الى لندره بأسرع وقت .

ولم نعرف السبب فى ارسال هذه البرقية فان سعدا كان لا يود حضورنا الى لندن وان الوقت لم يتسع للمفاوضات فى كل رغبات الأمة . ولو كان يائسا لحضر الينا فى باريس بحجة أخذ رأى باقى الأعضاء ثم يقطع المفاوضات هنا بطريقة لبقة كما صرح لنا بذلك قبل سفره - ولكن يظهر ان ارسال هذه البرقية قبل الدخول فى المفاوضات كان بارادة ملنر .

٢٨ اكتوبر ١٩٢٠

• سافر باقى أعضاء الوفد الى لندره وسافرت معهم •

٣٠ اكتوبر ١٩٢٠

أخبرنا اليوم سعد بان ثلاثة من الطلبة المصريين بلندره قابلوه يوم السبت الماضى وكان معه عبد العزيز قهمى وعلى ماهر ومصطفى النحاس وسألوه عن المشروع فأخبرهم سعد بأنه حماية ووافقه عبد العزيز قهمى على ذلك وقال الطلبة لو كان مندوبو الوفد أخبروا الأمة بحقيقة الحال فإنها كانت ترفض المشروع أما على ماهر والنحاس فقد أجايا الطلبة بانهما يريدان المشروع استقلالا اذا ألغيت الحماية •

أقضى سعد بحديث الى مكاتب جريدة «الأهالى» المصرية أعلن فيه أن مشروع ملنر حماية وقالت الجريدة بحصول شقاق بين أعضاء الوفد كما نشرت بعض الصحف الانجليزية مثل « المورننج بوست » و « وستمنستر جازيت » بحصول شقاق بين الأعضاء •

حضر عدلى ظهرا بعد أن قابل ملنر ومكث معه ساعة ونصف ساعة وأخبرنا بان ملنر يرى تأليف وزارة للمفاوضات الرسمية •

١ نوفمبر ١٩٢٠

قابل سعد مستر « سبندر » فى فندق سافوى وهذا أخير سعدا بإمكان الوصول الى نص فى شأن الحماية يوفق بين رغبات المصريين واحساس الانجليز فان هؤلاء يعتبرون أن النص الصريح بإلغاء الحماية يمس كرامتهم • وأن أمام ملنر صعوبات • وهنا قال له سعد أن يقبل أن يقال أن مصر تتبع انجلترا فى أمورها الخارجية فقط - وتلك غلطة كبرى من سعد •

أرسل سعد اليوم الى ملنر يطلب مقابله ويقول فى خطابه ان للأمة تحفظات لا بد من تحقيقها حتى يتسنى تأييد المشروع •

٢ نوفمبر ١٩٢٠

حضر « رينل رود » و « سبندر » الى سعد اليوم وأخبراه بأنه مدعر لمقابلة ملنر غدا وكان ذلك بحضور على ماهر وأخبرنا سعد بان « رينل

رود « قال له أن من المستحيل التصريح بالغاء الحماية • فقرر الوند
بالاجماع أنه ان لم يصرح بالغاء الحماية فانه لا يقبل الدخول مع الانجليز
في أية مفاوضة •

وكان ملنر قد قال لسعد ان بالمشروع اصول الحماية نظرا للتمثيل
الخارجى فالنص على الغائها يعتبر تناقضا •

٣ نوفمبر ١٩٢٠

حضر « رينل رود » ظهرا لتناول الغذاء هو وزوجته مع سعد ومعهما
محمد محمود والمكياتى وظهر أن رينل رود غير يائس من ايجاد حل وقد
نشر اليوم في جريدتى « ستار » و « المورننج بوست » ما معناه ان مطالب
المصريين في التحفظات حقه وان من اللازم عدم التشبث بالألفاظ لضياع
المشروع •

قابل سعد ومحمد محمود ملنر فقال لهما أن التصريح بالغاء الحماية
من الآن غير ممكن ويؤدى الى سقوطه هو والمشروع • وعند المفاوضات
الرسمية يكون من الممكن الوصول الى ذلك بعد أن يكون الرأى العام على
استعداد لقبوله •

وحمدا الباسل وطفى السيد ومحمد محمود وأنا على اتفاق في ان
الطريقة الوحيدة هى أن يكتب للمنر بالتحفظات التى بها تساعد المشروع
امام الجمعية الوطنية والا نعاكس وزارة الثقة اذا وضعت برنامجها على
هذا الأساس ولكن سعدا وأنصاره يرون معاكسة اية وزارة ان لم يعترف
من الآن بطلناتنا •

ويرى سعد السفر من لندره يوم السبت (٦ نوفمبر) الى باريس
وقال ملنر لسعد « نحن الآن في مأزق » •

٤ نوفمبر ١٩٢٠

عرض علينا سعد اليوم ارسال خطاب رقيق للمنر ، وان نترك لندره
املا في أن يذلل ملنر الصعوبات التى امامه •

ولطفى السيد ومحمد محمود وحمدا الباسل وأنا متفقون على ان
المفاوضات الرسمية قد تذلل هذه الصعوبات وقد عرض لطفى السيد على
سعد أن يكون الخطاب حاويا للتحفظات التى نراها ونساعد المشروع
بسببها فاذا حققت المفاوضات الرسمية هذه التحفظات اصبح مشروع

ملنر جديرا بالقبول لكن سعدا رفض رأينا رفضا باتا فهمنا منه أنه لا يريد اطلاقا أية مفاوضات رسمية على يد غيره وأنه يفضل قطع المفاوضات على تحقيق التحفظات على يد غيره .

وقهم بعضنا أن سعدا لا يريد اعلان التحفظات كى يمكنه الطعن على كل ما يحصل عليه غيره بمفاوضات رسمية حتى ولو حققت كل التحفظات .

٥ نوفمبر ١٩٢٠

تناول سعد الغداء على مائدة « رينل رود » وزوجته في فندق سافوى وقد أخبره رود أن لجنة ملنر ستجتمع في الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم

٦ نوفمبر ١٩٢٠

اجتمع سعد واعضاء الوفد في غيابى اليوم صباحا رغم الاتفاق على أن يكون الاجتماع بعد الظهر واعتمادا على هذا ذهبت في الصباح الى البنك لأمور تتعلق بالوفد .

وقرروا ارسال خطاب ملنر يشف عن عدم اشتراك الوفد لا مباشرة ولا بالواسطة في المفاوضات الرسمية اذا لم تقبل التحفظات من الآن كأساس للمفاوضة .

وبعد الظهر حضر عدلى من عند ملنر وقال لنا أن ملنر أخبره الآن بأنه من الممكن التتويه على التحفظات في تقريره الذى سيرفعه لحكومته ولا مانع من الغاء الحماية وقبول التحفظات في المفاوضات الرسمية وان ملنر وزملاءه الوزراء يرون أن الحماية سسقطت بالفعل وأنه أى عدلى متفائل كل التفاؤل من النص على ذلك للوصول الى المفاوضات الرسمية .

ذهب لطفى السيد بالنيابة عنا الى سعد ليلا لتعديل الخطاب المزمع ارساله للملنر فأبى سعد محتجا بصدور قرار الوفد بذلك ولا يمكن تغييره بأية حال ، وأنه يحارب كل وزارة تدخل المفاوضات ولو كانت من عدلى أو ثروت أو سواهما .

٧ نوفمبر ١٩٢٠

انعقد الوفد اليوم وقد عدل سعد عن ارسال الخطاب واتفق معه في ذلك زملاؤه المنتمون اليه وكان من رأى عدم ارسال هذا الخطاب لأنه بمثابة قطع للمفاوضة وتقرر بين أعضاء الوفد اتخاذ مضمونة خطة لهم

وهى أن الوفد لا يدخل المفاوضات الرسمية الا بعد أن تكون التحفظات أساسا للمفاوضة وفقد فريقنا الثقة بمفاوضة سعد ويرى قائدة البلد في أن تجرى المفاوضات وزارة من عدلى ورشدى اللذين ماكننا لهما اصدقاء وكان سعد صديقنا الأول ولكن تجاربنا معه فترة وجودنا في فرنسا وانجلترا لم تقنعنا بفائدة مفاوضة من سعد ونحن جميعا - أى المفاوضين - سنكون بعينين عن الوزارة طبق قرار الوفد الأول الذى الغاه سعد وسواء لدينا اكان رئيس المفاوضات سعد أم غيره فاننا سنبقى على كل حال أعضاء في الوفد المصرى الى أن تتكون الجمعية الوطنية ونرشح انفسنا فيها ظفرتنا بالعضوية أو لم نظفر .

يظهر الآن على سعد أنه يخشى عاقبة قطع المفاوضات حتى لا تمس مكانته الشخصية .

وقد عرض عبد اللطيف المكباتى اقتراحا بارسال خطاب الى ملنر يسجل فيه أن الوفد لا يعضد أى مشروع الا اذا كان قائما على أساس التحفظات وقد رفض سعد واشياعه هذا الاقتراح لأنهم ظنوا أنه يقصد به تعضيد أية وزارة رسمية تؤلف من غير سعد اذا كان أساس برنامجها تحقيق التحفظات .

٨ نوفمبر ١٩٢٠

دعينا للحضور غدا لوزارة المستعمرات في الساعة الثالثة بعد الظهر لجلسة عامة بين لجنة ملنر والوفد .

٩ نوفمبر ١٩٢٠

ذهبنا في الساعة الثالثة لوزارة المستعمرات وبعد التحية تلى علينا ملنر مذكرته ورد عليه سعد ردا فيه كثير من الجفوة وانعدام الكياسة مما ألم ملنر ثم ارسل سعد اليوم الى مصر برقية بان الوفد قرر عدم الدخول في المفاوضات لعدم قبول التحفظات من الآن - وذلك رغم ما وعد به ملنر من أن التحفظات ستكون موضع بحث في المفاوضات الرسمية . ورغم ما رأيناه من الاستعداد لقبولها في المفاوضات . ومع ذلك فقد قال سعد في البرقية ان الأمل لم يضع .

١١ نوفمبر ١٩٢٠

تركنا جميعا لندره اليوم الى باريس

١٣ نوفمبر ١٩٢٠

اليوم عيد تكوين الوفد وهو يوم ١٣ نوفمبر وقد مضى على تأليفه سنتان فاحتفلت به الأمة المصرية في القاهرة وغيرها وكان من المحتفلين بهذا العيد في القاهرة حسين رشدي وألقى خطابا في ذلك اليوم قال فيه « اليوم هو اليوم الثالث عشر من شهر نوفمبر . وأنه ليوم عظيم . يوم مشهود في تاريخ مصر الحديث ففي مثله من ١٩١٨ هب سعد باشا زغلول ومعه اثنان من رفاقه للمطالبة رسميا باستقلال مصر . » ثم قال « يوم ذاك حيت الوزارة المصرية - أي رشدي وعدلى - هذا الحادث الذي كان يتفق تمام الاتفاق مع أمانيتها ، والذي لم تكن تألو جهدا في التمهيد له . » وهذا كله مصداق ما اثبتناه فيما سبق من الايعاز بتكوين الوفد ومعاونته بعد ذلك .

وفي هذا اليوم حضر عدلى الينا في مركز الوفد بباريس بعد رجوعه أمس من لندره وأخبرنا بحضور سعد أن الاستاذ أحمد نجيب مكاتب جريدة « الاخبار » المصرية والذي يقيم معنا في مكتب سكرتيرية الوفد أرسل برقية الى جريدته بأن عدلى يسد الأبواب في وجه الوفد ويسعى في عرقلة أعماله وأن الجريدة تريثت في نشر ذلك وأن محمود باشا سليمان أرسل لعدلى برقية يستفسر فيها عن هذا الخير وقامت مناقشة غير ودية بسبب هذه البرقية بين عدلى وسعد . ثم قال عدلى انه قابل ملنر أمس الأول وأن هذا أخبره بانه لا يمكن ضياع المشروع لأجل كلمة وهي التصريح من الآن بإلغاء الحماية .

مع العلم بأن نفقات ارسال برقيات الى جريدة الاخبار كانت كلها من مال الوفد ولم يطلع الأعضاء على هذه البرقية قبل ارسالها وفهموا ان سعدا هو الذى أوعز بإرسالها ولذلك كانت مناقشة بعضهم لسعد انتقادا صريحا على ارسال البرقية .

١٥ نوفمبر ١٩٢٠

ارسل سعد خطابا موصى عليه الى اللورد ملنر باننا ننتظر قبول التحفظات وبانه لا يمكن لمصرى مهما تكن الثقة به ان يقبل المفاوضات الرسمية على أساس المشروع الحالى .

وصلت الى محمد محمود من والده اليوم برقية بان مصطفى النحاس بصفته سكرتيرا للوفد ارسل لهم بمصر برقية بان عدلى باشا يعرقل أعمال الوفد وكان كارثة عليه . ثم حضر عدلى وأخبرنا بعلمه بارسال برقية من النحاس واستفسر من سعد عن هذه الحملة الظالمة التي بدأت ببرقية أحمد نجيب ثم أعقبها برقية مصطفى النحاس فتظاهر سعد بأنه لا يعلم عن هاتين البرقيتين شيئا مع أنهما أرسلتا على نفقة الوفد وكنت أنا باعتبارى أمين الصندوق أسلم الى مصطفى النحاس مبالغ لارسال الرسائل والبرقيات جملة دون معرفة بالتفصيلات وذلك ثابت في دفتر صندوق الوفد .

لكن سعدا رغبة منه في اظهار عدم علمه بهاتين البرقيتين طلب مصطفى النحاس من حجرة السكرتارية واستفسر منه عن البرقية التي أرسلها دون علم منا ومنه فأجاب مصطفى النحاس بانه أرسل البرقية بصفة خاصة بينه وبين الاستاذ أمين الراقى صاحب جريدة الأخبار . ويلاحظ أن مصطفى النحاس أرسل هذه البرقية بالشفرة ومن ذلك فان سعدا طلب اليه بهدوء عدم ارسال مثل هذه البرقيات فيما بعد دون أن يظهر عليه أى انفعال مما أثبت لنا بطريقة قاطعة أن سعدا كان الموعز بارسال البرقيتين، فبهتنا جميعا وظهرنا له اشتمزازنا من هذه الطريقة . فلما رأى عدلى ذلك واقتنع أن الأمر كان بإيعاز من سعد رغم الخدمات التي اداها عدلى والعمل مع الوفد أشهرها عديدة وما ضحى به من راحته وماله - لما رأى ذلك ثار هذا الرجل الرزين لهذا الجحود وغضب لطمعه في سمعته وشرفه وأخذ يسرد خدماته لسعد وأته ما كان يود الحضور لولا تكرار برقيات سعد اليه ثم انتهت ثورته بان قال لسعد هذه الكلمات :

« ياسعد اننى وطنى مثلك ونظيف مثلك » وأظهر سعد ألمه من هذه الجملة . ثم تركنا عدلى غاضبا معتزما الرجوع الى مصر .

كانت البرقيتان أكبر سبب في انشقاق الوفد وقد احتججنا بشدة على هذه الفعلة الزكراء التي توقع الضرر بالبلاد وقد سببت فعلا تبلبل الأفكار في مصر وأحدثت انقساماً بين الناس .

لم أستطع السكوت على هذا الجحود وهذا الظلم فذهبت الى مقر عدلى بالفندق وأظهرت له ألى وألم زملائى ودعوته الى الغداء فأعترى . وكررت الدعوة والحمت فيها حتى قيل وذهبنا نحن الاثنين الى مطعم يشارع «الشانزليزيه» اسمه مطعم « امباسادور» وأخذت أهون عليه - اثناء

الغذاء - وقع البرقيتين وما أظهره سعد من عدم اكتراث وأضفت أن الأمة والتاريخ سيفقدان جهوده . وكان يسمع والالم يحز في نفسه ولم يجب الا بقوله : انه يأسف لما ارتكبه من خطأ مع سعد ذلك انه كان صديقا له ومازال صديقا ، وتعاوننا معا في القضية المصرية ، وماكان يجوز له - اى لعدلى - أن يقول لصديقه «انه وطنى مثله ونظيف مثله» فقلت له ياباشا أنت تدهشنى من أن التعبير منك عن غضبك وغاية أملك ان تقول لسعد أنك وطنى مثله ونظيف مثله ولو كنت أنا محلك وطعمت في وطنيتى وشرفى لما اكتفيت بهذا التعبير فأجابنى عدلى بانه يعتقد على كل حال انه اخطأ فيما قاله لسعد وماكان يصح له أن يحتد بهذه الصورة .

والحق انى اعجبت بهذا النبل من رجل ما كنت صديقا له وأسفت على أن مثله يكون موضع هجوم وتجريح كما حصل ثم افترقنا والالم يحز في نفسى .

١٧ نوفمبر ١٩٢٠

أمام ما ابدينا لسعد من اعتراضات اعترف بخطئه مع عدلى، وذهب اليه اليوم وسعى في الصلح معه ، وانتهينا بان يرسل كل منهما برقية بعدم وجود شقاق بينهما ، فأرسل عدلى برقية بما اتفق عليه ، أما سعد فانه أرسل في برقيته ان عدلى لن يعمل شيئا دون اتفاق مع الوفد .

١٩ نوفمبر ١٩٢٠

سافر عدلى اليوم من باريس لصر ، واقام له الوفد مأدبة وداع بفندق الكنتنتال بباريس .

٢١ نوفمبر ١٩٢٠

حاول اليوم سعد استرضاء الأعضاء المعارضين له بكلام عام لم يقنع أحدا وفى الوقت نفسه أيد مصطفى النحاس فى إرساله البرقية الى أمين الراقى .

علمت أن سبب سعى سعد فى استرضائنا انه وجد نفسه فى الأقلية بعد أن أصبح حافظ عفيفى وويصا واصف على غير رأيه .

٢٩ ديسمبر ١٩٢٠

استمر التقاطع بيننا وبين سعد أياما وأمتنع هو عن الحضور لقر الوفد . وحضر اليوم على ماهر للتقاهم مع قريقتنا بغرض الصلح مع سعد

وجاء في كلام على ماهر أن سعدا أخبره بأنه عندما عرض على محمد محمود أن يكون بعض أعضاء الوفد في الوزارة ليكونوا أغلبية فيها وأن يكون محمد محمود وزيرا ضمن هؤلاء الوزراء كان هازلا وأنه كان يريد معرفة ما يضمه محمد محمود ويظهر أن سعدا كان يريد بمسعاه هذا بين المعارضين أن يتهمهم فيما بعد بمبالاة عدلى لغاية شخصية في نفوسهم فلما ظهر خطأه ولم يقبل محمد محمود دخول الوزارة أفهم على ماهر انه كان هازلا فيما عرضه .

٣١ ديسمبر ١٩٢٠

لم يحضر سعد لمل الوفد من نحو خمسة عشر يوما الا مرة واحدة وهو يصدر لمصر خطابات ونداءات من فندقه دون أن يطلع عليها أعضاء الوفد وانحصر همه في منع تأليف وزارة الثقة التي سبق أن طالب هو والوفد بها مرارا واصبح الآن يتهم بالمرورق كل من يقبل تأليف وزارة تتولى المفاوضات فهو يخشى أن يؤلف عدلى وزارة تحوز ثقة الأمة . وهو بما يكتبه كرئيس للوفد يحمل الوفد نتيجة تصرفات لا يعلم عنها الأعضاء شيئا .

٢ يناير ١٩٢١

أرسل لى سعد الاستاذ محمد كامل سليم السكرتير العربى للوفد يطلب منى أن أرسل له تحويلا بمبلغ الف جنيه ولما كان سعد قد استلم منى مبالغ كبيرة لم يقدم عنها حسابا ولم يخبرنى بأوجه صرفها عرضت الأمر على زملائى وأشعرتهم انى أريد الاستقالة من امانة الصندوق - وكنت اعطيت نقودا الى سعد كقرض دون قرار من الوفد على أن يردهما ولم يسدد عرضت الأمر على زملائى فنثار عبد العزيز فهمى وأخذ يعاتبنى كصديق وزميل وانتهى الأمر بالاتفاق على عدم قبول استقالتي والاكتفاء بالا يعطى لسعد شيء فيما بعد الا بقرار من الوفد ثم أرسلنا على الفور خطابا خاصا الى سعد بامضائنا جميعا (حمد الباسل وعبد اللطيف المكباتى ومحمد محمود ولطفى السيد وأنا . وباقرار عبد العزيز فهمى الذى أبى أن يرسل بامضائه شيئا مكتوبا الى سعد) نحتج فيه على انفرادة بالعمل دون أن يطلعنا على شيء وقررنا انه ان اجابنا بعدم امكانه العمل معنا نسافر جميعا الى مصر قورا وهالك نص الخطاب :

خصوصى وسرى

حضرة صاحب المعالى رئيس الوفد المصرى

لاشك ان معاليكم قد احظتم علما بالحال السيئة التى فى مصر الآن انقسام فى الآراء ، وانصراف بعض الناس عن الوفد ، والاعراض عن اتباعه وتخاذل فى جسم الاتحاد الذى هو سندنا فى كل عمل والذى هو معقد رجائنا فى بلوغ الغاية التى ننشدها . حال سيئة لا نتأخر عن ان نصارح معاليكم بان سياسة الانفراد بالعمل مباشرة او بالواسطة - تلك السياسة التى ظهرت فى الوفد من أواخر الصيف الماضى - يجب ان تحتمل قسطها الوافر من هذه النتيجة . ويسوعنا أيضا ان هذه الخطة ، مع ظهور نتائجها السيئة هنا وفى مصر لاتزال متبعة الى الآن ، اذ ان معاليكم انفردتم بإرسال تلغراف الى اللجنة المركزية ، وارسال خطاب الى اللورد ملتر . وخطابات أخرى الى هيئات كثيرة فى مصر دون ان نشترك فى أمرها ، فى حين اننا مسئولون دائما عما فيها .

لم نشأ ان نحتج على هذا التصرف فى حينه بل واطبنا على الحضور الى الرغد ، ولاحظنا ان معاليكم لا تحضرون ، فحملنا هذا الامتناع على خير ما يحمل عليه ، ولم يكن لنقدر ان الغرض من ذلك الاصرار على الاستمرار دون مشاركتنا حتى علمنا من الحركات الأخيرة ، انكم ممتنعون قصدا عن الحضور دون ان يعرف سبب خاص لهذا الامتناع ، ثم علمنا أمس ان بينكم وبين مستر «بلنت» شأننا يتعلق بالقضية المصرية ، وانكم ارسالتم الدكتور حامد محمود الى لندره لهذا الغرض ، وانكم تريدون ارسال أحد الأعضاء لهذه الغاية نفسها كل ذلك بلا مشاوره لنا ، ثم علمنا اليوم انكم طلبتم من حضرة امين الصندوق الف جنيه لا يبعد ان تكون لتنفيذ هذه أنهمه .

تلقاء هذه التصرفات الانفرادية التى ليست مباحة فى ذاتها والتى ظهرت بالحس نتائجها نرى من الواجب علينا ان نحتج على هذه الخطة وان نطلب الى معاليكم العدول عنها ، والرجوع الى العمل مع الوفد كله باعتباره جسما تاما تلقى وكالته من الأمة وتحمل كذلك بمجموعة كل المسئولية عن تنفيذ هذه الوكالة .

على اننا الآن ، تلقاء ما هو جار فى البلاد أحوج ما يكون هذا الوفد الى البحث فى تلافى ما وقع من اضرار السياسة التى أشرنا اليها ، والتى يضيق المقام الآن عن الافاضة فيها ، فان الحالة أخرج من ان يلافىها غير

الحزم والتدبير ، والوقت آزف من أن يحدث المغاضبة والاهتمام
بالشخصيات .

وتفضلوا يامعالى الرئيس بقبول تحياتنا واحترامنا

حمد الباسل - عبد اللطيف المكباتى - محمد محمود - أحمد لطفى
السيد - محمد على .

٣ يناير ١٩٢١

حضر سعد لمحل الوفد وكانت نتيجة محادثتنا معه أنه يرى ما يأتى :

١ - ان لجنة ملنر قد انحلت نهائيا .

٢ - استحالة قبول الانجليز تحفظاتنا وخصوصا الغاء الحماية
صراحة .

٣ - عدم ثقته بعدلى ورشدى ومن معهما مثل ثروت وغيره وأنه
لا يتصور أن عدلى يستقبل اذا الف وزارة لم يصل فيها الى الغاء الحماية .

٤ - ان الوفد كان قد قرر عدم رضائه عن تشكيل أية وزارة صديقة
قبل قبول التحفظات (وهذا خطأ فان الوفد لم يقرر ذلك وانما رأت اغلبيته
امام اصرار سعد عدم دخول الوفد في المفاوضات الرسمية قبل قبول
التحفظات مخالف في ذلك قرارات له سابقة) .

٥ - سألنا سعدا - وقد أصر على قطع المفاوضات بدون مبرر ماذا
نعمل إذن ؟

فقال « لا شيء ونتكل على الله » .

ولما لاحظ امتعاضنا أردف : « لا بد من الاعتراف بالهزيمة والا فهل
تريدون عمل ثورة في مصر ؟ وما رأيك يا لطفى بك ؟

فقال لطفى بك : « اننا لا نقبل الاعتراف بالهزيمة ، وبقطع المفاوضات .
أما عن الثورة فانى بصراحة اذا اقتنعت بان من مصلحة بلادنا أن نقوم
بثورة كنت أول المجندين الداعين اليها » .

تلك كانت آراء سعد النهائية . كذلك أعلن أنه سوف لا يكتب الى مصر
نداء يعرقل تأليف وزارة بعد قبول انجلترا للتحفظات . ويريد أن تؤيد
الجرائد الموالية فكرته وتمتنع جرائد المعارضة عن نشر ما يخالفها .

طلب الى سعد أن اقبله في منزله مساء اليوم (٣ يناير) لشرب الشاي معه . فذهبت اليه في الساعة الخامسة بعد الظهر ، وكانت مقابله ودية ، ثم طلب منى أن أعطيه الألف جنيه التي سبق له ان طلبها . فأجبت بانى أعطيته من قبل مبالغ متعددة دون قرار من الوفد على أن يردها ولهذا اعتذرت عن عدم الدفع وأوضحته له انى مستعد لدفع أى مبلغ يقرره الوفد وأخبرنى الا داعى لعرض الأمر على الوفد وانى كصديق له يمكنى ان أعطيه المبلغ ليكون ديناً عليه لى شخصياً . فأعترت وأخبرته بانى مسئول عما دفعته اليه وانى لما عرضت الأمر على الوفد قرر الموافقة على السلفيات التي صرفت اليه بشرط عدم تكرار الاقراض . وبعد أن أخبرت أعضاء الوفد بانى مسئول شخصياً عما اقترضته - اى لسعد - اعفانى الأعضاء من هذه المسئولية . ثم ودعته وانصرفت بعد ان ذكرنى بصدر قرار من الوفد يقضى بان يكون صرف الشيكات بتوقيعه وتوقيعى .

٥ يناير ١٩٢١

ارسل لى سعد اليوم الخطاب الآتى نصه :

حضرة الاستاذ محمد بك على

يظهر انكم الى الآن لم تكتبوا ما اتفقت معكم على كتابته الى بنك الكريدى ليونيه من تقييد جميع المبالغ المودعة فيه للوفد بحساب الوفد وان يكون الصرف منها باذن ممضى منكم ومنى طبقاً للقرار السابق صدوره .

فأرجوكم ان تنفذوا هذا القرار طبق ما تم عليه الاتفاق بينى وبينكم . كما أرجوكم ان ترسلوا المبلغ السابق طلبه ولحضرتكم التحية والاحترام .،

سعد زغلول

فبادرت بارسال الرد اليه في نفس اليوم أى يوم ٥ يناير ١٩٢١

ونصه :

حضرة صاحب المعالى الأكرم

تشرفت بخطاب من معاليكم اليوم خاص بالمبالغ المودعة في بنك الكريدى ليونيه لحساب الوفد وانى لزيادة الاطمئنان سارسل لِبِنِك خطاباً فوق ما عنده من التعليمات . اما عن الذى تطلبه معاليكم فقد رأى جميع حضرات الأعضاء الذين كانوا بمحل الوفد اليوم ان تعرض المسألة على جلسة الوفد حتى يقرر فيها بالاشتراك مع معاليكم ما يراه - لهذا أرجو التكرم بافادتى بما ترونه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

محمد على

٦ يناير ١٩٢١

كان الدكتور حامد محمود قد ذهب الى «لندره» ثم رجع الى باريس ،
وكنا قابلناه صدفة يوم ٤ يناير ١٩٢١ وسألناه عن سبب ذهابه الى لندره
فاخفى علينا السبب .

واليوم اعترف لنا الدكتور حامد محمد بأنه اخفى علينا سبب سفره
لأن سعدا كان قد أخبره بسرية المأمورية وأنه يعترف لنا الآن بعد أن صرح
له سعد . انه ذهب بخطاب من سعد الى اللورد ملنر لم يقرأه هو ولم
نعرف طبعاً شيئاً عن مضمون هذا الخطاب السرى .

دعانى اليوم سعد للتفاهم معه فيما كان بيننا من خلاف وكانت
المقابلة بفندق الكونتنتال وجرى بيننا عتاب سببه انى من المعارضين كما
كان سببه مسألة النقود .

٧ يناير ١٩٢١

حضر اليوم سعد لمحل الوفد وقد عرضنا عليه مضمون بعض
الخطابات التى وردت من مصر عن الحالة ، وفيها ان الانقسام فى الآراء
وسد الطريق على وزارة موثوق بها موجب لدخول السلطان وشيعته فى
الميدان وتولى المفاوضات الرسمية . وفى هذا من الخطر ما فيه . فأجاب سعد
بان لا لوم علينا اذا حصل ذلك ، فاننا موكلون فى الاستقلال ويُسنا من
الحصول عليه ولا يمكننا أن نعمل شيئاً آخر كما لا يمكن مطلقاً ان نتضامن
مع اية وزارة أو نؤيدها مع علمنا بانها خادعة أو مخدوعة .

وقد اجبناه بأنه لم يفكر أحد فى التضامن مع وزارة ولا فى تأييدها
وانما المطلوب هو حيدتنا لتكوين وزارة ثقة تدخل على أساس تحقيق
تحفظاتنا ويكون لديها ما يطمئنها من الضمانات . فقال أن الحياذ غير
ممکن وان الواجب أن نعلن أننا غير راضين عنها خوفاً من أن يقال اننا
معها سرا ان كان لديها وعد من الانجليز فهذا غير كاف ولا نصدقه وان
كان لديها وثيقة كتابية فلم لا ندخل نحن ولا يمكننا أن اتنازل عن وكالتى
عن الأمة .

وأظهر لنا أنه يفضل الآن سفره لمصر ولكن يظهر أنه غير جاد فى
قوله هذا .

وقد طلع علينا برأى آخر جديد غير الآراء السابقة المتناقضة هو انه يقبل لالغاء الحماية والدخول في المفاوضات أن ينص في مشروع ملنر بما يأتي : « لأجل أن يبني استقلال مصر أمام انجلترا وباقى الدول على أساس كيت وكيت » . وسرد الأمور التي نطلبها جميعا دون أن تلغى انجلترا الحماية صراحة .

وبعبارة أخرى فان سعدا يقبل بهذا الدخول في المفاوضات على مجرد وعد بالنظر في طلبات الوفد ، لا على اعلان الغاء الحماية فوراً والواقع أن سعدا كان يريد وضع ألفاظ براءة في مشروع ملنر يتمكن بها من أن يفاوض بنفسه وان يرأس المفاوضات دون أن يلاحظ الجمهور انه غير ثابت على رأى واحد ويريد أن يدخل في روح الأمة المصرية دائما انه الحفيظ على آمال الأمة والمتشدد في طلباتها .

٨ يناير ١٩٢١

نشرت جريدة « الأخبار » في عددها الصادر اليوم على لسان مكاتيبها في باريس ما يأتي :

سألت الرئيس عن حقيقة ما تزعمه بعض الصحف من أن الوفد يلح أن تلغى انجلترا الحماية في الحال بحيث أن مصر تدخل في المفاوضات باعتبارها حكومة حرة مستقلة . وأجابني الرئيس بمايأتى : « ان مثل هذا التحتم غير مقبول فنحن نريد أن المعاهدة التي تعقد بين الطرفين تتضمن بين أحكامها حكما يلغى الحماية الغاء صريحا . واذنا نقبل الدخول في المفاوضات متى أعطى تأكيد بذلك ، » .

ومن الغريب أن مكاتب الاخبار المذكور لحكمة لا تعلمها كتب بعد ذلك بأشهر أى في ٢١ يوليو ١٩٢١ أنه لم يأخذ حديثا في ٨ يناير ١٩٢١ من سعد وانما استلم الحديث من الدكتور حامد محمود مكتوبا بخط واصف بطرس غالى بك أحد أعضاء الوفد وأقرب المقربين الى سعد والذي لم يعارض سعدا مطلقا في أى رأى أدلى به للوفد سواء كان ذلك في باريس أو لندره .

٩ يناير ١٩٢١

حضر سعيد اليوم بمحل الوفد ثم جاء الاستاذان عبد الملك حمزه واسماعيل كامل وأخبرانا انهما حضرا من مصر موقودين من محمود باشا سليمان رئيس لجنة الوفد المركزية للوقوف على حالة الوفد وما قد اشيع من الانقسام بين أعضائه وليخبرا الوفد بحقيقة الحال في مصر وقد

ذكرا أن الحالة هناك سيئة وأن بعض القوم هناك ينسبون إلى الوفد أنه قرر عدم الدخول في المفاوضات وعدم الرضا عنها إذا كانت بواسطة حكومة ثقة إلا إذا أعلنت انجلترا رسمياً قبول التحفظات . وأن أنصار عدلى يزدادون عدداً وقد أجابهما سعد بأن ما يريده هو أن يعلن أن الغاء الحماية سيكون ضمن المعاهدة عند إبرام الاتفاق .

وزاد سعد بأن قال ان الفرنسيين الذين يقابلهم ينصحونه دائماً بقبول المشروع باعتباره فرصة ما كانوا يظنون سنوحها .

اجتمعنا اليوم مساء بالفندق الذى يقيم فيه أحمد لطفى السيد وقررنا التشديد على سعد فى ارسال النداء الذى وضعناه له . وقررنا تهديده بأن نرسل نحن هذا البيان باسمائنا الى لجنة الوفد فى مصر ان هو رفض ارساله .

١٠ يناير ١٩٢١

حضر سعد لحل الوفد . ثم حضر عبد الملك حمزه واسماعيل كامل وتناقشا مع سعد ومعنا وبعد ذلك أدليا إلى بانهما تأكداً من سوء نية سعد ومن أنه لا يريد سوى المحافظة على شهرته بما يتخذ من أعمال - وقد ثبت من محادثة له مع مندوب الاخبار وارسلها اليوم لتلغرافيا لمصر انه يخطئ القائلين بالتصريح بالغاء الحماية فوراً وانما اذا حصل تأكيد بان الغاءها سيكون فى المعاهدة الرسمية فان الوفد يدخل فى المفاوضات .

هذا مع العلم بان قرار الوفد نص على الا يدخل المفاوضات الا على اساس جميع التحفظات .

دعا سعد أحمد لطفى السيد ومحمد محمود لمقابلته فى الفندق اليوم للتفاهم معهما . ثم أخبرهما برغبته فى أن يكون فى الوزارة أعضاء من الوفد وأما هو فانه لا يقبل بحجة أن رئاسة الوزارة صغيرة بالنسبة إليه وانكر ما عراه اليه صديقه على ما هر من أنه امتنع عن الحضور لحل الوفد غضبا وعرض عليهما خطابا من ملنر يشكره فيه على تهنئته برأس السنة .

١١ يناير ١٩٢١

نشرت اليوم جريدة الديلى الانجليزية حديثا لسعد جاء فيه :

« تناقش معى سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى فى باريس فى تقرير لجنة ملنر عن مصر وقال ان وفده لم يطلب الغاء الحماية حالا تمهيدا للمفاوضات ولكن الأمة المصرية مع ذلك تطلب أن أية معاهدة تعقد

بين البلدين على أساس تقرير ملنر يجب أن تتضمن قبل كل شيء آخر الغاء الحماية - فاذا اعطته الحكومة ضمانا صريحا فان الوفد لا يتردد في دخول المفاوضات معها . . وأعرب سعد باشا عن تقديره العظيم لبعده نظر اللورد ملنر وحكمته واعتداله وأدبه وعن أسفه لما سمعه عن استقالته .

لم يحضر سعد اليوم لمحل الوفد وقد أخبرني دومانى السكرتير الفرنسى للوفد بصفة سرية أنه كان مع زوجته مدعوا للغذاء مع سينوت حنا فى مطعم بضواحي باريس وكان معهم على ماهر وجرى الحديث فى موضوع اختلاف أعضاء الوفد وانقسامهم فى الرأى وقد قال له على ماهر أنه علم أن سبب الخلاف هو أن لطفى السيد ومحمد محمود ومحمد على قد وعدم عدلى بأن يكونوا وزراء معه وانهم اتفقوا على تأليف الوزارة فعلا ولم يتهم عبد العزيز فهمى بهذه التهمة لأنه مصاب بروماتيزم فى أعصابه كما لم يتهم عبد اللطيف المكياتى بحجة أنه سليم النية وبسيط ويظهر لى أن هذا الاتهام أت من سعد .

دعا سعد حمد الباسل والمكياتى فى الفندق للتفاهم معهما فذهبا .

١٤ يناير ١٩٢١

عرض علينا عبد الملك حمزه - فى مقر الوفد وفى غياب سعد - أنه مكلف من اللجنة المركزية بأن يعرض على الوفد السعى فى تأليف وزارة من عدلى وشرح حالة البلد الموجبة للأسف وقال ان لم نتداركها كانت مسؤولية عظمى ونظرا لتغيب سعد فقد كلفنا عبد العزيز فهمى بأن يذهب ، ويعرض عليه ما ارتآه عبد العزيز وهو أن نسعى فى أن يكون سعد من المفاوضين الرسميين دون باقى أعضاء الوفد وان لم يمكن ذلك فاننا نساعد فى تأليف المفاوضين من وزارة عدلى صيانة للبلاد ويكون ذاك منا بندا للامة مثلا بتأييد عدلى واطهار الثقة به لما فى ذلك من الفائدة لقضية مصر وقد وعد عبد العزيز بالذهاب الى سعد وطلبنا من عبد الملك حمزه ان يكتب لنا تقريراً بما موريته فوعد بذلك .

١٥ يناير ١٩٢١

حضر عبد العزيز فهمى الينا اليوم بمقر الوفد - وسعد غائب - وأخبرنا بأنه ذهب اليوم لسعد وعرض عليه ما اتفقنا عليه فأبى كل الاباء تأييد عدلى وأضاف - أى سعد - أن أنصار عدلى هم الذين أوجدوا الشقاق

بما كتبه في جرائد مصر وما على عدلى الا أن يعلن أنه مع الوفد ويسير على ميادئه وبهذا ينتهى الاشكال وطلب من عبد العزيز أن ينصحنا بذلك وأضاف بأنه متمسك بمبادئ الوفد في جميع تصرفاته وأنه أرسل الدكتور حامد الى مستر «بلنت» ليخبره ان يقول للمنز ان من الممكن ان سعدا يقبل الدخول في المفاوضات الا على أساس قبول جميع التحفظات لكن سعدا أجابه عبد العزيز لسعد ان هذا العمل مخالف لقرار الوفد الذى صدر بعدم الدخول في المفاوضات الا على أساس قبول جميع التحفظات لكن سعدا أجابه بأنه يمكنه أن ينكر تكليف حامد بالأمورية التى كلفه بها اذا رأى الوفد عدم قبول المفاوضات على الأساس الذى أرسله الى « بلنت » . وعندئذ عارضه عبد العزيز ولم يستسغ هذا الانكار . فأجابه سعد بان السياسة يجوز فيها الكذب . كما اعترف له بان الحادثة التى أرسلها بالتلغراف لجريدة الأخبار بمصر كانت خاصة بالغاء الحماية .

١٦ يناير ١٩٢١

قررنا اليوم نحن الخمسة - لطفى السيد - محمد محمود - حمد الباسل - المكياتى - وأنا - السفر الى مصر نظرا لحالة سعد وتباعده واخترنا الباخرة سفنكس التى تقلع من مرسيليا فى ٢٠ يناير ١٩٢١ وسيكون معنا عبد العزيز فهمى الذى قرر السفر وقطع التذكرة قبلنا .

١٧ يناير ١٩٢١

أخذنا التذاكر بالباخرة سفنكس وظهر اليوم فى جريدة « الأوفر » الفرنسية ان حديث سعد مع مكاتب الأخبار أحدث تأثيرا سيئا فى مصر وقامت مظاهرات فى الاسكندرية والقاهرة نودى فيها بسقوط الوفد .

ومن الغريب أن سعدا أرسل الينا فى مقر الوفد صورة تلغرافين بريد ارسسألهما لمصر احدهما لمحمود باشا سليمان يستفسر فيه عن الحالة والآخر لمصطفى النحاس يقول فيه ان الأخبار مقلقة فعجبنا لهذا التصرف من سعد ومن أنه يريد اشسراكنا فى أمره ورددنا اليه صورة التلغرافين وأخبرناه بان يتصرف كما يريد بعيدا عنا .

ذهب اليه عبد الملك حمزه واسماعيل كامل وأخبراه باننا نريد منه نداء يجمع كلمة الأمة ويوجد الثقة بعدلى لحمل الانجليز على تعيينه فى الوزارة خوفا من ابعاده وتقوية توفيق نسيم وقلنا ان يخبراه بان هذا نداء لا ينشر فى الجرائد الا مع نداء من عدلى نفسه ، فأبى سعد نهائيا

وقال انه لا يثق بعدلى فهددناه بسفرنا واجابهما سعد بان قال لهما :
قليسافروا - وقد لوحظ وجود سينوت حنا وعلى ماهر وواصف غالى فى
منزل سعد وانهم يعقدون معه مجلسا فى اغلب الايام .

وفى اليوم نفسه ارسلنا الخطاب الآتى الى سعد

١٨ يناير ١٩٢١

حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى

نتشرف بان نعرض على معاليكم ما يبلغ الوفد الآن عن حال البلاد
انها مضطربة الفكر متشعبة الأهواء وانكم تعلمون علما يديهيا ان
المفاوضات الرسمية انما تحصل على تأييد الوزارة المصرية . وتعلمون ان
من المصلحة الكبرى ان تكون هذه الوزارة مؤلفة من رجال يؤمل فيهم
الحرص على هذه المصلحة وان اولى الرجال اللائقين برئاسة الوزارة
هو عدلى يكن باشا . وتعلمون مما ورد من الاخبار ان له مشايعين
كثيرين . كما تعلمون ان له فى حركة الاستقلال يدا وفضلا عظيما فى كثير
من المواطن . فمن المتعين اذن ان يحرص الوفد على مثله ويستبقه لينتفع
به سواء فى الحال او المستقبل .

وقد عرضنا عليكم جمعا للشنات وتوحيدا للكلمة ، وتقوية لمركز
الوفد واستبقاء لعدلى باشا ، وحملا لأولى الأمر على تكليفه بتأليف الوزارة
ان تكتبوا للبلاد كلمة تدل على ثقة الوفد به ، وتأييده اياه ، لا ثقة عمياء ،
وتأييدا مطلقا ، بل مشروطا بان يكون على مبدأ الوفد ، والا يقبل المفاوضات
الا اذا كان لديه تصريح بالغاء الحماية ، كما عرضنا عليكم ان المصلحة
الكبرى للبلاد تقضى بعدم دخول أحد من أعضاء الوفد فى الوزارة ولكن
تطمينا للوفد عرضنا ان يحصل اتفاق خصوصى مع عدلى باشا على ان
تكونوا انتم ضمن المفاوضات الرسميين الذين تنتدبهم الحكومة المصرية
عرضنا ذلك كله فلم نجد منكم الا اباء تاما لم نفهم له دافعا صحيحا . ولقد
خطر فى بالنا انكم ربما تشكون من حالة البلاد الآن وخرج مركزها من جهة
ما بها من الانقسام وتشعب الأهواء هذا المرض الذى أخذ يدب فيها على
ما يشتهى خصومها ، وانكم ربما كنتم مطمئنين ان الوفد يبقى قويا الى
الأبد ، وان لن يؤثر فى مركزه مؤثر ، خطر لنا هذا وهو ما نتوهمه داعيا
لابائكم وعدم اجابتكم طلبنا متمشيا مع هذا الخاطر من جهة وسعيا فى
ازالة خطر الانقسام المحقق بالبلاد من جهة أخرى نجد انه لا محيص لنا من
درس الحالة بالدقة للوقوف على حقيقتها بالمشاهدة ، فنطلب منكم كما كنا

طلبنا من قبل ان تسافروا انتم وجميع أعضاء الوفد الى مصر في اقرب وقت لهذه الغاية والبحث في مداواة هذه الحال بالطرق الممكنة . والا فانا مضطرون جميعا للسفر لمصر على اقرب مركب لدرس الحال واصلاح ما نستطيعه منها وايقافكم من هناك على مجريات الأمور . وعلى كل حال فلقد كان موضع اتفاق بيننا وبينكم جميعا ان محل العمل الحقيقي الآن في هذه الظروف السيئة هو مصر لا جهة أخرى .

وأن زميلنا عبد العزيز فهمي بك الذى تضطره حالته الصحية للسفر لمصر والانقطاع عن العمل ريثما تعود اليه القدرة عليه . كما سبق ان استأذن الوفد في ذلك يشاركنا في هذا الرأى ويوافق عليه تمام الموافقة .

وتفضلوا يا معالى الرئيس بقبول تحياتنا واحترامنا ، ،
وافق على صواب هذا الرأى ،

عبد العزيز فهمي

من هذه الخطابات يظهر جليا مبلغ رغبة اعضاء الوفد في التضامن مع سعد وحرصهم على الا يكون في البلاد انشقاق ، ومبلغ احترامهم لسعد كرئيس للوفد المصرى رغم تصرفاته مع زملائه وتناقضه في آرائه ومبادئه وان الأعضاء كانوا حريصين على احترام قرار الوفد الأول القاضى بعدم دخولهم وزارة الثقة ، وان يكونوا مجاهدين لا طلاب مصلحة شخصية ولا مجد . وان يبقوا هكذا جنودا مجهولين يشتركون في الجمعية الوطنية اذ انتهى الأمر باتفاق على معاهدة مع الانجليز .

كان حالنا مع سعد في هذه الآونة مما يؤسف له فقد قاطعنا واتخذ لنفسه من غير مؤسسى الوفد بطانة من الذين يريدون زحزحة المؤسسين والحلول محلهم مع ان المؤسسين هم الذين جاءوا بسعد واقنعوه بالتضامن معهم في تكوين وقد يسعى لاستقلال مصر ، وجعلوه رئيسا لهم لأنه كان اكبرهم سنا ووزيرا سابقا ووكيلا منتخبا عن الجمعية التشريعية .

استمر التباعد بيننا نحن المؤسسين وبين سعد . وقررنا السفر فذهبنا اليه واخبرناه باننا حرصا على مصلحة البلاد واتقاء للفرقة نريت ان نترك له حريته في أوروبا حتى اذا ظفر بخير للبلاد كان الفخر له وحده . واذا لم يظفر كنا بعيدين عن أية مسئولية من تصرفاته فانه في الواقع يتصرف منفردا ولا يقبل منا رأيا ونحن سنذهب الى القاهرة نعمل مع اللجنة المركزية دون أن يشعر أحدا بفرقة أو اختلاف في الرأى . ومن لا يستطيع منا العمل يبقى في بيته أو عمله الخاص ورجونا له النجاح لكن سعدا

اجابنا بما يشعر انه غير محتاح الى مساعدة أحد « وأنه مطمئن » فتركناه وانصرفنا بعد توديعه .

١٩ يناير ١٩٢١

لم تقصر في امداد سعد بما يحتاج اليه من نقود . وارسلت بالاتفاق مع زملائي خطابا الى واصف غالى بصفتي امينا للصندوق بتاريخ اليوم ونصه :

حضرة صاحب العزة واصف بطرس غالى بك المحترم

بما اننا مسافرون اليوم الى مصر فقد قرر حضرات الأعضاء الموجودين في مركز الوفد اليوم اعطاء حضرتكم مبلغ مائة وخمسين الف فرنك للمصرف منها على أعمال الوفد ، مع العلم بأنى لو تأخرت في الرجوع واحتجت الى نقود فما على حضرتكم الا اخبارى في وقت مناسب لارسال ما يكون ضروريا .

وتفضلوا بقبول فائق احترامى ..

محمد على

وطبعا عرض واصف غالى الأمر على سعد وكانت الاجابة ان رد واصف الى خطابى هذا مصحوبا ببطاقة زيارة باسمه دون أن يكتب عليها شيئا وأخذ تحويل البنك .

عرفنا بعد ذلك أن سعدا طلب الى ابراهيم سعيد باشا وهو الذى كان يرسل الينا النقود في باريس أن يخطر بنك « الكريدى ليونيه » وبنك « روما » في باريس بأن جميع النقود التى أرسلها باسمى أو باسم الوفد انما كانت مرسله لشخص سعد باشا زغلول وطلب تحويل جميع المبالغ لحساب سعد وفعلا حولت النقود جميعها باسم سعد في باريس ، وانكر ان ما حول في ذلك الوقت كان نحو ٨٥ الفا من الجنيهات عدا نحو ١٤ الفا كانت لدى اللجنة المركزية معدة لتحويلها مع ما يضاف اليها مما يرد من تبرعات .

محاولة للايقاء على وحدة الوفد

ولقد قرر الوفد في الوقت المناسب عدم الدخول في المفاوضات الرسمية الا بعد أن يجاب الى اضافة التحفظات التى طلبها على المشروع ، لتكون كلها أساسا للمفاوضات الرسمية . ولايزال يرى المصلحة فى التمسك بهذا

١٩٢١

القرار الى النهاية ، فلن يدخل في المفاوضات الرسمية بالذات الا على هذا الشرط . ولكنه مع ذلك يرى من المصلحة ومن الواجب عليه الا يتخطى رغبة الأمة تلك الرغبة التي تقضى عليه بأن لا يكون بعيدا عن المفاوضات الرسمية في أية حال . وبديهي أن القيام بهذا الواجب لا يتيسر وان - المفاوضات الرسمية لا تنتج النتيجة التي تطلبها بريطانيا العظمى ومصر ، كلا الأمرين لا يتم الا اذا باشرت المفاوضات الرسمية وزارة تكون موضع ثقة الشعب ، مجردة الميول ، معروفة المواقف في حركة الاستقلال ، ومع ذلك فانه مما لا شبهة فيه أن الوزارة مهما كانت ثقة الشعب بها لن تنال نعضيده الا اذا كان عندها تصريح بان النص على الغاء الحماية أساس من الأساس التي تبنى عليها المفاوضات الرسمية ، والا لعرضت نفسها للتعاقد على الحماية في حين أن الأمة صاحبة الكلمة الأخيرة لا تقبل بحال الا الاستقلال .

رجوعنا الى مصر

طعنة في الظاهر

تركنا فرنسا وكلنا أمل في أن ينشر النداء من سعد على الأمة . وارسلت الأقلية التي بقيت مع سعد في فرنسا صورة النداء الى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة في نفس الباخرة التي اقلتنا .

ولكن حدث مع الأسف الشديد أن سعد حال دون نشر هذا النداء بان أرسل برقية (٣١) الى جريدة « الأخبار » نشرتها قبل وصول باخرتنا الى مصر بيومين جاء فيها :

« ٠٠٠ غير أن فكرة نبئت الآن في بعض النفوس ترمى الى أن الوفد مع تمسكه بهذه الخطة (أى التحفظات) في خاصة نفسه لا يمنع الغير من الدخول في المفاوضة على خلاف هذا الشرط بل يلزمه أن يؤيده ويعين ثقته به متى كان من أصدقائه ، وهي فكرة أقل ما فيها أنها غير مفهومة ولا قابلة للفهم ، ولا يترتب عليها الا افساد خطة الوفد » .

كما حذر الأمة من هؤلاء الذين يعينهم ببرقيته ، أى أنه حذرنا منا ، وسعى في ايجاد شك في أعمالنا ووطنيتنا ونحن في عرض البحر بين السماء

(٣١) انظر نص البرقية كاملا ملحق رقم (٥) ص ٢١٨ .

والماء ، أملا في أن تقابلنا الأمة بالسخط والكراهية وبتلك الحيلة النكراء
يسد الطريق أمام تكوين أية وزارة موثوق بها بعد أن أيقن استحالة تعيينه
رئيسا لوزارة تباشر المفاوضات بسبب كراهية السلطان له وخاصة بعد أن
علم بسعيه في خلعه مقابل التساهل في بعض المطالب الوطنية وما كنا نعلم
بما أقدم عليه سعد من ارسال برقية ضدنا حتى اتتنا برقيتان من مصر في
٢٥ يناير سنة ١٩٢١ ونحن في الباخرة نص أولاهما :

« لطفى بك السيد بالباخرة سفنكس

سفركم سبب دهشة عظيمة نرجوكم واصدقاءكم عدم التصريح بشيء
الى أى شخص قبل أن تقابلونا .

عفيى - ويصا - النحاس

ونص البرقية الثانية :

« محمد محمود باشا بالباخرة سفنكس

وردت انباء باريس تطالب الوطنيين باليقظة منكم وبقولكم
المفاوضات الرسمية على غير أساس الغاء الحماية بترويجكم مشروع
ملنر فسبب ذلك تأثيرا سيئا أفيدونا .

جورج خياط - سيد خشبة

حرننا في أمرنا من هذا التصرف الغريب الذى أترك للقارىء تقديره
والذى جرح قلوبنا جرحا عميقا وترك في نفوسنا مرارة ممضة فما كنا
نتصور أن يصل الاقتراء الى هذه الدرجة وان ينزل المفترون الى هذا الدرك
وان يتحكم الهوى في النفس الى حد اختراع الأباطيل اشباعا للشهوة ونيل
من المعارضين .

ولما وصلنا الى الاسكندرية قابلنا اصداقنا وقابلتنا الجماهير
بالاستفسار عما حدث وتجمعوا في بهو الفندق الذى نزلنا فيه فخطب بعضنا
فيهم بما يشعر بوجود شقاق أو انقسام وطلبنا الى الناس ان يعصموا
بالاتحاد .

ثم سافرنا الى القاهرة وكانت الجماهير تحيينا في المحطات بالهتاف
للوعد ، وكنا نؤكد اتفاقنا وتضامننا . ثم كان استقبالنا في القاهرة بالخا
منتهى الروعة ، وكان البعض يستفسر عما قصده سعد ببرقيته فكنا نجيب
بكلام يدل على التضامن ثم ذهب كل منا الى منزله ورأينا ازاء تصرفات
سعد الا نذهب الى لجنة الوعد المركزية وان ينصرف كل منا الى عمله مع

الإبقاء على علاقتنا باللجنة • وكنا ندلى لمن يتصل بنا باننا وقد تعبنا نحو السنيتين في أوروبا نحتاج الى شيء من الاستجمام •

تأليف وزارة عدلى

بقينا على هذه الحال الى ان كلف السلطان عدلى باشا بتأليف الوزارة في ١٦ مارس ١٩٢١ وقرح الناس خاصة بعد الذى علموه من سيرة عدلى ولما كان بينه وبين الوفد من صلوات وتعاون ونثبث هنا جواب عدلى الى السلطان بقبول تأليف الوزارة (٢٢) ليكون القارىء على بينة من برنامجها :

« ٠٠٠ » اتقدم لعظمتكم بجزيل الشكر على ما أوليتمونى من الثقة الغالية اذ تفضلتم بتكليفى بتأليف الوزارة فى الظروف الحاضرة وشرفتمونى بتقليدى رتبة الرياسة •

ولقد كان لى من جليل شرف عظمتكم أكبر تشجيع على قبول تلك المهمة ووضع اخلاصى كله فى خدمتكم وفى خدمة البلاد •

« لذلك اتشرف بأن أعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزارة وقد قبلوا مشاركتى فى العمل ، حتى اذا صادف ذلك الاستحسان العالى بصدور الأمر الكريم بالتصديق عليه (وذكر أسماء الوزراء ولم يكن منهم أى واحد من أعضاء الوفد كما كانوا يتقولون) » •

« ان الوزارة ستجعل نصب عينيهما فى المهمة السياسية التى ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر الوصول الى اتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر ، وستجرى فى هذه المهمة متشعبة بما تتوق اليه البلاد، ومسترشدة بما رسمته ارادة الأمة، وستدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا الى الاشتراك فى العمل لتحقيق الغرض •

« وما يوجب الارتياح ان تصريح الحكومة البريطانية بان المفاوضات ستجرى على أساس الغاء الحماية ، من شأنه ان يسهل مهمة الوزارة من هذه الوجهة ، فان ذلك التصريح الذى يدل على حسن استعداد بريطانيا العظمى مما يدعو الى الأمل بان المفاوضات التى ستحصل بهذه الروح

(٢٢) لمرقه التشكيل الروارى انظر كتاب الطاراب والوزارات المصرى ج ١ ،

ستفضى الى اتفاق محقق للأمانى الوطنية ، ويكون فاتحة عصر جديد بين البلدين ، شعاره المودة وتبادل الثقة وسيكون للأمة على لسان الممثلين لها فى الجمعية الوطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق .

« وبما أن هذه الجمعية ستكون أيضا بمثابة جمعية تأسيسية فان الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادئ الجديدة للأنظمة الدستورية وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها وتنظم بكيفية تحقق تمثيل رأى الأمة تمثيلا صحيحا .

« وفى هذا المقام تعرب الوزارة عن اعتقادها بأن الظروف الحاضرة تثير الاسراع فى الرجوع الى النظام العادى ، وبأنها ستتمكن بفضل نفوذ عظمتكم من رفع الاحكام العسكرية والغاء الرقابة فى القريب العاجل ، وانا نعتمد على حكمة الأمة فى تسهيل هذا العمل الذى يحقق نجاحه أعز أمانى الوزارة .

واننا لنذكر حق الادراك ما تحتاجه البلاد من الاصلاحات الكبرى بيد اننا لتمسكنا باشتراك الأمة فى وضعها نمتنع عن كل تغيير جوهري قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد ، على اننا بتأييد عظمتكم لنا سنسعى بإدارة أمور البلاد وننشط بها فى خير الطرق وأصلحها للمحافظة على مرافقها ولتوسيع نطاق رقيها ، وستكون المسألة الاقتصادية الحاضرة موضع اهتمامنا العظيم .

هذا وان الوزارة على يقين من أن هذا المنهاج يوافق المقاصد التى مازالت عظمتكم تصبوا اليها لخير رعاياها ، وهى مع ما تشعر به من عبء المسئولية الملقاة على عاتقها تأمل الوصول بمهمتها الى النجاح المنشود ، معتزة بعطف وتعزيد عظمتكم ، ومعتمدة على ثقة البلاد .

وانى لعظمتكم ٠٠٠ الخ

عدلى يكن

القاهرة فى ٧ رجب ١٣٣٩ (١٧ مارس ١٩٢١)

ولما أعلن فى الصحف نبأ تشكيل وزارة عدلى وبرنامجه الذى أرسنه للسلطان اهتزت الأمة فرحا . وكيف لا يكون ذلك وقد تألفت وزارة الثقة التى طالما سعى سعد ورقاقه الى تأليفها . وكيف لا يفرح الشعب وقد أعلن عدلى فى كتاب تأليف وزارته أنه يتمسك بالتحفظات التى كان الوعد يعلنها .

وطالما طالب سعد عدلى بالدخول فى المفاوضات مع من يختارهم من الوزراء
وان يكون الوفد بعيدا يرقب نتيجة هذه المفاوضات .

اذن فقد كان عدلى منفذا لرغبة الوفد ، منفذا لرغبة سعد صديقه ،
رغم مالاقيه منه فى باريس ولندره من طعن وتجريح بعد ان ادى للوفد
خدمات لا يجوز انكارها .

ولقد كان المؤسسون للوفد - وهم زملاء سعد - اكثر الناس اغتباطا ،
لأنهم قد حققوا رغبتهم فى الا يكونوا اعضاء فى الوزارة وان يبقوا
متراضين فى الوفد يعملون ويراقبون ما تقوم به وزارة يرأسها عدلى ذلك
الرجل الذى سعى سعد فى احضاره الى أوروبا ولبى الدعوة بعد الحاح
شديد .

ونقف هنا قليلا فنقول كيف يمكن الظن بأن زملاء سعد يفضلون عدلى
عليه وسعد هو صديقهم الأول ورفيقهم فى الجهاد وماذا يفيدون من تمسكهم
بان تكون رئاسة المفاوضات لعدلى . انهم لم يشتركوا فى الوزارة . ولم
يفكروا فى الاشتراك فى المفاوضات الرسمية . فتحبيذهم المفاوضات بواسطة
عدلى لم يكن الا لأن مصلحة البلاد تدعو لذلك بعد ان قر فى نفوسهم ان
سعدا غير كفاء للمفاوضة بما لمسوه مذ كانوا فى باريس ولندره وما
لاحظوه فى عدلى من كفاية وجدارة .

ان عدلى لا يصلح لأن يكون زعيما شعبيا وانما الذى يصلح لهذا
هو سعد ، فهو نشيط وخطيب وكان محاميا قديرا وهو كثير الاصدقاء
ومنهم أولئك الذين ألفوا الوفد معه .

اما عدلى فكان قليل الاختلاط بالناس . وما كنا نعرف عنه قليلا
أو كثيرا وقد أزرنا سعدا فى الجمعية التشريعية ليكون وكيلها الأول وأصبح
عدلى وهو الوكيل المعين فى المرتبة الثانية .

كان هذا اعتقادنا فى الاثنى عشر . لكننا بعد التجارب الطويلة القاسية
بين باريس ولندره من ابريل الى نوفمبر ١٩٢٠ عرفنا ان عدلى وأن لم
يكن يصلح للزعامة الشعبية فانه «رجل دولة» أى انه سياسى ودبلوماسى
من الطراز الأول . ولقد سمعنا ونحن فى أوروبا من اجانب ذوى مراكز
رفيعة ممن اتصلوا بعدلى وبسعد ان أكبر دولة فى أوروبا تفاخر بان يكون
لها رئيس وزارة مثل عدلى .

اضف الى ذلك ان الرجل اثبت لنا دقة تفكيره وصبره في المفاوضات ، كما أظهر لنا أدبا جما وهو لا يحقد على من يخالفه في رأى ويسعى في النوصول الى الحق ويرجع اليه دون أن يرى في ذلك غضاضة بخلاف سعد فانه كان يرى إلزام غيره الاقتناع برأيه ولو كان خاطئا ، ويعتبر التشبث برأيه جزءا من كرامته ، ولطالما جرح من حادثه أو ناقشوه ، لكنه والحمد لله قد وجد أمامه رجالا طالبا صدوه ومنهم على شعراوى ومحمد محمود وعبد العزيز فهمى ولطفى السيد والمكبائى وحمد الباسل . وكنت أنا معجبا بهؤلاء الرجال كما كنت أسفا على ما وضعتنا الظروف فيه ولا أخفى أن بعضنا في آخر مراحل وجودنا في أوروبا وصل أمرهم الى الأسف على الاشتراك مع سعد في تأليف الوفد وغيابهم عن الوطن نحو عامين ضاع فيهما الكثير من أرزاقهم وتعرضوا لكثير من المتاعب ثم هم لم يطمعوا في زعامة أو وزارة وكانت نتيجة جهادهم أن أسسرف سعد في تجريحهم وآذاهم في وطنيتهم .

الف عدلى وزارته وبرنامجها كما علمت وقد أعلن فيه دعوة الوفد الى المساهمة معه في المفاوضات تحقيقا لتضامن الأمة في مرحلة حاسمة من مراحل جهادها .

لكن سعدا أثر بقاءه في باريس ، وأرسل إلينا في القاهرة لنعود اليه ثانية كى يكون أعضاء الوفد جميعا معه هناك . ورغم ماقاسيناه من سلوكه وخاصة برقيته الأخيرة الى مصر ، رغم هذا كله قبلنا الرحيل ثانية ، وأعدنا حقائبنا ، وأخذنا جوازات السفر ، وبينما نحن نتأهب لمغادرة البلاد وإذا سعد يبرق إلينا بعدم السفر ويأثنه حاضر الى مصر .

وقد علمنا بعد ذلك أن المقربين اليه من أعضاء الوفد أرسلوا اليه من القاهرة أن عدلى قد كبر شأنه وأن الأمة آخذة في الالتفاف حوله ، وأن من المصلحة له أن يعود الى مصر حتى يحتفظ بمكانته لدى الشعب .

عودة سعد من أوروبا -

وصل سعد الى الاسكندرية في ٤ ابريل ١٩٢١ ، وكنا في استقباله وكانت هناك مظاهرات واحتفالات .

وخطب سعد في وليمة عشاء أقيمت له بالاسكندرية قال فيها :

« .. وجاءت الوزارة الجديدة ببيان كلكم قرأتموه جاء فيه وعد بأنها تتمشى مع ارادة الأمة وتسترشد بإرشاداتها ، وجاءت فيه دعوة للوفد

المصري بأن يدخل في المفاوضات الرسمية والوفد ورئيسه يهنتون أنفسهم بأنهم يرون وزارة تتربع أو تتولى الأحكام في مصر وتريد أن تتمشى مع ارادة الأمة ، فانه لا شيء أحب الى الوفد الذي يمثل الأمة من أن يرى على منصة الأحكام وزارة مستعدة لأن نتمشى مع هذه الارادة ، •

انظر كيف كان سعد متحرزا لا يمدح الوزارة ولا يذمها ، وكان كل همه ان يعلن للناس أن الوزارة انما هي خاضعة لارادة الوفد أى لارادة الأمة •

وأعدت وزارة عدلى باشا قطارا خاصا أقل سعدا ومن معه الى القاهرة • وكان الناس متراصين فى المحطات يهتفون بحياة سعد والوفد ووزارة الثقة ، وعندما وصلنا محطة القاهرة واتجهنا بالسيارات الى منزل سعد كانت الآلاف المؤلفة تحتشد فى المحطة وفى ميدانها وفى الطرقات وفى شرفات المنازل الى أن وصلنا الى بيت سعد وبقينا برهة معه فى مكتبه وأتى كثير من الناس يهتفون باسمه ويحيونه •

ولقد لفت نظرى أمر له أهميته ذلك أن سعدا فاجأنا ونحن فى مكتبه ، وبعد دقائق من وصولنا انه بعد الذى قويل به من الهتافات والابتهاج والتكريم كان همه ان بادرننا بأنه غاضب على السلطان وغاضب على عدلى بسبب ان السلطان قواد لم يرسل كبير أمنائه سعيد ذو الفقار باشا لاستقباله فى المحطة رسميا باسم السلطان • وكان ذنب عدلى ان نادى محمد على لم يرفع العلم عند مروره بشارع سليمان باشا ابتهاجا وتعظيما له وعدلى هو رئيس هذا النادى •

دهشنا لهاتين الملاحظتين فى وقت كان يجب أن يقدر فيه اغتباط الأمة وفرحتها بقدمه لا أن ينظر الى هذه الأمور ويجعلها محل اعتبار • ولم نستبشر خيرا بنتيجة هذا النوع من التفكير الذى ماكان يليق برجل مثله ان ينساق فيه بل كان يجب وهو زعيم الأمة ان يشغل بمسئوليته عن هذا الصغار •

رأى عدلى الا يشكل الوفد الرسمى للمفاوضة حتى يشرك سعدا معه • ولما انتهت الاحتفالات بمقدم سعد ، أخذ عدلى يقاوضه فى أمر تشكيل هيئة المفاوضات لكن سعدا وقد اطمأن الى مكانته فى الشعب صمم على أن يكون هو رئيس المفاوضات والا فإنه يمتنع عن الدخول فى المفاوضات ويحاربها •

ولما لم يجد النقاش معه نفعا ، وكان يستحيل أن يرأس المفاوضات
وفيهم رئيس الحكومة ووزير الخارجية مما يخالف كل تقليد للحكومات ،
انحصر الخلاف اذن في رئاسة المفاوضات التي تشيبت بها سعد ونجم
عن ذلك مهاجمة سعد لوزارة صديقه عدلى في حفلة أقيمت بشبرا في ٢٥
ابريل ١٩٢١ مهاجمة عنيفة هزا فيها بالتقاليد الرسمية فى العالم كله التي
تقضى بان يكون رئيس الحكومة أو وزير خارجيتها هو الذى يرأس
المفاوضات ووصم عدلى بانه موظف انجليزى عينه السلطان الذى يستمد
سلطته من المندوب السامى الانجليزى وان مفاوضة عدلى مع الانجليز
انما هى مفاوضة جورج الخامس مع جورج الخامس . ووصف عدلى
ومن يؤيدونه بانهم « برادع الانجليز » كما أعلن أنه سيهاجم كل وزارة
مصرية تفاوض الانجليز الا اذا راس هو المفاوضات ، مع العلم بأن رياسته
للمفاوضين لا بد أن تكون بمرسوم من السلطان نفسه .

وبعد اعلان سعد فى خطبته هذه محاربة عدلى ، اجتمع الوفد يوم
٢٨ ابريل ١٩٢١ وقررت الاغلبية عدم اشتراك الوفد فى المفاوضات وعدم
محاربة الوزارة لكن سعدا شذ عن الجماعة وأصر على اعلان عدم الثقة
بالوزارة وعلى محاربتها . ولم يؤيده سوى واصف بطرس غالى وسينوت
حنا وويضا واصف ومصطفى النحاس وعلى ماهر وكانت النتيجة ان
استقال على شعراوى واستقال بعده بقليل جورج خياط ، وارسل خمسة
من الاغلبية خطابا الى سعد فى نفس اليوم جاء فيه .

« قضت مصلحة البلاد التي أخذنا انفسنا بالقيام عليها أن نصارحكم
القول اننا لا نستطيع ان نقركم على جعل القضية المصرية قضية شخصية
يصح ان يكون للميول الذاتية فى أمرها محل من الاعتبار . »

« نقول والأسف يملأ قلوبنا انكم بغير اجازة الوفد بل خلافا لقراراته
الصريحة قد أعلنتم عدم الثقة بالوزارة بعد أن أجابت كل طلباتكم ، ماعدا
شرط الرئاسة الذى لا نراه يقدم أو يؤخر شيئا فى حسن سير المفاوضات . »

« فعلتم ذلك فلما عرض الأمر اليوم على الوفد ولم تقرم اكثرته
على هذه الخطة الضارة صمتم عليها واستهنتم برأى الاكثرية مرة اخرى
وجئتم بمثال من ذلك فى معاملتكم لاحدنا عبد اللطيف بك المكباتى . »

« تلقاء هذا الاستئثار بالرأى والانفراد بالعمل لا يسعنا حقا وعدلا الا
ان نبرأ الى الله والى الأمة من تبعة الشقاق الذى نجم عن انتحاء هذا النحر

والذى طالما سعينا في اتقاؤه الى حد مجازاة بعضنا اياكم على دخول الوفد
في المفاوضات خلافا لخطته .

« والآن نرى ان الواجب الوطنى يقضى علينا ان نعلن ثقتنا بوزارة
نزلت على ارادة الأمة ووافقت الوفد على كل ما اشترط من حيث مهمة
المفاوضين الرسميين والاغراض التى يجب عليهم السعى لبلوغها . فان
الوزارة لا تستطيع ان تصل الى تحقيق آمال البلاد الا اذا كانت متينة
المركز فى الامة معضدة الخطة من اولى الراى فيها ولا تحال خذلانها الا
خذلانا للمعرض الأسمى الذى عاهدت الأمة على الوصول اليه .

« نعلن رأينا هذا ونصرح تلقاء الخلاف القائم فى الراى العام بأن
الخطة المثلى هى عدم دخول الوفد فى المفاوضات الرسمية اتباعا لخطة
الوفد الأولى منبهين الوزارة الى ان كل اتفاق ليس شاملا للتحفظات التى
أيدتها الأمة والتى تتمسك بها كل التمسك لا يقابل من الجمعية الوطنية
الا بالرفض الصريح .

« ولقد نشعر ان الذين صبروا الى اليوم خليق بهم ان يصسبروا
ويقدموا قريانا جديدا على مذبح الاتحاد فى هذا الموقف ، ولكن الأمر أجل
من ان يحتمل تساهلا ، وأعجل من ان يقبل اناة والاتحاد أوشك ان يكون
مقصودا لذاته لا لثمراته ، فاش نسال ان يوفق أهدى الفريقين منا سبيلا
الى تحقيق آمال البلاد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

حمد الباسل - عبد اللطيف المكباتى - محمد محمود - أحمد لطفى
السيد - محمد على .

ولم يوقع على شعراوى هذا الخطاب لاستقالته كما لم يوقعه جورج
خياط لاستقالته أيضا ولم يوقع عبد العزيز فهمى لعدم ثقته بسعد واعتقاده
بعدم فائدة أى نصح نسديه لسعد . وانضم الينا فى الراى الدكتور حافظ
عفيفى .

لم يكن من سعد بعد خطابنا اليه الا ان نشر فى اليوم التالى أى فى
٢٥ ابريل سنة ١٩٢١ بيانا فى الصحف ينم عن نفسيته ويكشف عن اعتقاده
بانه وحده هو الوفد ومما جاء فيه :

« . . لهذا فائنا اعتمادا على الثقة التى شرفتنا الأمة بها ، وأيدتها
عند كل مناسبة وعلى الأخص فى المظاهرات التى قابلتنا بها ، وعلى

التشجيعات التي لاتزال تبديها ، والتأكيدات الوثيقة التي تأتيها من كل الجهات مؤيدة لتوكيلنا ومحيدة لخطتنا ، نؤكد بان الوفد الممثل للامة بعد انفصال المخالفين عنه مستمر في العمل .. الخ .. » .

ومن هذا التاريخ اعتبر سعد نفسه هو الوفد ، واعتبر اغلبية الأعضاء ومنهم المؤسسون جميعا من المنشقين .

ترتب على هذا الشقاق انقسام الامة الى فريقين . فريق عدلى ويضم كثيرا من المثقفين ووجهاء البلاد ممن عرفوا حقيقة الحال وفريق سعد ويضم كثيرا من حسنى النية الذين اثرت فيهم النداءات والمهرجانات ومن النفعيين الذين ينتهزون الفرص ، ومن العامة والبسطاء .

حال سيئة زادها سعد وشيعته سوءا بالخطب الكثيرة والمظاهرات الصاخبة وكلها طعن وسب في عدلى ورشدى وثروت ومن آزرهم .

وقد بلغ الاسفاف في المظاهرات التي أوعز بها فريق سعد الى حد أن المتظاهرين كانوا ينادون بسقوط عدلى ورشدى ومن معهما ويصفونهم بالخيانة وبأنهم برادع الانجليز وأن الحمائية على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى .

وفي الوقت الذى اسرف فيه سعد في اتهامه مواطنيه كان يعلن ان الانجليز « خصوم شرفاء معقولون » .

كان مركز عدلى واخوانه في غاية الحرج . فلم يكن منه وهو رئيس الوزارة وقد اشتد الاضطراب في البلاد ، وتعطلت الأعمال وأصيب الأبرياء بكثير من العنت والاضرار الا أن أصدر بيانا في ٥ مايو ١٩٢١ هذا نصه (٣٣) :

« ما كنا ننتظر مطلقا عند دعوة الوفد المصرى للاشتراك معنا في المفاوضات الرسمية أن يعترض قيامنا جميعا بالواجب نحو الوطن !»
خلاف .

(٣٣) مطامعة هذا النص لما ورد في أرشيف مجلس الوزراء لوحظ وجود اختلافات بين النص في الكلمات التي تحتها خط كما يلي بترتيب ورودها وهي : شارك - تخالف بها - المناوضون - للثقة بها - تشا ان - يلازم - العيشة - للاتفاق معه فقد - نطقه الكريم لى .

« لما طلبت حكومة بريطانيا العظمى الى عظمة مولانا السلطان تعيين وفد رسمى للمفاوضات تفضل عظمته وأصدر أمره الكريم بتكليفى بتأليف وزارة للقيام بهذه المهمة وقد وضعت الوزارة برنامجا سياسيا يسع تحقيق مطالب البلاد » .

« ولما كان غرض الوزارة هو نفس الغرض الذى يسعى له الوفد المصرى فقد رأيت ، توحيدا للقوى أن يشترك هذا الوفد معها فى المفاوضات ونصت فى برنامجها على دعوته لذلك » .

تقبلت البلاد برنامج الوزارة بالارتياح العام ، لأنه جاء مطابقا لآمالها ، وأظهرت الأمة ما أظهرت من الثقة فى هذه الوزارة ومن تعاضدها » .

« عاد سعد باشا زغلول ومن معه من زملائه ، فاستقبلتهم الوزارة بالترحيب ، وسهلت كل السبل للمظاهرات والاحتفالات التى أقيمت لهم ، وبعد قليل دعوناه والوفد للاشتراك معنا فى المفاوضات فاشترط لذلك شروطا بعضها يتعلق بموضوع المفاوضات وبعضها خارج عنه » .

« تداولت الوزارة معه فى تلك الشروط ، فكانت نتيجة البحث والمداولة أن الخلاف بينها وبينه أصبح منحصرا فى نقطة واحدة هى رئاسة المفوضين ، تلك الرئاسة التى مازال يتشبث فى طلبها لنفسه » .

« ولقد أوضحنا له أن التقاليد السياسية فى جميع البلاد لا تسمح بحال من الأحوال أن يدخل رئيس حكومة فى مفاوضة سياسية ولا يكون هو رئيس الهيئة الرسمية التى تقولاها من قبل البلاد » .
« أما القول بأن مصر ليس لها تقاليد فى هذا الصدد فلا وجه له إذ أن مصر وهى ساعية فى أن تكون فى عداد الدول المستقلة ، لا يجوز لها أن تبتدع بدعة تخالف تقاليد تلك الدول التى تريد أن تكون فى مصافها » .

« فلما أبلغته الوزارة أنها لا تستطيع اجابته الى هذا الطلب محافظة على كرامة الحكومة ، أخذ يبرره بنظرية أنه ان سلم بها أدت حتما الى استحالة كل مفاوضة رسمية بين مصر وبريطانيا العظمى أيا كان المفوضون مادامت السلطة المصرية التى تكسيهم الصفة الرسمية هى التى تستمد منها الوزارة سلطتها » .
ومما يؤسف له أنه استعمل فى التدليل على هذه النظرية عبارات جارحة لعواطف من مدوا يدهم اليه ، لا تبررها أية ضرورة إذ زعم (ان رئيس الوزارة ليس الا موظفا من موظفى الحكومة الانجليزية ، يسقط ويرتفع بإشارة من المندوب السامى وهو بهذه الصفة

لا يمكنه أن يكون بازاء رئيسه وزير خارجية انجلترا حرا في الكلام لأنه مدين له بمركزه) • على أنه يجب أن يعلم هو وغيره اننى لست موظفا انجليزيا ، وان ليس وزير خارجية انجلترا رئيسا لى ، بل اننى رئيس حكومة مصر ، قبلت هذا المركز لأقوم فيه بالواجب على لوطنى بحرية لا يحدها أى اعتبار من الاعبارات •

« وكيف لا اكون حرا في الدفاع عن مصالح بلادى أمام وزير خارجية انجلترا ، وأنا الذى صرحت في بيان وزارتى الرسمى اننى لم أقبل هذا المركز الا للمطالبة بالغاء الحماية وتحقيق الاستقلال للبلاد ، » •

« وقد انتهى أمره مع الوزارة بأن صرح بأنه لا يرضى بالاشتراك معها في المفاوضات الرسمية مطلقا ولو قبلت جميع شروطه وحجته في ذلك ان الوزارة ترغب الناس على الثقة بها ، وأنها أصدرت أوامرها الى جميع الموظفين بالألا يشتركوا في أى احتفال يقام من أجله كما أنها أكرهت كثيرا منهم على تغيير آرائهم التى أبدوها تأييدا له ، وحرمت المظاهرات التى يهتف فيها باسمه ، بل ان جزاء الهاتفين له في طنطا كان ضرب الرصاص •

« فأما ما يزعمه من ارغام الناس على ابداء الثقة بالوزارة فما كانت الوزارة في حاجة الى السعى في الحصول على مظهر جديد من الثقة ، وهى لم تشأ نشر ما ورد ولايزال يرد عليها بكثرة من رسائل التعضيد والتأييد ، سواء من الهيئات النيابية أو من الأفراد •

« وأما اصدار الأوامر بمنع الموظفين من اقامة احتفالات لسعد باشا فالحقيقة في ذلك أن الحكومة نبهت الموظفين الذين كونوا لجنة لدعوة زملائهم الى اقامة حفلة تكريم له الى أن هذا العمل الذى أتى في وقت جهر فيه سعد باشا بالعداء للحكومة والطعن عليها لسبب شخصى لا تعلق له بجوهر القضية المصرية لا يتفق مع واجباتهم نحوها بصفتهم هيئة من الهيئات العمومية • هذا حق لا يمكن انكاره على أية حكومة من الحكومات ، والا اختل النظام وضربت الفوضى أطناها •

« وأما المظاهرات فإن الحكومة منعتها طبقا لأحكام القانون العام ، وإذا كان لأحد من الناس حق الامتناع من هذا فليس هو سعد باشا • فلقد دامت المظاهرات بعد حضوره أياما عديدة ، والحكومة عاملة على حفظ النظام جهد الاستطاعة ، غير أن الناس ضجوا من استمرارها ، وظهرت لهم آثارها السيئة في أسواق التجارة والحالة الاقتصادية على

العموم . ثم ان سكان المدن لا يستطيعون ان يعيشوا تحت رحمة المتظاهرين ، ومايلزم المظاهرات من تشويش العاطلين وليست عيشة المظاهرات المستديمة هي المعيشة العادية في اى بلد من بلاد العالم . وللناس مصالح يقدون ويروحون لقضائهم ، وقد جعلت الطرق العمومية لتسهيل أداء هذه المصالح لا لمظاهرات المتظاهرين أو لهاتفين ثم ان البوليس المكلف بحفظ النظام عليه واجبات تعوق باشتغاله بملاحظة هذه المظاهرات التى ابتذلها التكرار .

« وأما حادث طنطا(٣٤) فليس أحد أشد أسفا من الحكومة لوقوعه ، وها أمره الآن بيد النيابة العمومية وسينال كل من تثبت ادانته فيه جزاءه الحق .

« هذا ونظرا الى أن الخطة التى انتهجها سعد باشا قد سدت كل طريق للاتفاق معه ، قررت الوزارة السير فى عملها الذى أخذته على نفسها ، وعرضت الأمر على عظمة السلطان وصدر نطقه الكريم بتأليف وفد المفوضين الرسمى تحت رياسته . وتنفيذا لهذا النطق السامى ستعرض الوزارة على عظمته التقرير المبين لمهمة المفوضين واسمائهم لاستصدار أمره الكريم على ذلك .

« وانا لنعتمد على حكمة الأمة وحرصها على مصلحتها فى أن تهيء للمفاوضات جوا صالحا ليسهل على المفوضين القيام بالمهمة الموكولة اليهم . والى الأمة وحدها بعد ذلك القول الفصل فى نتيجة تلك المفاوضات . ومفنا الله جميعا الى ما فيه خير البلاد . »

١٥ مايو ١٩٢١

عدلى يكن

بعد هذا البيان الصريح من رجل كان صديقا لسعد ، وأدى واجبه مع الوفد ومع لجنة ملتر . وأمضى أشهرها بين لندره وباريس يضحى بما

(٣٤) فى يوم ٢٩ ابريل ١٩٢١ وبعد تأدية صلاة الجمعة بالجامع الأحمدي بطنطا ، خطب بعض الطلبة فى المحتمين مهديين بالقيام بالمظاهرات وتقديم الاحتجاجات ضد كل وزارة تقف ضد الوفد وتعرض لسياسته . وتدخلت مشيخة الجامع للحيلولة بين الخطباء وبين الجماهير واسدعت مأمور قسم سلك طنطا لتفريق المتظاهرين الأمر الذى انتهى بالصدام بين الطرفين . ولقد أوقف حكمدار بوليس الغربية عن العمل وقدم للمحاكمة العسكرية . (أرشيف مجلس الوزراء ، تقرير عن حادث طنطا مقدم من النائب العمومى لدى المحاكم الأهلية الى وزير الحماية فى ٥ مايو ١٩٢١) .

يضحى من ماله وراحته ، لم يقبل فريقنا أن يساير الضلال وقرر ان يشجع عدلى ويعترف بوطنيته ونزاهته بخطاب أرسلناه اليه ونصه :

الى حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا

يا صاحب الدولة

ان الظروف الصعبة التى فيها أخذ كل منا وإياكم بنصيب من المسئولية فى قضية الاستقلال سواء عند تأليف الوفد المصرى أو منذ المفاوضات الماضية قدمكتنا من الاقتناع بمقدرتكم السياسية السامية وتفانيكم فى خدمة القضية المصرية من أجل ذلك لم تدهشنا من جانبكم هذه المذكرة الخطيرة التى بعثتم بها الى الحكومة البريطانية احتجاجا على تصريحات وزير المستعمرات . فانها على ما تشف عنه من الحذق السياسى دليل واضح للمفاوضين الانجليز على انكم لن تفرطوا لهم فى صغيرة ولا كبيرة من أغراضنا القومية ولا من المعاصد التفصيلية التى تتعلق بتلك الاغراض ، وبرهان جديد على أن المفاوضات عن مصر رجال احرار ليسوا تابعين فى عملهم لسلطة غير سلطة ضمائرهم ، لا يلينون فى دفاعهم عن حقوق الأمة أمام أى اعتبار من الاعتبارات .

أما وهذا عنوان خطتكم فى المفاوضات الرسمية ، وذلك ماضىكم الشريف فى المفاوضات غير الرسمية وفى كل موقف وقفتموه من قبل انتم وزملائكم فى قضية الاستقلال ، لا يسعنا الا ان ننادىكم بأن تسيروا على بركة الله مؤيدين من الأمة واثقين بأن مصر على رغم هذه المحنة السطحية أعطف الأوطان على ابنائها العاملين لجدها المتفانين فى خدمتها .

سيروا مؤيدين من الأمة ، ولا تخشوا تفرقا فى الكلمة ، فاننا معشر أبناء النيل لا نلبث وقت الشدة ان نجمع صفوفنا ونسعى متكاتفين بخطوة واحدة الى غرضنا الأسمى الذى قد عرفنا ان نضحى فيه بكل مصلحة شخصية وبكل رابطة مذهبية أو حزبية فلن يعوزكم اجماعنا على تأييدكم أثناء المفاوضات ، فاننا نعلم يقينا ان هذا الاجماع هو العلة الوحيدة للنجاح نسأل الله ان يوفقكم الى تحقيق آمال البلاد .

وتفضلوا يا دولة الرئيس بقبول تحياتنا وعظيم احترامنا ،،

١٢ يونية ١٩٢٠

على شعراوى - محمد محمود - عبد العزيز فهمى - احمد لطفى السيد - محمد على - عبد اللطيف المكباتى - حافظ عيفى .

سفر وفد عدلى

لم يتراجع عدلى نتيجة ما وقع في البلاد من أحداث ، وارتأى من واجبه ان ينفذ برنامجه بالمفاوضة وقرر السفر الى لندره مع من اختارهم من المفوضين والمستشارين وان يكون سفره يوم اول يوليو ١٩٢١ .

ومما تجب ملاحظته ان حسين رشدى الذى كان نائبا عن الخديو اذ كان رئيسا لمجلس الوزراء في عهد عباس ثم في عهد السلطان حسين هذا الرجل لم يتردد في ان يكون عضوا من أعضاء الوفد الرسمى للمفاوضة مع كيرزون وتحت رئاسة عدلى يكن الذى كان وزيرا تحت رياسته سنوات طويلة ، ولم يعتبر حسين رشدى عمله هذا تضحية منه بل اعتبره واجبا يؤديه لخدمة بلاده .

سافر الكثيرون الى الاسكندرية لتوديع عدلى ، وازدحمت بهم المدينة ، والقيت هناك كلمات وقصائد منها قصيدة قالها المرحوم حافظ ابراهيم بك جاء فيها (٣٥) .

(ايه عدلى انى ادخرتك للجلى وقد تصلح الشعوب بفرد)
لكن سعدا لم يسكت وارسل بعض اعوانه الى لندره ليعرقلوا سير المفاوضات وليضعفوا مركز عدلى . وهناك نشروا ما نشروا فازداد الانجليز فهما لحقيقة الانقسام فى الامة واشتطوا فى طلباتهم مع عدلى فرفض ما انتهت اليه المفاوضات مع اللورد كيرزون التى استغرقت من ١١ يوليو الى ١٩ نوفمبر ١٩٢١ واعتزم الرجوع الى مصر . وقبل عودته نشر على الامة المصرية البلاغين الآتى ذكرهما :

البلاغ الأول :

لندره في ١٩ نوفمبر ١٩٢١

« سلم اللورد كيرزون الى الوفد الرسمى المصرى مشروع معاهدة وضعتها الوزارة البريطانية وقد اجاب الوفد عليها بان هذا المشروع

(٣٥) القصيدة التى نظمها حافظ ابراهيم من عدلى بعنوان « مصر تتحدث من نفسها » ومطلعها :

وقف الخلق ينظرون جميما كيف ابنى قواعد المجد وحدى

وتكون من ٥٦ بيتا اختتمها الشاعر بالبيتين الآيين :

ايه عدلى انى ادخرتك للجلى وقد تصلح الشعوب بفرد
لست انسى لك المواقف فالبس كل يوم بردين من تسج حملى

لا يسمح بالوصول الى اتفاق وعلى ذلك قرر الوفد العودة الى مصر ،
وسيفادر لندره غدا صباحا . وقد قابل دولة الرئيس اليوم اللورد كيرزون
لآخر مرة مودعا » .

البلاغ الثانى :

باريس فى ٢٠ نوفمبر ١٩٢١

«غادر الوفد الرسمى المصرى مدينة لندره هذا الصباح . وقد سبق أن
ارسل الى مصر بطريق البريد نص مشروع المباحث الذى وضعتة الحكومة
البريطانية ورد الوفد عليه . وسننشر هاتين الوثيقتين(٣٦) بعد .

هذا وقد أعلنت وزارة الخارجية البريطانية من جهتها أنها بعثت
بهاتين الوثيقتين بواسطة جناب المارشال اللبى ومعها مذكرة ايضاحية
لم يطلع عليها الوفد » .

عودة وفد عدلى

قطع عدلى المفاوضات لأنها لم تحقق ما أعلنه فى برنامج تأليف
وزارته فأثبت بذلك ما يعلمه الناس عنه وما يعلمه عنه سعد نفسه ، من أن
هذا الرجل وطنى شريف وأنه ليس بموظف انجليزى كما اتهمه سعد فى
احاديثه وخطبه ، وغادر أوروبا ووصل الاسكندرية يوم ٧ ديسمبر ١٩٢١
فهرع الناس لاستقباله والاحتفاء به تقديرا لمسلكه الوطنى . وكان المفروض
ان تنتهى اثر ذلك الخصومة بين سعد وعدلى بل ان يستغفر سعد صديقه
القديم . ولكن ذلك مع الأسف لم يحصل ، واليك الدليل :

استقل عدلى والمفاوضون معه ومستشاروه وجمهور من الوجهاء
والعلماء قطارا خاصا من الاسكندرية الى القاهرة وقريبا من دمنهور
لاحظ سائق القطار وجود كتلة من الحديد ربطت بالقضبان اذا اصطدم
بها القطار انقلب وأصيب جميع من فيه ، وكلهم من أعز أبناء مصر عليها
ومن أبرهم بها فأوقف السائق القطار فورا وازيلت الكتلة الحديدية ونجت
الأرواح البريئة من موت محقق .

(٣٦) هما مشروع مباحثات عدلى فى بريطانيا .

وصل عدلى ومن معه الى القاهرة • وقد لاحظت بنفسى اثناء مرور
موكبه فى ميدان باب الحديد وجود عدد كبير من الصبية يقربون من الموكب
ويرشقون السيارات بالطين وغيره كما لاحظت ان « رسل » باشا حكامدار
القاهرة والمكلف بحفظ النظام لم يعن باتخاذ الاجراءات الكفيلة بالمحافظة
على موكب الرئيس فيبعد هؤلاء الصبية ، وهذا الحكمدار الذى اهمل
واجبه انجليزى ويعلم ان عدلى قد قطع المفاوضات مع الانجليز فهل كان
لاحاساسه اثر فى تراخيه ؟

كذلك شاهدت سعدا يمر بعربته فى الميدان فجرى الصبية خلفه واخذوا
يهتفون له مما جعل الناس يتساءلون عن سبب مروره فى تلك الآونة وهن
كان مجرد صدفة او انه اراد الاطمئنان على ان الصبية ادوا واجبهم نحو
استقبال عدلى ومن معه •

واعد اصدقاء عدلى حفلة تكريم له فى فندق الكونتنتال حضرها بعد
ان ذهب الى سراى عابدين ورفع للسلطان تقريراً عما دار فى المفاوضات ،
وهذا نصه :

« ياساحب العظمة

اتشرف بان ارفع الى عظمتكم بيان ما جرى فى المفاوضات التى
دارت بين وزارة الخارجية الانجليزية وبين الوفد الذى الف بمقتضى الأمر
الكريم الصادر بتاريخ ١٩ مايو ١٩٢١ ، •

« ابحرنا من الاسكندرية اول يولية ووصلنا الى لندن فى الحادى عشر
من ذلك الشهر ، وقد ارسل لى اللورد « كيرزون » يوم وصولنا يدعونى
لمقابلته ، وعلمت انه هو الذى سيتفاوض مع الوفد الرسمى المصرى
من جانب الحكومة الانجليزية يعاونه بعض كبار موظفى وزارته •
فقصدت اليه فى اليوم التالى ، وكان لى معه حديث تمهيدى لتحديد اجراءات
المفاوضة ، وقد افضى لى فى ذلك الحديث بانه يقدر صعوبة المسألة ولكنه
شعر بالرغبة فى الوصول الى اتفاق يرضى البلدين ، ورجا ان يتذرع كلانا
بالاناة والصبر فى الخلاف ، والا تمنعنا شدته فى أمر من ان نتركه حيناً
ونعالج غيره من الأمور واذ كنا قد اتفقنا معه على ان تكون المناقشة
مطلقة من كل قيد ، وان يدلى كل فريق فيها بما يراه ، كان لنا ان نتوقع
ان تظهر مسافة الخلاف بين وجهتى نظرنا ونظر الحكومة الانجليزية واسعة
اول الأمر على الأقل •

نعم ان الدعوة التي وجهتها الحكومة الانجليزية الى عظمتكم قريية في صيغتها العامة من أساس برنامجنا الذي تضمن جوابنا على تلك الدعوة، ولكنه قد يسهل الاتفاق على مبدأ ويختلف على تفصيل ذلك المبدأ والتفريع عليه . أما وجهة النظر المصرية فكانت سهلة واضحة ، اذ تنحصر في طلب الاستقلال والغاء الحماية . ويترتب على ذلك ان تكون مصر متمتعة بكل الحقوق التي تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة التامة . غير انه لما كان الشعور العام في مصر قد درج من أول الحركة المصرية على التسليم بتقديم الضمانات الواجبة لصالح انجلترا ومصالح الأجانب على العموم ، لم يكن لنا بد من ان نطلب من اللورد كيرزون بادية الرأي ان يحدد تلك الضمانات ، لنتعرف مبلغ اتفاقها مع معنى الاستقلال فان كانت لا تتناهى قبلناها أو كانت تتناهى وتجعله اسما على غير مسمى لن نتردد في رفضها . أما الاعتراف باستقلال مصر والغاء الحماية الانجليزية فلم يكونا مثار خلاف بيننا وبين الحكومة الانجليزية ، اذ ان مفهوم المناقشة انه اذا وصلنا الى اتفاق بشأن تلك الضمانات كانت نتيجة ذلك الاتفاق وضغ معاهدة تقرر استقلال مصر والغاء الحماية دوليا وتثبت تلك الضمانات .

« لم تكن مسألة الضمانات أمرا جديدا أو موضوعا يكرأ ، فقد جرت بشأنها أحاديث في العام الماضي، ووضعت لجنة اللورد ملنر عنها مشروعا ايدى عليه المصريون بعض التحفظات وأعلنت الحكومة الانجليزية في دعوتها انها لم تعلن قرارها بشأنه وذكر لنا اللورد كيرزون في جلستنا الأولى انها لم ترتبط بما فيه ، وانها لا ترتبط بغير الدعوة التي وجهت الى عظمتكم بواسطة المارشال اللنبي في ٢٦ فبراير ١٩٢١ ، فهو اذا لم تلتق ارادة الفريقين على أساس الحلول التي عرضت فيه ، فلا نزاع في انه حصر وجوه الاستشكال ومواقع الصعوبة في المسألة المصرية . وقد جرت المناقشة في الجلسات التي حضرها الوفد مجتمعا في ١٣ و ١٤ و ١٩ و ٢٠ و ٢٩ يوليه في مسائل القوة العسكرية الانجليزية في مصر وتمثيل مصر السياسي ، والموظفين الانجليزيين في وزارتي المالية والحقانية والامتيازات باعتبار انها المسائل التي ترتبط بمعنى الضمانة والتأمين .

« اما مسألة القوة العسكرية التي كانت في مشروع اللورد ملنر وسيلة لتحقيق غاية هي حماية المواصلات الامبراطورية ، فقد أصبحت في نظر الحكومة الانجليزية وسيلة لتحقيق غايات مختلفة :

أولها : الدفاع عن سلامة المواصلات الامبراطورية في حالتي السلم والحرب .

والثانية : مساعدة مصر في الدفاع عن سلامة الحدود المصرية من
أى اعتداء خارجى إذا دعت اليها الحالة .

الثالثة: حماية المصالح الأجنبية .

الرابعة : مساعدة الحكومة المصرية في قمع الفتن الخطيرة وحفظ
النظام اذا دعت الحاجة الى ذلك . وأصبح لهذه القوة أن ترابط في أى
مكان من مصرى ولأى زمان .

« وقد يظهر من تعدد هذه الغايات وامتدادها الى أهم مظاهر الحياة
السياسية أن القوة العسكرية أصبحت بنفسها غاية لا وسيلة . وقد قيل
لنا أن الحكومة الانجليزية لم تشاطر لجنة اللورد ملنر الرأى في هذه
المسألة ، وكانت حوادث الاسكندرية حجتها الكبرى في هذا المذهب الذى
كان جديدا علينا .

« وأما التمثيل السياسى فقد وجدت الحكومة الانجليزية أن لجنة
ملنر تجاوزت مدى ما يحسن التسليم به لمصر . وعندها أنه يحق لمصر
أن تكون لها وزارة خارجية ووزير خارجية ، على أن يكون هذا الوزير
في أوثق اتصال والصق علاقة مع مندوب انجلترا السامى ، وأن يكون
تمثيلها السياسى موكولا الى ممثلى انجلترا ، وإنما يجوز لها أن تعين
قناصل للأعمال التجارية وأنها ليس لها أن تعقد أية معاهدة من غير موافقة
انجلترا .

« اما الموظفان الانجليزيان للمالية والحقانية فقد اتخذت الوزارة
الانجليزية بشأنهما الرأى الذى ورد به المشروع الأخير ، وهو من كل
الوجوه اشد مما ذهب اليه لجنة اللورد ملنر .

«واما الامتيازات فقد كانت وزارة الخارجية سائرة في طريق المفاوضات
رأسا مع الدول على أساس ينقصه التعريف والتحديد .

« يتبين من هذا أن الموقف الذى اتخذته الوزارة الانجليزية بشأن
المسائل التى تدور حولها الضمانات الواجبة لمصالح انجلترا ومصالح
الأجانب يختلف في جملة وتفصيله عن المذهب الذى تعهدنا بالسعى في
تحقيقه . وقد قضينا الجلسات الخمس الأولى نمحص هذه المسائل ونرد
النتائج الى أسبابها والمعلولات الى عللها الحقيقية ، وشفعنا المناقشة
الشفهية بمذكرات ارسلت بتاريخ ٢٦ و ٢٨ يوليو جلونا فيها بعد ما بين
آراء الوزارة الانجليزية والاستقلال .

« ونعتقد أننا في نهاية هذا الدور ظفرنا باقناع اللورد كيرزون
بمذهبنا في علاقات مصر الخارجية وتمثيلها السياسى . ثم انه لما كان

الأساس الصحيح في نظرنا للمفاوضة مع الدول في إلغاء الامتيازات لا يتعين إلا بعد الفراغ من وضع المعاهدة بيننا وبين إنجلترا ، وكنا نخشى أن هذه المفاوضات يطول أمدها ، ولا نريد أن يعلق نفاذ المعاهدة على انتهائها ، فقد رأينا أن خير ما يتحقق به ذلك النفاذ ويتقى به التعليق هو أن تبقى الآن الامتيازات وأن تجرى المفاوضات بيننا وبين إنجلترا على أساس بقائها ، وقد وجهنا البحث إلى هذه الغاية فافسح اللورد كيرزون صدره لهذا الرأي ثم تلقاه بقبول حسن ، ولكننا لم نمارس في هذا الدور تفضيل ذلك الرأي وترتيب النتائج عليه ، وفوق ذلك فقد تقدم الكلام في الموظفين المالى والقضائى ، اللذين أصبحا يسميان مندوبين ، شوطا يسيرا ، غير أن بعدما بين مذهبنا ومذهبهم فى المسألة العسكرية كان يقضى علينا قبل أن نخطو خطوة جديدة أن نعالجها معالجة شديدة . وقد كان لى مع اللورد كيرزون حديث فى ذلك الشأن ، تلتته مذكرة جديدة منه على تلك القوات ، وليس بين مذكرته الأولى فى هذا الموضوع وهذه المذكرة الجديدة اختلاف جدى فى تعريف أغراض القوة واحكام وجودها . وكل ما زادتته الثانية على الأولى أن عدد تلك القوات والأماكن التى ترابط فيها أصبحت محلا لاعادة النظر . وقد اقترحت المذكرة الجديدة أن تكون هذه المادة من المعاهدة قابلة للتعديل باتفاق الطرفين بعد عشر سنين ويراعى فى ذلك التعديل ما سوف يجد من الظروف ، وعلى الأخص قدرة الحكومة المصرية على احتمال قدر أكبر من المسئولية عن تنفيذ الأغراض التى نيط بتلك القوة القيام عليها . وقد دعانا اللورد كيرزون إلى استئناف اجتماعاتنا إذا نحن قبلنا هذه المقترحات أساسا لها . فقبينا أن الاتفاق على هذه المسألة عزيز المنال ، إذ كنا قد أبدينا حججنا فى هذا الصدد وأعدنا ما أكثر من مرة ، ولكننا لم نكن نعرف بعد مدى ما تقبله الحكومة الانجليزية فى غيرها من المسائل ، إذ لم تكن المقترحات التى عرضت علينا الا أولية لا تلبث أن تكيف بفعل المناقشة والتفاهم إلى صيغ وحلول أخرى ، غير أننا كنا نخشى من جهة أن يعتبر اللورد أن قبولنا الاستمرار فى معالجة المسائل الأخرى بعد ذلك الكتاب رضى منا بمقترحاته فى المسألة العسكرية .

ونؤمل من جهة أخرى أن نجلو وجه المسألة المصرية ، ونتعرف حقيقة مذهب الحكومة الانجليزية ، إذا نحن استزدنا من المناقشة فيها ، وكنا بين أن نجتزئ من المناقشة بذلك القدر الناقص ونقتل راجعين قانطين من الوصول إلى حل قبل أن نتبين حقيقة مقاصد الحكومة الانجليزية أو أن نأخذ بما اتفقنا عليه فى الجلسة الأولى من أنه لا يمنعنا اتساع مسافة الخلف بين مذهبنا فى مسألة من أن نعالج غيرها من المسائل ، فرجعنا إلى الأخير . على أننا أردنا أن ننفى كل شبهة تستفاد من استئنافنا

المناقشة فرددنا على اللورد كيرزون برسالة كاشفناه فيها مرة أخرى بحقيقة رأينا ورأى الأمة في اقتراحاته بشأن المسألة العسكرية ، وأبدينا استعدادنا للمناقشة في المسائل الأخرى ليكون البحث كاملا شاملا لوجوه القضية المصرية وليسمح بقياس مسافة الخلاف بيننا وبينهم .

وعلى اثر ذلك سارت المناقشات فيماعدنا مسالتي القوة العسكرية والتمثيل السياسي سيرا معتدلا . أما هاتان المسالتان فقد بقيتا معلقتين حتى فرغ من المسائل الأخرى ، وبقي كل منا محتفظا برأيه الى حين يجيء دورهما . وقد بدأنا هذه المفاوضات التفصيلية مجتمعين ثم توليتها وحدي أو مع زميل لي وامتدت من ١٧ - ٢٦ أغسطس عقدت فيها خمس جلسات قطعنا فيها شوطا بعيدا في تقريب ما بين وجهتي نظرنا ونظرهم في المسائل التي تعرضنا لها .

« أما مسألة الامتيازات فقد أصبح من المسلم به تأجيل البحث فيها ، فانقطع بذلك الكلام فيما ارتبط بها من أحكام مشروع لجنة ملنر التي بنيت على تقدير ان الغاء الامتيازات جزء من المعاهدة لا يتجزأ ، وشرط لازم لنفاذها ، وانقطع أيضا تبعا لذلك الكلام فيما يتعلق بهذه الاحكام من التحفظات المصرية . كذلك بقي صندوق الدين باختصاصه الحالي باعتباره نظاما دوليا ينطبق عليه ما نكرناه عن الامتيازات من طول الزمن اللازم للمفاوضة في تغييره . وقد ترتب على هذه الحالة وعلى ما حصلنا عليه من التأكيدات المتعددة بان الحكومة الانجليزية ليست راغبة في التدخل في الادارة المصرية ، وان الحديث في الوسائل التي يراد بها حماية المصالح الأجنبية لم يعد يتخذ صورة المندوبين المالي والقضائي بل أصبح من المنتظر الا تكون تلك الوسائل ذات خطر على الاستقلال » .

« وقد عرضت وزارة الخارجية للمناقشة شؤوننا شتى ، منها مسألة قنال السويس . وكانوا قد طلبوا أن تنظر الحكومة المصرية في تأمين الشركة على مد امتيازها ومسألة أسلاك التلغراف البحرية ومحطات التلغراف اللاسلكي ، والترخيص من الآن للحكومة الانجليزية وللشركات التي توصى بها تلك الحكومة بإنشاء ما ترى انشاءه منها ، واشترط موافقة المندوب السامي على انشاء الأسلاك والمحطات في الحالات الأخرى ، ومسألة تعهدات مصر فيما يتعلق بالخارج الذي تدفعه مصر سدادا لدائتي تركيا ومنها تعويض الموظفين الذين تخرجهم الحكومة المصرية من خدمتها على اثر تنفيذ المعاهدة ويخرجون من تلقاء انفسهم وقد كانت هذه المسائل محلا لاجتاهت مستفيضة ومذكرات وافية قررنا فيها وجهة نظرنا . ويظهر أن ردودنا على المسالتين الأوليين حملتهم على الاقتناع بالعدول عن مطالبهم بشأنهما .

« اعترضنا هنا فصل الاجازة وهو الفصل الذى توقف فيه جلسات البرلمان وينقطع رجال السياسة عن العمل مدة تتراوح بين الثلاثة والخمسة الأسابيع ، وقد مضى الامر هذا العام على سنته المعروفة ، فلم يكن بد من التريص بعملنا حتى تنقضى هذه الفترة ، وقد غادرنا لندره فى هذا الفصل ، وجعلنا نستعد لاتمام ما بدأناه من تضييق مسافة الخلف فى المسائل التى كانت تشغلنا فى هذا الدور فلما عدنا فى نهاية الأسبوع الأول من اكتوبر استأنفنا احاديثنا وعقدنا ثلاث جلسات بين الحادى عشر والسابع عشر من اكتوبر . »

« لم يبق شىء من اغراضنا خافيا او مجهولا وقد أصبحت المسألة ناضجة لأن تنتقل المناقشة من المبادئ الى النصوص لذلك ذكر لنا اللورد كيرزون منذ عودتنا فى اكتوبر انه بعد انتهاء المناقشة سيحصر ما انعقد عليه الاتفاق وما ثار عليه الخلاف ، فما استطاع تسجيله من هذا فعل ، ومالم يستطع عرضه على الوزارة البريطانية ، بإذلا جهده الى التوفيق عاملا على ذلك . »

« فى اليوم الثانى من نوفمبر ، بعد الفراغ من هذه المناقشات اجتمعت بالمستر لويد جورج ، وكان قد سبق لى به اجتماع قبل سفرنا للاجازة وعدنى فيه بانه سوف يهتم شخصيا بمسالتنا بعد عودته من الاجازة ، فقصصت عليه نبأ ما جرى من المفاوضات ، واحطته علما بموقفنا فى مختلف المسائل وقد ذكر لى انه أجل المناقشة فى المسألة المصرية فى الوزارة حتى يتحدث معى فى شأنها ، وانه شديد الرغبة فى صداقة الأمة المصرية ، ثم وعد بارسال المشروع بمجرد الفراغ من وضعه ، فلبثنا ننتظر ما يستقر عليه رأى الحكومة الانجليزية وتنتهى اليه رغبتهم فى الاتفاق . »

« فى اليوم العاشر من نوفمبر سلمنى اللورد كيرزون مشروع الحكومة الانجليزية وقد رددنا عليه بالإيجاز معلنين فى ختام ذلك الرد أن المشروع لا يجعل محلا للأمل فى الوصول الى اتفاق ، وقد رأينا لذلك أن لا وجه للبحث فى الطريقة التى يكون بها الاعتراف باستقلال مصر دوليا ، كما لم نر وجها لاعادة البحث والمناقشة فى ابواب المشروع الأخرى . وان عظمتكم لتجدون فى المذكرات التى تبادلناها مع وزارة الخارجية ، وفى محاضر الجلسات التى اثبتنا فيها مذكراتنا الشفهية تفصيل ما كان منا ومنهم ، وهذه المذكرات والمحاضر تغنينا عن نقد المشروع وتفصيل الرد عليه ، اذ الواقع ان هذا المشروع غاب عنه كل اثر للتطور الذى جرى فى المفاوضات ، فهو لم يتحول عن الاقتراحات الأولى التى عرضت فى شهر يوليه الا فى مسألة التمثيل

السياسى، وقد قبله المشروع ولكنه احاطه بقيود لاشت من اثره ومعناه ، بل لم يقتصر الأمر فيه على ايراد الاقتراحات الأولى نفسها ، فان المائة المتعلقة بالمسألة العسكرية ، فضلا عن انها لم تعد تذكر مسألة التوقيت ، عدلت بيان الأغراض التى ينبغى من أجلها وجود القوة العسكرية ، فاستبدلت من حماية المصالح الأجنبية والمساعدة فى قمع الفتن اذا دعت الحاجة لذلك الدفاع عن المصالح الحيوية لمصر ، وهى عبارة أبعد مرمى وأوسع مدلولاً لا يكاد يمتنع معها أى قدر من التداخل فى شؤون الإدارة المصرية .

« على أن فداحة الاقتراح الانجليزى الذى عرض علينا فى يولييه كانت تجعلنا نعتقد انه اقتراح ابتدائى لا يلبث أن يتغير تحت فعل رغبة التفاهم ، خصوصا وقد استمر المفاوضات الانجليز فى المفاوضات بعد أن لم نترك لهم محلا للشك فى أننا لا يسعنا قبوله أو دعوة الأمة الى قبوله وقد جاء المشروع فى هذا الصدد مختلفا جد الاختلاف عما اقترحت لجنة لورد ملنر . وانه وان كان حقا ان الحكومة الانجليزية تحفظت فى دعوتها للحكومة المصرية فلم تذكر انها وافقت على اقتراحات تلك اللجنة ، فانه كان لنا بحق أن نذكر أن الحكومة الانجليزية تركت اقتراحات لجنة اللورد ملنر تنشر ويستشار فيها ، وهو أمر لم يجر له مثال فى هذا النوع من المفاوضات ، ويصعب جدا بعد ذلك على من يحكم بدون هوى أو تحيز أن يقدر أن الحكومة الانجليزية تفكر جديا فى ارضاء المصريين والوصول معهم الى اتفاق على أساس اقل مما عرض عليهم فى العام الماضى وهو ما لم يقبلوه الا معدلا يتحققاتهم . نعم ان اللجنة لم تربط الحكومة الانجليزية ، وان هذه لم ترتبط ، ولكن نشر مشروع اللجنة رسميا فى مثل هذه المسائل يغنى عن التعهد الصريح بالا تنزل الحكومة بوثه ، هذا اذا لم تدفعها رغبة الاتفاق الى قبول ما قومه .

« لا ننكر ان حوادث الاسكندرية وقعت بعد ذلك ، وكنا اول الأسفین لها ، غير انه مهما يكن من خطورة تلك الحوادث ، ومن تهويل بعض الأجانب فيها ، واضطرابهم بسببها ، فقد بينا وجه الحق فيها وأظهرنا انها لم تنشأ عن تعصب أو كراهية للأجانب ، وانها عرضية لم تكن لتحدث فى غير الدور التاريخى الذى حدثت فيه ، وكما اقتنع الأجانب هنا بأنهم يعيشون مع المصريين فى أمن ودعة فقد كنا نرجو ان تقتنع الحكومة الانجليزية بان المصالح الانجليزية والأجنبية على السواء غير مهددة ، فلا ينبغى على تلك الحوادث أو مايشبهها حكم دائم أو نظام ثابت .

« وقد لا نكون على العموم توقعنا مشروعا يرضينا لأول وهلة ،

بل مشروعاً يترك محلاً للأخذ والرد ، وإنما يترك الى جانب ذلك أملاً في
أنا لانزال به حتى نصل منه الى أساس صالح للاتفاق .

« والذي لا نزاع فيه ان هذا المشروع يصدر عن شيء كثير من الحذر
والحرص من جانب الحكومة الانجليزية ومع ان قدراً من الحذر والحرص
معقول ومقبول ، فان الغلو فيها نافه للثقة التي يجب ان تكون أساساً
لمحالفة بين بلدين مناف لها .

وقد أشرنا الى المحالفة بين البلدين ، وكانت أحاديث العام
الماضى قد جرت بانها خير ما يبرم بين البلدين من العلاقات
وجاءت دعوة الحكومة الانجليزية الى انشاء علاقة مرضية بين البلدين
مؤيدة لذلك الرأي ، ثم جاءت المادة الأولى من المشروع تذكر المحالفة
بالنص الصريح ، ولكننا قبلنا المشروع كله فلم نجد في ثناياه غير تلك
الإشارة الجملة ، وكان حقاً الا تلتقى المحالفة وما تذهب اليه انجلترا من
أنها مسئولة عن مصر ، في مشروع واحد ، وأن لكل من الوجهتين معنى
وحكما لا يتفقان وقد أدرك واضح المشروع ذلك ، فجعل المساعدة التي
تبدلها مصر لانجلترا ، والتي هي أهم مظاهر المحالفة من الجانب المصرى
نتيجة لازمة عن المسئولية التي تقبلها انجلترا متطوعة بها منفردة فيها بدلا
من أن تكون أحد العوضين في عقد له طرفان .

« أخذنا على أنفسنا ان نسعى للاعتراف بمصر دولة مستقلة في
الداخل وفي الخارج ولإلغاء الحماية الغاء صريحا ، ولكننا الغينا المشروع
الذى تمخضت عنه مفاوضات طويلة عسيرة لا يحقق الغاية التي ذهبنا
للمفاوضات من أجلها ، فكان حقاً علينا ان نرى المفاوضات غير منتجة ،
والا نسترسل فيها لأكثر من ذلك .

« وبعد عودتنا الى مصر أطلعنا على المذكرة التفسيرية التي أرسلتها
الحكومة الانجليزية الى عظمتكم بيانا لخطتها في المفاوضات ، ومرامى
سياستها في مصر ولسنا في حاجة لأن نقول ان هذه المذكرة أيدت ما فهمناه
من المشروع ، وقد كان محور المفاوضات تأمين المصالح الانجليزية والأجنبية
وكنا مستعدين لأن نقدم ما يلزم لذلك من الضمانات ، ان لا ننكر ان الاتفاق
على هذه الضمانات مدعاة لحسن التفاهم وصدق التعاون بين البلدين ،
ولكن ما نفهمه نحن في هذه الضمانات انها تترك استقلال مصر قائماً
سليماً ، وتقدم الى جانبه لحماية تلك المصالح فقط دون اقتياع على حرية
مصر ، غير أن المذكرة تبنى على تلك المصالح حقوقاً تتعدى مجرد المحافظة
عليها الى تقرير مشروعية وضع يد انجلترا على مصر ، فلم يكن لهذه
المذكرة ان أن تجعلنا نغير رأينا في المشروع أو نتحول عن الخطة التي
سلكناها .

« ولا يفوتنى قبل أن أختتم هذه الكلمة أن أشير الى الصدمة العنيفة التي باغتنا بمرض صديقى رشدى باشا وهو أشد ما يكون انهماكا في العمل وزهدا في دواعى الراحة ، وما خلقه ذلك الحادث في نفوسنا من الحزن العميق ، وقد كنا وهو على اتفاق تام في كل ما فعلناه قبل أن يصيبه ذلك المرض وعلما منه انه موافق على ما جرى بعده . »

« كذلك لا يفوتنى أن أشير الى العون الجليل الذى لقيته أنا وزملائي أعضاء الوفد من المستشارين الفنيين ورجال السكرتارية . »

« وان من دواعى الفخر والسرور لنا ما أظهرته الأمة المصرية من الحكمة واليقظة أثناء سير المفاوضات ، ومن التحمل والتجمل عند انقطاعها ، وان ذلك لجدير بان يتغلب على الظنون والمخاوف التي لاتزال تساور الوزارة الانجليزية على مصير البلاد اذا ترك أمرها بيدها . »

« وقد يخفف عنا أن الرأى العام الانجلى بمقدار ما تنطق بلسانه صحافته الكبرى ، وتعبير عنه الأوساط السياسية المختلفة التي غشيناها أحسن ظنا بمصر اذا حققت آمالها واجيبت مطالبها وانه لا يعتبر ارضاء مصر تهاونا أو تقريبا بل عدلا وحسن سياسة . »

« وعلى كل حال فليس لنا أن نياس من روح الله ، أو من صحة عزيمة الأمة على المطالبة باستقلالها ، ولنا بعد ذلك في عظمتكم خير من يرضى هذه الأمة ويسهر على مصالحها . »

« والله اسأل ان يكلاً عظمتكم بعين رعايته ، وان يوفقكم الى ما فيه خير البلاد . »

..... الخ ..

عدلى يكن

القاهرة في ٩ ربيع الثانى ١٣٤٠ (٨ ديسمبر ١٩٢١)

وفي اليوم نفسه أى في ٨ ديسمبر ١٩٢١ قدم عدلى استقالته الى السلطان بالخطاب الآتى :

يا صاحب العظمة

لما اولتني عظمتكم على ثقها ، ودعيتني الى تشكيل وزارة يكون اخص أعمالها أن تتولى المفاوضة لوضع اتفاق مع الحكومة البريطانية تشرفت فعرضت على عظمتكم بتقريرى المؤرخ ١٧ مارس ١٩٢١ برنامجنا الوزارى ، وزدته تفصيلا عندما شكل الوفد الرسمى . »

« وبما أن المفاوضات التي باشرها الوفد الذي رأسته في لندره منذ بضعة أشهر لم تسفر عن تحقيق ذلك البرنامج ، فاني أتشرف بان أرفع لعظمتكم استقالة الوزارة ، وأرجو أن تتكرم عظمتكم بقبولها وقبول جبيل شكرى وعظيم اكبارى للمتطف السامى الذى تفضلتم على به .

« وانى ٠٠٠٠ الخ ، عدلى يكن

من هذا يمكننا ان نقول ان عدلى قد استقال فورا بعد ان قطع المفاوضات وتعذر تنفيذ برنامجه الذى عاهد الأمة عليه فلم يكن اذن بالرجل الذى تطمح نفسه الى البقاء فى وزارة دون أن يكون له غرض وطنى يخدم به بلاده ، ولم يكن اذن بالرجل الذى يستحق المطاعن التى وجهها سعد اليه .

ويرى المطلاع على التقرير الذى قدمه عدلى للسلطان أن اللورد كيرزون أو الحكومة البريطانية ان شئت كانت أكثر تشددا مع عدلى من لجنة ملتر مع الوفد . فقد طالب كيرزون بأشياء لم تعرضها لجنة ملتر من قبل .

وفى رأىى ان هذا التشدد يرجع الى الانقسام الذى سببه سعد فى الوفد وفى البلاد ، وإلى الحملات القاسية التى قام بها سعد ضد عدلى فى مصر ولاحقه بها فى لندره بواسطة مندوبين أرسلهم الى هناك للطعن فى المفاوضات واتهامهم بانهم لا يمثلون الأمة وهذه السنة هى التى سار عليها خلفاء سعد من بعده حين ذهب المرحوم محمود قهسى النقراشى - رئيس الوزراء - الى أمريكا لا لىفاوض وإنما ليطالب الانجليز بالخروج من مصر أمام هيئة الأمم المتحدة . فبادر خلفاء سعد بإرسال بريقيات الى هيئة الأمم المتحدة وإلى الصحف الأمريكية يؤكدون فيها أن النقراشى لا يمثل الأمة ، - كما فعل سعد مع عدلى من قبل - مع ان مهمة النقراشى كانت مقصورة على الطعن فى الاستعمار وطلب جلاء الانجليز عن مصر أمام هيئة الأمم المتحدة فمن ذا الذى يرضى لنفسه ان يعرقل مثل هذا العمل حتى ولو كان صادرا من غير مصرى ؟ ولقد علمنا أن أرباب الصحف الأمريكية دهشوا من هذه الوسيلة ، وتعففوا عن نشر هذه البريقيات فى صحفهم .

الأزمة الاقتصادية

وحدثت فى تلك الأيام أزمة اقتصادية طاحنة لا أريد البحث فيها ولا تقصى أسبابها ، وإنما الذى أثبتته أن أسعار القطن ارتفعت فى ١٩٢٠ حتى جاوز القطار خمسة وأربعين جنيها وقام الخبير الاقتصادى الوفدى المرحوم حسين بك هلال بنشر رسائل كثيرة تحت عنوان ضخم هو

(لا تبيعوا أقطانكم الا بمائتى ريال) فتأثر الناس بهذه النداءات المتكررة الصادرة من رجل اقتصادى من حزب سعد ، وتهافت كثير من الأهالى والتجار المصريين على شراء القطن وشراء الأطيان بأثمان فاحشة ، وانتهز غير المصريين الفرصة فباعوا اطيانهم بأثمان عالية • وهبط سعر القطن الى أقل من ستة جنيهاً للقنطار فكانت النتيجة أن أفلس كثير من المصريين بسبب عجزهم عن دفع ثمن ما اشترروه من أطيان وأقطان فكانت كارثة اقتصادية فوق المأساة السياسية •

بعد استقالة عدلى

قلنا ان عدلى استقال فى ٨ ديسمبر ١٩٢١ والفوضى ضاربة اطنابها فى ذلك الوقت فوضى ومظاهرات وتخريب واتهامات تلقى جزاها على عدلى ورشدى ومن عاونهما ومنهم مؤسسو الوفد فتردد السلطان فبمن يكى اليه تكوين وزارة جديدة وطلب الى عدلى الاستمرار فى العمل الى ان تؤلف وزارة أخرى تحمل اعباء الحكم فى تلك الأوقات العصيبة ، لكن عدلى امتنع عن الذهاب الى ديوان الرئاسة وترك زملاءه يصرفون الأعمال الادارية الى أن بيت السلطان فى استقالته •

فى هذا الوقت وسعد دائب على الشغب وانصاره يتظاهرون ويسبون ويخربون ، أمرت السلطة العسكرية سعدا بأن يمتنع عن الاشتغال بالسياسة ، لكنه كان فى حالة لا تمكنه من الرضوخ لهذا الطلب لأن حوله انصارا لا يرضون ترك ما ألفوه • ولما لم ينفذ سعد هذا الأمر بدعوى ان أعماله سلمية قبضت السلطة الانجليزية عليه وعلى بعض انصاره فى ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ ونفثهم الى سيشل •

ولم يطق عدلى هذا العسف البريطانى ، فقدم فى اليوم التالى اى فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ خطابا الى السلطان يطلب فيه قبول استقالة الوزارة احتجاجا على ما عملته السلطة البريطانية مع فريق من المصريين وهاك نص الخطاب •

» صاحب العظمة :

تشرفت على اثر عودتى من أوروبا بعد قطع المفاوضات مع الحكومة البريطانية بأن رفعت لعظمتكم استقالة الوزارة وقد بعى زملائى يقومون بانجاز الأعمال العادية اطاعة لأمر عظمتكم ولما كان عدم قبول الاستقالة

رسميا الى الآن قد يجعل سبيلا لتحميل الوزارة شيئا من التبعة عن اجراءات لا علم لها بها ، ولا دخل لها فيها ، فانى اتشرف بالتماس صدور امرم الكريم بقبول تلك الاستقالة .

عدلى يكن

فلم يسع السلطان الا قبول الاستقالة .

انظر كيف كان ذبل عدلى مع من ناصبوه العداء ، ووصفوه بأشنع الأوصاف ، وطعنوه في كرامته ووطنيته وشرقه .

ماذا فعل الأعضاء المؤسسون للوفد

وعلى اثر اعتقال سعد ورفاقه هب الأعضاء المؤسسون للوفد يدافعون عن الحرية ، والتأموا مع فريق سعد حرصا على مصلحة البلاد . واتفقوا جميعا على التضامن معا ضد العسف البريطاني وابرموا ميثاقا بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٢١ هـ نصه :

« يستمر حضرات أعضاء الوفد المصرى على الاشتراك فى العمل السياسى معا طبقا لمبادئ الوفد وقد قبل الجميع الاتفاق على ما يأتى :

أولا - أن يبدأ الوفد بكامل أعضائه الأصليين فى العمل فيصدر بيانا للامة عن الحالة الحاضرة يتضمن العطف والاحتجاج على اعتقال معالى سعد زغلول باشا وزملائه بشرط الا يشير هذا البيان من قريب ولا من بعيد للسياسة التى اتبعت بعد انشطار الوفد لا تحبيذا ولا انتقادا ويتضمن عدم تعضيد أية وزارة تشكل على حدود منكرة اللورد كيرزون ومادامت الحالة السياسية الحاضرة مستمرة .

ثانيا - تبقى الرياسة لمعالى سعد زغلول باشا ، فلا ينتخب رئيس جديد للوفد ، انما ينتخب له سكرتير يمضى أوراقه الا اذا رأى الوفد ان يوقع جميع أعضائه .

ثالثا - ينتخب فريق حضرة عبد العزيز فهمى بك وأصحابه ثلاثة أعضاء جدد يحلون محل الأعضاء المعتقلين ويكون ذلك فى ظرف أسبوع اعتبارا من أول جلسة ويقع الانتخاب من الكشف المرفق بهذا المقدم من حضرتى واصف غالى بك وويصا واصف بك .

رابعا - تعقد أول جلسة باكر فى محل اجتماع الوفد بمنزل معالى

سعد زغلول باشا ويصح عند اللزوم الاجتماع في أى مكان آخر يتفق عليه
الأعضاء .

• ووقع هذا الميثاق حافظ عفيقى وويصا واصف وواصف غالى
• وعلى ماهر .

حمدنا الله على قيام اتفاق يعيد الى الأمة سابق تضامنها حتى تستمر
في جهادها ويعرف منه الكافة أن مؤسسى الوفد لا يبغون سوى تحقيق
آمال البلاد ، ولا يفكرون في وزارة أو مجد أو غير ذلك من اعتبارات لم
ترد في خاطر أحد منهم رغم الاتهامات الكثيرة التى صبها عليهم بسعد
وشيعته .

وفي اليوم التالى ذهبنا جميعا الى منزل سعد • ودخلناه وسط هتاف
الجموع المحتشدة خارجه وما أن جلسنا بأحدى حجراته حتى ارتأى
واصف بطرس غالى أن يقابل السيدة حرم سعد • وبعد دقائق عاد الينا
واقتربت السيدة حرم سعد من باب حجرتنا وحيثنا ببضع كلمات فرددنا
تحيتها وواسيناها وأفهمناها اننا سنواصل الجهاد ، ثم انصرفت وتبعها
واصف غالى الذى أصبح من الصق التابعين لسعد ثم رجع الينا يخبرنا
ان السيدة حرم سعد تريد أن يعرض عليها كل قرار يصدره الوفد لتقره
قبل اعلانه • حمل الينا واصف غالى هذا الطلب العجيب ولحنا منه
موافقته عليه فأشمازنا وأدركنا أن هذا النفر من اتباع سعد لم يقدرنا
وقوفنا معهم رغم ما ارتكبوه نحونا في الماضى ، فهم يريدون الآن اذا
صدر قرار من الوفد بأكمله ان يبحثوه فيما بينهم وبين السيدة حرم سعد
زغلول وجعلوا لها حق الفيتو ، وهى سيدة محترمة لكنها بعيدة كل البعد
عن السياسة وتقضى علينا الرجولة أن نحقر هذا المسلك فأظهرنا لهم
ذلك وخرجنا مصرين على قطع الصلة نهائيا بهؤلاء النفر خرجنا جميعا
عدا حمد الباسل الذى ارتأى الانضمام اليهم •

اضطراب الحالة بعد استقالة عدلى

قدمت وزارة عدلى يكن باشا استقالتها في ٨ ديسمبر ١٩٢١ ولم
تقبل الا في ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ بعد اعتقال سعد وبعض اعوانه وبعد أن
الح عدلى في قبولها لعدم رغبته في البقاء بالحكم عقب ما اتخذته
السلطة الانجليزية من عنف ضد سعد ومن معه • فاضطربت الأمة بجميع
عناصرها ومختلف هيئاتها ، واحتجت على العسف والقبض والمحاکمات
التى أجرتها السلطة البريطانية •

وكان لا بد من تأليف وزارة ولو إدارية تقوم بأعباء الحكم • وكان مؤسسو الوفد قد اعجبوا بتصرفات عدلى بعد أن شاركوه العمل مدة طويلة أيام كان في باريس ولندره في مفاوضات لجنة ملنر وبعد أن ولى الوزارة وأيام مفاوضاته مع كيرزون • وقد اطمأنوا إليه وازدادوا تقديراً له • وكان يشارك عدلى عمله الرسمى وغير الرسمى لقيف من أصدقته أخصهم حسين رشدى وعبد الخالق ثروت واسماعيل صدقى ، وهؤلاء الثلاثة ومعهم عدلى كانوا أبرز السياسيين الذين يعملون للقضية المصرية يؤازرهم ويشترك معهم فريق الأعضاء المؤسسين للوفد ، وجمهور كبير من الأمة اما العامة فلم تكن كلها معهم لأنها تسير معواطفها البريئة وتتأثر عادة بمؤثرات طارئة وهى غير مكلفة بالتعمق فى المسائل السياسية وفيما يخفى عادة على غير المطلعين •

كان لابد للسلطان من تأليف وزارة ، وكان أول المرشحين الذين تتجه اليهم الأنظار فى ذلك الوقت هو محمد عبد الخالق ثروت ذلك العبقري النشيط الذى كن نائباً لرئيس الوزراء فى وزارة عدلى عند غيابه هو ورشدى للمفاوضة •

عرض السلطان على ثروت تأليف الوزارة فاعتذر ، ولم يعرضها لسلطان على غيره • وكان اجماع طبقات الأمة على ضرورة اضراب المرشحين عن قبول الوزارة •

لكن الوطنية والسياسة المجدية ليس معناهما الاضراب والعمل السلبي فحسب ، وانما واجب الرجل الذى يعمل ويفكر هو أن يسعى فى ايجاد حل لأزمة قد تكون نتائجها ضارة اذا لم يسعفها السياسيون القادرون بالعلاج • ولهذا تضامن ثروت ورفقؤه واصدقاؤه فى استمراره على رفض الوزارة • وقد اتصل به السلطان واللورد اللنبى وجرت بينه وبينهما محادثات أصر فيها ثروت بتأييد اصدقائه وتفكيرهم معه على أن قبوله تأليف الوزارة يجب ان يحون مسبقاً ببيان من انجلترا بالغاء الحماية واعلان الدستور واعادة وزارة الخارجية كما كانت وغير ذلك من المطالب •

وظل اللورد اللنبى مع مستشاريه يفاوضون ثروت حتى اقتنعوا وارسل اللورد تقريراً الى حكومته وبرقيات بقبول ما عرضه ثروت بعد ان تعذر تأليف أية وزارة •

لكن الحكومة الانجليزية رفضت ما عرضه اللنبي قلم يكن منه وهو قائد القوات التي انتصرت في الشرق الأدنى وجاز شهرة عالمية واصح ذا نفوذ كبير لدى حكومته لم يكن منه الا أن أخذ معه مستشاريه وسافر الى لندره وهناك ألح في قبول ما عرضه ثروت ، ويقال أنه هدد بالاستقالة قلم تر الحكومة الانجليزية بدا من الانعازن لما طلب ، فرجع الى مصر وقدم الى السلطان فؤاد تبليغا مصحوبا بتصريح من انجلترا لمصر .

التبليغ والتصريح البريطانيين

أما التبليغ فهناك نصه :

داب الحماية

القاهرة في ٢٨ فبراير ١٩٢٢

يا صاحب العظمة

١ - أتشرف بأن اعرض لمقام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا في تاهيل بعض عبارات المذكرة التفسيرية التي قدمتها الى عظمتكم في الثالث من شهر ديسمبر مذاهب تخالف افكار الحكومة البريطانية وسياسيتها وهو ما آسف له أشد الأسف (وهي المذكرة التفسيرية لمشروع كيرزون) (٣٧) .

٢ - ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة أن كثيرا من المصريين القى في روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع في نواياها القائمة على التسامح والعطف على الأمانى المصرية وانها تنوى الانتفاع بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسى ادارى لا يتفق والحريات التي وعدت بها .

٣ - غير أنه ليس شيء أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة بل أن الأساس الذى بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو ان الغاية من الضمانات التي تطلبها بريطانيا العظمى ليست ابقاء الحماية حقيقة أو حكما وقد نصت المذكرة على أن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة في أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولى .

(٣٧) العارة بين القوسين توضيح من محمد على علوبة نفسه ولم ترد في النص

الأصلى للتبليغ .

٤ - وإذا كان المصريون قد رأوا في هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذى يلتزم مع حالة البلاد الحرة فقد غاب عنهم أن انجلترا انما الجأها الى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر خصوصا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية ، على أن الأحوال التى يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبث كذلك أن يزول الاضطراب السائد في مصر منذ الهدنة ، والأمل وطيد في أن الأحوال العالمية صائرة الى التحسن ، هذا من جانب ومن جانب آخر فكما قيل في المذكرة سيجيء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة الى الثقة بما تقدمه هي من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الأجنبية .

٥ - أما أن تكون انجلترا راغبة في التدخل في ادارة مصر الداخلية فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول ان اصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك للمصريين ادارة شؤونهم ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذى عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى . وإذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتى المالية والحقانية فإن الحكومة البريطانية لم ترم بذلك الى استخدامهما للتدخل في شؤون مصر وكل ما قصدته هو أن تستبقى أداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية .

٦ - هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة في الميلولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة في حكومة اهلية .

٧ - فإذا كانت هذه هي نوايا انجلترا فلا يمكن لأحد أن يذكر أن انجلترا يعز عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الأجل الذى يبلغون فيه مطمحا ترغب فيه انجلترا كما تتوق اليه مصر ، أو ان ينكر أنها تكره ان ترى نفسها مضطرة الى التدخل لرد الأمن الى نصابه كلما أدركه اختلال يؤثر مخاوف الأجانب ويجعل مصالح الدول في خطر . وأنه ليكون مما يؤسف له ان يرى المصريون في التدابير الاستثنائية التى اتخذت أخيرا أى أساس بمطمحهم الأسمى أو أية دلالة على تغيير القاعدة السياسية التى سبق بيانها ، فإن الحكومة البريطانية لم يعد غرضها أن تضع حدا لتهديج ضار قد يكون لتوجيهه الى أهواء العامة نتائج تذهب بثمرة الجهود القومية المصرية ولذلك كان الذى روعى بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التى تستفيد من أن البحث فيها يجرى في جو قائم على الهدوء والمناقشة باخلاص .

٨ - والآن وقد بدأت تعود السكينة الى ما كانت عليه بفضل الحكمة التي هي قوام الخلق المصري والتي تتغلب في الساعات الحاسمة فاننى لسعيد ان انهى الى عظمتكم ان حكومة جلالة الملك تنوى ان تشير على البرلمان باقرار التصريح الملحق بهذا ، وانى لعلى يقين بان هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلا نهائيا مرضيا .

٩ - وليس ثمة ما يمنع منذ الآن من اعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر .

١٠ - اما انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة في حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع الى عظمتكم والى الشعب المصرى .

وانذا ابطا لآى سبب من الأسباب انقاز قانون التضمينات (اقرار الاجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) السارى على جميع ساكنى مصر والذي أشير اليه في التصريح الملحق بهذا فاننى أود أن أحيط عظمتكم باننى - الى أن يتم الغاء الاعلان الصادر في ٢ نوفمبر ١٩١٤ - ساكون على استعداد لايقاف تطبيق الاحكام العرفية في جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين في التمتع بحقوقهم السياسية .

١١ - فالكلمة الآن لمصر ، وانه ليرجى انها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها - نسترشد في أمرها بالعقل والروية لا بعامل الأهواء .

ولى مزيد الشرف ٠٠٠ الخ .

اللنبى (فيلد مارشال)

وهاك نص تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ :

تصريح لمصر

بما ان حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التي جاهرت بها ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .

وبما ان العلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية . فبموجب هذا نعلن المبادئ الآتية :

١ - انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة
مستقلة ذات سيادة •

٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (اقرار
الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ العمل على جميع
ساكنى مصر تلقى الأحكام العرفية التى اعلنت فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ •

٣ - الى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة
جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها وذلك
بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الطرفين تحتفظ حكومة جلاله الملك بصورة
مطلقة بتولى هذه الأمور وهى :

(١) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر •

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء او تدخل أجنبى بالذات او
بالواسطة •

(ج) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات •

(د) السودان •

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على
ماهى عليه الآن •

وصل عبد الخالق ثروت ورفاقه الى هذا التصريح دون أن ترتبط
مصر بمعاهدة أو باتفاق يقيد بها بالتزامات ، فهو تصريح من جانب واحد
الغيت به الحماية وبرزت به مصر بشخصيتها الدولية وأصبح لها استقلال
دولى كما أصبحت لها وزارة خارجية مستقلة ولم يقل أحد انه تحقيق
لجميع أمانى مصر وحقوقها ، وانما هو بلا شك أساس لايجاد الثقة بين
الطرفين ، وتمهيد لوثبات من مصر تساعد على التطور متى حافظت مصر
على كيانها وحقوقها وعملت على رفع شأن بلادها بتلك الحرية المتواضعة
التي تسمح لها بالظهور على المسرح الدولى والتصرف فى شؤونها الداخلية
وتتيح لها فرصا لرفع مستواها الاقتصادى والثقافى والاجتماعى وتمكنها
مع الزمن من الوصول الى باقى مطالبها •

واعتمادى أن رفعة البلاد لا تتحقق الا بهذه القوى الرئيسية :
الثقافة ورفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى بفضل ما تقوم به حكومة
تؤدى واجبها وبرلمان يراقب تصرفاتها مراقبة رشيدة • وبهذا يتكون وعى

وطنى سليم يغذيه العلم الصحيح في المعاهد والمصانع ويدفع المواطنين ائى التضامن والثقة المتبادلة والتعاون على ازالة كل عقبة تقف فى سبيل حرية البلاد وعظمتها ومقاومة تحكم الفرد وديكتاتوريته فتصبح الامة حقا مصدر السلطات -

ولست ممن يعتقدون ان امة منقسمة على نفسها ، تتطاحن فيها الغثات تطلحننا مرا بالطعن والقذف والسباب ، وهى عزلاء والأجنبى جاثم فوق صدرها ، يمكنها ان تحقق امانها بالصياح وتعطيل المصالح وتخريب المحال التجارية وحرق الترام واعتداء الصبية على نوى الرأى والنزاهة •

قبول ثروت تأليف الوزارة

بعد ان ظفر ثروت بتصريح ٢٨ فبراير قبل تأليف الوزارة فى اوفى مارس ١٩٢٢ وهذا نص خطابه الى السلطان :

« يا صاحب العظمة

لم يكن لزملائى ولى ونحن نشاطر الامة امانها فى الاستقلال الا ان نقر الوفد الرسمى الذى تولى المفاوضات لعقد اتفاق مع بريطانيا العظمى على ما فعل • فلم يكن يسعنا ان نتولى اعباء الحكم مادامت المبادئ التى تسترشد بها الحكومة البريطانية فى سياستها نحو مصر هى تلك التى كانت تظهر من مشروع ١٠ نوفمبر من العام الماضى ومن المذكرة التفسيرية التى تلتها فان تولى الحكم فى ظل مثل هذه المبادئ قد يكون فيه معنى القبول بها •

غير ان الكتاب الذى رفعه فخامة المندوب السامى البريطانى ائى عظمتكم وتصريح الحكومة البريطانية فى البرلمان قد أحدثا فى الحانة تغييرا كبيرا فأصبح من الممكن ان تتألف هذه الوزارة ان انها ترى ان الشعور القومى أصاب ترضية من هاتين الوثيقتين لا من ناحية الاعتراف باستقلال مصر حالا وقبل ائى اتفاق فحسب ، بل ولأن المفاوضات المقفلة ستكون حرة غير مقيدة بائى تعهد سابق •

اما وقد جزنا هذا الدور بخير ، فلم يبق على مصر الا ان تثبت لبريطانيا العظمى ان ليس بها فى سبيل حماية مصالحها من حاجة للتشدد فى طلب ضمانات قد يكون فيها مساس باستقلالنا وان خير الضمانات فى هذا الصدد واجلها اثرا هى حسن نية مصر ومصحتها فى حفظ العهود •

على أن الوزارة ترى أنه لكي تكون جهود البلاد في سبيل تحقيق كامل أمانها بحيث تؤتي جميع ثمرها يجب أن يؤلف بين عمل الحكومة وبين هيئة تنوب عن الأمة وأن تسعى الهيئتان متساندتين لأغراض متحدة .

ولذلك فإن الوزارة عملا بأوامر عظمتكم ستأخذ في الحال في اعداد مشروع دستور طبقا لمبادئ القانون العام الحديث وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسئولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الاشراف على العمل السياسي المقبل .

وغنى عن البيان ان انفاذ هذا الدستور يقتضى الغاء الأحكام العرفية وأنه على أية حال يجب أن تجرى الانتخابات في أحوال عادية ، وفي ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية وقد سلمت بهذا الوثيقتان اللتان أبلغتا أخيرا الى عظمتكم . وستأخذ الوزارة بلا امهال ما يدعو اليه الأمر في ذلك من التدابير كما انها ستبذل جهدها اعتمادا على حسن موقف الأمة في الحصول على الرجوع فيما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية عملا بالأحكام العرفية .

هذا وان اعادة منصب وزير الخارجية سيعين على العمل لتحقيق التمثيل السياسي والقنصلى لمصر في الخارج .

ونظرا لأن النظام الادارى الحالى لا يتفق مع النظام السياسى الجديد ومع الأنظمة الديمقراطية التى ستمنحها البلاد ، فإن الوزارة قد اعتزمت ان تتولى الأمر بنفسها وبلا شريك في الحكم التى ستتحمل كل مسئوليته امام الهيئة النيابية المصرية وسيكون رائدها في ادارة شؤون الأمة توجيهها الى المصلحة القومية دون غيرها .

والوزارة موقنة بأن اكبر عامل لنجاح مصر في تسوية المسائل التى بقى حلها ، واقوى حجة تستعين بها في تأييد وجهة نظرها هو أن تقبل على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤتلفة القلوب وان تأخذ بدواعى النظام وتلتزم جانب الحكمة .

والوزارة تحيى العصر الجديد الذى كان لعظمتكم أجل اثر في طلوعه على الأمة بفضل ما بذلته عظمتكم من المساعى الوطنية العالية ، وهى واثقة ان ستلقى من لدن عظمتكم كل تأييد في عمل الغد وانها لترجو ان يكون مكللا لجهود البلاد .

ثروت

« وانى ... الخ

أول مارس سنة ١٩٢٢

واى سعد فى التصريح

اعلن ثروت فى خطاب تأليف وزارته أمله فى « أن تقبل مصر على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤلفة القلوب » فما الذى حدث ؟ أيد مؤسس الوفد وجمهور المثقفين « ثروت » فى موقفه أما سعد فقد أعلن أن هذا التصريح « نكبة على الأمة » وظل يوالى مطاعنة فى ثروت وأصدقائه ومؤيديه يطعنهم فى وطنيتهم وفى شرفهم حتى طفح الكيل ، فأرسل إليه ثروت خطابا كله أدب ولين يشكو فيه من المطاعن والعراقيل التى يضعها فى سبيله ، وطلب إليه أن يحتكما الى كبار الأمراء فيما شجر بينهما من خلاف ، وكان جواب سعد خطابا نشره فى الصحف ومما جاء فيه « اما الاحتكام الى الأمراء فهو شرف لا يناله الا الأكفاء ٠٠ !!

اعلان استقلال البلاد

كان من الضرورى أن يستمر ثروت فى تنفيذ خطته بعد أن صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وبعد أن انتهى من تأليف وزارته .

وفى يوم ١٥ مارس ١٩٢٢ أعلن السلطان على الشعب ان مصر أصبحت أمام العالم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال وانه اتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر ، وأعلن هذا النداء فى المحافظات والمديريات وقررت الحكومة جعل هذا اليوم عيداً وطنياً سنوياً .

وضع الدستور

ثم سعى ثروت فى تكوين لجنة لوضع دستور يليق ببلاد تطمح فى الرقى ، وعرض الأمر على فريق ممن يعرف فيهم الكفاءة ومنهم بعض أتباع سعد ، فرفض هؤلاء الاشتراك فى وضع الدستور بأمر من سعد وكان من بينهم المرجوم مرقص حنا (باشا) فقد اعتذر عن دخول هذه اللجنة التى وصفها سعد بانها « لجنة الاشقياء » .

وارسل ثروت الى من قبلوا الاشتراك فى اللجنة خطابات هذا نص واحد منها :

رياسة مجلس الوزراء

نمرة ٢

حضرة صاحب العزة محمد على بك (علوية)

بمزيد السرور أبلغ عزتكم صورة من القرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ٥ شعبان ١٣٤٠ (٣ ابريل ١٩٢٢) بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور وقانون انتخاب وبتعيين عزتكم في عضوية هذه اللجنة .

وانى أشكر لعزتكم حسن تفضلكم بقبول مؤازرتنا في هذا العمل الخطير ، ولى كبير الثقة انه سيكون للبلاد من عنايتكم الحظ الوافر والأثر المشكور .

وتفضلوا بقبول مزيد احترامى

القاهرة في ٨ شعبان ١٣٤٠

٦ ابريل ١٩٢٢

رئيس مجلس الوزراء

شوت

وارفق بهذا الخطاب مذكرة من رئاسة مجلس الوزراء هذا نصها :

« اشار الأمر الكريم الصادر الى بتأليف هذه الوزارة الى رغبة حضرة صاحب جلالة الملك في تحقيق التعاون بين الأمة والحكومة بواسطة نظام دستورى وعهد الى الوزارة باعداد مشروع ذلك النظام وقد كان جواب الوزارة على هذا الأمر الكريم انها سستأخذ في الحال في اعداد مشروع دستور طبقا لمبادئ القانون العام الحديث ، وان هذا الدستور سيقدر مبدأ المسئولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الاشراف على العمل السياسى المقبل .

وبما أن الوزارة ترى أن تستعين في القيام بهذه المهمة الخطيرة بأراء هيئة يكون أعضاؤها من ذوى الخبرة والصفة النيابية .

لذلك أتشرف بأن أرفع هذه المذكرة الى مجلس الوزراء راجيا الموافقة على تأليف لجنة تتولى وضع مشروع دستور وقانون انتخاب ويكون أعضاؤها حضرات أصحاب الدولة والمعالي والسعادة والعزة الآتية أسماؤهم : ويأتى بعد ذلك أسماء المرشحين لهذه اللجنة . وقد صادق مجلس الوزراء على هذه المذكرة في ٢ ابريل ١٩٢٢

ويلاحظ أن الأعضاء المؤسسين للوفد كانوا عند كلمتهم التي اتفقوا عليها في باريس وصدر بها قرارا جماعى بحضور سعد، فلم يدخلوا في وزارة عدلى ، ولم يدخلوا كذلك في وزارة ثروت معتقدين أن خدمة البلاد تتحقق بجهادهم الوطنى وهم بعيديون عن مقاعد الحكم . ولما كان وضع الدستور جهادا وطنيا فقد قبل بعضهم الاشتراك في هذه اللجنة ، وقد تولى رياستها حسين رشدى باشا الرجل الذى نصح بتكوين الوفد ، وباشرت أعمالها ، وبحث أعضاؤها في جميع دساتير العالم وفي مقدمتها دستور بلجيكا وكان من أحدث الدساتير وأدقها . ومكثت اللجنة نحو ستة أشهر تكد وتتعب حتى اتمت عملها في مشروع الدستور ومشروع قانون الانتخاب ، ثم احالته الى لجنة فرعية لوضع الصيغة النهائية في التحرير . وكان أوّل القائمين بهذا التحرير المرحوم عبد العزيز فهمى . ومما وضعته اللجنة في الدستور أن يلقب الملك بملك مصر والسودان .

تأسيس حزب الأحرار الدستوريين

صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من إنجلترا منقردة دون تقييد مصر باتفاق أو معاهدة ، وفيه كما أسلفنا الغاء الحماية وعلان استقلال مصر دولة حرة ذات سيادة لها حق التمثيل الخارجى . الخ . فوجب على مصر في هذه المرحلة الخطيرة أن تدعم مركزها وتستعد لمراحل أخرى ووثبات في سبيل استكمال استقلالها والخلص من التحفظات التي تمسكت بها إنجلترا ولن يكون ذلك الا بصلاح ادارة الحكم في البلاد والنهوض بالأمة على أسس سليمة بتحسين المرافق ورفع مستوى الشعب وأساس هذا كله أن يكون للبلد برلمان يمثل الأمة تمثيلا صحيحا ويحقق ما يقرره دستور كامل من أن الأمة هي مصدر السلطات - وبهذا وحده تصل الأمة الى ما تبتغيه .

لهذا فكر مؤسسو الوفد ومعهم اصداقاهم في تأليف حزب يسعى في تحقيق الحياة الدستورية الصحيحة وضممان حرية الفرد واختاروا له اسم « حزب الأحرار الدستوريين » عنوانا للغاية التي يسعى اليها . وانتخبنا عدلى يكن باشا رئيسا له وكان أجدر رجل يضطلع بتحقيق مبادئ الحزب وقد عرفناه وبلوناه في جهاده أيام أن كنا في باريس ولندره وفي المفاوضات مع لورد ملنر وعرفنا مواهبه ونزاهته السياسية كما انتخب الحزب وكيلين هما عبد العزيز فهمى ومحمد محمود واختارنى سكرتيرا عاما له .

كان ذلك في اكتوبر ١٩٢٢ أيام وزارة ثروت باشا صاحب اليد الطولى في تكوين لجنة وضع الدستور وفي التمسك بالمشروع الذى وضعته اللجنة تمسكا كان من نتائج استقلالته من الوزارة .

وعقد الحزب أول اجتماع له يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ بفندق شبريد وكان اجتماعا حافلا خطب فيه عدلى رئيس الحزب الخطبة التي تحدد أهداف الحزب ولم يكن فيها ما يمس سعدا لأن الحزب قام للتآلف والتآزر ولخدمة البلاد والدستور خدمة صادقة . وفيما يلي نص الخطبة وقد نشرت في أول عدد من جريدة ، السياسة ، اليومية الصادر في ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ .

خطبة عدلى رئيس حزب الأحرار الدستوريين

« أيها السادة :

أشكركم كثيرا على اجابة دعوتنا بحضوركم هذا الاجتماع الذى عقدناه لنعلن فيه برنامج حزينا وخططه السياسية والاعتبارات الداعية الى تأليفه ، وقد نكون فى نظر بعض أصحابنا قد تأخرنا فى القيام بهذا الواجب الوطنى ، اذ ان بعضكم طالما صارحنا منذ بضعة اشهر بان حالة وطننا السياسية تقتضيه الا ان الظروف غير المناسبة التى لاتزال قائمة الى الآن كانت تعوق تأليف حزب سياسى حر يستطيع ان يؤدى للبلاد خدمة حقيقية . أما لجنة الدستور قد فرغت من عملها العظيم ، وأصبحنا على باب الحياة البرلمانية ، فلم نعد مختارين فى انتخاب انسب الأوقات لتأليف حزبنا بل لابد لنا من اقتحام كل عقبة تحول بيننا وبين استكمال عدتنا لحياة جديدة .

« أيها السادة - علمتنا تجارب الأمم فى الماضى ، ثم علمتنا تجاربنا بالأمس ان ليس بين أمة وبين ادراك غرض من اغراضها الا مجرد اجماعها عليه اجماعا صحيحا ، وارانتها اياه ارادة صادقة وليس اضر على صحة هذا الاجماع ولا افسد لصدق الارادة من ان ينطرق الى نفسية الأمة شىء من روح الارتياب فى النجاح ، أو يطوف عليها طائف من التشاؤم يزعزع عقيدة الثقة بالمستقبل ، ويصدع اركان الاتحاد .

« هذه الحقيقة قد علمتها الأمة المصرية حق علمها ، وجرت عليها من بداية حركة الاستقلال فلا محل للشك فى انها ستجرى عليها فى المستقبل ، بعد أن جربت ان الاتحاد هو العامل الأكبر فى كل التطور السياسى الأخير .

« والى الاتحاد يرجع الفضل فى اقتناع البريطانيين بان الأمة المصرية لا يمكن أن تحكم على ما تختار ، وبأن الحمائية رابطة ممقوتة واجبة الزوال ، فعولوا على طريقه الاتفاق التى هى اشرف الطرق واكدها فى

ترتيب الروابط بين أمتين ولقد قابل الشعب المصرى بالرضا هذه الطريقة التى ترمى الى عقد اتفاق شريف يحقق للمصريين استقلالهم ، ويضمن للبريطانيين مصالحهم غير الماسة بهذا الاستقلال .

« أجل نريد اتفاقا صريحا خالصا من شوائب المساومات ، سليما من الأغراض المستترة ، مبنيا على الصداقة المتبادلة .

« ان اتفاقا كهذا من شأنه أن يتحقق ، مادامت مصر لا تطلب الا حقها فى الحياة حرة كسائر الأمم المتمدنة ، ومتى كانت بريطانيا العظمى لا تطلب الا صيانة مصالحها صيانة مجردة من فكرة التدخل فى شؤون بلادنا .

« أن من دواعى التفاؤل بتحقيق هذه الغاية تلك الخطوة التى خطتها الأمة فى سبيل استقلالها التام دون أن تقيد نفسها بشيء ومهما تكن الأسباب التى تحمل بعض مواطنينا على اظهار عدم الاكتراث بهذه النتيجة فمن المحقق ان الغاء الحماية البريطانية على مصر الغاء دوليا والاعتراف بها مملكة مستقلة ذات سيادة ، والاستعداد لحل المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا العظمى بمقاوضات يكون القول الفصل فى نتيجتها للبرلمان المصرى ، كل ذلك يجب أن يعتبر نجاحا سياسيا كسبته الأمة فى اثناء سعيها الى تحقيق غرضها الاسمى ، من المحقق ان كسبنا لهذه الحقوق ، فضلا عماله من القيمة الذاتية ، فهو عظيم الفائدة من جهة انه نقطة ارتكاز قوية نستعين بها على حل المسائل المحتفظ بها حلا موافقا لمطالبنا القومية .

« لا محل للارتياب فى النجاح بعد أن أدركت الأمة بفضل مجهوداتها هذه الأغراض ويعد أن أتيح لها اختيار الدستور نظاما لحكومتها ان النظام الدستورى هو وحده طريقة الحكم اللائقة بأمة عريقة فى المدنية كامتنا . وهو وحده الذى يلائم ما لجلالة الملك من الميول الشريفة والمقاصد السامية لارتقاء شعبه فى مدارج الفلاح ، فان جلالاته منذ جلوسه على عرش جده العظيم لم يدع فرصة تمر الا اثبت فيها ان النظام الدستورى سيقبى منه أكبر عضد ، متنزه بحكم مركزه الدستورى السامى عن منازعات الأحزاب .

« ومما لا ريب فيه ان الاسراع بتنفيذ الدستور يعتبر خدمة جليلة للبلاد ، لأن التعجيل بتنفيذ الدستور هو فى الواقع تعجيل بمعالجة حل المسألة المصرية .

« أيها السادة - تعلمون أذن أننا داخلون على دور من أدوار مسالتنا المصرية دقيق ، داخلون في نظام من حكم البلاد جديد ، أمران يجب على جميع الرجال الذين هم مسئولون عن مصلحة هذا الوطن وشرعه والذين هم مسئولون عن الحساب الواجب علينا أدائه للخلائف من بعدنا ، ان يقدروهما حق قدرهما ، وان يوفهما من العناية ما تستحقه مسألة قومية كبرى يتوقف عليها مصير البلاد . »

« ان الأمة المصرية قد اثبتت في كل عصر انها أمة قانون ونظام وهذه الميزة كفيلة بنجاح النظام الدستوري فيها ، ولكن الرجة العنيفة التي يقترن بها عادة الانتقال من حال الى حال ، والتي كثيرا ما تكون فرصة لنمو اضرار الشهوات السياسية يجب ان تلفت نظر الرجال المسئولين ، فيشددوا من عزائمهم ويتكاتفوا للقضاء على كل نزعة من النزعات المفسدة لفوائد الحكم الدستوري خصوصا متى لوحظ ان في بداية حياتنا الدستورية ستعرض مسألة تقرير مصيرنا السياسي ، وهذا من شأنه ان يزيد مركزنا دقة على دقته ، ويضاعف واجبنا في الحذر من العواقب . »

« ان القيام بمثل هذه الأغراض لا تغنى فيه جهود الأفراد شيئا . بل لابد من جهود الجماعات المؤلفة على برامج محدودة ومبادئ معينة ، أو بعبارة أخرى لابد من جهود الأحزاب ، فان الحزب اثبت من الأفراد رأيا ، وأمن هوى ، وأبقى على الزمان وجودا ، وأعسر على عواصف الحوادث منقلبا . »

« تعلمون ان الحزب السياسي هو البيئة الوحيدة التي تكمل فيها التربية السياسية للأفراد ، بل هو النظام الكفيل باستمرار المبادئ عائشة زمنا طويلا ، وهو ملاك اتصال التقاليد السياسية للأمم ، وفوق ذلك فان الأحزاب هي أدوات التفاهم السريع في المجالس الكثيرة العدد ، فحاجتنا الى الأحزاب السياسية حاجة حالية يدعو اليها واجبنا في تنظيم صفوف الأمة وتوحيد كلمتها وتوجيه جهوداتها الى تحقيق ما ينقصنا من مقومات استقلالنا الفعلى حاجتنا الى الأحزاب السياسية حاجة مستمرة تدعو الى بقائها الحياة البرلمانية ذاتها . »

« دعتنا هذه الحاجة القومية انا وبعض اصدقائي في السياسة الى ان نعزم تأليف هذا الحزب باسم « حزب الأحرار الدستوريين » ، وقد وضعنا له المبادئ والأغراض التي هي صيغ ما تضمحل نفوسنا تحقيقه لخير بلادنا ، ونحن نعاهد الله تعالى والأمة على ان نعمل لتحقيقها في

المجالس التشريعية ، ونصدر عنها في تقدير أعمال السلطة التنفيذية ،
ونرعاها في كل ما يقوم به الحزب من الأعمال .

« ولقد أرى واجبا على قبل عرض هذه المبادئ والأغراض عليكم
أن أشير الى الخطة التي يتبعها الحزب فيما يتعلق بالمسائل المحفوظ بها
للمفاوضات ، أو بعبارة أخرى في ازالة العوائق التي تعوق تمتع الأمة
باستقلالها الذي كسبته قانونا وهذه الخطة انما ترجع الى مبدأ واحد وهو
أن الاتفاق لا يجوز في حال من الأحوال ان يمس استقلالنا ، ولا ان يعطل
مظهرها من مظاهره .

« لاشك ان الحيلة السياسية تقضى بالكف عن الخوض في تطبيق
هذا المبدأ بوجه التفصيل على الفروض التي تفترض حلولاً للمسائل
المحفوظ بها ، فان الخوض في تطبيق هذا المبدأ بالدقة وبالتفصيل انما يكون
عند المفاوضات التي ستكون تحت اشراف البرلمان المصري ، ولكنني مع
ذلك لا أجد بأسا من الاشارة الى أن تطبيق هذا المبدأ عينه قد حمل الوفد
الرئيسي كما تعلمون ، على رفض كل اقتراح يؤدي الى الاحتلال العسكري
أو ما في معناه ، كما أدى به الى رفض كل اقتراح يرمى الى التدخل
الأجنبي في شؤون البلاد داخلية كانت أو خارجية . ولئن كان الاستمسك
بهذه الخطة قد أدى الى قطع المفاوضات في العام الماضي ، فان ذلك
لا يطعن في صحتها ، ولا في انها هي الخطة التي ترضاها أمة حريصة
على استقلالها ، متشبثة بأسباب استكمالها . فاذا كان لا بد لنجاح
مفاوضات مستقبلية من أن يغير احد الطرفين خطته ، فليس الطرف المصري
هو المطالب بهذا التغيير .

« كذلك نقول على وجه الاجمال أن كل حل لمسألة السودان يؤدي
لفصله عن مصر ، أو يخل بحقوقها فيه أو يعوق تمتعها بسيادتها عليه ،
ورعايتها بنفسها منافعها الحيوية فيه ، فهو حل ليس فقط بعيدا عن
قواعد العدل ومقتضيات الصداقة التي هي أساس الاتفاق بل يكون حلا
لا يمكن ان ينال رضاء المصريين .

« أيها السادة - قد أرى من الضروري أن أبين لكم في هذا المقام
موقف حزبنا فيما يتعلق بمسألة الامتيازات الأجنبية لا شبهة في أن نظام
الامتيازات العتيق قد أصبح غير متفق مع المبادئ الحديثة ، ولا مؤتلف
مع روح العصر الحاضر ، كما أصبح ضئيل الفائدة بالنسبة للأجانب
انفسهم . ولكننا مع ذلك نرى من الأوفق لمصلحتنا أن تكون الامتيازات

موضع مفاوضات خاصة بين مصر وبين الدول ذوات الامتياز ، وعلى كل حال فان مصر الحرة ترى واجبا عليها ، اعترافا بجميل الأجانب النازلين فيها ، والذين يشاطروننا في ارتقائها من وجوه عديدة ، ان تحسن ضيافتهم في المستقبل كما كان الأمر في الماضي ، وان ترعى مصالحهم ، وتحرم على طمأنينتهم وراحتهم .

« ايها السادة - تلك هي خطتنا السياسية ، اكرر لكم مرة أخرى الأصل الذي تركز عليه هذه الخطة (ان الاتفاق يجب حتما الا يمس باستقلال مصر ، ولا ان يعطل مظهرا من مظاهره) ويقيننا ان هذه القاعدة ينبغي ان تطبق بدقة في كل مفاوضة تدور على أية مسألة من المسائل المتعلقة باستقلال مصر حيثما تكون هذه المفاوضات أريد أن أقول : وفي مؤتمر الشرق أيضا ، اننا نرحب بدخول مصر في هذا المؤتمر ولكن على شرط ان ندعى اليه بالطريقة التي تدعى بها الدول الأخرى ، وان تدخله بصفتها دولة مستقلة حرة الرأي ، تدافع عن حقوقها التي هضمتها معاهدة سيفر(٣٨) ، وليعترف لها في معاهدة دولية بكل الحقوق اللازمة لدولة مستقلة تامة السيادة .

« ايها السادة - في صدد ايقافكم على خطط حزبنا ، لا يجوز لي ان اتخطى الكلام عن الحقوق التي كسبتها مصر كنتيجة قانونية للاعتراف باستقلالها دوليا اننا نظن الوقت قد حان للتمتع بهذه الحقوق ، ولا نرى ان هناك عوائق تحول دون ذلك ، فانه لا مانع يمنع الحكومة المصرية ، من ان ترتب سفرائها وقنصلياتها في الخارج ، لا مانع يمنع الحكومة من طلب دخول مصر في جمعية الأمم على ان في تحقيق هذين الأمرين تأكيدا للاستقلال ، ومظهرا حيا للتمتع بالسيادة الخارجية ، »

« كذلك لا نجد مبررا لبقاء الاحكام العرفية الاجنبية التي هي معطلة من غير شك لمظهر السيادة الداخلية ، ورجاؤنا ان تتخلص البلاد على

(٣٨) تم توقيع هذه المعاهدة في ١٠ اغسطس عام ١٩٢٠ . وبمقتضى هذه المعاهدة تنازلت تركيا لانجلترا عن السلطات المخولة لها بمقتضى اتفاقية الاستانة الموقعة في ٢٩ أكتوبر عام ١٨٨٨ المقررة والمنظمة لحياد قناة السويس - فبر ان معاهدة سيفر القيت بعد نجاح ثورة اتاتورك وحل محلها معاهدة لوزان التي وقعت في ٢٤ يولية ١٩٢٣ ونص في المادة ١٧ منها على تنازل تركيا عن كل حق لها على مصر والسودان . وقد صرح عصمت باشا رئيس الوفد التركي في مؤتمر لوزان بان لمصر الحق في تقرير مصيرها بنفسها (وهذا تفسير للدول النازلة كما ورد في المعاهدة . عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ ، تاريخ مصر القومي ١٩١٤ - ١٩٢١) ج ٢ ، ص ٧١ .

وجه السرعة من هذا النظام المكروه ، كما نرجو ان تزول آثاره التي
مست بحرية الأفراد ، فان حزب الأحرار الدستوريين يعمت أن يبقى
للمساس بحرية الأفراد اثر على الاطلاق .

« ايها السادة - مهما كان وزن الأقوال التي قيلت جزافا في هذا
الحزب من قبل ان يعلن برنامجه ، فاني لا اعرض الى تمحيصها ، بل
اكتفى بان اعلن ان سنتنا في تطبيق مبادئنا وتنفيذ خططنا ليست عدائية
لأى شخص كان ممن يخالفوننا في مبدأ او ينازعوننا في خطة ، بل سنتنا
على ضد ذلك هي السعى في تطهير النفوس من الأحقاد التي يولدها عادة
فهم السياسة على غير ما يجب أن تفهم عليه ، ونصيحتي لمن يعملون في
السياسة ألا يدفعهم حب الظفر الى الخروج عن القصد في ترويج سياستهم
والى انتقاص مخالفهم ان ذلك المذهب ، فضلا على انه غير لائق بالرجال
المسؤولين ، فانه لا يجر وراءه الا التنافر والتخايل ونحن أحوج ما نكون
الى الاتحاد والتعاون .»

« ان الوطن يطلب منا جهودا جديدة غير الجهود التي بذلناها من
قبل ، يطلب جهود الجماعة لا جهود الأفراد ، حتى تزول العوائق من
طريقنا الى الغرض الأسمى الذي سعت البلاد اليه سعيها ، وضحت
بضحاياها ، فلنضم صفوفنا ، ولنوحد كلمتنا ، ولنسعى الى غرضنا ،
واثقين من النجاح ، والله المسئول أن يسدد خطانا الى هذا الغرض
الشريف .»

وقد أصدر الحزب جريدة يومية باسم « السياسة » ثم أصدر بعد
ذلك صحيفة أسبوعية باسم « السياسة الأسبوعية » تبحث في العلم والفن
والأدب والاجتماع . وقد انتشرت صحيفتا الحزب انتشارا واسعا ،
وكانتا فخرًا للصحافة الشرقية حازتا اعجاب الجميع . وكان يتولى رئاسة
تحريرها الدكتور محمد حسين هيكل ، كما ساهم في تحريرهما كتاب أقداد
أخص بالذكر منهم الدكتور طه حسين والمرحوم الاستاذ ابراهيم عبدالقادر
المازني(٣٩) .

(٣٩) ولد في (١٩ أغسطس) عام ١٨٩٠ . تخرج من مدرسة المعلمين العليا .
اشتغل بالتدريس ثم استقال من هذا العمل وتفرغ للكتابة والصحافة . انتخب
عضوا بالمجمع العلمي العربي بدمشق ، والمجمع اللغوي بالقاهرة . من مؤلفاته :
حصاد الهشيم ، وحاة الحجاز ، شعر حافظ ، صندوق الدنيا ، قبض الريح . (معر
كحالة ، مجمع المؤلفين ، ج ١ ، ص ٩٨) .

مقتل اسماعيل زهدى وحسن عبد الرازق

بدا الحزب يزاول نشاطه املا في تحقيق الغاية التي تكون من اجلها ، لكنه فوجيء في ١٦ نوفمبر ١٩٢٢ باغتيال عضوين من اعضاءه هما اسماعيل زهدى بك المحامى وحسن عبدالرازق باشا . وتفصيل ذلك انى كسكرتير عام للحزب دعوت اعضاء مجلس الادارة للانعقاد في يوم ١٦ نوفمبر ١٩٢٢ بدار الحزب ثم شاعت الصدفة ان يجد سبب قضى بتأجيل الاجتماع فأرسلت خطابات بذلك الى الاعضاء ، فلم يحضر احد سوى اسماعيل زهدى بك وحسن عبد الرازق باشا والدكتور حافظ عفيفى لأن خطابات التأجيل لم تكن وصلتهم وقد اجتمعت بهم بعض الوقت في الطابق الأعلى من دار الحزب وهو محل انعقاد مجلس الادارة ، اذ كانت ادارة الجريدة تشغل الطابق الأرضى .

ثم راينا ان ننصرف نحن الاربعة الى منازلنا وشاءت عناية الله بى ان اتأخر في النزول بسبب لا ادري الدافع له هو انى اردت التكلم تليفونيا مع قريبة لى ، وشاءت عناية الله ايضا ان أنسى رقم تليفونها فجاءت عاملة التليفون بعض الوقت ، ونزل زملائى الثلاثة الى الدور الأرضى فخرج الدكتور حافظ عفيفى على حجرة رئيس التحرير الدكتور محمد حسين هيكل واستمر الاثنان في سيرهما الى خارج المبنى وركبا سيارتهما وما ان استقرا فيها حتى هاجمتها عصابة مسلحة استعدت للفتك بجميع اعضاء مجلس الادارة وهى تعلم وقت انعقاد الجلسة .

سمعت وانا اهم بالنزول طلقات نارية تدوى من ناحية باب المبنى فبهت واسرعت بالنزول . وانا اسمع الطلقات العديدة تدوى من ناحية الحارة المظلمة المجاورة للمبنى ، فادركت ان جناة اعتدوا ويفرون في الحارة ويهددون من يقترب منهم ، وكان اطلاق النار في الساعة السابعة والنصف من مساء يوم ١٦ نوفمبر ١٩٢٢ .

ولما بلغت الدور الأرضى ، وجدت هيكل وحافظ عفيفى وبعض موظفى الجريدة يحتشدون على باب حجرة رئيس التحرير واخبرونى ان اشقياء اطلقوا النار على زهدى وحسن عبد الرازق بعد ان استقرا في سيارتهما وقد توفى الاول في ١٨ نوفمبر ١٩٢٢ والثانى في ٢٠ نوفمبر .

كان الشهيدان من اطهر المصريين يدا واقوامهم قلبا واشدهم وطنية فاسماعيل زهدى كان محاميا محبوبا معروفا بالنزاهة واندمج من قبل في

الحزب الوطنى ، ولم يكن يرضى عن أعمال التهريخ والقذف والسب والمواقف السلبية التى تمنع كل خير عن البلد .

أما الثانى وهو المرحوم حسن عبد الرازق باشا فهو ابن المرحوم حسن عبد الرازق باشا الكبير ومن أرفع العائلات فى الصعيد ومن أقطاب رجال الوطنية كما كان إخوته وأهلوه كذلك ولطالما ساهموا فى خدمة البلاد ، وقد تقلب المرحوم الشهيد فى مناصب الحكم الى أن أصبح محافظا للاسكندرية ثم استقال لأسباب وطنية واشتغل بالمحاماة .

وكان لوفاتهما أثر عميق فى نفوس رجال الحزب ومن عرف قدرهما من المصريين فى كافة أنحاء القطر وقد تركا بعدهما أرملتين وأطفالا صغارا وأسرا لبست عليهما الحداد .

فهم الناس بلا كبير عناء أن هؤلاء القتلة انما أرادوا الفتك بجميع أعضاء مجلس حزب الأحرار وانهم كانوا - على الأقل - مسممين بالدعاية السيئة التى كان يقوم بها خصوم عدلى ومن معه .

وأراد أنصار سعد أن يدفعوا عن انفسهم كل مظنة فنشسروا على الناس براءتهم من القتل ومواساتهم لأهل الشهداء وأعلنوا استهجانهم للاعتداء على الأنفس ، ومما جاء فيما نشسروا هذا الكلام اللطيف الرقيق « انهم يستنكرون الاعتداء مهما كان القاتل ومهما كان المقتول ومهما كانت أسباب القتل !!! » .

انظر كيف استبدت الضغينة والبغضاء بهؤلاء القوم ، وكيف انهم فى مواساتهم يطعنون الشهداء والحزب كله فى وطنيتهم وشرفهم .

وانى لاتساءل ما الذى ارتكبه عدلى ومن معه من خطأ فى أعمالهم الوطنية الطويلة الشاقة وفى تكوينهم الوفد ثم حزب الأحرار ؟ لقد كان عدلى ورفاقه الذين آزره فى جميع أعماله يخشون الفرقة ، بل كانوا يتنازلون أحيانا عن بعض آرائهم حرصا على وحدة الوفد وبالتالى على وحدة الأمة وأقوال عدلى الرسمية وغير الرسمية لم ترد فيها كلمة نابية ضد سعد وأنصاره رغم الطعنات التى وجهت اليه، كما ان مؤسسى الوفد كانوا حريصين على الوثام فسلوكهم مع سعد وخطبهم وخطاباتهم فى باريس وغيرها كل أولئك يدل على أنه كان موضع رعايتهم . بل وصل أمرهم الى أن تضامنوا مع أنصار سعد اثر نفيه الى سيشل وذهبوا الى منزله يحدوهم الأمل فى أن يوفق الله الجميع الى ما فيه خير البلاد ، ولم يعرضوا عن أنصار سعد الا بعد أن رأوا من واصف بطرس غالى بك وسمعوا ان

السيدة حرم سعد زغلول تريد منهم - وهم رجال يعتزون برجولتهم -
الا بيت في أمر الا بعد ان تصادق عصمتها عليه - فأبى عليهم كرامتهم
وقضت عليهم مصلحة الوطن ان يتحللوا من هذا الاتحاد المزيف .

بعد مقتل زهدى وعبد الرازق

كان لمقتل هذين الشهيدين اثر عميق في الفرقة النهائية بين مؤسسى
الوفد وسعد ، وتطورات في الأحداث نذكر منها مايلى :

(١)

استقال ثروت في ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ ، وكان الملك يريد اقصاءه من
الحكم ، فان ثروت كان قوى الشكيمة ويصر على عدم تعديل أى نص
من نصوص مشروع الدستور الذى وضعتة اللجنة ، وكانت هذه اللجنة
قد وضعت نصوصا منها ان الملك يلقب بملك مصر والسودان . ولما كان
الانجليز لا يرضون بصفة خاصة عن هذا النص ، وكان الملك من ناحيته
غير شغوف بدستور يستلبه السلطة ويجعلها للأمة ، وضع كلاهما العراقيل
أمام نفاذ الدستور ، بينما يصر ثروت على عدم المساس به فانتهز الملك
فرصة البلبلة التى أعقبت حادث القتل وفكر في اقصاء ثروت عن الحكم
بوسيلة هى انه اعتزم الصلاة بالأزهر يوم الجمعة ودعا ثروت كرئيس
وزرائه ليصلى معه وأوعز الى بعض الأزهريين بالقيام عقب الصلاة
بمظاهرة ينادون فيها بسقوط ثروت فيكون ذلك حجة لاقصائه وقد علم
اسماعيل صدقى - وكان وزيرا للمداخلية - بهذه المناورة فأخطر ثروت
ليلة الجمعة بما دبر له ، فلم يكن من هذا الأخير الا أن قدم استقالته فورا
ولم يرافق الملك في الصلاة ، وقد بادر الملك بقبول الاستقالة وعين توفيق
نسيم باشا رئيسا لوزارة فرح بها أنصار سعد وهللا ولكنها ما لبثت ان
وافقت الانجليز على مطلبهم في ان ينص الدستور على أن يلقب
الملك بملك مصر وان يؤجل موضوع السودان الى أن يتم الاتفاق بشأنه ،
كما حصل تعديل في بعض النصوص الأخرى ولم يرض على توفيق نسيم
أكثر من شهرين حتى استقال بسبب كراهية الشعب له . وخلفه يحيى
ابراهيم باشا الذى أصدرت حكومته مرسوما بتنفاذ الدستور في يوم ١٥
مارس ١٩٢٣ معدلا بما حقق رغبات الانجليز وبعض رغبات الملك .

(٢)

مأساة في اخلاق الزعامة

حين رأيت ان الانحراف السياسى وصل الى تقتيل المجاهدين
الأبرياء ، ثارت نفسى وصممت على كشف بعض الحقائق التى أخفيتها في
صدرى أعواما . وأعلن حزب الأحرار انى سألقى خطابا سياسيا في ٧

ديسمبر ١٩٢٣ فاجتمعت امام داره الآف عديدة في سرادق اقيم لهذه الغاية . وفي هذا الاجتماع الحاشد سردت بعض أعمال سعد وشيعته في خطبة نشرتها جريدة السياسة صباح يوم ٩ ديسمبر بعد أن عدلت بعض فقراتها وهالك نصها (٤٠) .

خطبة الاتهام

أيها السادة - اتقدم لحضراتكم بوافر الشكر على ما اوليتموني من جميل عطفكم بتفضلكم بالحضور لاستماع كلمتي .

انى أريد أن أحدثكم عن الحالة الحاضرة . وان أردتم تعبيرا صحيحا فانى سأحدثكم عن شيء من المحنة الحاضرة وعن شيء من أسبابها .

نعم أيها السادة نحن في محنة يجب أن يعرف الناس طرا أسبابها - كما يجب أن يسعى كل مسئول عن خير هذا الوطن وشرفه في ازالتها بما أوتى من حول وقوة .

أيها السادة - ان واجب المصريين كافة الا ينسوا حق بلادهم عليهم والا يهنوا في العمل لاستقلال وطنهم وان يعلموا ان الأمة التي تحرم استقلالها فانما تسلب حق البقاء في هذا الوجود .

سعيانا الى الاستقلال سعيانا، ولا تظنوا أن واحدا منا دفع أمتنا الى المطالبة بحقوقها ، وانما الحوادث شاهدة على أنها هى التي دفعتنا الى أن نكون لسانها الناطق وترجمانها الصادق (تصفيق - فجاهدت وجاهدنا نصلو جميعا الى ما تصبو اليه الأمم التي تقدر قيمة الشرف والكرامة .

قالت مصر ان سعيها الى الاستقلال دستورا وبرلمانا فكان من واجب كل من طهر قلبه وصدقته وطنيته ان يهيىء لهذا البرلمان رجالا من نوى

{٤٠} تقع هذه الخطبة في الصفحات من ٣٦٢ الى ٤١٣ بالذكريات . وقد أجرينا مطابقة بين نص الخطبة بالذكريات والنص المنشور بجريدة « السياسة » في ٩ ديسمبر ١٩٢٣ فلاحظنا اختلافا طفيفا في بعض العبارات والتواريخ . وقد حرصنا على ائناس كل اختلاف في موقعه من الخطبة . ويفهم من كلام صاحب الذكريات ان جريدة السياسة عدلت فقرات الخطبة ، وعلى هذا فمن المرجح ان هذا الاختلاف مبثه ذلك التعديل وان كان تعديلا غير جوهري في رأينا .

الكفاءة والنزاهة • رجالا سمت مداركهم وأبيضت صحائف ماضيهم حتى يكونوا عدة الأمة في شدائدها المنتظرة وحتى يكونوا نخرها وفخرها في أكبر مظهر من مظاهر حياتها العامة وحتى يمهّدوا لها بدرائتهم وتجاربهم سبيل الوصول الى الاستقلال الصحيح، ويظهروا البلد في مظهره اللائق به ويقيموا الحجة أمام العالم أجمع على أن الأمة المصرية أسمى مما يسمونه تجرية وأكبر من أن تقف جهودها عن مطلبها الأسمى اللائق بها كأمة شريفة ناضجة (تصفيق حاد) •

كان الواجب علينا جميعا ان نولى ذوى الكفاية والفضل وان نكلفهم بخدمة بلادهم قبل أن يسعوا هم إليها • وان نعرف ان خذلان ذوى الرأى فى الانتخاب هو خذلان لمصر نفسها •

كان واجبنا ان نبحث عنهم فى كل مكان وفى كل حزب فان الأحزاب وان افترقت فى سبيل الاستقلال ووسائله فهى بمجموعها قوة متعددة الوسائل والأساليب للوصول الى هذا الاستقلال وجلاله •

لا أحزاب للتهافت على المساومة فى حق الوطن - حتى ولو كانت هذه المساومة مع « خصوم محترفين شرفاء يراد معافاتهم من السمسمرة » (*) وانما تتعدد الأحزاب بحكم القطرة تبعا لتنوع العقول ووحى الضمائر فى اختيار أنجح الوسائل وأصلحها للوصول الى تحقيق مطالب الوطن •

هكذا تفهم خدمة الوطن وهكذا نعمل على خدمة الوطن وان تعددت المسالك فالأمة لا تفهم الا وحدة الغاية •

لهذا قلت وأكرر قولى أن على الأمة واجبا فى الانتخاب هو اختيار نوابها ممن ظهر ماضيهم وكفايتهم وطهاره ذيلهم من أى حزب كان وفى أية جماعة وجدوا وفى أية بيئة أقاموا وما المجلس النيابى الصحيح الا لسان الأمة حقا ووكيلها حقا ورمز أمانيتها حقا وعنوان استقلالها حقا •

كنا نود أن يفهم الكل أن خدمة الوطن فى ظروفنا الحاضرة فوق كل اعتبار حزبى وفوق كل شهوة شخصية ولكننا والأسى يملأ قلوبنا نرى أمام أعيننا جماعة منا قد دفعها حب الظفر فى الانتخابات الى مزاحمة غير مشروعة بل الى حرب عوان قد استخدمت فيها أسلحة لايزاولها خصم شريف أمام خصم شريف •

(*) هذا ما كان يقوله سعد من الانجليز فى خطبه • (هذا الهامش فى اصل المذكرات) •

نعم تملك الأسى قلوبنا لأنى أعلم وكلكم يعلم إلا رجاء لبلد تقوم
الزعامة فيه على إيذاء الناس في أضرارهم وسمعتهم وعلى إفساد الضمائر
بترغيب أو تهديد أو احتيال .

قام اتباع سعد باشا في غيبته بحرب شعواء سموها معركة انتخابية
ضد من لا يرى رأيهم ومن لا يدين بمذهبهم ان كان لهم مذهب في السياسة
معروف وقد أسرفوا في الطعن والسب والافتراء والترغيب والارهاب
والإيذاء فصبرنا وقلنا عل زعيمهم يرجعهم عن غيهم ولكن ما لبثنا أن
رأينا هذا الزعيم يبرق الى احدهم بهذه الجملة الرشيقة « لاقض فوك » .

صبرنا أيضا على هذا الأذى وقلنا لعل زعيمهم يؤوب الى الحق
متى رجع الى وطنه وأعلن إلا رجاء لمصر بغير الجد في العمل والترفع عن
قتل القوى الحيوية في البلاد بسلاح تأباه الذمة والكرامة . وقلنا بوجوب
الصبر احتراماً للأدب والحياء وأثباتاً لمن يقدر للأدب والحياء قيمتهما ان
في مصر ناسا يعرفون كيف يصونون الفضيلة ويحرصون عليها . ففى
صيانتها صيانة لسمعة بلادهم وكيف يسلكون في الحياة العامة مسلك
الشرف والصبر على المكاره .

أيها السادة - صبرنا وانتظرنا حضور سعد باشا ولطالما طالبنا
بحضوره فحضر فماذا رأينا ؟

رأينا أيها السادة ان سعدا قد شاطر شيعته وزر آثامها . واشعل نارا
وقودها مواطنوه الذين لا يرون في السياسة رأيه ولا يقصدون شخصه
وكان مع ذلك بردا وسلاما على خصوم بلاده - رأينا ينهش مواطنيه في
أعز ما لديهم في هذا الوجود وهو شرفهم الوطنى وهو مع ذلك ينحنى أمام
المستعمرين ويغريهم على قبول اتفاق معه بلا سمسة - رأينا يسعى
في أن يكون البرلمان ممثلا لشخصه لا لأمة وفي أن تكون الاسماء الموضوعه
على مقاعد البرلمان منحصره في اسم سعد مكررا حتى يتمكن من تحقيق
رغبته في المفاوضة حرا طليقا لا رقيب عليه ولا حسيب .

هكذا يريد سعد وهكذا يريد انصار سعد ليتبوا أو مقاعدهم في وبران
يجلسون باسم سعد لا باسم الوطن . وينطقون بما ينطق به سعد لا بما
تملى به مصلحة الوطن . وهم يعلمون ان من يخرج منهم على ارادة سعد
فقد خرج في نظرهم على الوطنية والاخلاص . وهم راضون بعملهم هذا
فرحين بما تمن به عليهم هذه الوطنية الفذة من حفلات المحتفلين وتصفيقات

المفتونين وأموال المتبرعين ، ومستبشرين بما آتتهم هذه الوسيلة من فوائد كثيرة وخيرات عميقة .

أيها السادة -الآن يئسنا من سعد ومن انصار سعد وابقنا الا امل لنا في اصلاحهم والا سبيل الى توجيه قواهم لخدمة البلد . وابقنا ان جهودهم موجهة كلها الى هدم مواطنيهم وايدائهم في شرفهم وانتم تعلمون ما هو الشرف .

الشرف هو آمال المرء في الوجود هو نعيمه هو قوته هو مبعث فخره وكبريائه ومرجع انفته وابائه هو التراث لأولاده واحفاده .

قد يرجع للمرء يسره بعد عسره وقد تعاوده صحته بعد ضعفه ولكن هيهات ان يعود للمظلوم شرفه اذا مسته يد السوء وآذته أسلحة الأثك والبهتان .

وإذا أوذى شرفك فقد أوذى معه شرف أبنائك وذوى قرباك لهذا كان المعتدى على مالك أو على جسمك أخف وطأة وأقل جرما ممن يعتدى على شرفك ويلوث سمعتك - ولهذا أيها السادة كان الشرف عند من يقدرون الشرف أعز من الحياة نفسها وأثمن من نعيمها ولذاتها (تصفيق وهتاف)

أيها السادة - طال صبرنا على المكاره وقتل منا من قتل وأولنا أكثر من ثلاث سنوات ندفع فيها بالتي هي أحسن وكان يمنعنا الأدب والحياء وحب الوطن عن أن ندل على مواضع الضعف في سعد وشيعته حتى صرنا نرى الأدب استسلاما والحياء جبنا وحب الوطن تفريطا في حق هذا الوطن .

أيها السادة - صار من واجبي بعد الذي علمتم وصار من حقم على أن أدلكم على شيء من أسباب الخلاف بيننا وبين سعد - واني ليحزنني أن أتكلم في هذا الموضوع وكان الأولى لنا ان نتوجه جميعا لخدمة بلادنا خدمة فعالة مباشرة لولا ان طفح الكيل ونقد الصبر وصارت الخدمة الوطنية محتاجة الى ازالة العقبات التي اقامها فريق منا في طريق الخدمة الوطنية .

اني ليحزنني أن اصارحكم باننا اذا كنا قد كسبنا قليلا من حقوقنا الوطنية(*) فاننا قد فقدنا كثيرا من اخلاقنا القومية بعد أن صار

(*) اشارة الى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي كسبته مصر على يد رشدي وعدلى وثروت . (هذا الهامش في اصل المذكرات) .

السفهاء منا كراما بررة وبعد أن صار كرام القوم هدفا لاعتداء المعتدين وأجرام القتلة السفاكين ، وبعد أن صارت الوطنية الحديثة أداة لاقساد الأخلاق وايداء النفوس ووسيلة لاقصاء ذوى الرأى والكرامة عن خدمة بلادهم خدمة صامتة لا تعلن عن نفسها وبالجملة فقد صارت الوطنية الحديثة مهنة للكسب والاثراء وصناعة أدواتها معاول الهدم والتخريب .

بوانس الخلاف :

أيها السادة - ان ما وقع بيننا وبين سعد من خلاف كان نتيجة لازمة لحالة نفسية فيه لا سبيل الى اصلاحها تلك الحالة النفسية الخفية هى التى ترون آثارها فى كل مرحلة من مراحل قضيتنا المصرية وهى التى يرجع اليها كل سبب من أسباب الخلاف وانى لا أسميها وانما اكتفى بان أدلكم عليها من وقائعها ومظاهرها المختلفة حتى تعلموا أمرها وتتدبروا فى نتائجها .

وانى اصارحكم بانى ما كنت يوما كبير الأمل فيما يدعون اليه من وفاق أو اتصاد لأنى عالم بان سبب الخلاف مبعثه النفس والتكوين الخلقى .

تعلمون اننا كنا مع سعد باشا على اتم ما نكون من صفاء واننا فى الجمعية التشريعية قد ناوانا رئيسنا الحالى عدلى باشا فى مسألة الوكيلين . وابلينا بلاء لم يغب بعد عن أذهانكم ونكرياتكم ووقفنا وقفة تشرف بلكم وطلبنا ان يكون لوكيل الجمعية المنتخب حق التقدم على الوكيل المعين من الحكومة .

علمنا هذا لا مرضاة لسعد بل ارضاء لضمائرنا وخدمة لوطننا ولو كان عدلى باشا وقتئذ مكان سعد باشا لحاربنا سعدا ولما قام لصداقته بنا أقل وزن .

نعم ناوانا عدلى باشا ولكننا لم نجد منه فى ذلك الوقت اثرا لحفيظة او امتعاض لأنه كان يعلم اننا ندافع عن فكرة لا عن شخص ويعلم اننا لو سلطنا غير هذا الطريق لكنا من الضالين .

جاءت الحرب ثم اتت الهدنة فقام الوفد وانتخبنا من بيننا سعدا رئيسا لنا ثم ذهبنا جميعا الى أوروبا متحابين متضامنين وبعد يومين اثنين من وصولنا باريس علمنا ان رئيس الولايات المتحدة قد اعترف

بالحماية على مصر • فبدأ سعد يقول لنا ويكرر قوله الا أمل لنا في شيء وان واجبنا قد انحصر في « تنظيم هزيمتنا » وان علينا ان نرجع الى مصر متفرقين بعد ان نعمل هنا على « تنظيم الهزيمة » حتى لا تقع علينا مسؤولية الفشل •

تلك اقواله التي كان يلقيها علينا من آن لآخر وهو هو بعينه الذي يطعن الآن غيره بانهم دعاة الهزيمة والتردد •

وبعد ايام اتت الينا اخبار مصر تباعا بان الأمة متحدة ملححة في مطالبها ملتفة حول الوفد • ثم اتت الاخبار بان منزلة الرئيس من قلوب الأمة صارت فوق كل منزلة ففرحنا وبان صورته قد بيعت في بلده الرحمانية « ان صدقا وان كذبا » بالف وخمسائة جنيه ففرحنا ونشرنا هذا الخبر في صحف أوروبا - ولكننا لاحظنا ان هذه الاخبار وقد أخذت من نفس سعد باشا مأخذا يدل على بعضه انه كان يوقف جلسات الوفد ومداولاته ليتلو علينا خطابات وصلت الى محمد خادمه من صديق له يظهر فيها محررها الى هذا الخادم ما وصل اليه سعد في مصر من المكاتبة في النفوس وما وصلت اليه الأمة من الالتفاف حوله والنداء باسمه والتهاتف له •

ثم حضر الينا في فصل الصيف بعض اقربائه وأصحابه فوجدنا ان الرجل قد تغيرت حالته ، وانه قد داخله شيء لا أسميه أبعد قلوب زملائه عنه ، وأسفوا على مظهره الجديد وتألوا من سلوكه معهم مسلكا لم يدفعهم الى مقاساة مرارته الا واجب مقدس هو واجب الوطن •

أيها السادة - كنت في تلك الأيام السوداء مبقيا على صداقتي لسعد مجتهدا في التوفيق بينه وبين اصدقائه الأقدمين مع شيء من الانحراف عنهم سببه ملاحظوه من ميلى الى مؤازرته حتى لا يندفع في حالة لا يعلم الا الله مغبتها •

حصل كل هذا قبل مجيء عدلى باشا - ذلك الذى اتهموه ظلما وعدوانا بانه كان سبب انقسام الوفد ليحملوه تبعة أعمال غيره •

بقينا على هذه الحال الى ان الح سعد باشا الالحاح كله على عدلى باشا بالحضور فحضر وسعى سعيه حتى مهد لنا طريق المفاوضات مع اللورد ملنر وذهبنا الى انجلترا - وكنت كبير الأمل في أن المفاوضات وشدتها تدفعنا جميعا الى الاتحاد والتآزر نستبقى بهما قوتنا وندفع بهما

عن بلادنا غوائل المحن وبقيت الى هذا الوقت اصدق صديق لسعد حتى بدأت المفاوضات مع اللورد ملنر وحتى بدأ العمل الجدى لرجال يريدون ان يحققوا استقلال بلادهم وحتى بدأت المسئولية امام الله والوطن .

فماذا حصل أيها السادة ؟

(١)

حقيقة الخلاف :

في شهر يوليو ١٩٢٠ ذهب أعضاء الوفد في ثلاث سيارات الى ضاحية من ضواحي لندره اسمها «ميدن هد » وبعد الغداء في مطعم هناك اعتزمنا الرجوع الى العاصمة « لندن » وقفت بنا سيارتنا في الطريق لعطب أصابها فنزلنا منها وكنت بها مع سعد باشا واثنين من زملائنا .

وهناك في الطريق صارحنا سعد باشا «بعد أن عرف مكانته من الأمة» بفكرة هائلة جدا ووجه الى كلامه أملا في أن ابدأ بتحبيذه باعتباري صديقه ومناصره .

ذلك انه عرض على ان يطلب باسم الوفد الى اللورد ملنر ان تخاصم حكومة الانجليز سلطان البلاد (٤١) بحيث اذا رفض الانجليز مسعاه نقطع المفاوضات ونرجع الى مصر معلنين لأمتنا ان الانجليز سينو النية وان لا فائدة في المفاوضات معهم وبذلك تنتهي مأموريتنا وينتهي عمل الوفد (*) !!

لا اخفى عليكم أيها السادة انى بعد أن وقفت على نية سعد باشا هذه أسفت وحزنت - حزنت لأنى كنت أرجو أن الهتاف باسمه « يخجل تواضعه » ويذكره بالمسئولية العظمى الملقاة على عاتقه - حزنت ولكنى

(٤١) بعد كلمتى سلطان البلاد : ذلك المركز الاسمى الذى تفتديه بأرواحنا .

(*) حذفت الجريدة من الحطاب ما ذكرته من أن سعدا طلب البنا بعد الغداء موافقته على المطالبة بعزل السلطان فؤاد مقابل تساهلنا مع الانجليز في بعض طلبات مصر . وقد فصلنا ذلك في موضع آخر (هذا الهامش في أصل المذكرات) .

كظمت غيظي وخصاطبت سسعدا في هـدوء (٤٢) بكلام طويل خلاصته ان هذه الفكرة ستتؤدى الى حاله خطيرة في مصر وانها ستكون سسيبا في تثبيت اقدم الانجليز في مصر بحجة المحافظة على العرش وذكرته بسبب الاحتلال الاتجليزي وبأن وكالتنا عن الأمة منحصرة في طلب الاستقلال(٤٣) عن انجلترا . ويأئنا اذا قطعنا المفاوضات ورجعنا الى بلادنا قبل السعى في تحقيق أمانيتها وبعد أن ضحت بما ضحت فاننا نكون قد تنازلنا عن الوكالة في وقت غير لائق ويكون مثلنا في ذلك مثل جنود فارين من المعركة ولن يكون لنا وقتئذ عذر نبيديه أمام امتنا . لم يرق كلامي هذا لسعد باشا بل كان بداية الشر الأكبر وفاتحة الخصام بيني وبينه .

رجعنا الى لندره ولم تهن عزيمة سعد باشا ، قلم يرجع عن عزمه وجمع الوفد في اليوم التالي وعرض عليه مشروعه ليصدر قراره فيه .

« وهنا ذكر الخطيب كيف عرض سعد باشا الأمر على الوفد بما فهم منه ان له غرضا ذاتيا وكيف رفض الوفد رفضا باتا » .

رفض الوفد طلب سعد فماذا عمل سعد ؟ هل احترام قرار الوفد وابقى مخازينا بين جدران حجرتنا ؟ وكيف يحترم سعد قرار الوفد وقانون الوفد واليمين التي حلفها بمراعاة قانون الوفد وهو قد صار زعيم الأمة ووكيلها الأوحـد – قد صار وكيلها لا فيما وكلت به الأمة وفدها بل في كل مايراه ويرد بخاطره . واعتزم ان ينظر الى أعضاء الوفد الى أولئك الذين تلقوا وكالة الأمة معه الى أولئك الذين ناصروه بأموالهم وعقولهم وأرواحهم – اعتزم أن يعامل هؤلاء كما يعامل الآن اذنابه الذين تشرفوا بالالتصاق به في السنوات الأخيرة .

قلت ان سعدا لم يحترم قرار الوفد ولم يصن هذا السرر فماذا عمل ؟ ذهب خلسة الى اللورد ملنر وكاشفه بنيته وطلب اليه « باسم الأمة المصرية ، تنفيذ ما أراد . فكانت النتيجة طبعا خيبة المسعى .

أيها السادة – لو كنت من المستعمرين الانجليز لصفقت لسعد باشا على هذه الخدمة التي أسداها اليهم . ولحمدت العناية التي ساقته الى بلادي وفدا مصريا قدم لنا رئيسه ما لو طاوغه عليه الوفد وقطع بسببه

(٤٢) بعد كلمة « هدوء » : وسكون .

(٤٣) بدل كلمة الاستقلال : استتلال مصر .

المفاوضات وأعلن هذا السبب لأمرته لأجهز على آمال تلك الأمة البريئة
والاضاع عليها ثمرة جهودها وتضحياتها . وهى لم تنهض نهضتها الا
للاستقلال ولم تضح بما ضحت الا للاستقلال لا لتأييد الاحتلال .

الاتهام :

أيها السادة - الآن وقد أحطتم علما بهذه المسألة وهى لم تبق بعد
سرا مكتوما بعد ان عرفها الانجليز أنفسهم - الآن وقد أحطتم علما بها فانى
لا أتردد بعد ذلك فى أن اتهم سعدا - ذلك الذى يكيل لنا الشستائم كيلا
ويتهمنا زورا وعدوانا .

١ - اتهم سعد زغلول باشا علنا بأنه فى شهر يوليو ١٩٢٠ بلندره
دس الدسائس لدى دولة أجنبية هى بريطانيا العظمى ضد صاحب عرش
مصر موهما أنه يتكلم باسم الأمة المصرية وذلك لاغراض ذاتية .

٢ - واتهم سعد زغلول باشا علنا بأنه بعمله هذا كان يعمل لتثبيت
قدم الانجليز فى مصر بحجة المحافظة على العرش - تلك الحجة التى
اتخذها الانجليز ذريعة لاحتلال مصر ١٨٨٢ .

٣ - واتهم سعد زغلول باشا علنا بأنه كان يخرينا على قطع المفاوضات
وعلى ترك خدمة القضية المصرية ان لم تجبه الحكومة الانجليزية الى
مطلبه .

اتهم سعد زغلول باشا بهذا كله - أى بخيانة مليكه وبخيانة بلاده
وبخيانة موكلى الوفد ونصرائه وأطالب سعدا بحق الصدق والرجولة
وبحق الشرف والبطولة الحقّة أن يجيبني على هذا الاتهام وأن يعلن للناس
تفصيل محادثتي له فى ضاحية «ميدن هد» وأن يعلن للناس محضرا صحيحا
لجلسة الوفد يوم أن رفض طلبه وأن يعلن تفصيل حديثه مع اللورد ملنز
فى هذا الشأن (هتاف عال ليحيى الملك) .

اطالب بهذا كله ولا اعتمد على السب والشتم وانما اعتمد على
وقائع خالية من كل لبس أو جهها اليه حتى يعرف الناس حقيقة أمره .

لسعد باشا ان ينكر معتمدا على الطعن فى أقوالى وفى شهادة اصدقائى
باننا خصومه ومعتمدا طبعا على سكوت زملائنا الذين بقوا معه الى الآن
ولكنى مع ذلك أشك كثيرا فى أن يجرؤ على انكار هذه الواقعة بعد أن علم
بها منه الانجليز أنفسهم وهم كما يصفهم « قوم محترمون معقولون »

اشك كثيرا في أن ينكر بعد أن علم الناس أيام عودته الاولى عدم اظهار ولائه للعرش وبعد أن علم الناس بما كانت تحويه رسائله التي كان يرسلها لملك البلاد من عدم اظهار الخضوع لجلالته والاحترام الواجب لمقامه . وبعد أن علم الناس بما قاساه كبراء الأمة ووجهاؤها وذور الرأى فيها من اعتداءات أنصار سعد عليهم وايدائهم بكل أنواع الايذاء وقت ان كانوا يذهبون الى مقر العرش لتقديم واجب التهنتة والولاء لصاحبه في المواسم والاعياد - ومن هم أولئك الكبراء والوجهاء - هم الذين أقاموا الوفد بأموالهم فاستعملت هذه الأموال لايدائهم والزراية بهم . كيف يمكن سعد أن ينكر الحقيقة بعد هذا كله وهى ظاهرة ملموسة ولكنى مع ذلك انتظر منه جواب الرجل الذى يقدر للصدق قيمته وجلاله .

أيها السادة - أتدرون الى أى حد كان يريدنا ساعد باشا على الوصول اليه لتنفيذ شهوته في موضوعنا الذى طرحته على مسامعكم - انه عرض علينا أن نقبل المشروع الأول للمورد ملتر - وهو مشروع ١٧ يوليو ١٩٢٠ - وهو المشروع الذى كنا رفضناه بالاجماع - وهو المشروع الذى لا يلغى الحماية عن مصر وإنما ينظمها تنظيمًا شرعيًا - عرض علينا سعد باشا قبوله لهذا المشروع مع ما فيه من بلاء لصر اذا قبل الانجليز دسيسته .

أيها السادة - الى هنا يقف لسانى عن الاقاضة في هذا الموضوع بل هذه المخازى التى ما كنت أريد أن تعرف لولا أن طفح الكيل ونفذ الصبر ولولا أن التضليل قد وصل الى منتهاه .

(٢)

سعد باشا والاحتلال :

أيها السادة - قلت لحضراتكم ان سعدا بعد أن عرف مبلغ النداء باسمه والهتاف له سعى في استثمار هذه المكانة الشخصية لا لأمته وفى استخدامها لهدم من يقف في طريق شهواته وقد ظهرت نيته بأوضح بيان بما ألقينته على مسامعكم .

ولكن أعضاء الوفد ما كانوا يرون في سعد الا انه واحد منهم يجب أن يشاركوه في العمل كما يشاطرونه في المسئولية وما كان لرجل يحترم

نفسه ويقدر حقه وواجبه أن يتنازل عن شخصيته وضميره فيلقيهما تحت
أقدام غيره يعبت بهما كما يشاء ويهوى - لهذا كان التشاد بين الفريقين
عظيما ولهذا كانت غلطات سعد قاتلة .

من ذلك ما سبق أن قلته في محاضرة سابقة وأعيده اليوم لعل فيه
تذكرة وعبرة .

أرسل الينا اللورد ملنر مشروعه الثاني في ١٨ اغسطس ١٩٢٠ فشرع
الوفد في فحصه ووضع المبادئ التي يجوز للأمة المصرية ان تقبل الاتفاق
عليها وهي المبادئ التي صار بعضها فيما بعد من تحفظات الأمة بعد
عرض المشروع عليها .

لكن سعدا كان غاضبا وما كان يريد أن يشترك معنا في هذا العمل -
كان سعد غاضبا من يوم أن رفض اللورد ملنر طلبه الشخصي وأضاع
عليه آماله .

ذهبت في يوم من تلك الأيام الى مقر الوفد مع بعض زملائي فوجدت
محمد محمود باشا مضطربا والمكبأتي هائجا وأخبرانا بان جريمة وقعت
في غرفة الرئيس . فدخلنا فوجدنا معه مذكرة مطبوعة يريد إرسالها الى
اللورد ملنر وكانت خاصة بمشروع اتفاق على النقطة العسكرية وهو
ينحصر في ان يتنازل الانجليز عن فكرة النقطة العسكرية الواردة في
مشروعه على أن يختاروا بدلها أحد الاقتراحات الآتية :

أولا : تستأجر بريطانيا العظمى كل شبه جزيرة سينا .

ثانيا : تخصص مصر قوة من جيشها لحماية قناة السويس ويكون
ضباط هذه القوة المصرية من الانجليز .

ثالثا : يكون لانجلترا حق التدخل في مصر بطلب من مصر عند
حدوث ثورة فيها .

أيها السادة - هل أدركتم مرمى الاقتراح الثالث بنوع خاص ؟
وهل لاحظتم خطورته ؟ ليس في الأمر سر نذيعه فقد عرفه الانجليز
قبلكم . كان يجب على سعد بصفته زعيما حقا « لا زعيم ضرورة » أن
يعلم ان انجلترا أيام مفاوضات السير دورمندولف كانت قد رضيت في
١٨٨٧ بالجلاء عن الأراضي المصرية مع اشتراط حق العودة عند حدوث
ثورة فيها « انظر الكتاب الأزرق ١٨٨٧ » .

وكان يجب على سعد بصفته زعيما ان يعرف ان اتفاقية الأستانة الصادرة في ٢٢ مايو ١٨٨٧ أعطت لتركيا ولانجلترا حق احتلال مصر معا عند قيام ثورة فيها - وقد رثى في ذلك الوقت ان اسباب احداث الثورة في بلد ضعيف توصلنا الى احتلاله احتلالا شرعيا من الأمور الهينة لدى المستعمرين فمنع الله عن مصر نفاذ هذه الاتفاقية • وكان يجب على سعد بصفته زعيما ان يفهم ان ما عرضه من حق انفراد انجلترا باحتلال مصر احتلالا شرعيا عند قيام ثورة فيها يتنافى على الأقل مع الحيطة التي يجب على زعيم مثله ان يتخذها من قبل ، وهي اشراك زملائه معه في الرأي •

سألنا سعدا عن تحرير هذه المذكرة وطبعتها والشروع في ارسالها دون مشاركتنا قلم يحر جوابا سوى ان ادعى انه كان يريد ان يطلعنا عليها قبل ارسالها - واعترف بانها كان قد اخبر بمضمونها مندوب اللورد ملنر وبأن اللورد قد طلبها منه كتابه بعد ان احيط بها علما ففعل وكان المندوب حاضرا لاستلامها فماذا عملنا ؟

احتجنا على هذه التصرفات كما احتجنا كثيرا على غيرها وناقشناه حتى انتهينا معه الى محور الاقتراح الثالث محوا تماما ولما الحج بضرورة حفظ كرامته بتنفيذ وعده مع الانجليز اجبناه بأنه اذا ارسل الاقتراحين الأولين فانما يرسلهما تحت مسؤوليته وعلى اعتبار ان اللورد لم يطلع عليهما ولم يعرفهما •

ايها السادة - يقول لكم الآن سعد في خطبته الأخيرة بعد ان افلقت المفاوضات من يده انه كان يسعى في الاستقلال التام لمصر والسودان ومن ذلك ما جاء بالخطبة التي القاها يوم الجمعة ٢٣ نوفمبر ١٩٢٣ بين مندوبى دائرة قسم السيدة زينب حيث قال :

« على ان شكركم لا يكون بكلام الفقيه عليكم •• ولكن باستمرارى في السعى للوصول الى غايتكم التي هى مقصد الأمة الأسمى وهو الاستقلال التام لمصر والسودان (تصفيق وهتاف) » •

ولكن أراد الله ان يقدم سعد بنفسه دليلا قاطعا على ما كان يعمله معنا أيام المفاوضات فقد جاء في خطبته التي القاها على موظفى الحكمة بفندق الكنتنتال يوم ٦ مايو ١٩٢١ والتي نشرتها جرائده أخيرا للطنع فينا - جاء في هذه الخطبة اعتراف منه صريح بما عرضه وقتئذ على اللورد ملنر بشأن الاحتلال فقد قال سعد ماياتى بالحرف الواحد :

« فقلت (أى قال سعد) نضع عساكر من عندنا ويكون لهم ضباط من عندكم فلم يقبل (أى اللورد ملنر) » .

« وقال (أى اللورد ملنر) (نريد أن نكون ضيوفكم) » .

« فقلت (أى سعد) على الرحب والسعة عندنا شبه جزيرة سينا وهى مكان واسع جدا نغير ادارته لكم للمدة التى تشاؤونها » .

هذا اعتراف سعد – أيام كانت المفاوضات فى يده – بما كان يعرضه على الانجليز وفى هذا القدر كفاية .

(٣)

سعد والفاوضيات :

أيها السادة – قلت لحضراتكم أن وجودنا مع سعد قد كشف لنا عن خصلة فيه خطيرة – وعرفنا أن فى نفسه دافعا يدفعه الى السعى فى بناء مجد له على حساب مصر وعلى اكتاف ابناء مصر – ولكنى ما كنت أتصور أن فيه خصلة أخرى كان يريد أن يستخدمنا لها وهى خصلة لا اسميها وإنما أدل عليها بوقائعها .

رأى سعد أن أمله فى النجاح فيما كان يرمى اليه لنفسه لن يحقق ورأى أنه قد صار فى المفاوضات أمام مستقبل البلد وجها لوجه . وأيقن أنه لا يمكنه قطعها لغير سبب جدى مرتبط بموضوع القضية . فماذا يعمل ؟

فى يوم الأحد أول أغسطس ١٩٢٠ كنت مع سعد فى جهة « رتش موند » خارج لندره فصارحنى باننا اذا وصلنا الى مشروع يرضينا ويرضى الانجليز نتفق معهم على أن يعلنوا هم رضاهم عنه ونقيدهم به والا يعلنوا قبولنا أياه ثم يرجع الوفد الى مصر ويعرض المشروع على جمعية وطنية فإذا لاحظنا أن الجمعية الوطنية راضية عنه حينئذ صراحة وأعلننا رضاهم به واذا أحسنا بانها غير راضية عن المشروع طعنا فيه وطلبنا رفضه وبهذه المناورة نكون قد احتفظنا بمركزنا وخرجنا من كل تبعه .

وليذكر سعد باشا أنى أجبتة فى ذلك الحين بانى لا أرضى بهذه الطريقة وباننا تقبلنا الوكالة عن أمتنا وصبرنا زعماءها وعن كانت له الزعامة فعليه مسئوليتها ، وأولها مسئولية إبداء الراى والنصح وقلت

انى ارى رفض أى مشروع نحقق ضرره وقبول أى مشروع نحقق انا فيه بشرط تعليق قبولنا أو رفضنا على قرار الجمعية الوطنية . وافقتنا كنا من السعداء واذا خالفنا فقد انتهت مأموريتنا ويكون في هذه الحالة الأخيرة مثل وزارة لم تحز ثقة البرلمان فهي تتنازل مركزها فداء لاستمساكها برأيها .

هكذا كان رأيي واضفت اليه أن المفروض من زعامتنا انذ اطلعا على دقائق القضية من غيرنا ولذا نكون أكثر مسئولية من وقت لسعد انى أول من يوقع بقبول مشروع يحقق المصلحة لبلاد على شرط اقرار الجمعية الوطنية وانى أول من يحبذه ويؤيده أما الجمعية ولو عرضت في سبيل ذلك سمعتى الى الضياع فأجابنى « بانه غير مستعد لتضحية سمعته لبلاده .

هذه واقعة أرجو ان يجيبني سعد عليها بحق الذمة والشرف ذلك كيف ينكرها سعد وقد قالها لغيرى من أعضاء الوفد لى استعدادهم لقبولها وكيف ينكرها وقد ذهب اليه ذات يوم فر المصريين من طلبة الجامعات الأوروبية وكانوا اثنين وعشرين أو عشرين طالبا طلبوا اليه ان يبدى رأيه في مشروع اللورد ملنر فكان حفظه الله انه فر من الجواب وسألهم عن رأيهم فيه فأجاب بعض يقبله اساسا للمفاوضة وعندئذ قال « وأنا لم ارفضه » وقال بعض يرفضه فقال سعد « وأنا لم اقبله » وبهذه الحيلة تخلص سعد من الالدون ان يبدى رأيه كزعيم مسئول .

ولهذا اكرر لحضراتكم ان سعدا لن ينتهى على امر في المفا يكون له فيه رأى صريح وسيكون عمله في المستقبل استبقاء زعامته واستغلال شعور الأمة لشخصه وتسخير ضحاياها وأموالها لمجده رأيتموه أخيرا يعد العدة لذلك حيث قال في احدى خطبه انه ينتظر ان عليه الانجليز المفاوضات لأنه عالم في نفسه بان الانجليز في غير حاء فتح باب المفاوضات ولأنه يعلم انه بمنجاة من مسئولية المفاوضات سخر الله له من مواطنيه من يطعنهم في شرقيهم ويسبهم في وطنيتهم في بهذا السب وذلك الطعن عن كل عمل وطنى جدى الى ان يقضى ان كان مفعولا .

(٤٤) بدل المصلحة لبلادى : مطالب بلادى .

(٤)

سعد والمروءة :

ايها السادة - لا أريد أن أحدثكم عن مروءة سعد مع زملائه وأصدقائه ومواطنيه جميعا وإنما أريد أن أنكر لكم طرفا مما عمله مع بعضهم وكيف ضحى بهم وكيف كانت أساليب محاربتة اياهم بعد أن استغل صداقتهم وبعد أن رأى مصلحته الشخصية توجب عليه نكران الجميل .

(١)

مع عدلى باشا

ترك اللورد ملنر مع لجنته مصر قرأى سعد وراينا ضرورة المفاوضات معه على طريقة تحفظ كرامتنا وكرامة الأمة التي نمثلها ولم نجد بعد اعمال الفكر وسيلة سوى اللجوء الى مواطننا الكبير عدلى باشا نسترشد بأرائه ونستعين بمهارته السياسية على ايجاد حل للحالة الدقيقة التي كنا فيها .

لهذا ارسل الوفد الى دولة عدلى باشا التلغراف الآتى :

باريس في ٦ مارس ١٩٢٠ (٤٥)

عدلى يكن باشا بالقاهرة

تكون سعءاء برؤيتكم في باريس . اما عن الاقتراح الثانى فاننا نوافقكم عليه ويكون تأييدنا لكم أشد تأثيرا اذا بقى الوفد رسميا خارج اللجنة المكلفة بالمفاوضات .

سعد زغلول

ثم أردفناه بتلغراف آخر هذا نصه :

(٤٥) بدل ٦ مارس : ٨ مارس .

باريس في ٢٢ مارس ١٩٢٠ (٤٦)

عدلى يكن باشا بالقاهرة

نشارككم رأيكم في عدم قبول الأسس كما عرضت (وهى اقتراحات من اللورد ملنر) نرجوكم تقديم ميعاد وصولكم الى باريس بقدر المستطاع .

زغلول

فرد علينا عدلى بالتلغراف الآتى :

القاهرة في ٢٦ مارس ١٩٢٠

سعد زغلول باشا رقم ٣٠ شارع شانزليزيه باريس

قبل تحديد ميعاد للسفر أكون سعيدا باستلام خطاب تفصيلي عدلى يكن

فأجابه الوفد بالبرقية المستعجلة الآتية :

باريس في ٣٠ مارس ١٩٢٠ (٤٧)

عدلى يكن باشا بالقاهرة

وصل تلغرافكم متأخرا نكون سعداء برؤيتكم في اقرب فرصة لتبادل الآراء طبق خطابكم .

زغلول

لم ير عدلى بعد هذا الالاح بدأ من السفر فسافر من الاسكندرية في ١٦ ابريل ١٩٢٠ ووصل الينا بباريس .

وصل الى باريس ولم يجد هذا الرجل الكبير هذا الرجل المعروف بالاباء والشعم لم يجد على نفسه غضاضة في أن يكون مع أصدقائه منفذا لرغائبهم حتى ولو كانت بعض آرائهم مخالفة لرأيه ونصائحه .

سعى عدلى باشا حتى أوجد الصلصلة بيننا وبين لجنة ملنر كما تعلمون أوجدها بما يحفظ كرامة مصر بأن بدأت اللجنة تطلب الينا المحادثة معها وحضر الينا السير هورست مستشار وزارة الخارجية البريطانية وأحد أعضاء اللجنة وعرض علينا باسم اللورد ملنر ان نسافر الى لندره لتبادل المحادثات .

(٤٦) نذل ٢٢ مارس : ٢٥ مارس .

(٤٧) نذل ٣٠ مارس : ٣١ مارس .

قام عدلى باشسا بهذا العمل وقام بما هو أشق على النفس منه
واليكم البيان :

لما اعتزمنا السفر الى بلاد الانجليز خطر لسعد خاطر هو أنه خاف
الذهاب الى لندره بعد أن وعدنا بالسفر اليها خاف الذهاب الى لندره
لا احتياطا على القضية المصرية بل احتياطا على نفسه - خيل اليه انه
اذا ذهب الى بلاد الانجليز فإنهم ربما يعتقلونه مرة ثانية وطلب الى عدلى
باشا أن يأخذ من اللورد ملنر ميثاقا بأن يكون له الحرية التامة في الرجوع
الى فرنسا متى أراد .

رأينا كما رأى عدلى باشا ان هذا الطلب خارج عن المعقول وعن حد
رجولة الزعماء وشهامتهم وكان له في هذا الموضوع شأن مع سعد باشا .

قلت لسعد باشا ان من غير المعقول ان لجنة سياسية تطلب الى وفد
سياسى ان يتحادث معها في بلادها وان يكون هذا الطلب احبولة الغرض
منها الوصول الى اعتقال رئيس الوفد عندما تطأ قدمه بلادهم ومن غير
المعقول ان يرضى الانجليز لأنفسهم بهذه المسبة الكبرى والفضيحة العظمى
امام العالم باستعمال هذا السلاح الدنيء ولو كانت نيتهم كما تفهم لابقوك
وزملاءك في مالطة ولما أخرجوك منها .

فاجابنى سعد باشا : انى اخاف والسلام ، ولا بد من أخذ تعهد
بحريتى والا فمن المحال أن أسافر وأن أفاوض .

فقلت : سافر يا باشا وانى أتمنى أن تعتقل هناك وان نعتقل نحن معك
جميعا فان في ذلك فائدة لبلادنا واعلانا لأمتنا امامي العالم المتعدن بان
الانجليز قوم ظالمون لا يراعون عهدا ولا يحترمون ذمة .

فاجابنى سعد باشا : انا اعتقل ! - لا - انى اخاف الرجوع الى
مالطة مرة ثانية وان لم يحصل عدلى باشا على هذا التعهد فانى غير
ذاهب .

أيها السادة : - اتعلمون ماذا حصل بعد ذلك ؟ - وفقنا الى حيلة
لطيفة لننفذ بها كلمتنا مع لجنة ملنر ونطمئن بها سعد باشا .

ذلك اننا أرسلنا الى لندره بعضا من أعضاء الوفد أسميناه لجنة
وكانت مكونة من محمد باشا محمود وعبد العزيز بك فهمى وعلى بك ماهر .
سافرت هذه اللجنة الى لندره وسافر معها عدلى باشا - وكان الغرض

الظاهرى ما نشره عليكم سعد فى حينه من أن الوفد يريد، الوقوف من اللورد ملنر على أساس المفاوضات وهل هى تؤدى الى الاستقلال أم لا وكان الغرض الحقيقى ان يسعى عدلى باشا لدى اللورد ملنر فى الحصول على ما يطمئن سعدا على نفسه .

ذهبت اللجنة وتكلمت مع اللورد ملنر فى موضوع الاستقلال وهذا اجاب طبعا بما يوجب بعض الاطمئنان . وتكلم عدلى باشا مع اللورد فى التحفظ الحقيقى وهو حرية سعد . ولكن عدلى باشا يعلم كما كنا نعلم ان طلبا كهذا موجب للسخرية ومضر بكرامة الوفد ورجالة ونعلم انه لو اُمتنع عن التكلم مع اللورد لأبى سعد باشا الذهاب الى انجلترا وانقطعت المفاوضات فماذا عمل ؟

لم يرد عدلى باشا ان ينسب الفكرة لرئيس الوفد وطلب الى اللورد ملنر ان يطمئن أعضاء الوفد جميعا بان تكون لهم الحرية التامة فى تركهم انجلترا متى شاءوا . وأفهم اللورد بان هذه الفكرة من عنديات نفسه اراد الأدلاء بها اليه منعا لأى ظن ربما يتطرق الى ذهن واحد من أعضاء الوفد بأن حريتهم ليست مصنونة .

فهم اللورد ملنر مايرمى اليه عدلى باشا فأجاب على الفور « أخبر سعد باشا باننا لسنا من أهل القرون الوسطى وليطمئن سعد وأخوانه يحضرون ويرجعون متى شاءوا ولهم ان يرسلوا تلغرافات سرية (شفرة) الى فرنسا أو الى مصر بحيث لا يعرفها سواهم ولا رقيب عليهم فيها » .

الحمد لله - لقد اطمأن سعد على نفسه وقرر السفر وشكرنا لعدلى عنايته ولكن أتدرون ماذا كانت مكافأة سعد لعدلى على هذا كله ؟ صار لسعد حق ارسال برقيات سرية بمسعى عدلى فاستعملها بأن أوحى الى مصطفى بك النحاس ان يرسل برقية سرية الى مصريتهم فيها عدلى باشا بانه كان كارثة على الوفد . ثم كانت مروءة سعد بعد ذلك مع عدلى أن آذاه بكل أنواع الايذاء - اتهمه فى وطنيته - عرقل المفاوضات الرسمية بطرائق عرف الانجليز منها أن الأمة منقسمة فتشددوا فى طلباتهم حتى انقطعت المفاوضات - حرض اذنا به فاعتدوا على الوفد الرسمى يوم حضوره بوسائل تعرفونها . ثم استمر سعد يكيد لعدلى كيدا ويعتبره هو وأصدقائه من غير الوطنيين .

من هذا تعلمون أن سعد باشا كان يرى فى عدلى باشا صديقا حميما ووطنيا غيورا وقت الحاجة اليه . ولما ظفر بحاجته ظهرت طبيعة

نفسه وخاف ان يزاحمه في مجده مزاحم . ثم جاءت مسألة الرياسة فأنقلب الرجل فجأة الى الطعن والقدح بما لم نر له مثيلا . واستمر في طعنه الى الآن بعد ان انقطعت المفاوضات وانتهت موجبات التنازع على الرياسة .

(ب)

مع المرحوم على شعراوى باشا

كان المرحوم على شعراوى باشا وكيلًا للوفد . رأس الوفد في غياب سعد بما عهد فيه من الحزم والشجاعة والوطنية في اشد الأوقات حرجًا وأكثرها رعبًا . وكان الرجل بحكم بيئته وحالته الاجتماعية لا يفكر طبعًا في أن يكون يوما من الأيام وزيرًا أو زعيمًا برلمانيا ولا يطمع في أن تقام له التماثيل ولكن مع ذلك آذاه سعد وقاطعه حتى ترك الوفد .

كان ذنب هذا الرجل الكبير ان له كرامة وضميرا يابى معهما أن يكون خاضعا لسعد متقلبا تقلبات سعد .

وانى أقص عليكم حكاية صغيرة تعلمون منها طريقة انتقام سعد من المرحوم شعراوى .

عندما تركنا مصر كان المرحوم شعراوى امينا لصندوق الوفد فأخذ معه ما اجتمع من نقود الوفد وحولها قبل سفره الى فرنكات بسعر ٢٧ر٥ فرنكا (وهو السعر الرسمي للجنيه في ذلك الوقت) - ثم حول في الوقت نفسه نقوده الخاصة التي أراد أن يأخذها معه الى فرنكات بسعر الجنيه سبعة وعشرين فرنكا ونصف الفرنك - وأخبرنا بأنه عازم على التبرع للوفد بثلاثة آلاف من الجنيهات .

اقام المرحوم شعراوى معنا في فرنسا زمنا قاسى فيه من تصرفات سعد ما قاسى الى أن رأى ان لا طاقة له على البقاء معه فاعتزم الرحيل وسافر في سكون وتواضع بعد أن نفذ وعده وأعطانا من ماله الخاص فرنكات بقيمة ثلاثة آلاف جنيه بنفس السعر الذى حوله به هذه الجنيهات وقت سفره من مصر .

ولم يسعنا الا أن نحمده على هذه الأريحية . ولكن سعدا أبى الا ان يذم شعراوى حتى على مكرمه وقال لنا ان شعراوى غير صادق في أنه تبرع للوفد بثلاثة آلاف من الجنيهات وانما الحقيقة في نظره انه تبرع .

بألفى جنيهه فقط • وأراد سعد أن يعلن ذلك في مصر وحجته في ذلك أن قيمة الفرنكات التي أعطاها الينا شعراوى باشا تساوى ألفى جنيهه فقط يوم أن ترك الوفد ورجع الى مصر ولو انها كانت تساوى ثلاثة آلاف جنيهه يوم سرقنا من مصر ويوم أن حولها المرحوم شعراوى الى فرنكات كما حول مال الوفد نفسه •

يريد سعد أن يطعن شعراوى باشا حتى في تبرعه وهبته • ويريد أن يوهم الناس بان شعراوى كان غير وطنى لأنه لم يتبرع الا بألفى جنيهه بعد أن وعد بثلاثة آلاف •

قد يجوز أن يكون لسعد الحق في أن يحكم على وطنية الناس وإخلاصهم بمقدار تبرعاتهم للوفد ولكن ما الذى تبرع به سعد للوفد وما الذى ضحى به من ماله للوفد ؟

ان سعدا أقرض الوفد أيام تكوينه مائة جنيهه مصرى كما أقرضه كثير من أعضائه مثل هذا المبلغ • ولما ذهبنا الى أوروبا ورأينا أنه قد صار للوفد مال قرر الوفد ان نرد الى الدائنين نقودهم فكان سعد في مقدمة من استلموا منى في لندره - وأنا أمين صندوق الوفد - المائة جنيهه المصرى مائة واثنين ونصفا من الجنيهات الانجليزية بايصال (دفتر مصروفات الوفد صحيفة ٤٣) •

ايها السادة - انى مضطر الى اظهار هذه الحقيقة حتى يعلم الناس جميعا ان سعدا لم يتبرع بقرش للوفد وحتى يعلم الناس جميعا انه سواء كان شعراوى باشا متبرعا بثلاثة آلاف جنيهه أو بألفين فقط فليس سعد بالرجل الذى يقبل ان يزن وطنية شعراوى وإخلاصه بمقدار ما تبرع به •

(ج)

مع حرم المرحوم اسماعيل زهدى

قتل المرحومان زهدى وحسن عبد الرازق على باب جريدة السياسة بأيدى عصابة السفاكين وكنت وكان صديقى الدكتور حافظ بك عفيفى معهما ولولا ارادة الله لقتلنا وتركنا من خلفنا مثلهما ذرية ضعافا •

قتل زهدى وقد رأيت بعينى دمه الطاهر يسيل من احشائه في حجرة رئيس التحرير وهو يذكر وطنه وزوجته وابنه الطفل والمولود الذى سيرزقه بعد قليل •

قتل زهدى وحسن ولا أريد أن أعيد عليكم نكرى قتلها وإنما أقصد
عليكم شيئاً عن تلك السيدة المسكينة زوجة زهدى .

كان لسعد صديق حميم هو المرحوم مصطفى بك الباجورى وكان
من أمر تلك الصداقة أن كان الباجورى بك يدير أطيان سعد باشا . وكان
سعد لا يعرف عن أمر أطيانه شيئاً سوى قبض ربيعها كل سنة من يد
مصطفى بك الباجورى .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل كان الباجورى بك يشتري لسعد باشا
أطيانا بغير علمه ويدفع جزءاً من ثمنها بغير علمه ويدفع أقساطها من
ربيعها بغير علمه وبهذه الوسيلة كان لسعد مقدار وافر من الأطيان .

كان اخلاص الباجورى بك لسعد باشا عظيماً حتى قتله . فانه رحمه
الله بينما أتيا من جهة قريبة من دمنهور بها أطيان لسعد باشا وقد أراد
أن يركب القطار فسقط بين العربات فقطعت ساقه ثم قاضت روحه .

ترك المرحوم الباجورى ذرية منها طفلة قاصرة^١ تعين سعد باشا
وصيا عليها وهى التى صارت زوجة للمرحوم زهدى .

أيها السادة - قتل زهدى فهل تكرم سعد بإرسال تعزية الى تلك
المسكينة التى كان هو وصيا عليها والتى قتل أبوها لأجله . لم يرض سعد
أن يشاطر ابنة صديقه حزنها وان يخفف عنها الامها وان يجفف دموعها
الدامية والسيدة اذا لم تجد والدها فى الملمات يواسيها كان لها من وصيتها
عنه بديل - فهل قام سعد بهذا الواجب الانسانى البسيط ؟ حاشا أيها
السادة - لأن زوجها زهدى المقتول كان على غير رايه فى السياسة .

هنا ينعقد لسانى وأترك لكم أيها السادة الحكم على مروءة سعد
وعزائوك أيتها السيدة الطاهرة أيتها السيدة البائسة التى قتل أبوها
بسبب سعد والتى قتل زوجها بسبب سعد عزائى لك ولطفليك . ان أجركم
عند الله وحده وان دم زوجك الطاهر قد كان ماء الحياة لشجرة الحرية
اليابسة وهامى الآن قد أورقت وستعطى ثمراتها الطيبة - انك ابنة شهيد
المروءة وزوجة شهيد الحرية فقد استحققت تقدير الوطن .

أيها السادة - ضمن سعد بتعزية أرملة زهدى وابنة الباجورى وبعد
أيام قليلة قتل المستر روبسون(٤٨) فأسرع وهو فى جبل طارق بمحادثة
مكاتب روتر بالحديث الآتى :

(٤٨) كان المستر روبسون يعمل مدرساً بمدرسة الحقوق الملكية فى تدرين

جبل طارق (٤٩) في ٢٠ يناير ١٩٢٣

استقبل زغلول باشا اليوم في بيته هنا مكاتب رويتر وأعرب له في خلال محادثة ممتعة عن أسفه العميق للاعتداءات الأخيرة التي وقعت على الرعايا البريطانيين في مصر قائلًا أنه يستنكرها وينظر إليها بعين السخط ومن رأيه أن الذين ارتكبوها - إذا كانوا مصريين - لا يحبون بلادهم . فإن هذه الاعتداءات كما قال الفيلد مارشال فيكونت اللنبي في بلاغه - عار على مصر وإنها تبعث على أعمال العداة ضد مصر نفسها . وقال أن حسن مستقبل مصر يتوقف على الاعتماد الدقيق على العدل الذي يجب أن يحترم وأن انتهاك العدل ليس من شأنه أن يساعد القضية المصرية .

وأضاف زغلول باشا إلى ذلك أنه سره أن المصريين وعلى رأسهم أصدقائه وأعضاء الوفد قد احتجوا على هذه الاعتداءات وأعرب عن أمته أن يقدر الشعب البريطاني النبيل السخط الذي شعرت به الأمة المصرية جميعًا وأظهرته حيال هذه الجرائم وأن يكون له به عزاء وأن تعثر حكومة مصر بسرعة على المجرمين وتسلمهم إلى العدالة (انظر جريدة الأخبار في ١٤ يناير ١٩٢٣) .

بيادر سعد باستنكار الاعتداء على البريطانيين وهو أمر واجب . ولكن ألم يكن من واجبه كذلك أن يستنكر الاعتداء على مواطنيه وأن يستنزل اللعنات على قاتليهم .

أظن أن سعدا لم يفكر في زهدى وحسن لأنهما من مواطنيه المصريين الذين لا يستطيعون فك اعتقاله من جبل طارق فلم تكن له إذن فائدة من اظهار سخطه على قتل رجل غير انجليزي .

مادى : القانون المدني ، ومقدمة القوانين . وقد اطلق عليه الرصاص ظهر يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٢٢ في شارع الجيزة وهو فوق دراجته وذلك أثناء هودته إلى منزله بالزمالك بعد الانتهاء من التاء دورسه بالدرسة . وقد صرف تعويض مالى لأرملته بواقع ٧٠٠ جنيهًا مصريًا معاشًا سنويًا يحفض إلى ٣٠٠ في حالة زواجها . كما تقرر صرف تعويض مالى لولده بواقع ٣٠٠ جنيه مصري معاشًا سنويًا حتى بلوغ سن الرشد . وإذا توفيت والدته قبل ذلك يقبل إليه ٢٠٠ جنيه من معاش والدته المستوى وذلك طبقًا لأحكام القانون البريطاني . (الأهرام ، ١٢/٢٨ ، ١٩٢٢ ، ١٢/٢٩ ، ١٩٢٢) .

الأحرار ، ١/٩ ، ١٩٢٣) .
(٤٩) بدل ٢٠ يناير : ١٢ يناير .

مع المرحوم محمد فريد بك

أيها السادة - قد رأيتم مما سمعتم ان سعدا يريد الرفعة لنفسه مهما كانت وسائلها يريدونها وقد كلف بها فهو يسعى اليها بكل ما أوتى من قوة وحيلة بشرط أن يبتعد عن المسئولية - يفر من المسئولية لأنها مدرجة الوبال لمن تمتلكه شهواته الشخصية فأفسدت عليه الحكم على المسائل القومية .

يريد المجد ويحسد الناس جميعا - يحسد الاحياء منهم والأموات - ودليلنا ما وقع منه مع المرحوم محمد فريد ٠٠ بعد وفاته ٠ مات صديقي وزميلى فريد ٠ مات رئيس الحزب الوطنى - وأنتم تعلمون من هو فريد - هو النفس الطاهرة الأبية هو القوة المسخرة لارضاء الله والوطن ٠ هو الرجل الذى أفنى ثروته وقوته وحياته لمصر (لتحيا ذكرى فريد بك) ٠

مات فريد فقيرا طريدا بعيدا عن وطنه وذويه فداء لمصر ٠ فماذا كان جزاؤه من سعد ؟

عرضنا على سعد أن يقوم الوفد بنفقات نقل جثة فريد الى مصر فأبى وكان عذره أن أموال الأمة قد سلمت الى الوفد لخدمة القضية المصرية لا لنقل الموتى ٠ ولم يصغ لقولنا ان فريدا قد مات فى سبيل مصر وان المتبرعين لا يرون عملا أشرف وأكرم (٥٠) من اكرام ضحية من ضحايا مصر وشهيد من شهدائها وزعيم من زعمائها البررة ٠ وليس اكرام فريد بأقل شأننا ولا بأضعف أثرا من عمل مادبة أو اقامة حفلة أو نشر دعوة - وان الحكومات تنفق من مالها لتشجيع جنازة كبارائها فجدير بالأمن ان تنفق على جنازة عظمائها ٠

أبى سعد علينا ان يقوم الوفد بواجب هو اكرام فريد واعتراف بجميل فريد واعتراف بان فريدا قد استحق تقدير الوطن وكيف يستحق فريد تقدير الوطن وتقديره وقف على من ضحى بالسودان أما فريد فأنه لم يعمل سوى أن ضحى بوظيفته للسودان وضحى بحياته لمصر والسودان ٠

(٥٠) بدل كلمة « اكرم » : اكمل .

أبى سعد ان يكون للموتى ذكرى تزاحم مجد الأحياء وهو لم يثرد
بعد قليل من الزمن في أن يقترض من الوفد عشرين ألف فرنك (بايصال
تحت يدى) صرفها في نقل جثة رجل من أقارب مصطفى فهمى باشا -
والد السيدة صفية زوجته - مات في فرنسا وارسله الى مصر ولم يرد
هذا المبلغ الى الوفد كما لم يرد غيره من المبالغ التى اقترضها من الوفد
الى أن فارقناه والى أن وضغ يده على ما بقى من مال الوفد والى
أن صار هو الدائن وهو المدين .

أيها السادة - أبى سعد علينا أن يقوم الوفد بنفقات نقل جثة فريد
بحجة المحافظة على أموال الأمة لتصرف في سبيل الاستقلال وهو هو بنفسه
قد ذهب ذات يوم الى فتوغرافى في باريس ووقف امامه مدة أخذ فيها
صورته الشريفة على اوضاع مختلفة تارة يشير بيده كأنه الخطيب الذى
لا يبارى وطورا يضع أصبعه على رأسه كأنه يفكر في تصريف أمور البلاد
على أحسن وجه . وآونة يمضى على ورقة كأنه يبرم معاهدة الاستقلال
التام . ثم أرسل عددا من هذه الى مصر . والذى يعنينا من هذا كله انه
أبى أن يدفع أجره المصور من جيبه وصمم على أن يدفعها الوفد من مال
الأمة (والايصال تحت يدى) لأنه رأى حفظه الله ان نشر صورته بين
الناس مفاوضات لاستقلال البلد .

يجب أن تعلموا أن صورته المعلقة الآن في بعض حوانيت مصر انما
كانت من أموال الأمة التى جمعت في سبيل استقلالها .

أيها السادة - لم يقنع سعد بتلك الصور الصامتة فتحركت شهبواته
الى أن دعا في الصيفف الأخير مقاولا من مقاولى الصور المتحركة وقد
بلغنا أنه دفع اليه من مال الأمة شيئا كثيرا حتى رسمه يتحرك بأوضاع
مختلفة وعرضه أخيرا امام أعينكم في القاهرة في دور اللهو واللعب .

يجب أن تعلموا أن سعدا قد دفع من مال الأمة شيئا كثيرا للباخرة
التي أقلته وأقلت حاشيته الى الصعيد لا لغرض سوى لفت انظار العامة
اليه وسب خصومه في دورهم وبين عشائهم .

يجب أن تعلموا أن سعدا دفع من مال الأمة كثيرا على نواب العمال
الانجليز لا لغرض سوى التنكيل بحكومة لم ترض برياسته المفاوضات .

كل ذلك تدفعه مصر من أموال المكتتبين للقضية ويضمن علينا بقليل
من المال لنقل جثة فريد . فلا حول ولا قوة الا بالله .

اموال الوفد :

أيها السادة - سألنى كثير منكم عن أموال الوفد و عما حل بها بعد
ان فارقنا سعدا . فطالبنى صديقى المكباتى بك فى خطبته الماضيه بتقديم
حساب عنها لكم . وما أنا مجيبه الى طلبه .

وقت أن اعتزمنا السفر من باريس والرجوع الى مصر فى يناير
١٩٢١ كان الباقي للوفد فى بنك الكريدى ليونيه وبنك روما بباريس نحو
ثلاثة وثمانين ألفا من الجنيهات بعضها بالفرنكات وبعضها بالجنيهات
الانجليزية .

وكان للوفد فوق ذلك فى ذمة سعد باشا المبالغ الآتية دينا عليه
بامضائه :

١ - ٢٠,٠٠٠	عشرون ألف فرنك فى ٣٠ أغسطس ١٩٢٠ بتحويل على مدينة فيشى (صحيفة ٣٥ من دفتر الحساب)
٢ - ٦٤٥	أربعة وستون فرنكا ونصف أجرة التحويل
٣ - ٢٢,٠٠٠	اثنان وعشرون ألف فرنك (٥١) على دفعات لغاية ٣٠ سبتمبر ١٩٢١ (صفحة ٣٦ من الدفتر)
٤ - ٧٠,٠٠٠	سبعون ألف فرنك فى ٤ اكتوبر ١٩٢٠ بتحويل على بنك روما بباريس (صفحة ٤٠ من الدفتر)
٥ - ٢٠,٠٠٠	عشرون ألف فرنك فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٠ بتحويل على بنك روما بباريس (صفحة ٤١ من الدفتر)
<hr/>	
١٣٢,٠٦٤,٥٠	المجموع مائة واثنان وثلاثون ألفا وأربعة وستون فرنكا ونصف

(٥١) المنشور بعد كلمة « فرنك » : فى ٣٠ سبتمبر ١٩٢٠ .

وأستدان في إندره المبالغ الآتية :

جنيه انجليزي

٦ - ٥٠٠ خمسمائة جنيه في ٧ مايو ١٩٢٠ أودعت باسمه في بنك

الكريدى ليونيه بباريس (صفحة ٤٢ من الدفتر)

١٠٠٠ الف جنيه في ١٥ مايو ١٩٢٠ أودعت باسمه في البنك

المذكور (صفحة ٤٢ من الدفتر)

٤٠٠ أربعمائة جنيه في ٢٤ يوليو ١٩٢٠ (صفحة ٤٥ من

الدفتر)

٥٠٠ خمسمائة جنيه في ٥ نوفمبر ١٩٢٠ (صفحة ٥٠ من

الدفتر)

٢٤٠٠ المجموع العان وأربعمائة جنيه انجليزي(٥٢) .

أيها السادة - اقرضت سعدا هذه المبالغ على أن يردها الى ولكنه عوضا عن أن يفكر في رد النقود دعانى يوم ٦ يناير ١٩٢١ في فنتق الكنتننتال بباريس وطلب منى أن اتحفه بالف جنيه اخرى لا لتكون ديننا عليه كما هو الحال في المبالغ السابقة وانما طلبها على أنها ستصرف في أعمال الوفد - عندئذ طالبتة بأن يبين لى هذه الأعمال فلم يقبل وطالبتة بأن يعرض الأمر على الوفد ليقرر قرارا بشأن هذا المبلغ بعد اطلاعه على أسباب الصرف فلم يقبل لهذا رفضت طلبه وانصرفت .

أيها السادة - انى اعترف لكم بعد الذى قلته أن بعض اخوانى قد عاتبنى على صرف هذه المبالغ لسعد باشا وأظن ان من عاتبونى يتذكرون الآن انى أحببتهم وقتئذ بانى لا أريد مخاصمة سعد وبأن عنده من الثروة ما اطمئن معه على ما استدانته وبانى فوق ذلك أضمن للوفد تلك المبالغ التى صرفتها على غير علم منه - فلم يكن من اخوانى بعد ذلك الا أن صادقوا على الحساب وابرأوا نمتى من هذه المبالغ وجعلوها في نعمة سعد وحده .

أيها السادة - حقا انى كنت مخطئا ولا يبىرر خطئى تصديق الوفد على الحساب ان كنت مخطئا لما ظهر لى بعد ذلك من نية سعد باشا من الواقعة الآتية :

(٥٢) بدل كلمة « انطبرى » : افرتكى .

تروون من ضمن المبالغ التى اخذها سعد مبلغ سبعين الف فرنك
ليشتري بها سيارة لشخصه .

انتظرت بعد ذلك رد هذا المبلغ بعد ان كان قد وعدنى بسرعة رده
ولكنه عوضا عن ان يفى بتعهدده رأيته ذات يوم فى الوفد مع كثير من
زملائنا وقد اطلب لهم فى السيارة ثم قال لهم « انا اريد ان اسميها (اتومبيل
الوفد) » عندئذ تفاخر أصحابى ولم نجبه بشىء بعد ان فهمنا غرضه .

ايها السادة - واما عن المبالغ الباقية لذمة الوفد فى بنك الكريدى
ليونيه وبنك روما بباريس فان سعدا اصر قبل سفرنا على ان يقرر الوفد
تعيين واصف بطرس غالى بك امينا للصندوق بعد سفرى . فاجتمعت
اكثرية الوفد صباح يوم ١٩ يناير ١٩٢١ وهو يوم مغادرتنا باريس وقررت
رفض ما عرضه سعد باشا لما نعلمه من امانة الصندوق لو اعطيت الى
واصف غالى بك واراد سعد ان يتصرف فى النقود فان الأمر فى هذه يكون
ان (سعدا يفاروض سعدا) وكتبت مع ذلك الى واصف بك الخطاب
الآتى :

باريس فى ١٩ يناير ١٩٢١

حضرة صاحب العزة واصف بطرس غالى بك المحترم

نظرا الى اننا مسافرون اليوم الى مصر قرر حضرات الأعضاء
الموجودين فى مركز الوفد اليوم اعطاء حضرتكم مبلغ مائة وخمسين الف
فرنك للصرف منها على أعمال الوفد مع العلم بانى لو تأخرت فى الرجوع
واحتيج الى نقود فما على حضرتكم الا اخبارى فى وقت مناسب لارسال
ما يكون ضروريا .

وتفضلوا بقبول فائق احترامى

محمد على

ثم غادرنا فى اليوم نفسه باريس الى مرسيليا ومنها الى مصر .

ايها السادة - كيف نخالف رغبات سعد - عرض واصف الخطاب
على سعد وبه تحويل بمائة وخمسين الف فرنك فما كان من سعد الا ان
امر واصف بك بان يرد الخطاب الى فى مصر ترفعا منهما عن ان يقبلنا
مثل هذا الكتاب وفعلا رده واصف بك ولكن ترفعهما لم يكن كاملا فقد
ارسل الخطاب وحده وحجز التحويل .

وبعد قليل سمعنا أن سعدا أخذ جميع أموال الوفد بالحيلة الآتية :
نلك ان سعادة ابراهيم سعيد باشا كان هو الذى يرسل النقود الينا بصفته
أمينا لصندوق لجنة الوفد المركزية فاتفق سعد باشا و ابراهيم سعيد باشا
وارسل هذا الأخير كتابين لبنك الكريدى ليونيه وبنك روما بباريس بأن
النقود التى أرسلها الى تصرف لسعد وتكون تحت أمره سعد ضاربا صفحا
عن قرار اكثرية الوفد ودون أن يستشير لجنة الوفد المركزية وأن يأخذ
رأى المكتتبين .

بهذا انتقلت نقود الوفد الى سعد باشا ولا أدري ان كان سدد ديونه
للوفد أو اعتبر ذمته بريئة بعد اتحاد الذمة فيه باعتباراه دائئا ومدينا
معا .

أخذ سعد نقود الوفد المودعة في باريس ثم أخذ بعد رجوعه ما كان
باقيا للوفد بذمة ابراهيم سعيد باشا وبذمة غيره ويقدره العارقون بنحو
عشرين ألف جنيه .

أيها السادة - الآن وقد وقفتم على شيء من أسرار الوفد ومما كان
بيننا وبين سعد . فهل كنتم ترون أن نوافقه على كل أعماله وأن نفقد كل
شعور بالمسئولية والكرامة .

ان لبلادنا علينا حقا يجب ان نصونه وان لنفوسنا كرامة يجب ان
نعترز بها . ومن يريد منا تصفيقا أو هتافا فليسمعهما من بين جوانحه ومن
اعتباط ضميره . فذلك عندنا هو كل الشرف وهو كل المجد والفخار .

أيها السادة - لقد قرب موعد انتخاب اعضاء البرلمان وليس لى الا
ان انادى ذوى الضمائر الطاهرة ان يتدبروا في موقفهم وأن يتقوا ما تدخره
الأيام لهم من مخاوف قبل ان يحم القضاء فلا ينفع الندم .

أريد أن يعلم الناس أننا لا نقبل أن نكون في البرلمان الا رؤوسا
لا اذنايا والا رجال لا اطفالا .

إذا كان الغرض من انتخاب النواب أن يكونوا كالقردة يرقصون
متى ضرب لهم بالدف سيدهم وعلى الوضع الذى يريد فليبحث الناخبون
عن غيرنا فانا لسنا من هؤلاء نوابكم وكلاء أمتكم فاحذروا أن يكون عقد
الوكالة معيبا بغش أو تدليس أو تهديد - ولا فرق عندى بين من يسلب

أموالكم بطرق احتيالية وبين من يسلب ثقتكم وأصواتكم بطرق احتيالية
سوى أن الأول معتد على شخص والثاني معتد على أمة بأسرها (٥٣) .

احذروا اللاعبين بعقول البسطاء - احذروا من يتباكون ويستبكون
- ولا يغرنكم من الذئب أن يرتدى ثوب الحمل ومن أنذر فقد أعذر وأكثر
لحضراتكم مزيد الشكر .

رد سعد على خطبة الاتهام

كان لهذه الخطبة اثرها البالغ في نفوس من سمعوها أو قرأوها
كان على سعد أن كان بريئا أن يبلغ النيابة عما اتهمته به علنا ، بل كان
عليه فوق ذلك أن يتهمني بالاستيلاء على ما كان يعهدتى من أموال الوفد
وخيانة الأمانة .

لكنه لم يبلغ النيابة خيفة ظهور الحقيقة واكتفى بتحرير مقال نشرته
جريدة من جرائده بأعضاء مصطفى النحاس يوم ١٠ ديسمبر ١٩٢٣ فيه
أن جميع ما قلته كذب وبهتان وأن الرئيس الجليل لم يفتاح الانجليز في
موضوع عزل السلطان كما أنه لم يأخذ المبالغ التي ذكرت في الخطبة -
ولعلمه بأنه وقع باستلام هذه النقود ، ادعى انه لو كانت له امضاءات
فانى اكون قد اخذتها منه غشا وتزويرا وقت عرضى عليه أوراقا للتوقيع !!
هكذا كان دفاعه عن نفسه في المقال الذى امضاه مصطفى النحاس .

أما عن التهمة الأولى وهى رغبته في عزل السلطان فقد أدلى بها
أمام كثير من أعضاء الوفد كما صرح بها للورد ملنر في بعض الجلسات
وأن اللورد أبرق بها وقتئذ الى المندوب السامى في مصر وهذا بدوره
أبلغها للسلطان نفسه . وقد ذهب سعد غداة القاء الخطبة الى السلطان
فؤاد وأكد له انى غير صادق في اتهامى اياه كما أكد اخلاصه للسلطان
وهذا بدوره كما سمعت أخبره بلباقة أنه مطمئن الى اخلاصه ثم قال لرجال
حاشيته بعد انصراف سعد انه علم بهذه المسألة من يوم وقوعها بلنדרه
في يوليو ١٩٢٠ وأن المندوب السامى أخبره بها في ذلك الحين .

وأما عن التهمة الثانية فإن دفتر أمانة الصندوق خير شاهد على
المبالغ التي أخذها سعد وهو ليس بورقة تدس ضمن أوراق تعرض عليه .

(٥٣) بدل أمة بأسرها : على مستقبل أمة .

وانى كنت أعرض هذا الدفتر على الوفد مجتمعا ثم يصادق سعد على الحساب بخطه وامضائه • وفيما يلى صورة شمسية لمصادقته على آخر حساب قدمته للوفد •

صورة شمسية

٢٤
 أنت وسيدنا الكبار والمؤتمرون
 تارة تكتب قسرياً
 في باريس ١٩٢٣
 من صديقتي
 نزهة

تلك اموال اخذها سعد من الوفد وأنكرها ولم يردها الى أن لقي ربه • وكان مجموع مابقى للوفد في باريس يوم غادرناها - كما ذكرنا - حوالي ٨٣ الفا من الجنيهات فوق ما كان لدى اللجنة المركزية في مصر وكان نحو عشرين الفا من الجنيهات عدا ما جمع بعد ذلك وكلها صارت في ذمته • ولا أدري ما حصل في امر هذه الثروة وكيف وزعت ومن هم أولئك الذين ظفروا بها •

اخلاق

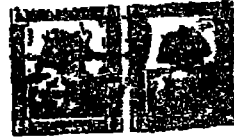
• على أن سعدا أراد أن يحول الأذهان عن موضوع التهم التي وجهتها اليه في خطبة ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ لعجزه عن اثبات براءته ، فلجأ - في رده على بامضاء مصطفى النحاس - الى نكر أمر لا يمت بصلة الى موضوع خطبتي هو أنه اتهمنى بضعف الوطنية مستشهدا على ذلك بنشر خطاب كنت أرسلته الى رجل من الصق الناس به هو المرحوم الشيخ محمد عز العرب بك المحامي الشرعى • ويجدر بى أن أشرح امر هذا الخطاب حتى يتبين الناس حقائق الأمور :

كنت أيام وجودنا في باريس - بعد أن دب الخلاف بيننا وبين سعد وخشينا أن تؤذى تصوفاته القضية المصرية ويؤسنا من وصولنا الى كامل

أعطى الشيخ محمد عز العرب بك هذا الخطاب الشخصى الى سعد
 فنشره ضمن رده على خطبة الاتهام ليصرف اذهان الناس عما اتهمته به .
 فرددت عليه بمقال ذكرت فيه انى افاخر بما كتبتة فى خطابى هذا الدال
 على وطنية صحيحة لا على تهريج باسم الوطنية .
 وتشاء المصادقات أن أعثر على الرد الذى أرسله لى محمد عز
 العرب بك فى حينه أثبت هنا صورة شمسية له وللغلاف .

صورة شمسية للخطاب والغلاف

محمد عز العرب بك
 الامام
 شارع المتديان قمره ٧
 طيلون ١٤٠٨٧



Mohammed Aly Bey
 40 Rue Marbuef



France

Paris

تحريرا فى ١٢ سبتمبر ١٩٢٠

محمد عز العرب بك
 المحامى الشرعى
 شارع المتديان ٧
 ت : ١٤٠٨٧

حضرة صاحب العزة المفضل محمد على بك المحامى حفظه الله
 تحية وسلاما وشوقا واحتراما واجلالا وتعظيما ويعد . . .
 فقد تشرفت أمس بمكتوبكم وأخبركم بأن الأغلبية المطلقة تجعلك
 مطمئنا على نتيجة مسعاك اذ هى لا ترى الموافقة فقط بل تعتبر الرفض

ضربا من الجنون . نعم ان هناك قوما ممن لم يشهد لهم التاريخ بعمل في هذه الحركة يبديون من الاعتراضات ما لم يكن ليوجه الى مشروع اتفاق على قواعد عامة بل يوجه الى مشروع بنصوص الاتفاق مما سيكون من وظيفة الجمعية الوطنية ولكن أقل بيان لمن يقصد منهم المصلحة يجعله يسلم بالموضوع وهناك قوم لا يرضيهم المشروع ولو صرح فيه بالاستقلال التام بلا شرط ولا قيد . ونجد قوما أيضا ينظرون اليه نظر الحذر غير المطمئن من حسن نية أحد الطرفين المتعاقدين لعدم تقديره الظروف التي حملت على تسامحه من ان الحالة العامة هنا قد اشترت حب الحرية وأصبحت لا يمكن أن تساس بالعنف وان التشدد معنا قد يجر الى انفجار بركان الشرق والتساهل معنا قد يجعل الشعوب الجديدة التي دخلت تحت الحكم تطمئن الى الحاكم وتحملها على الاعتقاد بان هذا الحاكم متى رأى الشعب مستعدا لحكم نفسه وتركه وشأنه الى غير ذلك من الاعتبارات وهؤلاء طبعا لا يؤمنهم ولا النص الصريح ولكني أقول لك بوجه عام ان الحالة مرضية وان كل ما يطلبه العقلاء ان توضع النصوص بغاية التحفظ ما أمكن ومتى برهنا على قدرتنا وصلنا بعملنا الى كل ما نبغى وفككتنا كل قيد علينا لحلول الثقة بنا محل الحذر منا ولا يفوتني ان أقدم لعزتكم ولكل عامل معكم عنى وعن اولادى واخوانى واحبائى فائق الشكر وعظيم الاحترام . هذا وان ولدى عبد العزيز سيكون فى ارسالية المهندسين الميكانيكيين الذين سيصلون لندرة اواخر هذا الشهر فعسى ان يكون له شرف المثول بين ايديكم جميعا عند عودتكم اليها والله يحفظكم .

المخلص

محمد عز العرب

والعنوان - كما هو ظاهر فى الصورة الشمسية للغلاف - باللغة الفرنسية وترجمته :

محمد على بك ٤٠ شارع ماريوف باريس فرنسا

كتب المرحوم الأستاذ محمد عز العرب بك هذا الخطاب بيده باللغة العربية . وكتب عنوانه بالفرنسية أحد ابناؤه ويغلب على الظن أن يكون الأستاذ أمين عز العرب بك المحامى والذى أصبح فيما بعد سكرتيرا عاما لمجلس الشيوخ ، وسمى شارع المبتديان فيما بعد باسم أبيه صاحب الخطاب .

ومن المؤلف حقا أن نرى هذين الفاضلين أو الأب على الأقل يسلم خطابى الى سعد ظنا منه انى فقدت جوابه الى فهيننا للأخلاق .

معارضة حزب الأحرار في تعديل الدستور

رفض ثروت باشا إجراء أى تعديل في مشروع الدستور ، وبعد استقالته شرع خلفه توفيق نسيم باشا في تغيير بعض نصوص المشروع استجابة لرغبات السلطة البريطانية ورغبات الملك فؤاد . فتجددت الاضطرابات حتى اضطر نسيم باشا الى الاستقالة في ٥ فبراير ١٩٢٣ وخلفه يحيى ابراهيم باشا وكان المعروف ان وزارته ستتم ما بدأه نسيم باشا من التعديلات فقام حزب الأحرار الدستوريين بحمله شديدة في جريدة « السياسة » ونشر احدنا خطابين مفتوحين الى يحيى ابراهيم باشا - أحدهما في ١٦ مارس ١٩٢٣ وتانيهما في ١٥ ابريل ١٩٢٣ - يناشده فيهما بأن يصدر الدستور كما وضعته اللجنة .

ورغم الاحتجاجات الكثيرة من رجال الأمة ، والحملة الشديدة التي قامت بها جريدة السياسة صدر أمر ملكي بإعلان الدستور معدلا في ١٩ ابريل ١٩٢٣ .

بعد صدور الدستور

اعلن الدستور كما قلنا ثم صدر قانون الانتخاب في ٣٠ ابريل ١٩٢٣ وغير خاف ان سعدا اعتبر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ نكية وطنية ، كما أنه سمى لجنة مشروع الدستور « لجنة الاشقياء » ثم ان وزارة يحيى ابراهيم عدلت مشروع الدستور فهل يدخل سعد في الانتخابات تنفيذا لهذا الدستور بعد ذلك كله ؟ او يقاطعها كما قاطع لجنة وضع الدستور من قبل وطعن هو وشيعته في كل من اشترك فيها .

الانتخابات الاولى

لكن سعدا قرر الدخول في الانتخابات وقام بحملة شعواء ضد مخالفيه مستعينا بالنفعيين وذوى الأطماع مستغلا عواطف العامة والبسطاء . وكان ينادى بأن من ليس معه فهو خصمه كما كان يكرر ان مخالفيه هم برادع الانجليز ومما يؤسف له ان بعض رجال الدين كانوا يفتون بأن من لا ينتخب سعدا وانصار سعد فامراته طالق كذلك كان يقول بعضهم « لو رشح سعد حجرا وجب انتخابه » وجرى على السنة العامة « ان اسم سعد مكتوب على ورق الفول » .

كيف يرجى بعد ذلك فوز لمخالفى سعد والامية فاشية والتضليل عارم
والحقائق مستورة ، حتى ان بعض الفاهمين كانوا يقولون : ان حزب
الأحرار مكون من قادة بلا جنود وحزب سعد جنود بلا قادة .

وامام تيار الدعاية الجارف ظفر حزب سعد فى الانتخابات بأغلبية
ساحقة تقرب من التسعين فى المائة .

استقالة عدلى يكن من الحزب

لم يكن عدلى رجل مهاترات ، ولا يرضى لنفسه النيل من أحد ، فلم
يرشح نفسه للانتخابات ، ورغم هذا كان هدفا للمطاعن . من أجل ذلك أظهر
رغبته فى الاستقالة من حزب الأحرار لكن نبهه أبى عليه أن يعلن تنحيه
عن الحزب ابان المعركة الانتخابية خيفة أن يؤثر تنحيه تأثيرا سيئا فى
نتيجتها فانتظر حتى ظهرت النتيجة الأولى ثم أرسل الى الحزب الخطاب
الآتى :

اصدقائى الأحرار الدستوريين :

كنت قد رأيت أن اعتزل العمل فى السياسة من قبل الانتخابات ولكن
تأخر تنفيذ هذا التصميم لاعتبارات وقتية أما الآن وقد زالت هذه الاعتبارات
فاتشرف بإبلاغكم اعتزالى العمل فى الحزب مع الأسف الشديد وأرجو أنه
أن يوفقكم ويسدد خطاكم فى خدمة البلاد .

١٧ يناير ١٩٢٤

وتفضلوا بقبول خالص تحياتى ،

عدلى يكن

كان ذلك عقب ظهور نتائج انتخابات مجلس النواب وقبل اجراء
انتخابات الشيوخ .

وزارة سـعـد

استقال يحيى ابراهيم باشا بعد ظهور نتيجة الانتخابات لمجلس
النواب وبعد أن سقط هو نفسه فيها . وكانت انتخابات حرة لا ضغط فيها
من جانب الحكومة . فكلف الملك فؤاد سعدا بتشكيل الوزارة فالفها فى
٢٨ يناير ١٩٢٤ ثم اجريت انتخابات أعضاء مجلس الشيوخ فى ٢٣ فبراير

١٩٢٤ وتمسك سعد بحق الوزارة في ترشيح الشيوخ المعيّنين اعتماداً على نصوص في الدستور الذي سبق له الطعن فيه . وقام خلاف بين الملك وسعد في هذا الأمر أفضى الى تحكيم النائب العام للمحاكم المختلطة وقد أيد هذا المحكم البلجيكي الجنسية رأى سعد ، وكان قراره سليماً منطبقاً على مبادئ الدستور التي وضعتها اللجنة .

انعقاد البرلمان الأول

تحدد يوم ١٥ مارس ١٩٢٤ موعداً لافتتاح البرلمان ولا أخفى أن الأمل فيه قد ضعفت نوعاً ما بسبب خذلان طائفة من الرجال الممتازين في الانتخابات ودخول عناصر لم يكن لها أي أثر في خدمة الأمة لكننا مع ذلك بعد قبول سعد تأليف الوزارة وإعلانه تناسي خصوصته لمن اعتبرهم خصومه كنا نأمل أن يكون البرلمان وقد انحصرت فيه سلطات الأمة حجر الزاوية في رقابة مصالحها والسير بها قدماً في سبيل الإصلاح والرقى .

والقى سعد في قاعة البرلمان خطاب العرش باعتباره رئيس الحكومة فماذا قال ؟

» حضرات الشيوخ حضرات النواب

أهديكم أطيب سلامي ، وأحیی فيكم ممثلي شعبي الكريم ، وأهنئكم منتخبين ومعينين بالثقة العظمى التي حزتموها لتؤلفوا أول برلمان مصري تأسس على المبادئ العصرية وأحمد الله أن تحققت بتأسيسه أمنية من أعز أمنائي ، وأول رغبة من رغبات أمتي الشريفة .

اليوم تدخل في دور التنفيذ النظمات النيابية التي قررها الدستور ، ولا ريب في أنها تبشر بأقبال عصر جديد من القوة والسعادة على بلادنا المحبوبة . الى أن قال : « لهذا يحق لي أن أصرح علناً باسمي وباسمكم ان حكومتی مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لصر والسودان مملوءة من الرجاء في الوصول إليها بقوة حقنا وعناية الله القدير ، ومن أهم وظائفكم أيضاً ان تساعدوا الحكومة وتشتركوا معها في ادارة البلاد على الطريقة التي رسمها الدستور وهي الطريقة المؤسسة على التعاون بين سلطات الدولة وعلى مبدأ المسؤولية الوزارية . الخ ، .

هنا يتساءل المرء : لم قال سعد ان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى وصل اليه عدلى وثروت ورشدى ورفاقهم كان نكبة وطنية ! ولم قاطع سعد وانصاره الاشتراك في وضع الدستور ؟ ولم سمي سعد لجنة الدستور بلجنة الأشقياء ؟ ولم هاجم سعد أصدقاءه الأولين مؤسسى الوفد ومعهم عدلى ورشدى وثروت ونادى بتحريم المفاوضات قبل الاعتراف بتحفظات مبدئية قبل المفاوضات ، ورجع عما كان قد قبله هو وقرره الوفد من الثقة بعدلى حين كنا في باريس والتوسل اليه أن يحضر الينا وأن يؤلف وزارة من غير أعضاء الوفد تجرى مفاوضات حرة غير مقيدة بقيد أو شرط .

ولم سعى سعد بعد ذلك في الغاء قرار الوفد الذى حرم على أعضائه دخول الوزارة وجعل المفاوضات حرة مآلها تصديق جمعية وطنية ؟

ولم عارض سعد كل مفاوضة وعمل على احباطها ثم ابتكر عرض مشروع ملنر على الشعب بدل عرضه على جمعية وطنية مختارة ليحمله مسئولية عمل خطير وقرر ان الشعب لو قبل المشروع فهو يقبله ولو رفضه فهو يرفضه ثم يكتب خطابا خاصا الى مصطفى النحاس في مصر عند عرض مشروع ملنر على الشعب يخبره فيه بأنه غير راغب في هذا المشروع وأنه عرضه على الشعب بتأثير من اخوانه حتى يتصل من كل مسئولية ويلقيها على الشعب الذى يصعب عليه ادراك دقائق الأمور .

ولم استمر في مطاعنة ضد اخوانه الذين رفضوا الدخول في الوزارات وعارضوه في القرار الذى اتخذه مع من انضموا اليه بالغاء القرار الأول الخاص بتحريم دخول الوزارة على أعضاء الوفد الذين اعتبروا انفسهم مجاهدين لا شأن لهم بالحكم الا أن يكونوا أعضاء في الجمعية الوطنية اولئك الذين قال لهم يوم الغى القرار الأول « كيف نطبخ الطبخة وغيرنا ياكلها » .

لم كان كل هذا وسعد في خطاب العرش يكيل الآن المديح للدستور الذى وضعته « لجنة الاشقياء » بعد ان عبثت ببعض مواده وزارتا توفيق نسيم ويحيى ابراهيم تحقيقا لاغراض الانجليز والملك فؤاد .

كل ذلك وغيره ينبىء بان سعدا كان متقلبا فى مبادئه ملتويا فى تصرفاته ظالما فى مطاعنه التى كالمها لمن اشركوه معهم فى تأليف الوفد مسرفا فى تجريح من خالفوه حتى سحاهم برادع الانجليز .

أنى اترك كل هذا لظئنة القاريه

لقد وصل الأمر بسعد فى لینه أمام الانجليز انه فى احدى جلسات مجلس النواب عندما وجه الى الأستاذ عبد الرحمن الراقى به فى جلسة ٢٤ مايو ١٩٢٤ سؤالا الى وزير الاشغال يطلب وقف المشروعات التى يقيمها الانجليز^(٥٤) فى الجزيرة بالسودان ان أجابه سعد بقوله « هل عندكم تجريده » ؟ فانظر لقول هذا الزعيم الكبير وكيف كان يضاعف أمام الانجليز ؟

وفوق ذلك فقد استمرت وزارة سعد التى سميت نفسها وزارة الشعب فى اطلاق العنان لمظاهرات صاخبة ضد الأحزاب والصحف المعارضة ومنها جريدة الأخبار للمرحوم أمين به الراقى • ولما كان الناس يحدثونه عن هذا الظلم وهذا الاعتداء كان يجيبهم بقوله « أتريدون منى أن أحمى خصومى ؟ » متذكرا بذلك لواجبه الأول كرئيس حكومة يتحتم عليه أن يحمى المصريين جميعا متناسيا ما كان يعلنه من انه زعيم الأمة المهمين على مصالحها وحرقاتها •

فهل أدى سعد واجبه أو انصرف عنه كما انصرف فى كثير من الأوقات عن قرارات يشترك فيها ثم يعدل عنها ويرسل الخطابات والبيانات فى غيبة اخوانه المتضامنين معه •

اسلوب سعد فى الحكم

كنا نظن ونرجو ان سعدا وقد نال اغلبيه كبيرة فى البرلمان بمجلسيه وأصبح رئيس حكومة وزراؤها من أنصاره واتباعه فوق انه كما يقول وكيل الأمة والمتحدث عنها • كنا نظن وقد أصبحت السلطات كلها فى يده ولا راد لما يقررره أن يؤدى واجب الزعامة كما فعل غيره من زعماء الشعوب خاصة بعد ان أعلن انه تناسى خصومة معارضيه فاستبشرت الأمة خيرا لكنا ما لبثنا ان رأيناه يطارد معارضيه فى البرلمان وخارج البرلمان بل انه جنح الى اضطهاد من لم يعاونه فى المعركة الانتخابية من رجال الادارة والأهلين فظهرت بدعة وقف عمد البلاد أو فصلهم وعزل مديرى الأقاليم وغيرهم من الموظفين كما

(٥٤) وجه النائب عبد الرحمن الراقى ستة أسئلة الى وزارة الاشغال العمومية بشأن مشروعات السودان بجلسة مجلس النواب فى ١٣ أبريل ١٩٢٤ • انظر نص الأسئلة واجوبة المسئولين بالمحق رقم (٦) ص ٢٢٠ •

قامت بدعة التشييت والنقل الى «بلاد النائية ورفع المحظوظين الى مراكز عالية وهو اول رئيس وزارة جعل الاستثناءات قاعدة التزمها ليجعل الادارة كلها « زغلولية لحما ودما » حتى يدوم له الحكم .

وهو لم يكن يخفى هذا ويضمرة بل كان يصرح به ويباهى بعمله ومن ذلك تصريحه لجريدة فرنسية كانت تطبع في القاهرة وتناصره ، هي جريدة «الليبرتيه» حينما سألته عن المحاباة والترقيات والتعيينات التي يجريها فأجاب بأنه يريد حكومة زغلولية لحما ودما . كما أعلن أيضا أنه يعتزم عند تساوى الكفايات أن يؤثر اقرباءه لأن ثقته بهم في تنفيذ مآربه تكون اكبر .

هكذا كان يقول سعد وبهذا فشت المحسوبية وأصبحت قاعدة التزمها خلفاؤه من بعده وبهذا أوجد مدرسة جرت على مصر البلاء الاكبر ولست بحاجة الى ذكر اعمال حزب سعد من بعده فلست مؤرخا وانما أنا اروي ذكريات ومشاهدات اشتركت فيها ، فضلا عن أن اعمال خلفائه من بعده قريبة عهد يدركها الناس جميعا ولم يكن لى بها اتصال مباشر .

مفاوضات سعد مكدونالد

قال سعد في خطبة العرش بعد أن اثناد بالدستور الذي وضعته « لجنة الأشقياء » كما سماها قال « ان حكومته مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان » .

ولا يخفى أن هذا القول يدل على أن سعدا قبل التفاوض مع الانجليز بدون تحفظات ، وجعل الكلام مبهما بما سماه تحقيق الآمال القومية وقد كان يعنى على وزارة عدلى قبول الدخول في المفاوضات دون ان تصرح انجلترا مبدئيا بقبول تحفظات الأمة .

وكانت حجة سعد البراقة لدى العامة ان عدلى كان رئيس وزارة وانه بذلك موظف انجليزى ، بل تمادى في تجريح عدلى قائلا انه يستمد سلطته من السلطان الذى عينته الحكومة الانجليزية وان مفاوضات عدلى مع اللورد كيرزون ستكون بذلك كمفاوضة جورج الخامس مع جورج الخامس .

قاذا كان الأمر كذلك أقلم يصبح سعد بعد أن ولى الوزارة واقسم يعين الولاء للسلطان أو للملك الذى عينته الحكومة البريطانية كما يقول

وقبل الدخول في المفاوضات بلا قيد أو شرط افلم يصبح سعد بذلك موظفا انجليزيا يفاوض انجلترا كما يفاوض جورج الخامس جورج الخامس حسب رأيه ؟ الا أن يستند على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي اعتبره « نكبة وطنية » .

من هذا كله يظهر مدى تجنى سعد على الأبرياء واسرافه في تجريحهم حتى أن حسين رشدي - وهو الرجل الذي أوحى بتأليف الوفد وسانده وعاقبه وقت أن كان رئيسا للحكومة ١٩١٨ ورضى أن يكون مرؤوسا لعدلى في مفاوضاته مع كيرزون ليخدم أمته - هذا الرجل نال من مطاعن سعد ما أثر في صحته وكان يقول وهو على فراش مرضه يتهمنى سعد بالخيانة ويقولون عنى انى اخذت من الانجليز مليوناً أو مليونين من الجنيهاً رشوة لاعطل مطالب بلادى فهل انا يا سعد يا صديقى القديم ممن يرمى بمثل هذه التهم وأنا فقير ربما لا يجد اهلى نفقات جنازتى ؟

سافر سعد لمفاوضة رمزي مكدونالد رئيس الوزارة البريطانية ، ووصل لندن في أواخر شهر سبتمبر ١٩٢٤ وكان معه من أنصاره مصطفى النحاس باشا وغيره من الوزراء وقد كانت الآمال معلقة عليه كرئيس للحكومة المصرية وكزعيم للأمة ، كما كانت الوزارة البريطانية من حزب العمال وكان الناس في مصر يقولون أن رمزي مكدونالد زار سعداً في بيته وافهمه أنه اذا ولى الحكم أمكنه أن يحل قضية مصر في جلسة لاحتماء فنجان من الشاي .

ورغم هذه الآمال العريضة فان المفاوضات لم تستمر سوى ثلاث جلسات انقطعت بعدها في أوائل اكتوبر ١٩٢٤ ورجع سعد بعد ذلك هو ورفاقه فاستقبلوا استقبال الظافرين بالهتافات والمظاهرات .

كان جديراً بسعد بعد فشله في المفاوضات ان يستقيل كما فعل عدنى ليعطى الفرصة لحكومة اخرى - ولو من حزبه - تحاول الاتفاق مع الانجليز لكن سعداً بقى في الحكم ولما احس بضعف مركزه وقامت مظاهرات ضده في الازهر وغيره أراد أن يشغل الراى العام على ما يظهر فوجه قواه ضد السراى وقدم استقالته بسبب تعيين حسن نشأت بك وكيلاً للديوان . وانتهى الأمر بالصلح ووقع مرسوم تعيين حسن نشأت بك ، ثم أعلن في مجلس البرلمان « انه استقال من الاستقالة » .

مقتل السردار

لم ينقض يومان على صلح سعد مع السراى وعدوله عن الاستقالة واعلانه ذلك في البرلمان حتى اغتيل السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ وهو في سيارته عائدا من وزارة الحربية الى داره بالزمالك .

وهذه الجريمة التي اقترفها فريق من انصار سعد والتي لم يكن له طبعاً يد فيها تدل دلالة قاطعة على أن الزمام قد أفلت من يده نتيجة التهييجات والمطاعن التي كان يوجهها الى كل من يعارضه فتسمت أفكار الشباب وضلت احلامهم فتصرفوا تصرفا كانت نتيجته الاضرار بمركز سعد والاضرار البالغ بمركز مصر والقضية الوطنية .

وليس غريبا بعد هذا أن يعلن سعد أن هذه الجريمة قد أصابت مصر وأصابت شخصه فزعزعت وزارته ونجم عنها أنه بعد تشييع جنازة السردار في صباح يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ ذهب اللورد اللنبي بعد الظهر الى مقر رئاسة مجلس الوزراء بمظاهرة عسكرية قوامها خمسمائة جندي بريطانى وقدم الى سعد ائذارين باللغة الانجليزية ثم رجع الى داره وكانت المقابلة قاسية مهينة وقد جاء في أحد الائذارين : (ان الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى الذى كان أيضا ضابطا ممتازا في الجيش البريطانى قد قتل قتلة فظيعة بالقاهرة وأن حكومة صاحب الجلالة تعتبر هذا القتل الذى يعرض مصر كما هي حكومة الآن لازدراء الأمم المتحضرة نتيجة طبيعية لحملة عدائية ضد حقوق بريطانيا العظمى والرعايا البريطانيين في مصر والسودان وتلك الحملة القائمة على نكران الجميل نكرانا مقرونا بجحود الأيادى التي أسدتها بريطانيا العظمى لم تكن تعمل حكومة دولتكم على تثبيطها بل اثارتها هيئات على اتصال وثيق بهذه الحكومة .

ولقد نبهت دولتكم حكومة صاحب الجلالة منذ أكثر من شهر الى العواقب التي تترتب حتما على العجز عن وقف هذه الحملة وخاصة في شأن السودان لكن الحملة لم توقف والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام وأثبتت أنها عاجزة عن حماية ارواح الأجانب أو أنها قليلة الاهتمام بهذه الحماية .

فبناء عليه تطلب حكومة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية :

- ١ - ان تقدم اعتذارا كافيا وافيا عن الجناية .
 - ٢ - ان تتابع بأعظم نشاط ودون مراعاة للأشخاص، البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين أيا كانوا ومهما تكن سنهم اشد العقاب .
 - ٣ - ان تمنع من الآن وتقمع بشده كل مظاهرة شعبية سياسية .
 - ٤ - ان تدفع حالا الى حكومة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه مصرى .
 - ٥ - ان تصدر فى مدى أربع وعشرين ساعة الأوامر بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستحدد فيما بعد .
 - ٦ - ان تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطنان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠٠ الف فدان الى مقدار غير محدود تبعاً لما تقتضيه الحاجة .
 - ٧ - ان تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة صاحب الجلالة فى الشؤون الموضحة بعد الخاصة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر .
- وأضاف الانذار انه اذا لم تلب حكومة مصر هذه المطالب فى الحال فان حكومة صاحب الجلالة تتخذ فوراً التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان .
- وكان ملخص الانذار الثانى ما يأتى :

- ١ - بعد سحب الضباط المصريين والوحدات المصرية الصنيمية للجيش المصرى تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة سودانية خاضعة وموالية لحكومة السودان وحدها تحت القيادة العليا للحاكم العام وتصدر البراءات باسمه .
- ٢ - يجب أن يعاد النظر وفق رغبات حكومة صاحب الجلالة فى القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين مازالوا فى خدمة الحكومة المصرية ويتأديهم واعتزالهم الخدمة وكذا الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب ان يعاد النظر فيها .
- ٣ - ومن الآن الى ان يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية فى مصر تبقى الحكومة المصرية منصبى المستشار المالى والمستشار

القضائى وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند الغاء الحماية، وتحترم ايضا نظام القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزارى وتنظر بعين الاعتبار الكامل الى ما قد يبديه مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشؤون الداخلة فى اختصاصه .

رد الحكومة المصرية

وفى يوم ٢٣ نوفمبر أى فى اليوم التالى من الانذارين البريطانيين ذهب واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية الى دار المندوب السامى وقدم رد الحكومة المصرية بانكار مسئوليتها عن حادث الاغتيال وبقبول المطالب الأربعة الأولى الواردة فى الانذار الأول وعدم قبول المطالب الثلاثة الأخيرة .

واصدر المندوب السامى أوامره رأسا الى حكومة السودان باخراج جميع وحدات الجيش المصرى من السودان مع اجراء التغييرات التى تترتب على ذلك وبحرية السودان فى زيادة مساحة الأطنان التى تروى فى الجزيرة الى مقدار غير محدود .

اما عن المطالب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب فى مصر فقد كان رد المندوب السامى عليه أن سيعلم رئيس الوزارة فى الوقت المناسب العمل الذى ستتخذه الحكومة البريطانية تلقاء رفضه اياه .

واضاف المندوب السامى فى رده انه ينتظر دفع نصف المليون جنيهه ليه قبل ظهر الغد أى قبل ظهر ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ .

وقبل الميعاد ارسل وزير المالية المصرية تحويلا بالمبلغ على البنك الأهلى وأرفقه سعد بخطاب تاريخه ٢٤ نوفمبر يحتج فيه على ما اتخذته الحكومة البريطانية من قرارات لا مسوغ لها تعتبر مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها .

وبعد ان استلم اللورد اللنبى التحويل ، اصدر أوامره باحتلال جمارك الاسكندرية باعتبار هذا العمل أول اجراء يتخذه .

امام هذه التطورات ورغم ان سعدا والوزراء ساروا فى جنازة المردار لى ستاكه ورغم استنكاره للجريمة فانه قدم استقالته وهذا نصها :

خطاب استقالة سعد زغلول

مولاي

اتشرف بان ارفع لجلالتكم انى لم اقبل مسئولية الوزارة الا لخدمة البلاد تنفيذا لمقاصدكم السامية ، ولكن الظروف الحالية تجعلنى عاجزا عن القيام بهذه المهمة الخطيرة ، ولهذا ارجو من مكارم جلالتكم ان تتفضلوا بقبول استعفائى مع زملائى من الوزارة وانى واياهم مستعدون على الدوام للعمل على ما يرضيكم ، ادام الله علينا نعمة رعايتكم الجليلة وادامكم مؤيدين بالعز والاقبال وموضع كل اكبار واجلال ،

شاكر نعمتكم

سعد زغلول

٢٣ نوفمبر ١٩٢٤

انظر كيف تغير مسلك سعد ، فبعد ان كان مترفعا على الملك معتبرا اياه ورؤساء وزاراته موظفين انجليز وبعد ان سعى في عزله لدى الانجليز ايام مفاوضات ملنر ، وبعد ان كانت تعبيراته تشعر بالشموخ والعظمة تغيرت حالته وارسل هذه الاستقالة الى الملك وكلها ولاء وخضوع واستعداد دائم للعمل على ما يرضيه والدعاء للملك بان يديم الله نعمة رعايته الجليلة وان يديمه مؤيدا بالعز والاقبال وموضع كل اكبار واجلال فسبحان مغير الأحوال .

وقد قبل الملك الاستقالة في اليوم التالى اى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ وهو اليوم الذى ارسل سعد فيه مبلغ التعويض الى المندوب السامى وترك بذلك سعد رياسته اول حكومة برلمانية كان يصفها بانها حكومة زغلولية لحما ودما ، تسعى الى «الاستقلال التام او الموت الزؤام» وتعمل لتخليص مصر من كل قيد وشرط . واعلن في جلسة البرلمان المنعقدة مساء يوم ٢٤ نوفمبر انه انما استقال خدمة للمصلحة العامة وأنه مستعد مع اصدقائه من اعضاء المجلس لأن يؤيد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد .

وبهذا انتهت رئاسة سعد بما جرته حكومته على البلاد من ويلات كان آخرها كارثة الانذارين البريطانيين وما تبعهما من نتائج خطيرة .

وانى وان لم اتهم سعدا بالاشترك في الاعتداء على السردار او تحبيذه، اسأل نفسى لم لم يستقل احتجاجا على طلبات الانجليز دون أن يجيب اى طلب من طلباتهم وكيف يستقيل بعد أن نفذ مطالب اربعة من سبعة ، ويعلن استعداداه لتأييد اية وزارة تاتى بعده لخدمة البلاد كما

يقول انى اترك ذلك للقارىء يستنتج منه ما يشاء ليعلم مقدار ما أدته
زعامة الأمة للأمة من خدمات .

تأليف وزارة زيور

تألفت وزارة يرأسها أحمد يزور باشا (٥٥) وكان رئيسا لمجلس الشيوخ
- يوم استقال سعد ، واستصدرت غداة يوم تشكيلها مرسوما بتأجيل
انقضاء البرلمان شهرا ، وقبل انتهائه استصدرت مرسوما آخر بحل مجلس
النواب .

ومن الغريب أن يعلن زيور باشا في الصحف انه يرجو ان يوفق الى
انقاذ مايمكن انقاذه ، ثم نفذت وزارته باقى المطالب الانجليزية الواردة
في انذارى المندوب السامى .

وربما يظن البعض أن هذه الكوارث سواء من حكومة سسعد أو
حكومة زيور ليست غريبة ولا تثير الدهشة ، وأن سعدا قد أفلت الزمام من
يده نتيجة لأخطائه العديدة ، وأن زيور رجل هين لين لا تثير تصرفاته
الدهشة .

انما المدهش حقا ان سعدا هذا وهو الزعيم المتطرف كما يقولون
أدخل في وزارة زيور رجلين من أخص أنصاره وتابعيه هما عثمان محرم
بك وأحمد محمد خشبة بك ، وكيل مجلس النواب الوفدى الأول لوزارة
الاشغال والثانى لوزارة المعارف والحقانية مؤقتا هذا مدهش حقا ومؤلم
حقا .

(٥٥) قوقازى الأصل . ولد بالاسكندرية في ١٤ نوفمبر ١٨٦٤ وتعلم بمدرسة
المازارين بالاسكندرية لمدة ثلاث سنوات سافر الى بروكس والتحق بمدرسة الحيزويت
لمدة خمس سنوات درس فيها العلوم واللغات العربية والفرنسية والانجليزية
والإيطالية . في عام ١٨٨٥ سافر الى فرنسا والتحق بكلية « اكس » حيث نال شهادة
الليسانس في الحقوق . وبعد عودته الى مصر تقلب في الوظائف المختلفة الى أن رأس
الوزارة . فقد شغل وظيفة قاضى ووظيفة رئيس محكمة ومحام عام في كل المحاكم
الأهلية . وفي ٢ مارس ١٨٩٩ عين مستشارا لمحكمة الاستئناف الأهلية ثم عين محافظا
للاسكندرية . تولى رئاسة الوزارة في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ عقب استقالة وزارة سعد وظل
مد اغتيال السير « لى ستاك » واستمرت هذه الوزارة الى ١٣ مارس ١٩٢٥ . ثم
رأس الوزارة مرة أخرى من ١٣ مارس ١٩٢٥ الى ٧ يونيو ١٩٢٦ . (الياس زاخورا ،
المصدر السابق . ص ١٦٤ ، ١٦٥ . محمد فريد ، تاريخ مصر من ابتداء ١٨٩١
مسيحية (مخطوطة) ص ٩٦٠ . النظارات والوزارات المصرية ج ١ . ص ٢٦٥ ،
٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٥٤١) .

ومما يلاحظ أنه بعد قبول وزارة زيور باشا - وفيها عضوان بارزان من حزب سعد - بقية المطالب الانجليزية ، اعتقلت السلطة البريطانية فريقا من انصار سعد وقبضت على من اتهمتهم في قتل السردار ومنهم نواب في البرلمان المصري ، كما نفذت جلاء وحدات الجيش المصري عن السودان .

ولم يستطع الوزيران الوفديان البقاء في الحكم أمام السخط العام واضطر عثمان محرم وأحمد محمد خشبة الى الاستقالة ويلاحظ ان هذين الوزيرين لم يشتركا من قبل في وزارة سعد وبدخولهما وزارة زيور اياما أصبح لهما الحق في أخذ معاش كامل لوزير ، فبعد ان كان معاشهما محدودا كموظفين عاديين قفز الى ١٥٠٠ في السنة اي ١٢٥ جنيها شهريا . وكان القانون المعمول به يعطى للوزير معاشا كاملا ولو بقى في الوزارة يوما واحدا وقد فطنت الحكومة الى هذا الخطأ في التشريع وصدر قانون بالآ يكون لأي وزير حق في معاش كامل الا اذا كانت مدة وزارته سنتين على الأقل ومدة خدمته في الحكومة عشرين سنة على الأقل وبهذا انقطع التلاعب في امر معاشات الوزراء .

وحل محل الوزيرين المستقيلين محمد توفيق رفعت باشا ومحمود صدقي بك - كما أنشئت قوة عسكرية في السودان منفصلة عن الجيش المصري وخاضعة مباشرة لحاكم السودان العام وتدين بالولاء له . وتمت بذلك ماساة انسحاب الجيش المصري وانهاية الحياة البرلمانية . ولتقوية الوزارة استعين باسماعيل صدقي باشا كوزير للداخلية ، وهو رجل مشهود له بالكفاية التامة في امور هذه الوزارة وكان وكيلها من قبيل ثم وزيرا ، كذلك كان موتورا من سعد منذ اخرجه من الوفد حينما كنا في باريس .

الانتخابات الثانية

بعد حل البرلمان عقب سقوط وزارة سعد زغلول ، عمدت وزارة زيور باشا - ولم يكن ينتمي لحزب - الى اجراء انتخابات اخرى . وكان اسماعيل صدقي وزير الداخلية والعدو اللدود لسعد يعمل ضد انتخاب انصار سعد ورغم ذلك أسفرت عملية الانتخاب عن فوز فريق سعد بالأغلبية، ولم يفتن الناخبون الى الكوارث التي حلت بمصر من زعامة سعد وتصرفات وزارته .

دخول الأحرار الدستوريين في الوزارة

بعد ظهور نتيجة الانتخابات رفع زيور باشا استقالته في ١٣ مارس ١٩٢٥ لكن الملك مع قبول استقالته عهد اليه تأليف وزارة جديدة فألفها في نفس التاريخ من وزراء بينهم ثلاثة من حزب الأحرار الدستوريين كنت أنا واحدا منهم .

ولابد لي هنا من تبيان العوامل التي دفعتنا إلى قبول الاشتراك لأول مرة في وزارة يرأسها رجل مستقل مثل زيور .

ففي يناير ١٩٢٥ تألف حزب باسم « حزب الاتحاد » برنامحه الأساسي الولاء للعرش أي للملك برئاسة يحيى ابراهيم باشا الذي كان يرأس أكبر هيئة قضائية في البلاد وهي محكمة الاستئناف ثم كان رئيس الحكومة التي أجرت الانتخابات الأولى بحرية تامة يدل عليها عدم فوزه هو في دائرته الانتخابية كما انضم إلى حزب الاتحاد وصار وكيلا له رجل من الصق المتصلين بسعد وزعيم لجنة موظفي الحكومة أيام الثورة وهو على ماهر باشا كذلك انضم إلى الحزب المذكور المرحوم محمد حلمي عيسى باشا وكان مستشارا لمحكمة الاستئناف .

عرض زيور باشا على الأحرار الدستوريين الاشتراك في وزارته الثانية مع رجال حزب الاتحاد وبعض المستقلين أمثال المرحوم اسماعيل سرى باشا والرئيس نفسه مستقل ، فتداولنا في الأمر ومعروف أن رجال الأحرار الدستوريين هم الذين كانت لهم اليد الطولى في تأليف الوفد ، وهم الذين قرروا في باريس عدم الاشتراك في أية وزارة وآثروا ان يظلوا مجاهدين يعملون لتحقيق مطالب مصر ، وهم الذين عارضوا سعدا عندما أراد إلغاء هذا القرار والدخول في الوزارات .

ورأى الأحرار الدستوريين تقلبات سعد في آرائه ، ومحاربتة بغير حق لعدلى ورشدى وثروت أولئك الأكفاء الممتازين الذين صب عليهم سعد لعناته وجرحهم بأقذع المطاعن مع أنهم هم الذين دفعونا إلى تأليف الوفد واستقالوا وقاطعوا الدخول في الوزارات مادام الوفد لم يصسر له بالسفر .

ثم رأى الأحرار الدستوريين ما ألم بمصر من كوارث أدت إلى الانذارين البريطانيين بعد مقتل السردار أيام تولي سعد ادارة البلاد كذلك

راوا ان سعدا أدخل من فريقه اثنين في وزارة زيور الأولى التي نفذت
باقي المطالب الانجليزية هما عثمان محرم وأحمد محمد خشبة .

كما رأى الأحرار ان تقلب سعد قد أضاع على الوفد الحقيقي آماله .
وان مصر رغم الثورة والتضحيات لم تجن من ١٩١٨ الى ١٩٢٥ سوى
الضربات المتتالية ، أما تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ - وهو الكسب الوحيد
لمصر في كل هذه الفترة - فقد حصل عليه ثروت ورفاقه ولم يكن لسعد
دخول فيه .

أضف الى ذلك كله قتل عضوين من بينهم هما المرحومان اسماعيل
زهدي وحسن عبد الرازق ، وقد شاهدت اغتيالهما ولو تقدمت دقيقتين
لاصابني ما أصابهما .

بقينا على ما كنا صممنا عليه من عدم الاشتراك في الوزارات من
١٩١٨ الى ١٩٢٥ حتى ظهر الفساد الحزبي وساد التشدد بالوطنية
الكاذبة والمزايدات فيها بوسائل الطعن والكذب والتجريح فكان علينا بعد
ان عرضت الوزارة على الحزب أن يختار أحد أمرين ، أما أن نكون في ولاء
مع ملك البلاد وهو عدو سعد وأنصاره أو نكون في ولاء مع سعد وقد أدت
ادارته الى افحش الاضرار بالبلاد فوق اننا خشينا ان تباعدنا عن الملك
ان يرتقى في أحضان الانجليز فتكون الطامة أكبر وأعم .

لهذا قرر حزب الأحرار الدستوريين الاشتراك في الوزارة املا في
اصلاح بعض ما أفسدته خطة سعد زغلول خارج الحكم وداخله رغم علمنا
بحالة الملك فؤاد ومطامعه الشخصية . فانه وهو فرد واحد لا يصل الى
الطغيان العارم الذي وصل اليه سعد وشيعته .

ويجب أن نذكر هنا أن مؤسسى الوفد مع اصرارهم على عدم دخول
الوزارات ، واضطروا في هذه المرحلة الى الدخول فيها للأسباب السالفة
الذكر استمروا بعيدين الى الآن عن الدخول في ادارات المصارف والشركات
وعقد صفقات التصدير والاستيراد والاحتكارات وغيرها مما يدر المنافع
الكثيرة رغم العروض التي عرضت على بعضهم وكنت من بينهم ، بل
نشرت للملا حديثا في الصحف طالبت فيه بتحريم عضوية الشركات على
أعضاء البرلمان ورد على في حينه المرحوم محمد محمود خليل رئيس مجلس
الشيوخ وقتئذ بأن الدستور لا يمنع أعضاء البرلمان من عضوية المصارف
والشركات ، واننى وان لم يكن في الدستور والقوانين تحريم أو رد لو حلا
المصريون مقاعد ادارات الشركات والمؤسسات فإن من رأى ان يبتعد

النواب عن مواطن التهم والريب ، وكان المؤسسون للوفد من رأيى وهم على شعراوى ومحمد محمود وعبد العزيز فهمى وأحمد لطفى السيد وعبد الطليف المكباتى .

ولا يخفى أن الثلاثة اختيروا للدخول فى الوزارة عن الأحرار كانوا من المحامين الذين أنعم الله عليهم برزق واسع من مهنتهم لا يلتمسون النفع بدخول الوزارة .

اختير عبد العزيز فهمى وهو رئيس حزب الأحرار وزيرا للحقانية واخترت أنا وزيرا للأوقاف وتوفيق دوس وزيرا للزراعة . وكان يحيى ابراهيم رئيس حزب الاتحاد نائبا لرئيس الوزراء وعلى ماهر وزيرا للمعارف واسماعيل صدقى للداخلية .

حل مجلس النواب الثانى

اجتمع البرلمان الثانى فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ وبعد أن تلا زيور خطبة العرش وانفض المؤتمر واجتمع مجلس النواب لاختيار رئيسه نال سعد ١٢٣ صوتا ونال منافسه ثروت ٨٥ صوتا (عدا الدوائر التى أعيد الانتخاب فيها) وبعد قليل من انعقاد المجلس أعلن زيور مرسوما بحله .

والحق الذى لا مرية فيه أن حل هذا المجلس كان مخالفا لاحكام الدستور الا أن توقيع تأليف سعد لوزارة تعيث بكل مقومات الدولة كما حدث من قبل وتشيع الفوضى والمحسوبية والحماية وتحرص على اقضاء كل من يظن فيه عدم الاخلاص لها من موظفين وعمد ومشائخ وغيرهم وتطارد الاخيار ورجال الأعمال لتصل من وراء ذلك كله الى جعل الأناة الحكومية - وفيها الجيش والشرطة - زغلولية لحما ودما . كان توقع هذا هو السبب الرئيسى فى سكوتنا على حل مجلس النواب باعتبار هذا الاجراء ثورة ضد الفساد .

وكان فريق من نوى الرأى يرجع عدم حل المجلس عملا بقواعد الدستور من جهة وانتظارا لما تتمخض عنه المعارضة وكانت تضم فريقا كبيرا من رجال اكفاء قد يستطيعون تحويل الرأى العام ضد الفوضى والطغيان الا أن كبار المسئولين لم يطمئنوا الى هذه الفكرة خصوصا وأن فريقا من أنصار ثروت انقلبوا بعد دخول المجلس وانحازوا الى جانب سعد رغبة أو رهبة .

في وزارة الأوقاف

دخلت وزارة الأوقاف في مارس ١٩٢٥ كما اسلفنا ولم اكن موظفا من قبل وبالتالي لن يكون لى معاش وأغلقت مكتبى وتركت مهنة المحاماة .
كان من واجبى أن ادير وزارة الأوقاف كرجل لا غاية له سوى الحكم الصالح الخالى من شوائب استغلال النقوذ وشوائب المحسوبية والمحاباة واصرح بانى كنت حرا طليقا في وزارتى ولم أر اى تدخل أو معارضة من السراى حتى تركتها في سبتمبر سنة ١٩٢٥ .

ومما لا حظته في الوزارة ما كان في بعض حجج الأوقاف من حرمان الأهل والأقارب وحبس الوقف على من لا يستحقون وتجريد الورثة أحيانا من أموال آبائهم ارضاء لشهوات جامحة ونزوات ممقوتة . كما لاحظت ماكانت عليه الأوقاف الأهلية - وهو مايسمونه الوقف على الذرية - من اهمال شنيع ، حتى كانت الاطلال والخرائب في القاهرة وغيرها من المدن تدل بذاتها على أنها اوقاف . فبحثت حتى الهمنى ربى الى أن الأوقاف الأهلية ليست من الدين فى شىء وانها ضارة ضررا اجتماعيا يجب ازالته فصممت على محاربة الأوقاف الأهلية بعد خروجى من الوزارة وسيأتى تفصيل ذلك فيما بعد(*) .

استقالة الوزارة

كيف استقلنا من الوزارة وما هى أسباب الاستقالة ؟

سافر زيور باشا فى فصل الصيف الى أوروبا كما سافر اسماعين صدقى واسماعيل سرى ، وشغل الرياسة بالنيابة يحيى ابراهيم باشا وكنا نلاحظ من بضعة أشهر وجود جفاء بينه - وهو رئيس حزب الاتحاد - وبين عبد العزيز فهمى - وهو رئيس حزب الأحرار - لمسائل شخصية تتصل بخلاف على ترقية بعض أشخاص . فلما قامت حركة ضد الشيخ على عبد الرازق القاضى الشرعى - وهو من أسرة عبد الرازق المعروفة وجميع أفرادها من الأحرار الدستوريين - عقب اصداره كتابا بعنوان الاسلام وأصول الحكم ، تناول فيه مسألة الخلافة وذكر أنها ليست من الأصول فى الاسلام ، وكان الملك فؤاد على ما تشيحه الشائعات يتطلع الى الخلافة بعد أن ألغتها تركيا ، فحوكم الشيخ على عبد الرازق أمام هيئة كبار العلماء فحكمت باخراجه من زمرة العلماء وتجريده من شهادته وكان ذلك فى شهر أغسطس ١٩٢٥ .

(*) انظر التفاصيل ص ٢٧٦ وما بعدها .

ولم يقتنع عبد العزيز فهمي باشا وزير الحقانية بصحة هذا الحكم واحال الأمر الى لجنة القضايا بوزارته .

ولكن يحيى ابراهيم لم يرض عن هذا التصرف من عبد العزيز فهمي وكان يضم له السوء ، ويظهر انه كان على اتفاق في ذلك مع الملك فؤاد فأتى في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة تحت رئاسته ببولكى وسأل عبد العزيز فهمي عن سبب عدم تنفيذ قرار هيئة كبار العلماء وطلب اليه تنفيذه فوراً ، فلم يرضخ عبد العزيز فهمي وأصر على انتظار قرار لجنة أقسام القضايا وهنا انفجر يحيى ابراهيم وقال لعبد العزيز انه لا يطيق العمل معه وطلب اليه أن يستقيل فرفض عبد العزيز متمسكا بأن لا يغير على عمله . وهنا قال يحيى ابراهيم لعبد العزيز أنه ان لم يستقل فسيقال من منصبه فتكلمت مع يحيى ابراهيم وأفهمته ان هذا عمل خطير ويجب ان يعدل عما صمم عليه . فأجابني بتلك الكلمة المعسولة « انك لو طلبت منى حياة ابني لكان ذلك أهون على من بقائى مع عبد العزيز » وقام من فوراً الى السراى ليمضى مرسوما بعزل عبد العزيز .

كان على ماهر وزير المعارف في ذلك الوقت(٥٦) جالسا بجوارى فأفهمته ان هذا التصرف خطير وان ستكون له نتائج خطيرة . ففهم على ماهر من قولى انى أهدد بالاستقالة وان الاتفاق بين الأحرار الدستوريين والاتحاديين سينهار نتيجة لذلك ، وقد ظهر على على ماهر التأثير فطلبت اليه ان يبادر باخبار يحيى ابراهيم بمجرد وصوله الى السراى بان يعدل عما صمم عليه والا يقابل الملك فقام على ماهر من فوراً وتكلم بالتليفون ثم رجع بادی الأسف يخبرنا بان يحيى ابراهيم في حضرة الملك ، وان ليس بالامكان مخاطبته وفهم الوزراء ان الأمر سسيينتهى باستقالة الوزراء الأحرار ، وكان اسماعيل صدقى أخبرنا قبل سفره الى أوروبا انه متضامن معنا يستقيل اذا استقلنا ، فأرسلنا اليه برقية أجاب عليها بالتضامن معنا .

(٥٦) عين على ماهر وزيراً للمعارف العمومية من ١٣ مارس ١٩٢٥ الى ٧ يونية ١٩٢٦ في عهد وزارة أحمد زيور باشا الثانية « ١٩٢٥/٣/١٣ - ١٩٢٦/٦/٧ » .
(النظارات والوزارات . ص ٥٤٥ ، ٥٨٩) .

ثم قرر حزب الأحرار ان يجتمع بكامل هيئته بالقاهرة وفي هذا الاجتماع قرر استقالة وزرائه ، فذهبت من فوري الى وزارة الأوقاف وحررت ليحيى ابراهيم الخطاب الآتى :

• حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بالنيابة .

• اتشرف بتقديم استقالتي من الوزارة

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق احترام ،،

محمد على

كان ذلك في شهر سبتمبر ١٩٢٥ ولما علم اسماعيل صدقي بذلك ارسل برقية باستقالته . ومما يلاحظ ان توفيق دوس انتظر قليلا ثم ارسل كتابا من صحيفة ونصف الصحيفة يستقيل به ويؤكد فيه اخلاصه للملك .

ويجب على اظهارا للحقيقة ورعاية للتاريخ واثباتا للوقائع الصادقة ان اذكر اني بعد استقالتي وترك الوزارة قابلني في فندق سان استفانو محمد حلمي عيسى باشا أحد الوزراء الاتحاديين وطلب الي ان ارجع الى الوزارة وأسحب استقالتي وذكر ان توفيق دوس مستعد للرجوع اذا اتنا قبلت ، وان كلامه معي بتكليف من حسن نشأت بك وكيل الديوان الملكي فقلت له اذا اراد حسن نشأت بك ان يتكلم فلا يصح له ان يكلفك انت بل يجب عليه ان يكلمني هو مباشرة .

وثاني يوم سعى حسن نشأت بك في مقابلي بفندق سان استفانو ثم قابلني مرة ثانية وفيهما أدلى الى بان الملك يثق بي ويود ان اسحب استقالتي وان توفيق دوس مستعد لسحب استقالته اذا اتنا فعلت فصممت على موقفي ونكرت له ان سحب الاستقالة لا يتفق مع قرار الحزب ولا مع كرامتي ، وان اقالة رئيس حزب الأحرار الدستوريين اهانة تمس الحزب كله وتمس الوزراء جميعا فأجابني بان من الممكن اختيار عضو من حزب الأحرار يحل محل عبد العزيز فهمي فرفضت ما عرضه وقلت له : ان مركز الوزير أصبح أضعف من مركز موظف عادي . ثم عاتبني بقوله هلا تعلم لن الملك كان يتدخل في شؤون بعض الوزارات وانه تركك حرا في وزارتك تفعل ما تشاء ثقة منه فيك مع انه ناظر الأوقاف ، الا يجب ان تقابل هذه الثقة بأن تنفذ رغبة الملك بسحبك الاستقالة . فأجبتة اني رجل اذا قلت استقلت فمعناه اني استقلت وليس معناه اني استقيل من الاستقالة ، واذا كان جلالة الملك قد تركني حرا ثقة منه بي فلم يكن ذلك لشخصي وانما كان لاعتقاد جلالته اني رجل شريف بعيد عن الاغراض الذاتية .

وهنا قال محدثي : وما العمل أمام هذه الأزمة ؟

فأجبتة : لقد صدر قرار من حزب الأحرار الدستوريين وجب تنفيذه ، ولو لم يصدر هذا القرار لكان واجبي أن أستقيل لما أصيب به مركز الوزير نفسه . واعتقادي أنه يجب أولاً وقد أقيل عبد العزيز وهو رئيس حزب الأحرار أن يقال يحيى إبراهيم باشا وهو رئيس حزب الاتحاد وإذا تم هذا التكافؤ يمكن عرض الأمر بعد ذلك على مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين فأظهر دهشته من هذا الجواب لاعتقاده استحالة تنفيذه وافترقتنا على ذلك .

وأجرى تعديل الوزارة وأصبحت كلها اتحادية تابعة للسراي وأصبح الأحرار بعد ذلك طلقاء غير مقيدين وأنفسح المجال للوزارة . فاستصدرت في ٢٧ أكتوبر ١٩٢٥ وفي غيبة البرلمان طبعاً مرسوماً بقانون أسمه قانون الجمعيات والهيئات السياسية حتم فيه أخطار الإدارة بمقر الجمعيات والهيئات السياسية ومقر فروعها وأسماء أعضائها وأعضاء مجالسها الإدارية ولجانها الفرعية وضرورة أخطار جهات الإدارة بكل تغيير يحصل في البيانات المقدمة إليها وأن كل جمعية أو هيئة سياسية لا تراعى هذا القانون يجوز حلها بقرار من مجلس الوزراء ولا يعترف بالشخصية المعنوية إلا للجمعيات أو الهيئات التي يصادق على قانونها النظامي مرسوم ملكي .

وقد احتجت جميع الأحزاب عدا حزب الاتحاد طبعاً على هذا الاجراء الشاذ .

نتائج انفراد حزب الاتحاد بالحكم

كنا قد رأينا العمل مع حزب الاتحاد وبعض المستقلين أملاً في منع طغيان سعد ذلك الطغيان الذي أثار في أداة الحكم وسبب انحراف سير الحركة الوطنية عن طريقها الصحيح وحول الجهاد الوطني من عمل في سبيل الوطن وتضحية لا يضمن بها مجاهد الى مهاترات واعتداءات تخدم أغراضاً ذاتية وتجلب منافع شخصية حتى اضطربت الأفكار وموهت الحقائق تمويها جعل الناس حيارى لا يميزون بين الحق والباطل .

اتفقنا مع الاتحاديين والمستقلين مؤملين أن نحيط بالملك فؤاد ونزين له السير في الطريق السوي .

لكننا والأسف يملأ نفوسنا لم نلبث في الحكم بضعة أشهر حتى تكشفت لنا حقيقة مرة هي أن الملك فؤاد يريد أن يكون ديكتاتورا يحقق مصالحه الخاصة ويدعم سلطته الفردية ، مستعينا في ذلك برجال السراى وبحزبه الذى انشأه ، وتلك حالة تؤدي طبيعا الى شل الحياة النيابية السليمة .

وقد لمسنا تدخل رجال ديوانه الملكى ورجال الخاصة الملكية في شؤون الحكم وفي تنمية ثروة الملك بطرق لا ترضاها الضمائر الحية .

ومن ذلك تدخله في أعمال بعض الوزراء واصدار الأوامر اليهم .
ومن ذلك حادث استبدال سراى الزعفران التى اعطاها الى الحكومة مقابل تفتيش كبير يضم آلاف الأفدنة قيمته أعلى بكثير من قيمة سراى الزعفران .

ومن ذلك ارغام بعض الملاك الذين يجاورون مزارعه على بيع اطيانهم اليه بأثمان بخسة .

ومن ذلك ان ناظر خاصته كان يمنع صغار الفلاحين بواسطة حكمدرية الاسكندرية من دخول المدينة في الصباح لبيع خضرهم وثمارهم وسمنهم وجبنهم حتى تتم الخاصة بيع منتجاتها بأثمان مرتفعة .

ومن ذلك ما سمعته من أحد أعضاء البرلمان وكان قد دعى مع فريق من زملائه لزيارة تفتيش « ادفيينا » وقص على ما رآه من حسن تنظيم في الزراعة وفائق عناية بتربية الحيوان وذكر انه وزملاءه طاقوا صدر النهار بجزء من التفتيش ثم تناولوا غداء فاخرا وبعد الاستراحة وتناول الشئى الفخم أيضا مروا بجزء آخر وهم في طريق العودة ولشده ما كانت دهشتهم عندما رأوا وسط تلك الجنان الفيحاء مساحة من الأرض تبلغ نحو مائتى فدان بها بيت كبير قديم والأرض بور والبيت مهجور فدهشوا لهذا وسألوا ناظر الخاصة عن السبب فأجابهم بكبرياء وأنفه بان القعدة البور هذه يملكها رجل لم يقبل بيعها للسراى ، فكانت نتيجة عناده ان منعت عنه مياه الري وأصبح لا يستطيع استثمار اراضيه .

وقال محدثى ان الأثر الطيب الذى كان في نفوسهم جميعا قد انقلب الى سخط ومقت وازدراء .

تلك امثلة من تصرفات الملك فؤاد وقد امتدت ديكتاتوريته الى عزل عبد العزيز قههى رئيس حزب الأحرار من الوزارة . وأمام هذا التصرف

اعتزلنا مناصبنا ووقفنا نطالب باعادة الحياة الدستورية السليمة ، وبقيام البرلمان ، وندعو الى تضافر الأحزاب لمنع طغيان الملك والملتفين حوله .

وتفاقت الحال بعد استقالتنا وتعددت الشكاوى وقامت المظاهرات وكثرت محاكمات العمد وغيرهم حتى تدخل اللورد لويد المندوب السامى البريطانى الذى خلف اللببى ونصح باقالة حسن نشأت باشا من منصبه بالمسراى بحجة أن اسمه قد ورد فى التحقيقات الخاصة بقتل السردار فلم يكن من الملك الا أن صدع لهذه النصيحة وأقال نشأت باشا وعينه وزيراً مفوضاً كى يبعده عن مصر مع اظهار الرضا عنه بتعيينه فى منصب كبير خارج البلاد .

ائتلاف الأصزاب

قويت فكرة ائتلاف الأحزاب ، وكان الساعون فيها كثيرين وئ مقدمتهم محمد محمود باشا وسعد زغلول باشا وانتهى الاتفاق بعد مساع متواصلة الى عقد مؤتمر وطنى فى ١٩ فبراير ١٩٢٦ بمنزل محمد محمود دعى اليه أعضاء البرلمان القديم من شيوخ ونواب كما دعى اليه أعضاء مجالس المديرىات والهيئات النيابية الأخرى والوزراء السابقون وكان مؤتمراً ضخماً ضم أكثر من ألف نفس خطب فيه سعد ودعا الى توحيد الصفوف والى الائتلاف وكانت الأحزاب الممثلة فى المؤتمر ثلاثة ، حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى وكنت من الحاضرين وبعد المناقشات أصدر المؤتمر قرارات منها الاحتجاج على التصرفات التى صدرت مخالفة للدستور ودعوة الأمة الى المطالبة بالانتخابات المباشرة لا الانتخابات الثلاثينية ، ووجوب تأليف وزارة موثوق بها من الأمة . الخ .

وانكر بهذه المناسبة ماروى عن سعد من أنه قد أبدى أسفه لما حدث من فرقة بينه وبين أصدقائه الأقدمين وهم طبعاً مؤسسو الوفد وعدلى ورشدى وثروت وغيرهم ، وذكر أنه أحس بوحشة بعد افتراقه عنهم ، وأنه كان يود من صميم قلبه أن يجتمع بزملائه القدامى الذين يفهمهم ويفهمونه .

ونجم عن هذا الائتلاف اتفاق الأحزاب الثلاثة ، قاضطرت وزارة زيور الى اجراء انتخابات لم ينل فيها حزب الاتحاد سوى خمس دوائر من ٢١٤ دائرة . ومما أوجب الغبطة أن الأحزاب الثلاثة المؤتلفة اتفقت على تقسيم الدوائر فيما بينها وتعهدت بالا ينافس حزب حزبياً آخر

اثناء الانتخابات ، وخص الوفديين ١٦٠ دائرة والأحرار الدستوريين ٤٥ دائرة والحزب الوطني ٩ دوائر .

وقد حدث أمر يوجب الأسف ، هو ان سعدا وقد اتفق مع الأحرار على عدد الدوائر التي اختصوا بها عارض في ترشيح عبد العزيز فهمى نظرا لاستمرار العداء والنفور بينهما ، ولأن عبد العزيز فهمى أعلن انه لا يثق بسعد ولن يضع يده في يده أو يقابله رغم هذا الائتلاف وكانت نتيجة ذلك واصرار عبد العزيز على عدم ثقته بسعد ان استقال من رئاسة حزب الأحرار فاختير محمد محمود رئيسا للحزب .

تشكيل الوزارة الائتلافية

بعد ظهور نتيجة الانتخابات قدم زيور باشا استقالة وزارته في ٧ يونية ١٩٢٦ . وكان المفروض ان يتولى سعد رئاسة الوزارة الجديدة باعتبار ان حزيه صاحب الأغلبية انما الذي حصل ان سعدا قد عرف انه غير مرغوب فيه وانه اذا تمسك بتأليف الوزارة تدخل اللورد جورج لويد وعرقل الحياة النيابية ، والأسباب معروف بعضها للناس وللسرائى منها أنه قد اقيمت دعاوى جنائية ضد اشخاص من أقرب المقربين الى سعد اتهموا في قتل السردار وبعض الانجليز منهم أحمد ماهر(٥٦) ومحمود فهمى النقراشى وقد حكم ببرائتهما لكن الانجليز لم يقتنعوا بهذه التبرئة بدليل معارضة المستشار الانجليزى كرشو رئيس هيئة المحكمة واستقالته احتجاجا على تبرئتهما .

ولهذه الأسباب وغيرها آثر سعد أن يكون صديقه القديم عدلى يكن باشا رئيسا لوزارة ائتلافية شكلت فعلا من مستقيلين ووقدين وأحرار دستوريين وهم - عدلى للرئاسة والداخلية - وعبد الخالق ثروت

(٥٦) سياسى واقتصادى مصرى . وُلد في عام ١٨٨٨ وتخرج من مدرسة الحقوق النجاة العليا . اشتمل بالحركة الوطنية وانتخب عام ١٩٢٤ بمجلس النواب ثم رئيسا لمجلس النواب في ١٨ نوفمبر ١٩٢٩ . تولى الوزارات الآتية : المعارف العمومية (أكتوبر - نوفمبر ١٩٢٤) ، المالية (يونية ١٩٢٨ - أغسطس ١٩٢٩) ، الرئاسة (أكتوبر ١٩٤٤ - يناير ١٩٤٥) ، الداخلية (أكتوبر ١٩٤٤ - يناير ١٩٤٥) ، الرئاسة عام ١٩٠٨ . نال الدكتوراة من جامعة مونبلييه بفرنسا وبعد عودته من استاذًا بمدرسة (يناير ١٩٤٥ - فبراير ١٩٤٥) ، الداخلية (يناير ١٩٤٥ - فبراير ١٩٤٥) . اقتيل في ٢٤ فبراير ١٩٤٥ وهو في طريقه الى مجلس الشيوخ من مجلس النواب لاعلانه الحرب على دول المحور الى جانب الحلفاء . (انظر الموسومة اليسرة ، ص ٦٢ . النظرات والوزارات المصرية . ص ٥٦٤) .

للخارجية - ومحمد محمود للمواصلات - وأحمد محمد خشنية للحربية والبحرية - وأحمد زكي أبو السعود للحقانية - ومقرص حنا للمالية - وفتح الله بركات للزراعة - وعلى الشمسي للمعارف - وعثمان محرم للاشغال - ومحمد نجيب الغرابلي للأوقاف .

تألفت هذه الوزارة في اليوم الذي استقال فيه زيور باشا وبعد أن أعلن سعد تنحيه بحجة أنه لا يحتمل متاعب المناصب .

وانتخب سعد رئيسا لمجلس النواب كما اختير حسين رشدي رئيسا لمجلس الشيوخ .

ومما يستحق الذكر أنني علمت وأنا عضو في مجلس النواب هذا ان الملك فؤاد بعد ان حاز سعد على أغلبية في البرلمان أراد ان يعيظ اسماعيل صدقي بسبب تضامنه مع الأحرار في الاستقالة من وزارة زيور . وعدم خضوعه لمشيئته ، فأوعز الى سعد ان يختار من فاز في الدائرة التي سقط فيها اسماعيل صدقي ليكون وزيرا وبذلك أصبح الأستاذ محمد نجيب الغرابلي الحامي بطنطا وزيرا نكاية في اسماعيل صدقي كما سقط عبد العزيز فهمي في الانتخابات . وهكذا تحققت رغبتنا الملك وسعد في سقوط صدقي وعبد العزيز فهمي رغم الائتلاف وتناسي الماضي .

استقالة عدلي يكن

لمح عدلي باشا أيام هذا الائتلاف أن بعض الأعضاء الوفديين في مجلس النواب قدم اقتراحا برفض اقتراح بشكر الوزارة لاهتمامها بمساعدة بنك مصر ، اكتفاء من الأعضاء بأن الوزارة حائزة لثقة البرلمان ورغبة منهم في عدم تكرار الشكر في مناسبات (٥٧) كثيرة وفهم عدلي بعد

(٥٧) انظر نص الاقتراح المقدم بشكر الوزارة ونص الاقتراح المقدم برفض اقتراح الشكر باللحن رقم (٧) ص ٢٢٥ . انظر تحليلا لازمة الائتلاف الوزاري التي أمقت هذا الموقف في : محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ، ج ١ ص ٢٧٤-٢٧٥ حيث يقول ان عدلي يكن رئيس الوزارة رأى في رفض اقتراح الشكر ولهجة الكلام الذي قيل حين نظر الميراثية ما لا يدل على ثقة المجلس بالحكومة الثقة الكافية ، وعلى ذلك قررت الوزارة بالاجماع الاستقالة . غير ان النحاس باشا (رئيس مجلس النواب بالنيابة من سعد زغلول) صارع المجلس بشعور الوزارة فأعلن المجلس ثقته بالحكومة بالاجماع وان لم يحدث اتفاقا بشأن اقتراح الشكر . ولما كان عدلي قد قرر الاستقالة وكان هذا يعني انهيار الائتلاف فقد نل سعد زغلول جهدا لاقتناع ثروت باشا بتأليف الوزارة لما في ذلك مصلحة للبلاد فأعاد ثروت تأليف الوزارة من زملائه في وزارة عدلي مع بعض التعديلات .

الذى رآه من تصرفات بعض الأعضاء ان كرامته تأبى عليه أن تكون وزارته عرضة لنقاش من هذا القبيل وصمم على الاستقالة رغم الرجاء المتكرر من كثير من الأعضاء ومن سعد نفسه الذى أصبح يعتز بصداقة عدلى ويتمسك بها بعد أن كالم له التهم فيما سبق ، ورغم الرجاء المتكرر ابنى عدلى الا ان يستقيل ويترك للبرلمان حريته فى اختيار من يخلفه وقدم استقالته فى ١٩ ابريل ١٩٢٧ واصر عليها فقبلت وسعى سعد فى أن تؤلف وزارة جديدة يرأسها ثروت وهو الذى كان أيضا هدفا لمطاعن سعد وكان ينعته بعدم الوطنية وبالخيانة فى خطبه ونشراته .

تأليف وزارة ثروت

عين الملك ثروت باشا بناء على رغبة مجلس النواب ورغبة سعد الذى اقتنع بضرورة بقاء الائتلاف بعد ان كان يطعن فى كل شخص وكل هيئة تحول بينه وبين الانفراد بالحكم . وبعد أن رأى ما حاق بالبلاد من نكبات بسبب الانقسامات التى سببها هو ، وبعد أن أيقن ان مصلحة البلاد تتحقق بتألف القلوب وتضامن المواطنين واختيار الأكفأ لخدمة الدولة .

وقد عين الملك ثروت على غير رغبته على ما يظهر لأن ثروت كان صلبا فى الحق شجاعا فى مواجهة الأمور حريصا على مصلحة البلاد ولو تعارضت مع مصلحة الملك الذى لم ينس له تمسكه باعلان الدستور كما وضعته لجنة الثلاثين واستقال من أجل ذلك .

وفياة سعد

ومن نكد الطالع وقد استقرت الأمور فى نصابها واتسعت آفاق الآمال فى خدمة البلاد أقول من نكد الطالع ان ثقل المرض على سعد وتوفى فى ٢٣ اغسطس ١٩٢٧ فكانت لوفاته رنة حزن عميق فى القلوب لفقدان رجل سعى مع الساعين فى توحيد الصفوف وانتهاج خطة سليمة تنقذ الوطن من التباغض والتفريق .

وقرر مجلس الوزراء تخليد ذكره باقامة تماثيل له وشراء منزله ليكون من المنافع العامة وان يترك لحرمة سكنه مدى حياتها وغير ذلك من صنوف التكريم (*) .

(*) نقل حشمانه فى ١٩ يونية سنة ١٩٢٦ الى ضريح خاص به بحوزة منزله انشئ على نفقة الحكومة . (هذا الهامش فى أصل الذكرات) .

وقد رثاه ممن رثاه ثروت باشا بخطبة مؤثرة كنت من سامعيها
ورأيت ثروت بنفسى ييكى وهو يخطب مما أشعر الناس ان من المصلحة
تناسى الماضى ووجوب البقاء متضامين حتى نواجه العقبات التى كانت
قائمة قبل تكوين الوفد والتى زادها النزاع الحزبى وتفرق الكلمة .

بعد وفاة سعد

ومادمت أسجل ذكرياتى فانى لا أتعرض لما قامت به الحكومات بعد
وفاة سعد الا ما كان لى دخل فيه بيد انى هنا أذكر بطريق عابرة أمرين :

أولهما - أن المدرسة التى كونها الخصام بين سعد ورفاقه بعثت
من مرقدها أثر موته ، ولم يلتزم خلفاء سعد طريقته الأخيرة القائمة على
التضامن والائتلاف .

وثانيهما - ان المؤيدين للائتلاف وفى مقدمتهم مؤسسو الوفد كانوا
يودون لو دفن مع سعد رفاقه الأقدمون الذين عملوا جاهدين لتخليص
الوطن من ريقة الاحتلال ومنهم عدلى ورشدى وثروت حتى يكون قبرهم
مزارا لابناء الوطن وموقدا للعظماء الخالدين كما فعل غيرنا فى اقامة
مثل هذا المرقد ، كفرنسا التى خصصت « البانتيون » مرقدا لعظمائها ،
وانجلترا التى خصصت « وستمنستر » لهذا الغرض . لكن خلفاء سعد
مع شديد الأسف عارضوا هذه الفكرة وفى مقدمتهم المرحومة السيدة
صفية زغلول فقد رفضت رفضا باتا أن يدفن مع زوجها أحد سواها .
وتم لها ما أرادت وأصبح هذا المدفن خاصا بهما .

أهم الأعمال القومية فى عشر سنوات بعد الثورة

قامت الثورة فى ١٩١٩ بعد تأليف الوفد ونفى بعض زعمائه واستمر
الجهاد طويلا الى أن رجع الوفد من أوروبا . ثم ظهر الشقاق بين أعضائه
واستفحل أمره . وقد وقف القارئ على أسبابه الظاهرة والخفية مما
هو مسطور فى هذا الكتاب وله أن يقرر أسباب الشقاق وعلى من تقع
مسئوليته ، فهو حر فيما يراه ويستنتجه من الحقائق التى بسطاناها .

وإذا كانت الثورة لم تثمر ثمراتها المرجوة بسبب هذا الشقاق إلا أنه رغم ما حاق بالبلاد من تنايذ وتراشق وانحراف عن الأهداف ، رغم هذا كله ، فإن ثورة الأمة قد أثمرت فوائد لم يكن لسعد دخل فيها .

منها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى لا يمكن انكار عائدته في الغاء الحماية وقيام دستور على أحدث النظم يجعل الوزارة مسؤولة أمام البرلمان فيسقطها أو يؤيدها بكامل حريرته إذا أحسن النواب القيام بواجباتهم وبه برزت الأمة في المحيط الدولى بوزارة خارجية لها وزراؤها وسفراؤها وهذا الكسب وان كان لا يرضى أطماعنا ، لكنه حجر الأساس في تقم الأمة ورفيها واستقلالها الكامل ولم ترتبط مصر في هذا التصريح بأى رباط أو اتفاق أو معاهدة تحد من تطورها وتقدمها .

ومنها ما قام به طلعت حرب بإنشاء بنك مصر وفروعه اعتمادا على يقظة الأمة ووعيتها . ولم يكن لأحد من رجال السياسة دخل في هذا النجاح الاقتصادي الذى أثمر وأينعت ثماره وأصبحت الأمة تباهى بنتائج هذا العمل الباهر الذى لم يكن للسياسة أى دخل فيه .

ومنها ، ما قام به محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين عندما كان رئيس وزارة . فقد نال بجهوده اتفاقية مياه النيل ١٩٢٩ . وخفف بذلك من ويلات الانتذار البريطاني الصادر في ١٩٢٤ تلك الانتذار الذى ألغى ما كان لمصر من حقوق في مياه النيل وتمكن محمد محمود من ارجاع تلك الأفضلية لمصر دون أن يكون لسعد أو خلفائه حظ فيه .

تلك هى الأعمال التى يجب على كل مواطن أن يتذكرها وأن يقدرها حق تقديرها . وقد قام بها رجال لم يباهوا بما عملوا ، ولم يطلبوا أن تقام لهم المظاهرات أو التماثيل .

١ عود الى وزارة الأوقاف

وليت وزارة الأوقاف ١٩٢٥ كما اسلفنا وذكرنا طرفا من عملى فيها وأريد هنا ذكر بعض مالا يصح اغفاله .

معهد أسسيوط :

بدأ لى أن أزور معهد أسسيوط الدينى وهناك زأيت ما أحرزنى فالطالبة — وهم صبية — مشتتون في المساجد والزوايا يجلسون على الحصير . وقد انتشرت فيما بينهم أمراض منها ضعف البصر والزلال والسكر حتى أصبح

الهزال باديا على اجسامهم من سوء التغذية وفساد الجو قلم اطلق صبيرا على ذلك وتداولت مع شيخ المعهد وكان المرجوم الشيخ الأحمدي الطواهرى(٥٨) ورجعت الى القاهرة فاتخذنا قرارا وزاريا بالتساهل مع خريجي معاهد الازهر في الكشف الطبي على البصر . وبادرت بمقابلة الملك فؤاد والحجت عليه في المطالبة بضرورة انشاء معهد في اسيوط يليق بمركزها كعاصمة للصعيد . وان يكون موقع هذا الموقع على شاطئ النيل وأن يبنى فوق قطعة ارض هناك تملكها الحكومة كانت مقرا لمصلحة خفر السواحل . واقتنع الملك فؤاد وأمر بتحقيق هذه الرغبة وشرع في انشاء المعهد بالفعل وكننت في غنى عن ذكر هذه المسألة فانها عمل ادارى بسيط يقوم به أى وزير . انما الذى حفزنى الى نكرها ان كان افتتاح المعهد بعد خروجى من الوزارة بمدة وشاءت الحزبية ان يغفل ذكر اسمى في حفلة افتتاحه ، وفي هذا دليل على أن خلفاء سعد احيوا الطريقة القديمة التى كانت وقت النزاع والشقاق من اغفال ذكر من عداهم .

محاربة نظام الوقف :

باطلاعى على نظام الوقف وما فيه من مآس اظهرتها حجج الوقف اقتنعت بعد بحث وتنقيب أن نظام الوقف على الذرية وهو ما يسمونه بالوقف الأهلى نظام فاسد مخالف للشريعة الاسلامية وانه انما ابتدع لتحقيق رغبات المالكين وهى رغبات لا يقرها عدل ولا قانون ، وتتناقى مع شريعتنا الاسلامية التى تقضى بتحديد ايراث وبق الوارث فيما يملكه مورثه الا اذا كان قد اوصى لغيره بوصية لا يصح أن تتجاوز ثلث التركة . وقد رأيت في حجج الوقف ما هو ادهى اذ يحبس الواقف كل أمواله على غير ابنائه وأحفاده وورثته ولو كان ذلك لخليلة له اجنبية عنه .

ثارت نفسى امام هذا العمل البغيض وقمت بالقاء محاضرات منها

(٥٨) ولد ببلدة كفر الطواهرى بمديرية الشرقية وتخرج من الجامع الازهر حيث نال شهادة العالمية . انضم الى هيئة كبار العلماء وتولى بمص الماصب الدينية مثل مشيخه الجامع الأحمدي بطنطا ومشيخة معهد اسيوط ثم عين شيخا للأزهر (١٩٣٠ - ١٩٣٥) رأس الوفد المصرى في مؤتمر مكة عام ١٩٤٥ ، وصعدت في عهد رئاسته للأزهر مجلة نور الاسلام . من مؤلفاته : العلم والعلماء ، نظام التعليم ، رسالة في الاحلاق ، حواص المعقولات في اصول المنطق ، الوصايا والآداب ، التفاضل بالفضيلة . (محمد رسا كحالة ، معجم المؤلفين - ج ٩ - ص ٣٠ . انظر ترجمة حياته بقلم ابنه فخر الدين الطواهرى بعنوان : السياسة والأزهر ، مذكرات شيخ الاسلام الطواهرى) .

محاضرة امام محكمة الاستئناف في اواخر ١٩٢٦ واعقبها بأخرى في قاعة المحكمة المختلطة بالقاهرة وانتهت بوضع بحث عن هذا الموضوع في كتاب لى طبعته ١٩٤٢ وفيه تفصيل ما أرتأيت (*) .

لكن الواشين وأصحاب المنافع في الوقف هبوا يعارضوننى ومنهم بعض علماء الأزهر ولم يكتفوا بمعارضتى بل أفهموا الملك فؤاد انى أقصد الطعن في أوقافه الخصوصية ثم أوعز الى المرحوم الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية الأسبق بأن يقوم بالقاء محاضرة اختاروا لها قاعة جمعية الاقتصاد والتشريع وقد اکتظت بالازهریین ورجال حزب الاتحاد أى حزب الملك . وقدم المحاضر يحيى ابراهيم باشا رئيس حزب الاتحاد ومحمود أبو النصر بك من أعضاء الحزب وكان ذلك في اوائل ١٩٢٧

كان المحاضر من كبار علماء الازهر وكان مفتيا للدولة فرغبت في سماع محاضرتة كما حضرها معى عبد العزيز فهمى أملا في أن يفيد من علم المحاضر الواسع لكنى والأسف يملا فؤادى لم أسمع من الشيخ الجليل سوى الطعن والتلميح بالاحاد مع تصفيق المصفيقین . وكان الدليل الوحيد الذى قدمه لمشروعية الوقف الأملى قوله ان الوقف على الذرية وارد في القرآن الكريم في قوله تعالى (لن ننالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) وحصر تفسير هذه الآية في أن الوقف صدقة وان المستحقين هم أولى الناس بالصدقة ، وان رغبة الواقف كنص الشارع وانتهى بأن قان لا ضرر على البلاد اذا كانت كل أملاكها وقفا من اطيان وعقار . قال هذا في الوقت الذى كنا فيه نرى بأعيننا الخرائب الموقوفة المنتشرة في القاهرة والاسكندرية وغيرهما ونعلم بالمأسى التى حاقت بالورثة بل وبالمستحقين وبالقضايى التى يقيمها المستحقون على النظار ، ونعرف ما كان يأخذه نظار الوقف من سحت ، ،وقد وصل الأمر في بعض الأوقاف الأهلية الى أن أصبح المستحقون فيها بتوالى الزمن يزيدون على ٤٥٠ مستحقا في وقف واحد ، وكان نصيب بعض المستحقين في السنة ثمانية مليمات أى أقل من ثمن ورقة بريد أو أجرة ترام وبذا أصبح كثير من النظار بفضل المحاباة هم المستحقين فعلا ولو كانوا من غير اقارب الواقف .

ولما أراد عبد العزيز فهمى باشا الرد على المحاضر ، هب الازهريون يصيحون « اسكت فليسقط الاحاد » فلم يتكلم ثم أحاطوا به ليعتدوا عليه ولولا وجود اخوتى وبعض اقاربي لساءت النتيجة .

(*) اطر كتابى : « مبادئ في السياسة المصرية » (يشير الى كتابه بهذا العنوان المنشور عام ١٩٤٢) .

وبعد المحاضرة وخروج المستمعين جاءني سكرتير الجمعية واعتذر باسم الجمعية عما فاه به فضيلة الشيخ بخيت من الفاظ نابية ، وأضاف أن الجمعية أباحت له اللقاء محاضرة أرسلها اليها مكتوبة لكنه حاضر بما يخالف ما كتبه ، ولو كانت الجمعية تعلم ذلك لما صرحت له بالقاءها . ولما كان سكرتير الجمعية وهو الدكتور ليفى لا ينتمى للإسلام ، خشيت أن يسوء الظن بكل علماء الازهر فهونت عليه وقلت له أن في علماء المسلمين كثيرين من ذوى العلم والاتزان وأن الشيخ بخيت إنما هو استثناء من العلماء .

ولم يكتف المرحوم الشيخ بخيت بهذا كله بل طبع محاضراته في رسالة باسم (المرهفات اليمانية في عنق من يقول ببطلان الوقف على الذرية) ومعناها فلنقطع رقاب من يقول ببطلان الوقف على الذرية بسيوف يمانية حادة . رحمه الله وغفر له .

ويحسن أن أضيف هنا أن الشيخ محمد بخيت تطوع لالقاء محاضراته بناء على طلب من حزب الاتحاد وموافقة السراى ، وشاع أن السراى وعدته لقاء ذلك بمشيخة الازهر ولكن هذا لم يتحقق .

كافحت عشرين عاما في سبيل الغاء الوقف الأملى ، ثم ظهرت شببية ازهرية ناصرتنى وأنتهى الأمر ١٩٤٧ بتنظيم الوقف وتنفيذ بعض ما اقترحته ثم جاءت الثورة وقضت قضاء نهائيا على الوقف .

وكان الملك فؤاد قد تأثر بوشاية الواشين على ما يظهر وقام بينه وبينى شيء من الفتور ظهرت آثاره فيما بعد .

الوزارات بعد وفاة سعد

كان ثروت رئيسا لوزارة الائتلاف الثانية وقت وفاة سعد وقد قام بمفاوضات في إنجلترا مع تشمبرلن انتهت بمشروع عارضه مصطفى النحاس فاستقال ثروت وألف بعده مصطفى النحاس وزارة ائتلافية وهى لم تكن ائتلافية في الواقع بعد أن أصبح النحاس رئيسا للوفد ورغم اشتراك محمد محمود فيها ثم تولت الوزارات ولم اشترك في واحدة منها . فلم اشترك مع محمد محمود في الوزارات التى اشترك فيها أو التى ألفها مع استمرارى سكرتيرا عاما لحزب الاحرار ثم وكىلا لهذا الحزب ، وعكزت على الاشتغال بقضية فلسطين وبالقضايا العربية والاسلامية ولطالما ذهبت

الى فلسطين في مؤتمرات أو للدفاع عن قضية البراق الشريف مما بسطته
في كتاب آخر(*) . وتمددت أسفاري الى بلاد العرب والهند .

ومما قمت به لمصلحة العرب اني ذهبت الى الحجاز ١٩٣٤ مع
السيد هاشم الاتاسى الذى أصبح فيما بعد رئيسا لجمهورية سوريا
والمرحوم الأمير شكيب ارسلان والحاج محمد أمين الحسينى مفتى
فلسطين الأكبر . ذهبنا نحن الأربعة الى المملكة العربية السعودية وقد
ندبنا انفسنا كممثلين لبلادنا للسعى لدى المرحوم الملك عبد العزيز آل
سعود في وقف الحرب التى قامت بينه وبين اليمن . ومكثنا هناك أياما
عديدة نسعى في حقن دماء المسلمين وكللت مساعينا بالنجاح ، ورجعنا
الى بلادنا بعد ان تم الصلح بين العاهلين الكبيرين المرحومان الملك
عبد العزيز آل سعود والامام يحيى بن حميد الدين .

قلت انى لم اشترك في وزارة ولو كان فيها الأحرار الدستوريين وكنت
أحس بتباعد بين الملك فؤاد وبينى لكن الأمر الغريب أنه طالما أوصى
بدخولى في الوزارة وطالما اعتذرت وقد تكرر الطلب عندما كلف اسماعيل
صدقى بتأليف وزارته ١٩٣٠ وعرض على اسماعيل صدقى أن أكون معه
وتقابلنا ثلاث مرات آخرها كانت في منزله بحضور المرشحين معه والمرحوم
زكى الابراشى ناظر الخاصة الملكية وشوقى باشا السكرتير الخاص للملك
والحوا على أن أقبل دخول الوزارة كما كلمنى في ذلك بعض الموجودين
من المرشحين . فسألت اسماعيل صدقى عن رأيه في الدستور القائم دستور
١٩٢٣ الذى اشتركت في وضعه ، فكانت اجابته مبهمة اذ قال لى « اننا
نبحث معا أمر الدستور ونقرر مانراه لمصلحة البلاد » ففهمت من ذلك وجود
رغبة في تغيير الدستور ، فاعتذرت نهائيا .

الخلاف بين الملك وبينى

كنت ألقى محاضرات بضرورة عمل معجم للغة العربية مبسطة
ومصور ، يبدأ بأوائل الكلمات ، ويكون على ثلاث درجات أصغرها مدرسى
لصغار النلاميذ والثانى وسيط لطلاب الجامعات والثالث موسوعة عامة
لجميع الكلمات العربية والكلمات المستحدثة التى يقرها علماء اللغة وتدخل
بذلك في صلب العربية .

(*) انظر كتابى « فلسطين وجاراتها » (يشر الى كتابه بهذا العنوان المنشور

عام ١٩٣٧) .

وصلت جهودى الى مسامح المغفور له فيصل الأول ملك العراق .
ثم علمت ان حكومة العراق أرسلت الى مصر ان جلالة ملك العراق سمع
بمشروعى وأن حكومته على استعداد للمساهمة فيه بمالها وعلمائها
وطلبت تكوين لجنة لهذا العمل تحت رياستي فاغتنبت لهذا النبا ، وذهبت
الى سراى عابدين لمقابلة الملك فؤاد واقناعه بضرورة تنفيذ المشروع .

عرضت الأمر على المرحوم سعيد نو الفقار باشا كبير الأمناء فسر به
وقال ان الملك سيؤيدنى طبعاً ودون من فوره طلب المقابلة . وكان المألوف
تحديد المقابلة بعد أيام قليلة كما كان المعروف ان الملك لا يرفض مقابلة
وانما يكون مرور ثلاثة أسابيع دون اذن بها علامة على الرفض . انتظرت
الى تمام الاسبوع الثلاثة ولم يرد لى طلب بالمقابلة ، ففهمت ان فى الأمر
شيئاً حال دونها رغم أهمية الموضوع الى أن علمت أن السبب فى ذلك
هو انى نشرت أحاديث بأن طلب الخلافة الاسلامية يؤدى الى تنازع ملوك
المسلمين عليها ، وبالتالي يؤدى الى تقاطع الشعوب الاسلامية ، وهذا ليس
لصالح المسلمين .

والمعروف ان الملك فؤاد كان يرغب فى الخلافة بعد الغائها فى تركيا .
اضف الى ذلك محاربتى نظام الوقف الأهلى وما شاع من انى قصدت
بحملتى الأوقاف الملكية . وكانت النتيجة انه لم ياذن بمقابلتى وبهذا تعطل
مشروع المعجم . كان هذا التصرف من الملك صدمة لى . فماذا اعمل ؟

قابلت المرحوم الأمير ابراهيم حليم الحفيد المباشر لمحمد على والى
مصر ، وكان من اقرب المقربين الى الملك فؤاد وسألته عن السبب فى رفض
الملك مقابلتى ، فانكر علمه بأى شىء وبعد مناقشة بيننا انتهى حديثى
معه بما يأتى « يا سمو الأمير ان لى كرامة وانى وان كنت اعتبر سراى
عابدين بيت الأمة يقابل فيه كل رجل ذى مركز مليك البلاد لا لغرض خاص
وانما لمصلحة عامة كأمر المعجم الذى تحتاج اليه العرب كافة وبما ان
الملك رفض مقابلتى فأرجوك ان تبلغه احترامى لعرشه لأنه كملك البلاد له
مكانته ورفعة شأنه لكنى كانسان أى كفرد وهو فرد أعتبر نفسى مثله
لا فرق بينه وبينى » . فاضطرب الرجل وحرار فى أمره . ومن ذلك الوقت
قاطعت السراى نهائياً ولم أقيده اسمى فى دفتر التشريعات ، كما لم أحضر
حفلات أعياد أو مقابلات رسمية .

وبعد تأليف وزارة اسماعيل صدقى قابلى صديقى نخلة الطبعى
باشا أحد الوزراء وأخبرنى بأن الملك وقت ان حلفوا اليمين امامه وبعث

أن علم برفضى الاشتراك فى الوزارة قال للموزراء انه يأسف لعدم دخولى فيها ، وامتدحنى وأثنى على كفايتى ، ثم أسف لأنى عنيد . فقلت لنخلة المطيعى انى لا أعرف العناد ، فأنا رجل متى اقتنعت بفكرة ولم يقنعنى غيرى بسواها فان كرامتى تأبى على التقلب واذا اقتنعت بما يخالف رأىى كنت مستعدا للعدول عنه . فليس الأمر عنادا وانما هو اقتناع وكرامة وله أن يخبر الملك بذلك ان سمحت الظروف .

استمرار القطيعة مع الملك فؤاد

قلت انى رفضت الاشتراك فى وزارة اسماعيل صدقى ١٩٣٠ ، وكان من أسباب ذلك سوء التفاهم بين الملك فؤاد وبينى وما أحسسته من أن اسماعيل صدقى كان ينوى تغيير الدستور وبعد المناقشة معه فهمت أنه كان على اتفاق مع الملك فؤاد على دعوتى للاشتراك معه فى الوزارة وفهمت كذلك ان سوء التفاهم قد زال ولكنى تمسكت بالرفض بسبب موضوع تغيير الدستور .

وقد استمررت على عدم دخول الوزارات لما رأيت من تدخل السراى وتدخل الانجليز ومن تصرفات بعض الوزراء وخاصة تصرفات بعض أعضاء البرلمان فقد أسرف بعضهم فى استغلال النقود كما أسرف بعض الوزراء فى ذلك وفى المحاباة بجانب تفشى الضغينة والحقد بين الأحزاب وانصرفت الى خدمة العرب والبلاد العربية وساهمت فى مؤتمرات كثيرة هنا وهناك وكل هذا مبسوط فى رسالة وضعت بعنوان « المؤتمر العالمى العربى الاسلامى » وفى كتب ظهرت فيما بعد منها كتاب « مبادئ فى السياسة المصرية » وكتاب « فلسطين وجاراتها » .

وبانهماكى فى هذه الأعمال أصبح وجودى فى حزب الأحرار وجودا غير حزبى لأنى بطبعى مصرى عربى محايد أمقت التحزب وما ينجم عنه من اضرار .

فى وزارة المعارف

وفى السنوات التى كنت فيها منهمكا فى اتجاهاى الأخير وهو اتجاه يتفق مع طبيعتى خاطبنى السيد على ماهر بالتليفون فى منزلى وكان رئيسا للديوان الملكى وذلك ١٩٣٦ وأخبرنى بأن الملك عهد اليه تأليف وزارة

وطلب الى أن اكون فيها . فكان جوابى ان هذا امر لايمكن البت فيه بالتليفون فشدت كما هى عادته فى ضرورة القبول بسرعة ، ولم اجبه وذهبت لمقابلته فى السراى قابلته بمكتبه وكان غاصا بالمرشحين وسالته على انفراد عن سبب ترشيحى . فكان جوابه ان الملك يشدد قبولى الوزارة وان تكون وزارة المعارف بالذات وابان لى ان وزارة توفيق نسيم باشا قد سقطت لثورة بين طلاب الجامعة حدث منها بعض التخريب فوق المظاهرات والاضرابات ، والا سبيل لتهدئة الحال الا أن تكون وزيراً للمعارف حتى تخدم الفتنة .

اجبته انى اقبل وزارة المعارف رغم ما هى عليه من ارتباك بشرط ان يكون عملنا اعادة دستور ١٩٢٣ ذلك الدستور الذى استبدل به صدقى دستور آخر ، وان نستقبل بعد اعادة الدستور القديم . وحسبنا المدة للانتخابات واعادة البرلمان وفق الدستور القديم فكانت مائة يوم وقلت له انى على هذا الحساب اقبل فوافقنى على ما ارتايته ولم يزد حديثى معه على خمس دقائق وانصرف .

وعند انصرافى لاحظت ان شوقى باشا السكرتير الخاص للملك كان واقفا وسط الحجرة يريد معرفة ما تم الاتفاق عليه ولما لاحظ ان مدة وجودى كانت قصيرة ظهرت عليه الحيرة وقال لى ان الملك ارسله خصيصا ليعرف رأىى النهائى ، وبعد ان اخبرته بالقبول قال لا شأن لى بعد ذلك هنا وانا اريد ان ابشر الملك . وتم تأليف الوزارة فى ٣٠ يناير ١٩٢٦ .

دخلت وزارة المعارف فكانت مظاهرات فى الوزارة اياما ، مظاهرات فى الصباح وبعد الظهر وكانت الوزارة تكتظ بالطلبة سواء من المدارس او الجامعة او الازهر ، وكلها تشعر بالغبطة والسرور ولا اريد ان اتكلم هنا عن الأعمال العادية فى الوزارة انما الذى يجب ان اذكره انى اكثر من الاتصال بالملك مباشرة وعرضت عليه مشاريع لم يتأخر فى قبولها ومنها المشاريع الآتية :

أولا : طلبت تأليف لجنة لوضع القواميس الثلاثة للغة العربية تنفيذا لما كنت انادى به من قبل وكونت لجنة من رجال اللغة والأدب من وزارة المعارف ومن مجمع اللغة العربية وعرضت عليهم فكرتى . وبعد خروجى من الوزارة الحقت اللجنة المذكورة بمجمع اللغة العربية ويظهر ان المجمع اتجه الى البدء بوضع المعجم الوسيط وسيظهر على ما علمت بعد قليل وقد بدأوا العمل فى المعجم الكبير .

ثانيا : عرضت على الملك فؤاد ضرورة ترجمة القرآن الكريم فظهر عليه شيء من التردد وقال لى أن شيخ الأزهر وهو الشيخ مصطفى المراعى كان قد عرض عليه هذه الفكرة قبل ثلاثة أشهر وأنه لم يقبلها اتقاء مجاهرة بعض رجال الأزهر بمخالفة هذا العمل للدين وهو لا يريد اثاره النفوس .

لكنى أجبته بأن الترجمة حصلت فعلا فقد ترجم القرآن الى لغات عديدة منها الانجليزية والفرنسية والروسية وهى تراجم لا يوثق بها بل يخشى أن يكون فيها تحريف مقصود أو غير مقصود يسئ الى الاسلام ، وأن امبراطورية اليابان مفتحة الأبواب ومفتحة العقول لتفهم الديانات ، والذى أعلمه ان ليس فى اليابان عدد كبير من المسلمين ، وأن كان فيها مجلة اسلامية تصدر باللغة التركمانية ويحررها مسلم تركمانى كبير السن انا مات تعطلت وتعطلت بذلك الدعوة الى الاسلام هناك ، ثم ان ارساليات التبشير تتوافد على اليابان ويجب علينا ان نكون مثلهم وأول واجب علينا ان نترجم القرآن الى اللغة الانجليزية أولا وهى لغة منتشرة هناك وأن يكون لكل آية تفسير مبسط موجز حتى يسهل فهم القرآن، وأن تكون الترجمة مصدقا عليها من الأزهر ومن الحكومة المصرية لتكون المرجع الوحيد لكل من لا يعرفون العربية مسلمين كانوا أو غير مسلمين . ثم يترجم بعد ذلك الى اللغات الفرنسية والروسية والأسبانية .

وبعد هذا النقاش ابتسم الملك وأخبرنى باقتناعه بما ارتأيت لكنه وقد رفض من قبل ما عرضه عليه الشيخ المراعى أراد أن أذهب اليه وأخبره ان الملك مستعد لقبول اقتراحه ترجمة القرآن اذا اعاد عليه عرضه حتى لا يجرح احساسه . فذهبت من فورى الى مشيخة الأزهر فى شارع الدواوين وقابلت الشيخ المراعى ونكرت له ما دار بينى وبين الملك فذهب اليه وتم الاتفاق على ترجمة معانى القرآن وياحبذا لو نفذ هذا المشروع الخطير حتى يفهم الناس قراننا . ونحن نعلم أن غير المسلمين يقرأون كتبهم المقدسة مترجمة عن لغاتها الأصلية ومع ذلك فهم متمسكون بدياناتهم مقدسون لكتبهم هذه المترجمة .

ثالثا : عرضت على الملك فؤاد ان العاصمة والمدن فى مصر قد شوهت لعدم وجود قوانين تنظم انشاء العمارات والمباني على طراز عربى شرقى مبسط على أن يكون عدد الطبقات واحد وارتفاع المباني كذلك فى كل شارع وقلت له ان العمارات الحديثة مقتبسة من طرز اجنبية ومن مصلحة مصر أن تنفرد بمظهر شرقى فلا يكون فيها الا الطراز الشرقى حتى اذا أتى السياح الى بلادنا احساسوا انهم انتقلوا الى عالم جديد ورأوا

أشياء جديدة ليست في بلادهم ، عوضا عن أن يروا خليطا من المباني من طرز مختلفة تتنافى مع الفن وتؤذى الذوق والبصر .

لكنه والحق يقال كان في جوابه لى رجلا مطالعا حقا . فقد أجابنى بسؤال منه هو : هل يمكننى أن ألزم الناس باتخاذ طراز خاص بقوانين ، مع العلم أن الذوق لا يكون بقانون وأن الناس لا يتخذون طرازا خاصا الا اذا وافق طبائعهم وأذواقهم والأذواق لا تكون بالاكراه .

فقلت له من فورى أن الذوق حقا لا يكون بالاكراه وانما انا معتزم أن أقيم معرضا بعد سنة للمسابقة في وضع طرز عربية ترضى الغنى ومتوسط الحال وتوافق أذواقهم على أن تتكرر هذه المسابقة كل سنة وأن تعطى مكافآت لمن ينال الجائزة الأولى والثانية والثالثة بمعرفة محكمين عالميين يفهمون أصول الفن العربى وطرائق تبسيطه وأن أجعل المسابقة عالمية وأعلنها بجميع اللغات الأجنبية . ففهم ماقصدت اليه ووافقنى عليه وشجعتنى فيما ذهبت اليه .

كان من اثر ذلك أن أعلنت عن هذه المسابقة باللغات الأجنبية من فرنسية وانجليزية وايطالية والمانية وتركية وفارسية واسبانية فوق اللغة العربية . وحددت سنة يقدم فيها الفنانون نماذج من أطرزة عربية في العمارة واثاث البيوت وحددت على ما أنكر هذا الميعاد في ١١ ابريل ١٩٣٧ . وقد اهتمت معاهد الفنون في مصر وفي الخارج من اساتذة وطلبة . واتصل بى بعضهم مبديا اعجابه بالفكرة واعدا بالمساهمة فيها ولكن هذا المشروع سرعان ما دفن ، فقد جاءت وزارة اخرى عقب وفاة الملك فؤاد ، قالغته وحذفت الاعتماد المخصص له .

ومما يجب ذكره أيضا ان الملك فؤاد لم يتدخل في أى عمل من أعمالى في وزارة المعارف سواء ما يختص بأعمال الوزارة أو اداريات الموظفين .

ويبلغ الأمر بى مع الملك فؤاد أن أنعم على بوشاح النيل ثم ارسل الى المرحوم مراد محسن باشا ناظر خاصته يبلغنى وأنا في الوزارة تحية الملك وأنه يأسف لانقطاع الصلة بيننا وبينه مدة طويلة ويرجو أن يطيل الله في عمره عشرين سنة نتعاون فيها على خدمة البلاد .

وقد أثلج صدرى هذا الاعتراف بالجميل وقوى عزمى ، ولكن اشد اختاره لجواره بعد بضعة اشهر .

وبعد أن أعدنا الدستور وأجرينا الانتخابات تركنا الوزارة كما
اتفقنا من قبل ، وعدت الى المحاماة وعينت عضوا بمجلس الشيوخ •

في نقابة المحامين

رشحت نفسي لأكون نقيبا للمحامين عن سنة ١٩٢٨ ، وقيل اجراء
الانتخابات دعى محمد محمود باشا لتأليف وزارة دخل فيها صديقى
لطفى السيد وعبد العزيز فهمى • ودعانى محمد محمود للاشتراك معه ،
فحضرت لمنزله وكان أحمد لطفى السيد بين الحاضرين ، واعتذرت محتجا
بأنى رشحت نفسي لنقابة المحامين وأن باب الترشيح قد أقفل وليس لى
منافس سوى الأستاذ كامل صدقى المحامى الوفدى فقال لى محمد محمود أن
الوزارة أولى من نقابة المحامين ، وهى محققة الآن وليس النجاح للنقابة
بمضمون • فأجبت به بأن الفوز فى النقابة غير محقق وقد أسقط فى الانتخاب
لكنى أكون قد أرضيت نفسي بالحفاظ على كلمتى وعلى ثقة من رشحوئى
ولا يصح أن أخذلهم بالانسحاب من الترشيح فيصبح كامل صدقى نقيبا
بالتزكية • وهنا قال لطفى السيد : أن علوية محق فيما ذهب اليه •
ولا يصح بعد الذى قاله ان نلح عليه فى قبول الوزارة •

ثم انصرفت ودخلت معركة انتخابات النقابة ، وفزت فيها بأغلبية
وأصبحت نقيبا للمحامين عن سنة ١٩٢٨ •

في مجلس الشيوخ

اهدة الشرف والاستقلال :

أوصت وزارة مصطفى النحاس باشا الوزارة البريطانية وكان
أن يقر البرلمان الاتفاق الذى يتم بين الحكومتين • وقد انتهى النحاس
من مفاوضاته الى مشروع معاهدة • ولم يعرقل مسعاهم أى حزب من
من الاحزاب كما حدث من قبل فى مفاوضات عدلى وثروت ، وكما حدث
من بعد ضد النقراشى حين ذهب الى مجلس الأمن غير مفاوض واتما
ليهاجم الاستعمار ويطلب الانجليز بالجلء •

وكان من الواجب ان تطرح الحكومة على الأمة مشروع المعاهدة
ليناقشه الناس وأعضاء البرلمان ويبدون آراهم فيه •

ولما كنت عضوا بمجلس الشيوخ درست مشروع المعاهدة ورأيت
انه جدير بالرفض • وحرصت على كتابة بحث مستفيض فى هذه المعاهدة

قبل أن تعرض على البرلمان القيه في مدينة الاسكندرية وارتأى اصدقائى ان يستاجروا لذلك دارا للسينما هناك . وتحدد لالقاء هذه المحاضرة يوم ٩ اكتوبر ١٩٣٦ . فذهبت الى هناك معتمدا على نصوص الدستور فى حرية ابداء الرأى وخاصة لمن هو عضو فى البرلمان .

لكن الواقع كان على غير هذا ، فان حكومة مصطفى النحاس امرت محافظة الاسكندرية بمنع من القاء المحاضرة وبإغلاق محل السينما وتهديد صاحبه بسحب رخصته ان هو سمح بالقائى محاضرتى ورفض الرجل - وكان يونانيا - بحجة انه وقع عقد تأجير للحفلة . وازاء هذا ارسلت الحكومة قوة من رجال البوليس وقفت امام دار السينما واغلقتها . ولما ذهبت فى الموعد المحدد لالقاء المحاضرة رأيت الجنود وجمعا من اصدقائى . وما لبثنا أن رأينا مظاهرة من انصار الحكومة يقودها رجل جهورى الصوت محمول على محفة ينادى بحياة المعاهدة الانجليزية المصرية وخشيت أن يقع تصادم بين فريق أعزل وآخر يعتز بقوة الحكومة فأثرت العدول عن القاء المحاضرة والانصراف .

ومن الصدفة الطريفة انى كنت قد أعطيت نسخة من المحاضرة الى جريدة الاهرام قبل سفرى فنشرتها الجريدة برمتها صباح اليوم التالى أى يوم ١٠ اكتوبر ١٩٣٦ . واخبرنى المرحوم أنطون الجميل باشا رئيس تحرير الاهرام وقتئذ أن النحاس باشا أظهر له غضبه من نشر هذه المحاضرة وهاك نص خاتمتها :

« أيها الاخوان : ان أردتم منى نصحا فتمسكوا بالحق فى اعمالكم ولا تلبثوا لباطل وتنزهوا عن الشهوات فيما يمس شرفكم ووطنكم ، وعارضوا الفكرة الخاطئة والعمل السيئ ما استطعتم واعلموا أن المجائة على حساب الوطن جناية لا تغتفر فى الدنيا ولا فى الآخرة . »

وإذا قيل لكم شئ أحسن من لا شئ فأجيبوا بأن المعاهدة بوضعها الحاضر أسوأ من « لا شئ » وبما أجاب به نابليون بعض اصدقائه فى منقاه بسانت هيلين بعد أن ضاع أهله فى تاج فرنسا . فقد عرضوا عليه أن يهرب وان قد مهدوا له سبيل الفرار ، فأبى ، ولما حاجوه بأن حريته أجدى له من النذل الذى هو فيه قال لهم « زنوا كلامكم ، فانى لست هنا فى النذل وانما انا فى الأسر » .

حقا ليس الأسير بالذليل ، وانما الذليل من رضى بالذلة والمهانة .
وإذا أريد بالناس رغم هذا أن يرضوا بالمعاهدة فرحين مستبشرين وان

يروها بحالتها قد حققت الاستقلال الكامل والأمانى الوطنية ، فما على
الذين يطبقون هذا الرأى الا ان يغتبطوا وان يقيموا اقواس النصر واعلام
الفرح ، وان يظهروا انواع السرور وافانين المرح ، وان يرقصوا رقصة
الطير المذبوح ورحم الله الشهداء » .

لم اكتف بذلك بل طبعت المحاضرة فى كراسة شرعت فى توزيعها . وأخذ
طالب بكلية الحقوق – هو الآن الدكتور مصطفى الحفناوى المحامى – نسخا
كثيرة سافر بها الى الاسكندرية ، لكن البوليس قبض عليه فى محطة دمهور
وسجنه وصادر نسخ المحاضرة فى عهد الحرية الدستورية البرلمانية .

ثم نوقشت المعاهدة فى مجلس الشيوخ وعندما اعطيت لى الكلمة ،
كان كلامى هينا لينا . خاطبت به ضمائر الأعضاء ومما قلت لهم : اننا
على حافة حفرة اذا نجونا منها نجونا جميعا واذا سقطنا فيها سقطنا
جميعا لا فرق بين اى واحد والآخر فى الوطنية .

وعندما نكرت لهم ان شبه جزيرة سينا ستضيع منا بوضع يد
الانجليز عليها واجراء المناورات العسكرية فيها فى كل وقت ، نهض احد
الوفديين محتجا – وهو محمد المغازى باشا تاجر الاقطان وصاحب المزارع
الواسعة – وقال : « ماهى سينا مش شوية رمل » ثم شرع فى الانسحاب
من الجلسة غاضبا فقلت له وانا على منبر الخطابة « نعم يا باشا ليس فيها
زراعة قطن ولكنها ارض مقدسة وجزء من الوطن فيه من الخيرات ما فيه »
ولما اخذت الأصوات وافق الجميع على المعاهدة سوى عدد قليل انكر منهم
المرحوم حافظ حسن باشا وحافظ رمضان باشا وانا .

واعترافى اننا لو برئت نفوسنا من الغايات الشخصية ونجا مجتمعنا
من التطاحن الحزبى لكننا حصلنا فى ١٩٢٠ على ما هو افضل مما كان فى
معاهدة ١٩٣٦ . ولوفرنا على انفسنا جهادا ضائعا وكفاحا مريرا
ومتاعب جمة مست مستقبل الأمة فى الصميم ، ولكننا وصلنا فى ١٩٣٦ الى
الحرية والاستقلال كاملين . لكن الرغبة فى الانفرد بالسيطرة والسعى الى
المجد الزائف والتطاحن الحزبى والتراشق المسف واتهام العاملين وتجريح
الأبرياء وانعدام الثقة كل اولئك عرقل سير القضية المصرية وأضر
بحاضرنا ومستقبلنا وأسلمتنا الى التفكك الذى لاحظته ملتر قديما فتشدد
بعد لين وأعقبه كيرزون فازداد تشددا مع عدلى . وهكذا دواليك .
فالسنوات التى مرت بنا من بداية المفاوضات الى كارثة فلسطين كانت

سنوات عجافا لم نفقد فيها فرصة عقد معاهدة كريمة فحسب بل اضعنا فيها اخلاقنا السياسية .

تعدد الزوجات :

عارضت معاهدة ١٩٣٦ في مجلس الشيوخ كما ذكرنا ثم قدمت لهذا المجلس مشروعات اجتماعية لها اثر عميق في البيئة المصرية ولم يبت في امرها الى الآن ، وأرجو الله مخلصا أن تنال عناية ولاة الأمور . ومن هذه المشروعات مسألة تعدد الزوجات فالتعدد بالصورة التي نراها أمر لا يتفق وروح الاسلام الذى أجازته لغرض اجتماعى سام . فان ديننا الحنيف لا يبيح للرجل أن يستسلم لنزواته وشهواته فيتزوج بأكثر من واحدة بلا قيد أو شرط بل يحتم العدل الكامل بين الزوجات سواء في الناحية المادية والناحية العاطفية وهذا عسير التحقيق يؤيد ذلك قوله تعالى « فان خفتن الا تعدلوا فواحدة » وقوله تعالى « وان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » وكتب الفقه مليئة بشروحات تغنينا عن الخوض في هذا الموضوع . والذى تقدمت به لمجلس الشيوخ وأريد اليوم ذكر بعضه لا يخرج عما قضى به الدين وتستلزمه التطورات الاجتماعية المتعاقبة .

ان الاحصاءات العالمية تدل على أن نسبة النسل في مصر تكاد تكون اكبر نسبة في العالم وان عدد سكانها يتضاعف كل خمسين سنة وبلادنا وان اتسعت مساحتها فان اراضيها المنزرعة ضيقة وهى تكاد تكون واحة تحيط بها الصحراء المترامية لمساحتها بالصحارى مليون كيلو متر مربع وارضيتها المنزرعة لاتزيد على ٣٦ او ٣٧ الف كيلو متر مربع أى ستة ملايين فدان . اذا وزعت على الأهلين لا ينال الفرد اكثر من ربع فدان . وتوسيع الرقعة المنزرعة يحتاج الى مشروعات ضخمة تتكلف مئات الملايين من الجنيهات وعشرات السنين من الجهد المتواصل . والزيادة في السكان لا تقف والخطر يتجسم ولهذا اتجهت الحكومة المصرية الى تصنيع البلاد وتنشيط التجارة حتى تتلافى الخطر .

وعلى ذلك فالنظرة الى تحديد تعدد الزوجات فوق أنه قد يخفف من خطر زيادة السكان وانخفاض مستوى المعيشة ، فانه يساعد على الحد من الشحناء والبغضاء بين الاخوة ويساعد رب العائلة على تربية ابنائه كما يساعد على حفظ ميزانية الأسرة وكم رأينا من خصومات وقضايا امام المحاكم نتيجة لتعدد الزوجات وكثرة الضغائن بين الزوجات

وبين الأخوة غير الاشقاء مما يؤدي كثيرا الى تفكك العائلة تفككا يؤثر في الحالة الاجتماعية والاقتصادية .

لهذا ولغيره عرضت على مجلس الشيوخ ان الرجل اذا اراد التزوج بثانيةً وجب عليه عرض الأمر على قاض مختص يبحث الضرورة التي تقضى بالسماح بعقد زواج بثانية ، كأن تكون الأولى عقيماً او مريضة وأن يكون الزوج كفاء للانفاق على اثنين وعلى نسلهما . فاذا ارتأى القاضى ان طالب الزواج على حق سمح له بعقد الزواج والا منعه . وانى اعتقد ان تحقيق هذا المشروع انما هو تحقيق لروح الدين الاسلامى الحنيف .

تقييد حق الطلاق :

كذلك قدمت لمجلس الشيوخ مشروعا بتقييد حق الطلاق . تقييدا يتفق مع قواعد الشريعة الاسلامية . فان الناس قد عبثوا بقديسية الزواج وصار بعضهم يعتقد ان الزواج سلعة او متعة حتى اصبح الرجل يطلق كما يشاء ولو كان هازلا ولو كان كلامه نتيجة انفعال وقتى . ولا يخفى ان « ابغض الحلال عند الله الطلاق » فهو حلال بغض يجوز للمشرع تقييده بقيود تدفع الضرر عن المجتمع الاسلامى .

فما الذى يجب عمله ؟ نحن نعرف ان ديننا اوجد منذ اربعة عشر قرنا ما يسمى الآن بقاضى المصالحات . اوجد الدين هذا حيث يقول القرآن الكريم « فارسلوا حكما من اهلهم وحكما من اهلها ان يريدوا اصلاحا يوفى الله بينهما » وعليه فانى اطالب بالا يسمح لرجل بطلاق زوجته 'لا بعد عرض الأمر على قاض يطلب حكما من اهل الزوج وآخر من اهل زوجة على ان تكون المناقشة بين الجميع مناقشة سرية عائلية وعلى بقاضى ان يبحث الأمر فان امكن الصلح عادت امور العائلة الى الهدوء والاستمرار وان استحال كان له ان يصدر امرا بتحرير وثيقة الطلاق .

واذا كانت الحكومة منعا للفوضى وتنقيذا لقاعدة « لا ضرر ولا ضرار » قد حتمت اثبات الزواج بوثيقة رسمية لا يثبت بغيرها . فلم لا تفكر فى الا يثبت الطلاق الا بوثيقة رسمية ، وان تعاقب الماذون اذا اثبت الطلاق بدون اذن من القاضى ، وكذا المطلق .

هذه فكرة اعرضها على رجال الشرع الحنيف وعلى ولاة امورنا علمهم يجدون بها حلا يقينا شر الاسراف فى الطلاق .

حق المطلقة في التعويض :

لاحظت في المحاكم الشرعية والأهلية أنها لا تحكم بأي تعويض للمطلقة اعتمادا على أن حق الطلاق مطلق للزوج فطلب التعويض غير جائز نظرا لأنه يمارس حقه ورأى أنه لا يصح الاكتفاء بمؤخر الصداق . وعلى قاضي المصالحات إذا أجاز اثبات الطلاق أن يثبت في قراره أن الزوجة هي المتعنتة أو أن الزوج هو المخطيء أو أن الاثنین مخطئان أو أن لا خطأ من أحدهما حتى يعتمد القضاء المدني على قراره ، فيجوز للزوجة إذا كان التعنت أو الخطأ من الزوج أن تطالب بتعويض يدفع دفعة واحدة أو بمرتب شهري يلزم به الزوج الى أن تتزوج أو تموت .

التعويض في الخلع :

يقع الطلاق بخلع بين الزوجين فيكون بائنا ، وقد يتفق الزوجان في هذا الطلاق على مال كتعويض للخلع يتقاضاه المطلق من مطلقة وقد اختلف الفقهاء والمفسرون في أمر هذا التعويض . واستقر القضاء الشرعي عندنا وتبعه القضاء المدني على أن الاتفاق على تعويض الخلع واجب تنفيذه مهما يبلغ مقداره ولو أتى على ثروة المطلقة . لاحظت بنفسى ان زوجا اعتمد في قضية له على هذا وطالب بعشرات الألوف مع القوائد . وهذا في نظر بعض الفقهاء جائز وعليه الفتيا وكثير من الفقهاء يخالفون هذا الرأي . ولا يتسع المقام للشرح ، وانما الذى يعينى هو ان الدين الاسلامى يقرر مسألة اساءة استعمال الحق وان الاسراف في استعمال الحق غير جائز ، كما ان الاضرار بالناس غير جائز ، وعلى هذا فما الذى يمنع المشرع وهو متسلح بتلك الاسلحة الشرعية بما يقوله بعض الفقهاء وما يراه الحق والعدل ، ما الذى يمنعه من أن يكون موضوع تعويض الخلع تحت نظر القضاء وتقديره وله ان ينقصه أو يرفضه بما يراه حقا وعدلا ومتفقا مع الشريعة ولا يخفى ان الخلاف بين الفقهاء يجعل للمشارع عند الضرورة أن يقرر ما يراه متفقا مع الحالة الاجتماعية والأدبية التى يجب أن تكون عليها البلاد .

قدمت هذه المشروعات الى مجلس الشيوخ بمشروع قانون واحد . ثم سافرت الى باكستان كسفير لمصر هناك وقرر مجلس الشيوخ في غيابى ١٩٤٩ ان هذه المشروعات متعددة وهى من شأن رجال الشريعة الاسلامية . وقد طويت هذه المشروعات الى الآن . وانا لنرجو ان تنظر الحكومة فيها نظرة تتفق والحالة الاجتماعية والشريعة الاسلامية وتقى الأمة كثيرا من الفوضى والشرور .

بعد معاهدة ١٩٣٦

قامت حكومات بعد هذه المعاهدة وكان فاروق ملكا تحت الوصاية ثم زاول سلطته بنفسه فيما بعد ولست أضع تاريخا لأيام حكمه فتلك فترة فيها مآس سياسية وخلقية قريية عهد بالناس أترك الكلام فيها للمؤرخين .

انما الذى أريد اثباته هنا خاصا بشخصى هو انى دخلت الوزارة مرة واحدة حكمه كوزير دولة ١٩٣٩ ولم أبق فيها طويلا وبعدها قامت الحرب العالمية الثانية (٥٩) .

الرغبة فى تعيينى وزيرا

فى صباح يوم من أواخر ديسمبر ١٩٤٦ فوجئت عند قراءة الصحف بانى عينت وزيرا وظهرت صورتى مع الوزراء ثم فوجئت بوصول سيارة حكومية فيها جند للمحافظة على منزلى وعلى شخصى فطلبت الى سائق السيارة والجند أن ينصرفوا . وبعد هنيهة اتصل بى تليفونيا المرحوم محمود فهمى النقراشى رئيس الوزارة مهنتا . فعجبت للأمر وقلت له كيف اكون وزيرا دون أخذ رأى . ثم ارتأيت الذهاب اليه فى دار الرئاسة وعاتبته على ما عمل . فأجابنى يانه يعلم انى غير راغب فى الوزارة ولهذا السبب لم يضع اسمى ضمن المرشحين لها وأن الملك فاروقا هو الذى شطب اسم المرشح لوزارة الأوقاف ووضع اسمى بدله بيده . فقلت له كيف يصدر المرسوم ليلا ولا تنتظرون الى الغد لأخذ رأى ، وهل هوجمت البلاد هجوما خاطفا اضطرركم الى الاسراع فى اصدار المرسوم ؟ فأجابنى بأن المرسوم قد صدر فى الساعة الواحدة بعد نصف الليل وانهم لم يريدوا اقلاتى وقت نومي معتمدين على انى سأقبل الوزارة مقابل هذه اللقطة الكريمة من الملك وكانت رغبة خاصة منه .

وامام هذه الحالة لم أجد بدا من الذهاب الى السراى لمقابلة رئيس الديوان الملكى بالنيابة والتحدث اليه فى هذا الشأن وذهبت فعلا وقابلت هناك السيد حسن يوسف باشا رئيس الديوان بالنيابة - وكان منصب رئيس الديوان شاغرا - وكان معه المرحوم انطون الجميل (باشا) رئيس تحرير جريدة الاهرام ولا ادرى ان كان حضوره مصادفة أو كان لمساعدته فى اقناعى

(٥٩) عين محمد على علوية وزير دولة للشئون البرلمانية من ١٨ اغسطس ١٩٣٩ الى ٢٧ يونية ١٩٤٠ . (النظارات والوزارات ، ص ٥٩٩) .

بقبول الوزارة ، وقد لاحظت فعلا انهما كانا متضامنين في الفكرة ، وأخذ يشرح لى ما سبق ان اخبرنى به المرحوم فهمى النقراشى وان ثقة الملك بى كبيرة ومكثت معه ساعة كاملة اجادله وكانت خلاصة قولى انى لست من اولئك الذين يوضعون في الوزارة ويعينون دون اخذ رأيهم وبعد ان سمع منى اصرارى على الرفض طلب اكراما لرغبة الملك ان احلف اليمين مع الوزراء ثم استقيل ولو بعد اسبوع باية حجة اختارها فابيت ان احلف اليمين وذهب الوزراء في عصر ذلك اليوم وحلفوا اليمين ورعاية لرغبته قدمت استقالتي كما طلبوا محتجا بان صحتى لا تساعدنى على الدخول في الوزارة حتى لا تكون هناك صدمة ضد شخص الملك ، وكان ذلك يوم ٢١ ديسمبر ١٩٤٦ وجاءنى الرد بقبول الاستقالة في اليوم الثالث والعشرين من ديسمبر .

سفير مصر الأول في الباكستان

فترت علاقتى بالسراى ورجحت ان فاروقا غضب لرفضى الوزارة وشاءت الظروف ان أتكلم مع حسن يوسف في شأن من شئون « الباكستان، الدولة الحديثة، لكنه ترك الموضوع الذى حدثته عنه وسألنى ان كنت وقد رفضت الوزارة اقبل انشاء السفارة المصرية في الباكستان . فطلبت اليه ان يمهلنى اسبوعا وقبل نهايته اخطرته بقبول مركز السفارة لاداء رسالة اراها واجبة على . فسر الرجل وربما كان على اتفاق في ذلك مع الملك فاروق وعينت فعلا أول سفير لمصر في الباكستان في اواخر ١٩٤٨ وسافرت اليها وكانت سفارة لها مركز ملحوظ في الباكستان وتقدير كامل عند الباكستانيين وتوطدت الصداقة بينى وبين رئيس الوزارة المرحوم لياقت على خان ، وأصبح اسم مصر هناك مرموقا .

وتحدثت مع السيد لياقت على خان في الأمر الذى دفعنى الى قبول السفارة وهو نشر اللغة العربية في الباكستان وانتهت المحادثات بيننا بتقارير قدمتها الى وزارة الخارجية المصرية وخالفت فيها المألوف فكنت أقدم صورة منها الى السراى حتى اضمن وصول تقاريرى الى الملك وكانت فكرتى تنحصر في البدء بافتتاح ثلاث مدارس ابتدائية يكون بعض مدرسيها من المصريين والبعض من الباكستانيين الذين يلمون باللغة العربية ويقدرون على تدريسها ، وأن تكون هذه المدارس في «كراتشى» و «لاهور» و «دكاه» عاصمة باكستان الشرقية . ومتى تم انشاء هذه المدارس وكملت سنواتها الدراسية أمكن انشاء مدرسة ثانوية ، ثم يكون لهذه المجموعة مجلس ادارة يشرف عليها .

أبنت في تقاريرى أن انشاء هذه المدارس لا يكلف الحكومة المصرية كثيرا ، لأنها ستكون بمصاريف ولأن المدرسين الباكستانيين لا يطمعون في مرتبات كبيرة ، ولأن هذه المدارس سيؤمها كثير من التلاميذ بعد أن يوضع نظام يقضى بالأا يقبل في مدارس مصر ولا في كلياتها ولا في معاهد الأزهر الا خريجو هذه المدارس ، وبذلك نتخلص من نظام الطلبة الغريباء في مصر ونضمن ارتفاع مستوى التعليم بين الباكستانيين الراغبين في التعليم في مصر .

ومما شجعنى على الألاح فيما طلبت ما رأيته من لهفة الباكستانيين على انشاء هذه المدارس وشدة رغبتهم في دراسة اللغة العربية ليتمكنوا من التعمق في علومهم الدينية من مصادرها الأصلية في العربية ، واستعداد حكومة باكستان في أن تهبنا الأراضى اللازمة لانشاء المدارس .

ولما لم تجبني وزارة الخارجية قال لى المرحوم «لياقت على خان» ان بلاده مستعدة للمساهمة بنصف نفقات انشاء هذه المدارس ونفقات التعليم فيها . ولا أنكر انى لم أسترح لهذا الرأى ، لأنى كنت أريد أن تنفرد مصر بشرف القيام وحدها بهذا العمل العظيم .

وبعد مدة طويلة وصلنى خطاب من وزارة الخارجية المصرية بتقدير هذه الفكرة وبأنها أرسلت تقاريرى الى وزارة المعارف وأن هذه بدورها حولتها الى الأزهر الشريف وأن مشيخة الأزهر أجابت بأنها مستعدة لارسال مدرسين أزهريين بعد الاتفاق بين الباكستان والأزهر على قيمة مرتباتهم مضافا إليها بدل الاغتراب .

ومن هذا يتضح أن فكرتى لم تفهم على حقيقتها في الدوائر المصرية أو أن وزارة الخارجية ووزارة المعارف أرادتا التلخص من الاتفاق على هذه المدارس من ميزانيتها . ولم أصارح رئيس وزارة باكستان بما وصل إليه أمر هذا المشروع .

ولقد آلتنى أن يضيع أملى طبعاً في نشر اللغة العربية في بلاد الشرق الاسلامى . كما ادهشنى أن تفتتح حكومة مصر في ذلك الوقت معاهد في اثينا ومدريد وغيرهما تكلفت نفقات كانت تكفى لانشاء مدارس الباكستان . فصممت بعد ذلك على الاستقالة وعدت الى مصر وقدمت استقالتى . وبعد قبولها قابلت الملك فاروقاً فأثنى على تقاريرى وقال ان هذا المشروع عمل عظيم ومنحنى وشاح اسماعيل . وأشهد الله انى لم أعتبط بهذا الانعام بعد خيبة الأمل في مشروع مدارس الباكستان .

ومن هذا التاريخ أى من أوائل ١٩٥٠ انقطعت صلتى بأى عمل
حكومى ، كما انقطعت صلتى من قبل بأى حزب من الأحزاب .

من عظات الذكريات

عندما ألفنا الوفد وذهبنا الى باريس ١٩١٩ بعد انتصار الحلفاء فى
الحرب العالمية الأولى ، كنا نرى فى الأعياد العامة وأخصها عيد ١٤ يوليو
فى فرنسا حفلات ورقصا وخطبا وغير ذلك مما يبهج النفوس . وكانت
معاهدة الصلح قد أبرمت فى «فرساي» ونال بها الحلفاء مايبتهجون ، وجعلت
رياسة مؤتمر الصلح لسيو «كليمنصو» رئيس الوزارة الفرنسية . فكان
بذلك يرأس رئيس جمهورية الولايات المتحدة الدكتور «ولسن» كما يرأس
« لويد جورج » رئيس وزارة إنجلترا وكانت شهرة كليمنصو قد طبقت
الخافقين وكان يشاد باسمه وباسم المارشال فوش قائد جيوش الحلفاء
وقتنذ وباسم القائد جوفر الفرنسى بطل واقعة « المارن » .

ولقد أدهشنى ملاحظته من أن كليمنصو هذا وهو العالم المؤلف
والسياسى الخطير عندما رشح نفسه لرياسة جمهورية فرنسا فيما بعد
لم ينلها ذلك بأن الفرنسيين مع تقديرهم له كرئيس وزارة ، رأوا أن هذا
الشيخ القوى الإرادة العميق التفكير الغيور على وطنه الذى أجهد نفسه
أيام الحرب ونال النصر لبلاده ، رأوا أن هذا الرجل مع الاعتراف بفضله
لا يصلح لرياسة الجمهورية لأنه كان فى رئاسته للوزارة يجنح الى
الديكتاتورية ، فخشوا أن يستأثر بالسلطة ولا يكون ديموقراطيا بالمعنى
الصحيح . والفرنسيون وأن احبوه ورفعوه الى السماكين فأنهم اثبتوا
بما عملوا أنهم أكثر حبا للحرية وحرصا على الديموقراطية .

كنت وأنا فى باريس أيام الوفد اختلف الى مطعم قريب من مسكنى
لم يكن من مطاعم الدرجة الأولى . وذات يوم وأنا أتناول الغذاء فيه
دخل رجل عسكري مع زوجته وعلى صدره نجوم كثيرة تدل على رفعة رتبته
العسكرية . جلس قريبا منى فتفرست فيه ورجحت أنه المارشال « بيتان »
البطل المشهور والذى أنقذ فرنسا بانتصاره على الألمان فى موقعة فردون
الشهيرة ، والذى تكثر الصحف من نشر صورته . فسألت عنه خادم المطعم
فأجابنى بأنه المارشال بيتان . وعرتنى دهشة فلم أر أناسا يصفقون له .

ولم أر رجالاً أو صبية يحتشدون أمام المطعم يهتفون ويصفقون ، ولم أجد من واد المطعم أية حركة غير عادية . ولاحظ الخادم اعجابى بالمارشال فقال لى « هذا جندى عظيم أذى الواجب نحو الوطن » ولم يزد على ذلك شيئاً ، وكانت لكلماته هذه أعمق الأثر فى نفسى ، ثم أنه كان يخدمنى كما يخدم المارشال دون أى تمييز . ولم ألحظ من الحاضرين جميعاً فى المطعم سوى بعض نظرات اعجاب وتقدير لهذا الرجل الذى كان له أثر كبير فى انقاذ فرنسا .

وفى المساء اتى المارشال وزوجته لتناول العشاء . فسالت الخادم عن أسباب تردده على المطعم وهو يقيم فى باريس وفى غير حاجة الى تناول العشاء خارج البيت فى مثل هذا المساء المظلم فأجابنى الخادم بقوله « يجوز أن الطاهية تركته ولم يجد بعد طاهية أخرى ، فاضطر الى تناول الطعام هنا » .

كذلك رأيت القائد الأعلى المارشال «فوش» قائد جيوش الحلفاء يسير على قدميه فى شارع الشانزليزيه وكان الناس يرمقونه بنظرات الحب والاحترام ، ولم يضايقه أحد ولم يهتف له أحد ، بل كان يسير بحرية كاملة كأنه فرد عادى ، وهو الرجل الذى نصبت له التماثيل فى فرنسا وفى لندره نفسها .

* * *

ورأيت مستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية الرجل الكبير الذى يرأس ممثلى بريطانيا العظمى فى مؤتمر فرساي ، رأيته ليلة عيد الميلاد فى حفلة ساهرة بفندق « كلاردج » يضحك ويمزح . وكان الناس يتراشقون بالكلمات القطنية وشرائط الورق الملون وكان كثيره هدفاً لهذا التراشق الممزوج بالحب والتقدير ، وهو كما نعلم فى الخالدين من رجال الانجليز .

* * *

ومن هنا نرى أن الأمم الراقية التى انتشر فيها العلم والفن وسادتها التربية الصحيحة ليس فيها مجال للديماجوجية وهى انسياق الجماهير المفتونة لزعيم دعى لأن الطبقات فيها قد تقاربت والرأى العام فيها قد نضج وأصبح رأى الفرد فيها خال من شوائب الجهل والهوى ومثل هذه الأمم لا يصعب على الزعيم الكفاء اقناعها بالحقائق فأنها تآبى بطبيعتها أن تكون مطية لتهريج أو ضحية لخداع .

وإذا فرض وكان للخداع اثر ما ، فانه سرعان ما يتكشف ويكون
وبالا على الخادعين . ويوم يكون هذا شأن أفراد الشعب فانهم لا شك
يحسنون اختيار الوزراء والحاكمين كما يحسنون مراقبة أعمال الحكومات
فاذا ظهر من القادة انحراف عن المبادئ التي بويعوا عليها انصرف
عنهم أفراد الشعب ومنحوا ثقتهم لغيرهم . فعملية الانتخاب عندهم مثلها
كمثمل المد والجزر ولكنها تتاثر بالأعمال لا بالأشخاص .
ولا يجرؤ حزبي هناك مهما يكون نفوذه أن ينصح الناخبين بأن « فلانا
لو رشح حجرا وجب عليهم انتخابه » أو « أن الحماية على يد فلان خير من
الاستقلال على يد فلان » . فهذه تعتبر هناك سبه تمس كرامة الناخب
وتسقط من يروج لها وقد تسقط حزبه نفسه فالعبرة هناك للمبادئ لا
للأشخاص .

* * *

من هذا نفهم أن أولى صفات القادة والحاكمين وطنية صادقة ونزاهة
كاملة والتزام لمنهج واضحة وكفاية ونشاط وأن يبذل المسئول وقته
وجهوده وتفكيره في سبيل أداء واجبه نحو وطنه لا يفكر في جاه أو مجد
ذاتي فانما يعمل لمجد الوطن وعزته . وإذا أصاب العاملين مجد أو جاه
كان ذلك عرضا غير مقصود لذاته وإنما يكون نتيجة لما يقومون به لوطنهم
من أعمال .

* * *

هكذا الشأن في الأمم الراقية ، وقد برز فيها كثير من العظماء
والخالدين الذين ساروا على هذا النهج وأقرت لهم أممهم كما أقر لهم
التاريخ بالخلود . وقد يكون العظيم مجاهدا ذا مبدأ سام يقنى فيه جهوده
وحياته . ومن هؤلاء كثير يحفظ التاريخ ذكراهم من مثل واشنطن ولنكلن
في أمريكا وماتزيني وكافور في إيطاليا وغيرهم .

وإذا كان هذا واجب القادة والزعماء في البلاد التي لا يثمر فيها
التهريج والخداع ، فهو أولى لمن تصدى لزعامة الأمم الأقل شأننا والتي
يكون فيها للتهريج والخداع أثرهما لأنها أمم تتاثر بما يثير العواطف
ويصعب على كثيرين فيها ادراك الحقائق .

* * *

ويحضرني في هذا المقام سيرة رجل ملأ السمع والبصر هو « المهاتما
غاندي » نصب نفسه للدفاع عن مواطنيه كما دافع عن الملونين في جنوب
أفريقيا . وهجر الحمامة مع ما كانت تدر عليه من مال وفير . بل هجر
الدنيا وهو العالم المفكر والفيلسوف الكبير . . ووجه أمته الى خير

ما توجه اليه أمة مغلوقة على أمرها ووضع مبدأ ساميا هو الكفاح المتواصل بلا عنف . وقد جرد نفسه من متاع الدنيا وزينتها ، وأصبح هذا الرجل العظيم يسير نصف عار لا يرتدى سوى قطعة من قماش رخيص ويتغذى بلبن الماعز وسواء ذهب الى خارج بلاده أو قبع في صومعته ، فقد كانت حياته حياة زهد وتكشف وتفكير . وكان فريدا في تضحياته ومثلا اعلى في وطنيته ، فتعلقت به قلوب مواطنيه من هندوس ومسلمين ، والقوا بزمامهم اليه ، فأحسن قيادهم ووجههم الى سبيل الحرية وتحمل في سبيل وطنه كل ضيم وسجن وعذاب . وكان شديد العطف على جميع مواطنيه خصوصا له أو مريدين هندوسا كانوا أو مسلمين .

فلما انتجت جهوده واثمرت ثمارها بعد الحرب العالمية الثانية وبعد ان أصبح من مواطنيه نحو مليونين من المحاربين اشتركوا في الحرب ورجعوا من ساحات الوغى ، لم تجد انجلترا بدا من الجلاء .

ولما رأى في بعض الهندوس تعصبا أدى بالمسلمين الى المطالبة بيقاع يختصون بها ويعيشون فيها بحرية واطمئنان ، اقتنع بوجاهة مطلبهم ورأى انه الحق ، فرضى بتقسيم الهند ، ولم يبالي بتعصب المتعصبين من أبناء دينه . وأصبحت بذلك شبه القارة قسمين ، أحدهما الهند وثنانها باكستان وكان تمسكه بهذا الحق لمصلحة بلاده ومصلحة العدالة سببا في قتله لكن اسمه سطر في سجل زعماء الحرية والسلام وأصبح من أبطال الوطنية والانسانية الخالدين .

ومما يجب ذكره أنه لم يقبل أن يكون حاكما للهند ولا رئيس وزارة فيها وعف عن هذا كله ، ورضى بعد استقلال بلاده أن يكون رجل انجليزى أول حاكم عام لبلاده . كما عهد الى تلميذه نهرو برياسة الوزارة . وقد التزم نهرو نهج استناذه ومسلكه . يدل على ذلك انه لم يستغل نفوذه ، ولم يغيره الحكم فيجئ الى الدكتاتورية ، وقد خدم بلاده خدمات نرى آثارها بأعيننا . وهذا الرجل الذى ذاع صيته وأصبح الداعية الأول للسلام العام ونبذ الحروب والعنف ، لو أنهى بحكمته أسباب النزاع بين الهند والباكستان بما يقتضيه الحق والعدل لحقق رسالة السلام كاملة . ولو نفذ قرارات هيئة الأمم المتحدة - تلك القرارات التى وافق عليها - الخاصة بالنزاع القائم بين البلدين الكبيرين وخاصة ما يتعلق منها بكشمير ، لعاشت الهند

والباكستان في أمن وسلام ، وتعاوننا في رفع شأنهما السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، ولأصبح لشبه القارة الهندية شأن عالمي ملحوظ .

* * *

وإذا كان لنا عظات من ذكريات وجب علينا الا ننسى القائد الأعظم محمد علي جناح ، فقد قاد المسلمين حتى وصل بهم الى أن تكون لهم دولة هي الباكستان . كان محاميا كبيرا وذا ثروة ضخمة نزل عن أغلبها لوطنه وجاهد حتى أفنى صحته في سبيل الباكستان ولا يمكن أن ينسى التاريخ جهوده .

وكما ترك غاندي تلميذه جواهر لال نهرو على رأس الهند فقد ترك القائد الأعظم محمد علي جناح تلميذه المرحوم « لياقت علي خان » على رأس بلاده الباكستان .

ترك لياقت علي خان مسقط رأسه في الهند ، وهجر ثروته وأعماله وشاءت الظروف أن أكون سفيرا لبلادي في الباكستان وتوثقت بينه وبينى وأصر الصداقة ، وقد تعجلني كثيرا لتنفيذ مشروعى لنشر اللغة العربية هناك . وكنا صديقين لا يخفى عنى أمور بلاده وأعتبرنى كواحد منهم إذا دعى أجنبيا اختصنى بالدعوة معه . الى أن صممت على الاستقالة دون أن أخبره بعزمى وشاءت السياسة أن أقول له عندما كنت أودعه في منزله أتى راجع بعد شهرين فأستكثر هذه المدة وطلب الى المسارعة بالعودة في أقرب وقت .

وقد أتت زوجته الينا في مقر السفارة ترد الزيارة لحرمة وكنت حاضرا مجلسهما . ولن أنسى حديثها معنا إذ ذاك فقد قالت فيما قالت انها حضرت الينا في سيارة حكومية بصفتها قرينة رئيس الوزراء ، وان زوجها لو ترك الحكم لأصبحت هى وزوجها وولداها لا يجدون مسكنا ولا مأوى ولا ما يقتاتون به . وشاء الحظ العائر أن أسمع هنا في مصر بعد استقالتي مقتل هذا الرجل العظيم وهو يخطب في الجماهير . وقد أقامت الحكومة وصيا على ولديه وجردت تركته فاذا قيمتها كلها لا تزيد على خمسة وستين جنيتها هى ما بقى من مرتبه لينفق منه الى آخر الشهر الذى قتل فيه .

ولقد أدت حكومة الباكستان واجبها نمو الرجل بتربية ولديه على نفقتها كما ارتأت فيما بعد أن زوجته على درجة عالية من الثقافة فاخترتها سفيرة لبلادها في هولندا .

ومما يجدر ذكره ان كانت ثروة لياقت على خان لا تزيد على خمسة وستين جنيتها وليس له عقار أو اطفالان ، كما أن زوجته أصبحت خالية الوفاض ولم تستغل نفوذ زوجها وصدقت فيما كانت أخبرتنا به ، فلم تملك ضيعة أو قصرا أو منزلا متواضعا ، وأصبحت لا تملك في الدنيا سوى سمعة زوجها ولقد أكرمها الله وأكرمها الوطن .

هكذا تكون سيرة زعماء البلاد وهكذا يكون عمل العاملين لخير اوطانهم .

* * *

وانا اذ نذكر بعض زعماء الوطنية وجب علينا الا ننسى زعيمين كان لهما اثر ملحوظ في مصر وهما مصطفى كامل ومحمد فريد .

فمصطفى كامل كان شعلة وطنية لا يجهل تاريخه أحد . قام بجهود كثيرة سواء في مصر أو الخارج بل وفي انجلترا نفسها . ولف الحزب الوطني . كما أنشأ ثلاث صحف بالعربية والفرنسية والانجليزية وظل يدافع ويكافح عن بلاده ويطالب بجلاء الانجليز ووصل بجهوده الى اقاصم اللورد كرومر عن مصر بسبب حادثة انتهزها وهي حادثة دنشواي وهز الراي العام العالمي والبريطاني . وظل هذا الشاب المتقد حماسة ووطنية - وكان كاتباً وخطيباً مفوها - ظل يكافح مضحياً بصحته في سبيل وطنه الى أن أضناه المرض ومات شهيداً في سبيل مصر وكان يوصى وهو في سرير موته بالكفاح وقدمات فقيرا معدا لم يقتن من متاع الدنيا شيئاً سوى اعتراف المصريين بزعامته وتقديرهم لجهاده .

لم أكن في حياة مصطفى كامل من رجال الحزب الوطني بصفة رسمية وان كان المصريون جميعا يلهجون بذكر اسمه ويعتقون مبداءه مثقفين أو غير مثقفين . كان جريئاً في الحق لا يقبل التهاون في حقوق بلاده وكرامة مواطنيه . وكان همه الوحيد جلاء المحتلين . وكان شاباً تعتز به مصر وتثق به الثقة الكاملة . ولم يكن يفكر في أن يكون من رجال الحكم ، بل ان بعضهم يقول انه رفض أن يكون وزيراً معتبراً خدمة بلاده أجدي من أي مركز فكان بذلك نموذجاً طاهراً وزعيماً حقاً يطمئن اليه كل رجل في مصر وخارج مصر .

وقد أراد بعضهم أن ينتقد سياسة هذا الشاب العظيم بعد أن ظهرت الأحزاب بتطاحنها وأريد المساس بخطته السياسية وأهدافه الوطنية ، فلم يروا لهم تكاه سوى القول بأن مصطفى كامل الذي كان يطالب بالاستقلال

ويسعى اليه كان يريد استقلال مصر تحت سيادة الباب العالي أى تركيا وفات هؤلاء الناقدين أن هذه السياسة التى اخطتها مصطفى كامل فى ذلك الوقت كانت أحكم سياسة تتبع . ذلك بأن الرأى العام فى مصر فى تلك الأوقات كان يقدر الخلافة وكان سلطان تركيا خليفة للمسلمين . فكان مصطفى كامل مضطرا فى تلك الأوقات الى قبول استمرار سيادة تركيا حتى لا يعارضه أغلبية المصريين وحتى لا يقال عنه أنه جاحد بخلافة المسلمين وخليفة المسلمين وفى ذلك تعطيل لرسالته الوطنية التى كان يسعى فى بثها بين الناس . هذا مع العلم بأن سيادة تركيا كانت اسمية فقط وأن مصر قبيل الاحتلال الانجليزى كانت فى استقلال يكاد يكون كاملا من جميع الوجوه . ولم يكن بينها وبين تركيا سوى رباط رمزى هو جزية تدفعها سنويا الى تركيا .

وسبب آخر هو أنه لو طلب نبذ السيادة التركية اتخذتها انجلترا ذريعة للايقاع بين مصر وتركيا وعلنت عصيان مصر للخليفة الشرعى وضمت بذلك تركيا الى جانبها فيضعف مركز مصر ويصبح أمامها عدوان عوضا عن عدو واحد ، وقد لا تعطف أوروبا على مصر اذا هى اتخذت هذه الخطة ، وفى ذلك كله تعطيل لجهاد مصر فى سبيل الوصول الى الجلاء .

والذين ينقدون سياسة مصطفى كامل انما فعلوا ذلك بعد الغاء الخلافة فى تركيا ، وبعد تنازل تركيا عن حقوقها الى مصر ، وبعد الغاء الحماية فى مصر .

مات مصطفى كامل وخلفه صديقه وزميله فى الجهاد المرحوم محمد فريد . واذا كان مصطفى كامل قد مات فقيرا معدما مريضا ، فقد مات محمد فريد أيضا فقيرا معدما مريضا ، وأنه وإن لم يكن خطيبا ببلاغة مصطفى كامل فقد كان من أثرياء القوم ، ترك الوظيفة لسبب وطنى وأقنى ثروته لسبب وطنى . وأصبح رئيسا للحزب الوطنى فجاهد وكافح . وقد اتصلت به ، وأصبحت عضوا فى مجلس ادارة الحزب الوطنى مساهما فى جرائده ، وأصبحت صديقا له وثيق الاتصال به ، وسافرت معه الى الاستانة ١٩٠٩ مع وقد من المصريين لتهنئة تركيا بدستورها الذى صدر ١٩٠٨ بعد تنحية السلطان عبد الحميد وتولية السلطان محمد رشاد الخامس .

كان هذا الرجل فوق توقد الوطنية في قلبه متواضعا جذابا لا يحس بفارق بينه وبين أعضاء الحزب كما كان مثل مصطفى كامل متعقفا عن الحكم .

وكيف لا يتضامن المصري مع مصطفى أو مع محمد فريد ومبدؤهما صريح شريف ، وغايتهما صريحة شريفة ، وهما لا يتقلبان في المبادئ ولا يجرحان من يصادقهما أو يتصل بهما ويتفق معهما في المبدأ المقدس وهو جلاء المحتل عن البلاد . ولم يقتصر جهاد فريد وسلفه على العمل في سبيل الجلاء ، بل اتجها الى الأسس التي من شأنها تكون الحرية ويكون الجلاء ، وأهم هذه الأسس التعليم والدستور . ولقد قلت وأكرر أن استقلالاً بلا تعليم هو استقلال غير مستقر ، وبلا دأ بلا دستور وتحت حكم الفرد مهما يكن شأنه نقص في أسس الحكم قد يعرض البلاد لطغيان الفرد وفساد حاشيته .

لهذا فطن مصطفى كامل ومحمد فريد الى بث الدعوة لنشر التعليم وافتتاح المدارس وصيانة الجامعة الأهلية الأولى ، كما فطنا الى ضرورة اقامة الدستور ، وكنت أشهد بنفسى مظاهرات يقوم بها الشباب للمطالبة بالدستور .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل قامت الدعاية القوية لتكوين النقابات وكان من أبرز المروجين لها المرحوم عمر لطفى بك وكيل مدرسة الحقوق وشقيق المرحوم أحمد لطفى المحامى الذى كان من أبرز أعضاء الحزب الوطنى .

كل هذا وغيره قام به مصطفى كامل ومن بعده محمد فريد ذلك الذى انتهى أمره بالمحاكمة والسجن والتشريد الى أن لقي ربه فقيرا مريضا غريبا في أوروبا . وقد طلب بعض أعضاء الوفد ونحن في باريس نقل جثمانه الطاهر الى مصر على نفقة الوفد ، فعارض سعد في ذلك بشدة وأيده فريق من اللاصقين به . وجرم الوفد بذلك من شرف نقل جثمانه تقديرا لجهاده واعترافا بفضله . وانتهى الأمر بأن نقله أحد التجار المصريين وهو المرحوم الحاج خليل عفيفى التاجر بالزقازيق على نفقته الخاصة .

مات مصطفى كامل ومحمد فريد ، فلم يملا مكانهما في الحزب الوطنى بشخصية تماثلهما . فضعف شأن الحزب وأخذ يتقلص ظله واحتجبت بعض صحفه ثم انقسم أعضاؤه على أنفسهم ولم يبق للحزب بعد ذلك لسان

يروج لبدائه سوى جريدة الأخبار وصاحبها الرجل الوطني المرحوم أمين
بك الرافعى وقد اختفت الجريدة اثر موته .

* * *

لا انكر اجماع المصريين على المطالبة بالجلء والاستقلال فذاك
امر لا يحتاج الى دليل .

انما الذى اريد ان اذكره هنا ما اعلنه الحزب الوطنى فيما بعد من
التنكر لمبدأ المفاوضة ومن اعلانه بان لا مفاوضة الا بعد الجلء - واستبيح
لنفسى ان اقول ان هذا المبدأ لم أعرفه عن مصطفى كامل ولا عن فريد من
بعد وقد كنت عضوا عاملا معه فى الحزب ورفيقا له وصديقا .

ولا يخفى ان اجلاء الغاصب عن ارض الوطن يكون باحدى وسيلتين
اما الثورة عليه ومحاربتة واما مفاوضته . والمفاوضة فى امة عزلاء لم
تستكمل امكانياتها من قوة وعلم امام - عدو قوى قادر ظفر فى الحرب العالمية
ويتضامن الأقوياء معه وهو مدجج بأنواع الأسلحة - أن المفاوضة مع خصم
كهذا عند وجود أمل انما هى نوع من الكفاح والجهاد . ومن يقول بغير
ذلك فانما يتخذ موقفا سلبيا لا يليق بمن يريد الخلاص من الغاصبين ،
وبغير هذا نكون قد تركنا فرصة من فرص الكفاح ، ورضينا بان نقبع فى
دورنا قانعين بالقاء خطبة او نشر كلمة فى الصحف بين حين وآخر ثم
نسكت على ما نحن فيه والغاصب يتصرف فى امورنا كما يشاء . ولا يخفى
ان بقاء الغاصب فى أى بلد يعطيه فرصة ابتزاز خيرات الشعب واضعاف
معنوياته وترويضه على استمراء معانى الذل والنفاق والمهانة .

وانى لا اقوم معنى للمفاوضة بعد الجلء فقيم تكون المفاوضة ولم
يجلو الغاصب وهو القوى القادر .

ان سنة الطبيعة تتنافى مع تحريم المفاوضة قبل الجلء ، والتاريخ
اكبر شاهد على ذلك . فهاكم « ايرلندا » قد فاوضت مرارا ولم تصل للآن
الى تحقيق كل آمالها وقد كنا مع مندوبيها فى باريس ولم تجد شكواهم
هناك شيئا . الى ان كانت المفاوضة بينها وبين انجلترا راسا واضطر
الزعيم ديفاليرا للرضوخ امام القوة الغاشمة . ومازال اليرلنديون الى
الآن يجاهدون ويكافحون املا فى ضم شمال ايرلندا اليهم ، وهو جزء من
وطنهم .

وهناك الهند والباكستان وقد عاد اليهما بعد الحرب العالمية الثانية
مليونان من الجند ورغم هذا فاوضسنا الانجليز ووراءهما تلك القوة

الحريرية الهائلة والامكانيات المتعددة وانتهى الأمر بأن دخلت الهند والباكستان في الكومنولث وعين بريطاني حاكما أول للهند .

وها هي أمم عريقة امامنا كألمانيا واليابان وغيرها ، حين سلبت حريتها ، لم تخرج من برنامجها وسيلة المفاوضة وهي تتدرج بها حتى تستخلص كل حقوقها وقد ظفرت ألمانيا من قبل بحقوقها بفضل جهادها حتى أصبحت من أقوى أمم الأرض . ثم انهزمت في الحرب الثانية ، وهامى تفاوض مقتنعة انها ستنال حقوقها كاملة ولو لم يرضها الاتفاق الأخير ارضاء تاما . فالحرية ثمرة كفاح وتضحية والاستقلال وليد جهاد مستمر . أما الوقوف عند شقشقة اللسان ومهاجمة العاملين فليس بكفاح ولا بجهاد .

والأمثلة على التجاء الضعفاء للمفاوضات كثيرة سواء في أوروبا أو أمريكا وغيرها وما هي المفاوضات تجري الآن بين الدول المحتلة وغاصبها ، بل بين الدول المستقلة وبعضها . فتحريم المفاوضات اذن تقصير وتهاون واضاعة فرص قد لا تعود . ولا ضير على المجاهدين اذا انتهت مفاوضاتهم بالفشل فهم أدوا واجبهم واذكروا بذلك روح الوطنية بين مواطنيهم .

أما اذا كان من ينادون بتصريم المفاوضات يرون أن مواطنيهم جميعا جهلاء أو خونة لا يؤتمنون على اجراء مفاوضات يكون فيها نفع لبلادهم فهذا هو البلاء بعينه .

وللأسباب التي ذكرناها الفنا الوفد المصري ١٩١٨ للمطالبة بالحقوق الوطنية والمفاوضة مع الانجليز بشأنها والعدول عن هذا الواجب تقصير فاحش في حق الوطن وخاصة بعد ان أعلن الدكتور ولسن على العالم حق الأمم في تقرير مصيرها ، وبعد ان قبلت الدول هذا المبدأ وفي مقدمتها انجلترا . وكان هذا المبدأ من أهم الأسباب التي أنهت الحرب العالمية الأولى ، فكان على المصريين الذين يغارون على مستقبل بلادهم أن يطالبوا انجلترا ومؤتمر السلام بتنفيذ هذا العهد كما فعلت أمم أخرى مثل ايرلندا وغيرها .

لهذا سعينا في تكوين وفد مصر . ومما يدل على سداد هذا الرأي وضرورة الأخذ به انه نال تأييد الأمة وتأييد الأحزاب وقد ظهرت التوكيلات من طيقات الأمة على اختلاف درجاتها واندفع الى تأييد هذا الوفد مستقلون وحزبيون شيئا وشبابا ولم يعد للأحزاب وجود بعد تكوينه . فان الشعب كان يحس بضرورة توحيد جبهته في معركة الاستقلال .

ومما يدل - فوق ماسبق - على ماذكركنا ان سعد زغلول اخبرنى في الأيام الأولى من تكوين الوفد ان المرحوم على فهمى كامل شقيق المرحوم مصطفى كامل - وكان وقتئذ وكيل الحزب الوطنى - حضر اليه فى منزله وبارك تكوين الوفد وأظهر استعداداه لمساهمة الحزب الوطنى فى مساعدة الوفد ماديا ، وأخبرنى بسعد انه شكر على فهمى كامل وأظهر له عدم الحاجة الى عون مادى .

ولا يضيرنا بعد تكوين الوفد والسفر الى أوروبا اننا صوئنا باعلان الدكتور ولسن قبول حماية انجلترا على مصر ، فلم تكن تلك الصدمة لتصرفنا عما انتويناه من كفاح فى سبيل بلادنا ، وهو كفاح أمضينا فى سبيله نحو السنتين بعيدين عن بلادنا تاركين ابناءنا وأهلينا وأعمالنا التى نعيش منها . ولا أخفى ان بعضنا كان يعيش من عمله وكانت مدخراته فى المال رقيقة وقد رجع بعد هذا الكفاح مثقلا بالديون وأمالكه مهددة بالضياع .

وأكثر من ذلك ان من الفوا الوفد كانوا يتوقعون الوانا من العسف والبطش من الانجليز تصيبهم فى أموالهم وأنفسهم يدل على ذلك ما قام به على شعراوى من وقف أملاكه حتى لا تتعرض - فى نظره - للمصادرة .

وقد حدث شيء مما كنا نتوقعه ، فان قائد السلطة العسكرية طلبنا نحن السبعة الى مقر قيادته كما قلنا وأنذرنا بالكف عما نقوم به والا عوقبنا أشد العقاب ورغم هذا فاننا لم نكف عن العمل .

الملاحق

ملحق رقم (١) (٢)

خطاب مصطفى كامل للخدوي عباس عن قطع صلته به

ارسل الخطاب عقب عودة مصطفى كامل من أوروبا ١٩٠٤

« مولاي »

تشرفت في ديفون بالمثل بين يدي سموكم يوم ٢٧ أغسطس الماضي ١٩٠٤ ورفعت الى مقامكم السامي ان الحالة السياسية الحاضرة تقضي على بان اكون بعيدا عن فخامتكم ، وان اتحمل وهدى مسئولية الخطة التي اتبعها نحو الاحتلال والمحتلين ، منعا لتكدير خاطرکم الشريف ودفعاً لما عساه يقع من الخلاف والنزاع .

وقد رايت يا مولاي بعد التفكير انه صار من المحتم على القيام بهذا الواجب ، وانه اول عمل يلزمني تأديته عقب عودتي الى الوطن العزيز لأن الانجليز اظهروا في خلال السنوات الأخيرة من التضييق على جنابكم العالي ما يجعل وجود رجل لينتقد سياستهم في الصباح والمساء بجانب سموكم داعيا لاعتدائهم على حقوق ذاتكم السنوية وحجة لتدخل جديد غير محمود .

وانى بعد ان رايت احتجاجهم على جنابكم الرفيع بمناسبة المقابلة التي تفضلت جلالة ملكة البرتغال بمنحى اياها ومعارضتهم العنيفة لفخامتكم بسبب الاستقبال الودى الذى نالته مدام جوليت آدم من لدنكم ، وتصريحهم

(*) الملاحق من عمل الباحثين الذين قاموا بتحقيق هذه المذكرات .

بان انجلترا لا تسمح لجنايكم العالى باكرام من يعاديهها ، وادعاءهم بان كل ما يكتب او يقال ضدكم موعز به من سموكم ، اعد نفسى مقصورا تقصيرا حقيقيا فى تادية الواجب نحو مقامكم الرفيع اذا ابقيت صلتى بسموكم على حالها وفضلت نعمة التقرب منكم على القيام بواجب تدعو اليه الوطنية والسياسة .

وانى ارجو ان يعتقد مولاي حفظه الله انى لم اقصد الا محض خدمته بما قلته لسموه بشأن اولئك المفسدين الذين يلتصقون بالمعية ويضرون بها اكثر من اعدائها الظاهرين ، ويدخلون اسمكم الكريم فى كل حادث . غير حاسبين للرأى العام حسابا وغير ذاكرين ان عرش الخديوية هو البقية العزيزة لاستقلال البلاد ، وانه يجب ان يكون على الدوام محاطا بالاحترام التام والاجلال العام ، ليقاوم القوتين المحاربتين له الا وهما الاحتلال والزمان .

وانه ليحلولى ان ابقى الى آخر لحظة من حياتى خادما لتلك المبادئ الوطنية العالية التى كنتم سموكم اول الداعين اليها والمنادين بها ، وان تزداد كل يوم اتساعا الهوة التى بينى وبين الذين ادعوا خدمة الوطن لخدموا مصالحهم ثم انقلبوا بلا خجل ولا حياء

وانى اتشرف بامولاي بان ارفع الى سدتكم العلية واجبات الشكر ان على جليل التفاتكم وسامى رعايتكم ، واقدم الى المقام الرفيع اسمى ما يليق من التجلة والاعظام .

مصر فى ٢٤ اكتوبر ١٩٠٤

مصطفى كامل

مبد الرحمن الرافى : مصطفى كامل . مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٠ .

ملحق رقم (٢)

أمر عـال

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار
أمرنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

ابتداء من صدور أمرنا هذا بتحصيل على الخيوط والمنسوجات
القطنية المشغولة في القطر المصرى رسم بحسب قيمتها يعادل رسم الجمرك
والجارى تحصيله على المصنوعات المماثلة لها الواردة من الخارج .

(المادة الثانية)

يستحق الرسم المذكور بمجرد خروج المصنوعات من العمل وما يوجد
منها خارجا عن العمل ولم يدفع عنه الرسم يعتبر مهريا ويضبط لجانب
الميرى .

(المادة الثالثة)

يخصم من رسم المصنوعات المذكورة اذا اقتضى الحال ذلك قيمة
عوائد الدخولية التى يكون سبق تحصيلها على القطن المستعمل في
تشغيلها .

(المادة الرابعة)

تعفى من الرسم المقرر في المادة الأولى من أمرنا هذا جميع
المصنوعات المبينة في المادة المذكورة الصادرة من المعامل المحلية الصغيرة
التي تشتغل فقط على أنوال تدار باليد .

(المادة الخامسة)

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا ونشر جميع اللوائح اللازمة لذلك

عباس حلمي

بامر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(مصطفى فهمي)

صدر بمرأى عابدين في ١٢ أبريل ١٩٠١

ناظر المالية

(احمد مظلوم)

الوقائع المصرية (نمرة الجريدة ٢٨)

١٧ أبريل ١٩٠١ - ٢٨ ذي الحجة ١٣١٨ هـ

ص ٥٨٠

ملحق رقم (٣)

نداء الوفد لمعتمدى الدول الأجنبية بمصر

« ايماننا بالتصريحات المؤكدة التى اعلنها ساسة الحلفاء عند نشوب الحرب ولازلوا يجاهرون بها من انتصارهم للحرية والحق . »

واعتمادا على تلك الروح الجديدة التى تدفع ايم العالم وديموقراطياته نحو ذلك المثل الأعلى مثل الحياة المطمئنة فى كنف العدل وبجبوحة السلام .

« وثقة على الأخص بأن دخول جمهورية الولايات المتحدة الفاصل فى المعترك العالمى لم يكن لها فيه من قصد سوى صيانة حقوق الأمم الضعيفة واستنتاج عصر عدل مجرد عن الهوى تبور فيه الى الأبد صفقة من لا ينظر الا الى ارضاء مطامعه الشخصية ولا يهمه غير بسط سلطته على بنى الانسان اعتمادا على القوة والجبروت . »

« فمصر التى تعرف واجباتها وتهتم بمصالح نفسها - وقد دخل ذلك الايمان قلبها وجعلت ذلك الاعتماد وهذه الثقة سندها - رأت بمجرد عقد الهدنة الأخيرة أنها بعد أن لبثت طول مدة الحرب على اكمل حال من السكينة وحسن الوفاء قد آن الأوان لتجهر ، على هذا المنوال من السكينة والوفاء ، بمالها من الحق فى أن تحيي حياة حرة خالصة من القيود والأغلال . »

« كل مصرى يمازج فؤاده هذا الشعور وكل مصرى كان يضبط شعوره حتى وافت هذه الفرصة فتفتحت أفئدة الأمة جمعاء واندفعت من

ذاتها تطلب لمصر الاستقلال الذي كان دائما ضالتها المنشودة والذي من أجله سفكت تارة دم أبنائها في ميادين القتال وتارة كانت تهب للمعارضة بغاية الشدة كلما عرض من الحوادث ما من شأنه اقصارها عنه .

« مصداق هذا الشعور الراسخ أن الوفد الذي تألف من الموقعين عليه للقيام بمطالب البلاد الحقبة والدفاع عنها في الخارج لم يكد يتم تأليفه حتى تقبلت الأمة مهمته بالارتياح وأيدته فيها بالاجماع . ولقد كان هذا الوفد الذي من بين رجاله كثير من أعضاء الجمعية التشريعية أن يستغنى عن أى توكيل خاص لأداء مهمته هي من بديهيات الحق الطبيعي للحكومات فكر في أنه لو حصل على رأى الأمة في صورة توكيل يمضيه أفرادها وخصوصا من يكونون منهم قائمين بوظائف نيابية لكان ذلك أبلغ في الدلالة على مشيئة البلاد وأقوم في البيان عن كنه شعورها ، لدى من ليسوا عالمين بحقيقة حالها .

« لم تكد هذه الفكرة تظهر حتى أخذ الجمهور على نفسه أمر تحقيقها ولم تكن الا برهة من الزمان يسيرة حتى امتلأت التوكيلات بألوف الامضاءات من بينها عدد عظيم للعلية من أفراد الأمة كأعضاء الجمعية التشريعية ومجالس المديرية والمجالس البلدية وغيرهم . ومما لا ريب فيه أن هذه الحركة لو تركت وشأنها لأجمعت الأمة بهذا الشكل على مطابقة مأموريتنا لما يخامر كل فؤاد من أفئدة أبنائها .

« ولكن مبادئ الحق والعدل التي انتشرت في العالم انتشارا لا يقاوم بدليل ما يرن في آذاننا من أصواتها الواصلة إلينا من أوروبا وأمريكا وما نقراه عنها في تصريحات كبار الرجال أولى الشأن في التعبير عن آراء أممهم - هذه المبادئ يظهر أن امتنا بالغت في الاعتداد بها .

« نقول هذا لأنه كانت تصدم أفكارنا التي تتوارد علينا تباعا من الاجراءات التي تباشرها السلطة لمنع تداول التوكيلات ثم مصادرة ما تم التوقيع عليها فعلا .

« تطلم وقدنا لدولة رئيس الوزراء من هذه الاجراءات فكان جوابه :

« ان الأوامر الخاصة بذلك قد كان صدورها من جناب مستشار الداخلية ، وأن التوكيلات التي تداولت اعتبرت مما يدعو للاخلال بالنظام العام » .

« الله شهيد ان البلاد لم تكن قط اكثر منها سكيئة ورزانة عندما اهاب بها الداعى واستوقفها لتجهر برأيها في هذا المشهد الرهيب .
فالمصريون شبابا وشيوخا ، سكان مدن وقرى ، أغنياء وفقراء ، كلهم قد نسوا ما بينهم من الفوارق الطائفية والمذهبية والحزبية وقاموا جميعا بدافع الاخلاص والوطنية قومة رجل واحد ملبيين دعوة الداعى يزينهم الاعتدال والتعقل في القول والفعل .

« ولقد كنا نعتقد أن تداخل السلطات في هذا الشأن لا يتجاوز حد عمل احتياطى من أعمال رجال الضبط وأن ما فيها من التعسف ليس منبعثا الا عن افراط في الغيرة ، ولم يدر بخلدنا ان استنكار السلطات لمهمتنا يبلغ بها الى المعاملات الجديدة التى عاملتنا بها وهى منعنا عن السفر لأوروبا لأداء موجب التوكيل الذى أخذناه على عاتقنا ، ذلك اننا قدمنا طلبا كتابيا لفخامة المندوب السامى البريطانى نرجوه فيه أن يتوسط لدى السلطة العسكرية لمنحنا جوازات السفر فوررد الينا الجواب في أول ديسمبر سنة ١٩١٨ من السكرتير الخصوصى يبلغنا أن فخامته بعد أن استشار حكومة جلالة ملك بريطانيا لا يستطيع التوسط المطلوب .

« فنظرا لأن تلك الاجراءات يصعب التوفيق بينها وبين الروح السائدة في الأمم والحكومات التى سياخذ مندوبوها مجالسهم في مؤتمر الصلح ، ونظرا لأن هذه الاجراءات مناقضة على خط مستقيم للتأكيدات المتكررة على رؤوس الملاء من أن صوت الشعوب وافصاحها بالحرية عن ميولها القومية سيكون لها الأثر الفاصل في تقرير مستقبلها .

« ونظرا لتلك المعاملات الاستثنائية التى عوملت بها الأمة المصرية حتى لم يسلم منها الوزراء المصريون انفسهم من الاستهتار بمبدأ الحرية الشخصية ومن غمط مبدأ الحق الطبيعى لكل أمة في أن تسمع قبل من عاداها صوتها بالنسبة للمسائل الجوهرية الخاصة بها ، تلك المسائل التى لا يمكن الوقوف عليها الا بعد اعطاء الأمة كامل الحرية في التعبير عن رأيها .

نظرا لكل ما تقدم

« أتينا بهذا محتجين لدى حضرات نواب الدول الصديقة التى يهمها أمر مصر على الخطة التى صار اتخاذها معنا وعلى كل قرار يتخذ بشأن مستقبل مصر بدون أخذ رأى الأمة المصرية فيه ،
القاهرة في ٦ ديسمبر ١٩١٨ .

امضاءات أعضاء الوفد المصرى

مذكرات عبد الرحمن فهمى : المجلد الاول ، ص ٢٩ ، دار الوثائق القومية
بالقلعة .

ملحق رقم (٤)

بيان من سعد باشا زغلول الى الأمة المصرية

فيشى في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٠

اخواننا الكرام :

نهضت الأمة المصرية للمطالبة باستقلالها في ظروف علت فيها الأصوات بالحق والعدل وحرية الأمم واجتمع أقطاب السياسة لتقرير السلام ومصير الأقوام على حسب ما تتعلق به ارادتهم ويقتضيه اختيارهم لا بحسب ما تقتضيه مصلحة الأقوياء . وندبت من أبنائها أعضاء الوفد المصرى ليعبروا عن رأيها ويسعوا بكل الطرق المشروعة للحصول على مطلوبها حيثما وجدوا للسعى سبيلا . فتحملوا هذه الأمانة الكبرى وخصصوا جميع أوقاتهم وأعمالهم للوفاء بها . وبذلوا في سبيلها من المجهودات ما تعلمون وما لا تعلمون وصادفوا من الصعوبات ما شعرت به الأمة ففضبت له الغضبية العظمى . ولقد أمدهم إبنائنا على اختلاف أديانهم وتباين أهوائهم في جميع المواقف بمظاهر اتحادهم وتضامانهم وضحووا في سبيل نصرتهم كل مرتخص وغال عندهم . وكان أول ما وجه الوفد إليه اهتمامه أن يعرض القضية المصرية على مؤتمر السلام مدعمة بالأدلة القاطعة والبراهين السساطعة ولكنه لم يجد من رجال المؤتمر سوى الاعراض عنه إذ صدوا أبوابهم دونه ولم يريدوا أن يعرفوا صفته ولا وجوده . وبعد قليل قرروا الاعتراف بحماية إنجلترا على مصر . فلم يكن منه الا ان يذل كل جهده في نشر القضية المصرية في العالم القديم والحديث على طريقة أظهرت حقيقتها لكثير من الافهام . وعرفت لها لكثير من الشعوب التي لم يكن لها معرفة بها من قبل حتى استفز بيانها الكثير

من الأحرار في البلاد المتعدنة الى الانتصار لها والدعوة لاجراء العدل فيها . فرات الحكومة الانجليزية ان تعين لجنة لتحقيق امرها والوقوف على اسباب الاضطرابات التي عمت بسببها فانفقت كلمة الأمة ان تقاطعها لعلمها بأن الغرض منها لم يكن سوى تأييد الحماية ووضع نظام للبلاد في دائرتها . وابت أن تقف منها موقف المسئول من المسائل واحالت أمر المفاوضات الى عهدة وفدها . فالتزمت اللجنة ان تعود الى حيث آتت . ثم دعتة للمناقشة بقصد الوصول الى وضع قواعد اتفاقية توفق بين استقلال مصر ومصالح انجلترا فيها .

فأبى أن يجيب الدعوة حتى يتأكد من حسن استعداد الحكومة الانجليزية بالنسبة لاستقلال البلاد وارسل لهذه الغاية كما تعلمون ثلاثة من أعضائه الى لندره فتأكدوا من حسن هذا الاستعداد حيث صرح لهم بأنه ليس في مصالح انجلترا ما يعارض استقلالها ولهذا لم نجد بدا من الذهاب الى لندره للدخول في المفاوضات ولقد باشرناها منذ وصلنا هنا ومكثنا نزاولها الى ١٦ أغسطس وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات اولها من لجنة ملنر ورفضناه بتاتا والثاني منا ورفضسته هذه اللجنة كذلك والثالث منها وهو الأخير قد صرح رئيسها لنا عند البحث فيه أنه غير قابل للمناقشة في الأساسات التي بنى عليها وأنه يلزم أما أخذه كله أو تركه لأنه تضمن في اختياره أقصى ما يمكن لانجلترا الاتفاق مع مصر عليه بل زاد أن هناك شكاً في صواب التساهل في بعض ما اشتمل عليه . ولكننا وجدناه مع ذلك معلقاً تنفيذه على غير ارادتنا وغير واف بمطالبنا فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا وأظهرنا للجنة ملنر عدم رضائنا به غير أنه نظرا لاشتماله على منافع لا يستهان بها وتغير الظروف التي حصل التوكيل فيها وعدم العلم بما يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته وقياس المسافة التي بينه وبين أمانها رأى اخواننا معنا خروجاً من كل عهده وحرصاً على كل فائدة واستبقاء لكل فرصة الا يبيتوا فيه رسمياً بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم انتم نواب الأمة المسئولين واصحاب الرأي فيها . وبناء عليه اتفقنا مع لورد ملنر على تأجيل القرار النهائي الى ما بعد هذه الاستشارة وتعين كل من حضرات محمد باشا محمود وعبد اللطيف بك المكياتي ولطفى بك السيد وعلى بك ماهر وويصا بك واصف وحافظ بك عفيفى ومصطفى بك النحاس لهذه الغاية . وليشرحوا لكم بالنزاهة المعلومة فيهم والدقة المعروفة عنهم الحقائق والوقائع التي ترون الوقوف عليها لازماً لتكوين اعتقادكم حتى تبدوا بعد استشارة ضمائركم والتأمل في حاضرهم وقابلكم رأيكم فيه بالرفض أو القبول . فاذا

رفضتم إعلان الوفد رسمياً رفضه وإذا قبلتم دخلت المسألة في دورها
النهائي ووضعت معاهدة على القواعد التي تضمنها وعرضت على الهيئة
النيابية للتصديق عليها ووضع نظام دستوري للبلاد .

ارجو الله سبحانه وتعالى أن يلهمكم الصواب في ترويكم وأن يكفل
بالنجاح مساعيكم أمين .

(جريدة الوطن ٦ سبتمبر ١٩٢٠)

ملحق رقم (٥)

برقية من سعد الى جريدة الاخبار

باريس في ٢٣ يناير

لما اُبت لجنة ملنر ان تبحث معنا التحفظات التي ابدتها الأمة في مشروعها و اشارت الى امكان بحثها في المفاوضات الرسمية التي ستكون على أساس هذا المشروع صرحنا لها أنه لا يمكن لنا ولا لأى انسان يكون للأمة اقل ثقة فيه ان يدخل في هذه المفاوضات على اساس هذا المشروع قبل تعديله بالتحفظات المذكورة .

ولقد استحسننت الأمة هذه الخطة واقترنا عليها وجددت بنا ثقتها كما جددنا عهدنا لها بالمثابرة عليها .

غير ان فكرة نيتت الآن في بعض النفوس ترمى الى ان الوفد مع تمسكه بهذه الخطة في خاصة نفسه لا يمنع الغير من الدخول في المفاوضات على خلاف هذا الشرط بل يلزمه ان يأيده ويعلن ثقته فيه متى كان من اصدقائه .

وهى فكرة اقل ما فيها انها غير مفهومة ولا قابلة للفهم ولا يترتب على العمل بها الا افساد خطة الوفد نفسه لأن تعديل المشروع بالتحفظات قبل الدخول في المفاوضات اما ان يكون في اشتراطه أولا فان كان فيه مصلحة فلا يصح تأييد من يخالفه وان لم يكن فيه مصلحة فلا معنى لاشتراطه كما لا معنى ان يؤيد الوفد عملا منع نفسه منه سوى انه يسمى لتأييد خطة مناقضة لخطلته وان يتحمل مسئولية امام الأمة عن عمل لا دخل له فيه ولا هو متفق مع مبادئة .

لهذا أظهرت لجميع ابناء وطنى انى لا اوافق على هذه الفكرة أصلا واحذرهم منها ومن تصديق أى قول لم يصدر منى بقبولها أو بتعديل الخطة التى كررت بيانها للأمة وهى انى لا ادخل فى أية مفاوضة على أساس مشروع ملئر قبل تعديله بالتحفظات ولا أؤيد من يدخل فيها بدون هذا الشرط مهما كانت علاقته بشخصى ومهما كانت ثقتى به .

(وأملى فى وطنية كل مصرى ان يفهم المركز الدقيق الذى نحن فيه وان يحافظ على الاتحاد الذى هو عماد قوتنا والمعول عليه فى نجاح قضيتنا ورجائى فى الله قوى أنه مادام هذا الاتحاد متينا فلا بد أن نصل الى تحقيق الآمال) .

سعد زغلول

الأخبار ٢٥ يناير ١٩٢١ العدد ٢٨٢ ، ص ٢ .

ملحق رقم (٦)

مضبطة الجلسة ١٧ لمجلس النواب

١٣ ابريل ١٩٢٤

سنة أسئلة موجهة الى وزارة الاشغال العمومية من النائب
عبد الرحمن الرفاعي بخصوص مشروعات السودان .

السؤال الأول : ص ١٨٦

« ما هو رأى وزارة الاشغال فى مشروعات الرى فى السودان وعلى الأخص مشروع سد النيل الأبيض ومشروع رى الجزيرة الجارى العمل فيه الآن وذلك بالنسبة لتأثيرها فى مصالح مصر الحيوية وهل يرى معالى الوزير بعد ما قطع كثير من المهندسين الاخصائيين بضرر هذه المشروعات لمصر ان تؤلف الوزارة لجنة من الفنيين لبحث هذه المشروعات وبيان أوجه نفعها أو ضررها لمصر واختيار أحسن المشروعات التى عرضت الى الآن لزيادة المياه لمصر مع توسيع الرى فى السودان بحيث لا يضر ذلك بمصلحة مصر » .

والرد عليه هو :

« ان هذه المسألة هى من أهم المسائل التى تعنى بها الحكومة وهى موضع اهتمام وبحث وزارة الاشغال العمومية فاذا تبين من البحث ضرورة تعيين لجنة فنية فهى لن تتأخر عن تشكيلها ومتى تم البحث أمكن للوزارة ان تبدى رأيها » .

السؤال الرابع :

« إذا تم مشروع سد النيل الأبيض ، ومشروع رى الجزيرة ، وروى بالجزيرة ٣٠٠٠٠٠ فدان فقط كما هو المقدر لها ، منها ١٠٠ ألف فدان تزرع قطناً سنوياً ، و ١٠٠ ألف أخرى لوبيا ، والباقي يبقى بوراً ، وذلك على حسب نظام الزراعة الدورية بالسودان ، وجاءت سنة كسنة ١٩١٣ - ١٩١٤ فهل يقع تأثير بالعجز فى كمية المياه اللازمة لمصر ، وان وقع فما مقداره فى كل شهر من الأشهر التى تسحب منها المياه للمسيدين ، ولرى الزراعة بالجزيرة ، وما هى نتائج هذا العجز على خزان أسوان ، وعلى الزراعة بمصر ؟ » .

وقبل الجواب على هذا اسمحوا لى ان اضم الى هذا السؤال :

السؤال الخامس ونصه :

« ليس من الخطر على مصر اقتصادياً وسياسياً وحربياً اقامة سدى مكار وجبل الأولياء فى مجتمع كل مياه مصر الصيفية ، وعلى الأخص اذا لاحظنا أن المشروعين وضعا بكيفية يمكن بها قطع المياه عن مصر كلية كل ثمانية أشهر من السنة كما قرر ذلك المستر كورى فى تقريره الذى قدمه لوزارة الأشغال سنة ١٩٢٠ ضمن تقرير لجنة مشروعات النيل صفحة ٨٦ ؟ »

والرد عليهما هو :

« ان الجواب على هذين السؤالين يتوقف على معرفة نتيجة المباحث المشار اليها فى الجواب على السؤال الأول ، والتي أشار حضرة النائب المحترم الى وجوب اجرائها ، وستبادر الوزارة باطلاع المجلس على نتيجة هذه المباحث متى تمت » .

السؤال السادس :

« ليس من مصلحة مصر الحيوية ايقاف العمل فى مشروعات رى الجزيرة بالسودان الى أن تعرض هذه المشروعات على البرلمان بعد فحصها بمعرفة لجنة من الفنيين لمعرفة مبلغ تأثيرها على مصالح مصر الكبرى ؟ » .

وتفضلوا يا معالى الوزير فى الختام بقبول فائق احترامى ،

٧ أبريل ١٩٢٤

عبد الرحمن الراقى

نائب مركز المنصورة

والرد على السؤال السادس هو : ص ١٨٧ ، ١٨٨

« أن مشروع سد مكوار قد بدىء في تنفيذه في سنة ١٩١٤ ، واستمر العمل فيه الى الآن على مصاريف السودان ، وقد عرض هذا الأمر في سنة ١٩٢١ على مجلس الوزراء ، فأصدر بشأنه قرارا هذا نصه :

١ - « بما أنه يتضح من مذكرة مرفوعة من وزارة الأشغال العمومية أن اتمام خزان جبل الأولياء ، وتنفيذ ما يلحق به من مشروعات الري اللازم عملها في مصر يقتضى من المال مبلغ اثني عشر مليون جنيه .

٢ - وبما أن الأحوال المالية الحاضرة لا تمكن الحكومة من تدبير مبلغ طائل كهذا المبلغ الا اذا التجأت الى الاقتراض الذي لا ترغب فيه الآن ، ونظرا الى أن الحكومة السودانية قد أخذت على عاتقها نفقات أعمال خزان مكوار وترعة الجزيرة ، وقدمت لهذا الغرض مبلغ أربعة ملايين وتسعمائة ألف جنيه من جملة القرض المعقود في سنة ١٩١٩ والبالغ قدره ستة ملايين جنيه .

٣ - وبما أنه سواء فيما يختص بخزان جبل الأولياء ، أو بخزان مكوار وترعة الجزيرة ، لا يستطيع مجلس الوزراء أن يصدر قرارا حاسما بشأن هذه الأعمال قبل الوقوف على نتيجة المفاوضات المزمع اجراؤها بين مصر وبريطانيا العظمى » .

لهذه الأسباب

فمجلس الوزراء يقرر : ص ١٨٨

١ - ايقاف الأعمال الجارية في جبل الأولياء ، مع المحافظة على ما تم فيها حتى الآن .

٢ - يرى ايقاف أعمال خزان مكوار وترعة الجزيرة ، غير أنه اذا رأت حكومة السودان مواصلة هذه الأعمال على مسؤولياتها الخاصة فليكن من المعلوم :

(١) ان هذه الأعمال لا يجوز الانتفاع بها لرى أكثر من ٢٠٠ الف فدان حسب الاتفاق السابق في هذا الشأن .

(ب) ان الحكومة المصرية تحفظ لنفسها الحرية في تقرير ما تراه ازاء هذه الأعمال ، وقرارها هذا يتوقف على نتيجة المفاوضات .

٢٥ مايو ١٩٢١

امضاء :

رئيس مجلس الوزراء
عبدلى يكن

ملحق رقم (٧)

مجلس النواب

دور الانعقاد الثاني - الجلسة ٤٧ - ١٨/٤/١٩٢٧

ص ٧٨٥ ، ص ٧٨٦

اقتراح برفض اقتراح لشكر الوزارة لمساعدتها بنك مصر

الاقتراح ومقدم من خمسة عشر عضوا ونصه :

يقدم المجلس شكره للحكومة الحاضرة على ماقدمته من التعضيد لبنك مصر منذ توليها الحكم ويرجو ان يستمر هذا التعضيد وتتنوع ضروبه فتوكل الى البنك بعض الأعمال التي يمكن ان يقوم بها والتي في قيامه بها مصلحة للحكومة وللبنك معا ككشراء الأوراق المالية والتحاويل على الخارج وايداع جانب من أموالها مساعدة على توسيع دائرة أعماله خصوصا فيما يختص بالتسليف على القطن وكايداع مال البديل الذي لدى الأوقاف فيه .

امضاءات :

عبد الحميد ابراهيم - محمد خليل العبد - سيد خشبة - عبدالعزيز سيف النصر - علي محمود - يونس أحمد سليم - حفي محمود - عبدالله بركات - شاكر غزالي - ابراهيم راتب - أحمد قرشي - عبد الله عبدالفتاح الروبي - عبدالهادي عبدالرحيم - عطا عفيفي - عبد الحميد البنان .

وقد كانت هناك معارضة لاحالة هذا الاقتراح على لجنة المالية ولكن الاقتراح رفض أصلا وذلك بناء على اقتراح من النائب عبد السلام فهمى جمعة بك ونصه : « انى اقترح رفض هذا الاقتراح لأنه بدأ أولا بشكر الحكومة اذ لا أرى معنى لشكرها على تنفيذها لقرار صدر من المجلس خصوصا ونحن ننتقدها الآن وسننتقدها انتقادات مرة اثناء نظر الميزانية على عدم تنفيذها بعض قرارات المجلس - فكيف نوفق بين شكرها اليوم وانتقادها غدا ؟ »

وقد اخذت الأصوات على رفض الاقتراح فنال اغلبيية ٠

فهرس لابرز موضوعات الذكريات

الصفحة	الموضوع
٣	تصديير
٨	تقديم المذكرات
٢٤	نشأتى
٤٩	فى الصاماة
٥٤	الزواج
٦٠	تكوين احزاب سياسية بمصر
٦٢	سفرى الى الامستانة
٦٤	فى الجمعية التشريعية
٦٩	احداث سنة ١٩١٤
٧٠	عصر الخديو عباس الثانى
٨١	تاليف الوفد المصرى
١٠٥	ثورة ٩ مارس ١٩١٩
١١٩	اعمال الوفد فى اوروبيا
١٢٤	لجنة ملنر
١٣٠	المفاوضة الاولى فى لندره / بدء انشقاق الوفد
١٧٢	تاليف وزارة عدلى
١٧٦	عودة سععد من اوروبيا
١٨٥	سفر وفد عدلى

٢٠٣	• • • • •	تصريح مصر (٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢)
٢٠٧	• • • • •	وضع الدستور
٢٠٩	• • • • •	تأسيس حزب الأحرار الدستوريين
٢١٦	• • • • •	مقتل اسماعيل زهدى وحسن عبد الرازق
٢١٩	• • • • •	خطبة الاتهام
٢٤٧	• • • • •	رد سعد على خطبة الاتهام
٢٥٢	• • • • •	بعد صدور الدستور
٢٥٧	• • • • •	مفاوضات سعد مكدونالد
٢٥٩	• • • • •	مقتل السردار
١٦٣	• • • • •	تأليف وزارة زيور
٢٦٨	• • • • •	في وزارة الأوقاف
٢٧١	• • • • •	نتائج انفراد حزب الاتحاد بالحكم
٢٧٢	• • • • •	ائتلاف الأحزاب
٢٧٦	• • • • •	وفاة سعد
٢٧٧	• • • • •	١م الأعمال القومية في عشر سنوات بعد الثورة
٢٨١	• • • • •	الوزارات بعد وفاة سعد
٢٨٨	• • • • •	في مجلس الشيوخ / معاهدة الشرف والاستقلال
٢٩١	• • • • •	تعدد الزوجات
٢٩٤	• • • • •	الرغبة في تعيينى وزيرا
٢٩٥	• • • • •	سفير مصر الأول في الباكستان
٢٩٧	• • • • •	من عظات الذكريات
٣٠٨	• • • • •	الملاحق

رقم الايداع ٨٨/١٥٥٦
الترقيم الدولي ٢ - ١٦٦٠ - ٠١ - ٩٧٧

الهيئة المصرية العامة للكتاب